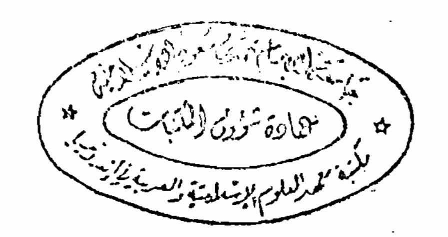


الدراسة النحوية

على "مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد"

للشيخ محمد نووي البنتني

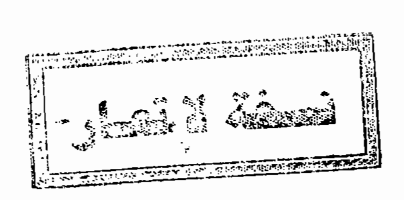
رسالة علمية مقدمة إلى كلية الدراسات العليا

بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الدارس

بوديان شاه

97.3.00.1.09.01.0155



بإشراف

أ.د/ هـ.د. هدايات **أ.د/ محمد مثنى**



جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية - جاكرتا

الدراسات العليا — الدراسات الإسلامية

العام الدراسي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

- إلى زوجتي العـزيزة ، رفيقة رحـلتي ، أمّ نزار ، التي غـمرَتْني بالسـكينة والاطمئنان ، وتكبَّدَتْ معي مشاقّ البحث ، فكانت لي عونًا وسنَدًا .

- وإلى أولادي الغالين : نزار ، ورياض ، ومارية ، ونفيسة ، وفراس ، وجهاد .

- إلى جميع من تضامن معي ، وقدّم لي يد العون في إنجاز هذا العمل .

أهـدي إليهم هـذه الأطروحة العـلميَّة المتواضـعة ، راجيًا من الكريم المـنَّان أن يجعلها خالصةً لوجهه الكريم ، وأن يُنبته نباتًا حسَنًا



تنويه

مقدِّم الرسالة :

الاسم : بوديان شاه

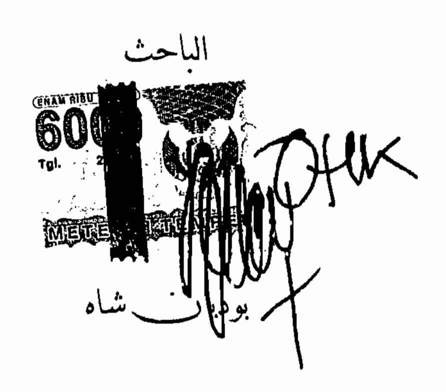
رقم التسجيل : 97.3.00.1.09.01.0155

عنوان الرسالة : الدراسة النحويَّة على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتني .

أنا الموقع أدناه / بوديان شاه ، الطالب بكلية الدراسات العليا في جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية ، جاكرتا ، أُقِرُّ بأنَّ ما في هذه الرسالة التي كتبتها للحصول على درجة العالمية (الدكتوراه) في الدراسات الإسلامية من جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية ، جاكرتا ، فهو يرجِع إلى نتاج جهدي ونسيج فكري ، ما عدا ما اقتبسته من آي القرآن الكريم وأحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، وما نقلته من المصادر والمراجع لدعم وتأييد ما قدمته من آراء وأفكار ، وقد أشرت إلى ذلك النقل في مواضعه ، هذا ، وإني مسؤول عن كل ما ورد في الرسالة ، ومستعدٌّ أن تُسحبَ منّي الشهادة التي حصلتُ عليها بهذه الرسالة إذا تبيَّن مستقبلاً خلافُ ما نوَّهتُ به هنا ، والله حسبي وحسيبي ، وعليه توكَّلتُ وإليه أنيب .

جاكرتا ، في ٢١ من ذي الحجة ١٤٢٨هـ

الباحث



بوديان شاه

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات ، والصلاة والسلام على النبيّ الأمّيّ ، نبيِّنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّا بعد :

فقد يسَّر الله لي من جمع مواد علمية كانت تدور حول المســائل النحـوية في كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، وأمضيت زمنًا عشتُ فيه مع الشيخ محمَّد نووي البنتني ، ووفَّقني وأعانني على إتمام هذه الرسالة ، فله الفضل وله المنَّة ، وهو أهل الحمد والثناء ، فلولاه ما كنتُ ولا كان هذا الجهد ، ولولا توفيقه وإعانته ما خرج منها سطر واحد ، فأحمده عليه وأشكره أوَّلاً وآخرًا ، وكلُّ نعمة فمنه وحدَه ، هو مُبديها ومُسديها .

هذا ، وقد استفرغت في هذه الرسالة ما استطعت من مجهود ، إلاَّ أنَّ ذلك لا يعني بلوغ درجة الكمال الذي يصبو إليه كلُّ باحث كمالاً ، يعني : خلوَّها من مواطن النقد والاستدراك ، شأنها شأن أيِّ جهد بشريّ ، وحسبي من ذلك أنَّه اجتهاد أريد به إبرازَ ما أدَّاني إليه البحث والاستقراء والموازنة والاستنتاج ، فما كان من صوابٍ فهو من توفيق ربِّي ، وما كان منه خطأ زللٍ فهو عائد إلى العجز البشريّ والنقص المركوز في طبيعة الإنسان ، وأرجو الله أن يتقبل صوابها وأن يعفوعن زللها .

ويليق بي في هذا المقام أن أسجِّل شكري وتقديري للقائمين على إدارة كلِّيَّة الدراسات العليا في جامعة شريف هداية الله الإسلاميَّة الحكوميَّة بجاكرتا ، الذين أتاحوا لي فرصة الدراسة فيها ، فجزاهم الله عنِّي وعن العلم وطلابه الجزاء الأوفى .

وأشكر أستاذيَّ الأستاذ الدكتور/ هـ.د. هدايات ، والأستاذ الدكتور/ محمَّد مثنى ، اللذين تولَّيا هذه الرسالةَ بإشرافهما وتوجيههما ، فلهما الفضل بعد الله في الوصول بهذه الرسالة إلى هذا المستوى ، فلهما منِّي خالص الدعاء آناء الليل وأطراف النهار ، والله أسأل

أن يجعل ذلك في موازين حسناتها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاَّ من أتى الله بقلبٍ سليم .

وأشكر الأستاذ الدكتور / سوويتو ، والأستاذ الدكتور / مسلم ناسوتيون ، والدكتور / عبد اللّه بن عبد العزيز السبتيّ الذين قسموا لي من وقتهم للاشتراك في مناقشة هذه الرسالة في الجلسة التمهيديَّة ، وكان لتوجيهاتهم في تلك المناقشة أكبر الأثر على مستوى هذه الرسالة .

كما لا أنكر الاستفادة من أستاذي وزميلي الدكتور / راشد عبد المنعم الرجَّال ، وزميلي العزيز الأستاذ / عبد الفتاح محمَّد عليّ اللذين ساعداني في كل شأن من شؤون إعداد هذه الرسالة ، فتفضَّلا بقراءتها ، وإبداء ملاحظاتها ، والتعليق عليها ، فالله هو المجزل عليهما عنِّي الجزاء الأوفى .

وينبغي لي التنبيه إلى فضل بعض إخواني كان عونُهم لي من أسباب إنجاز هذه الرسالة بصورته اللائقة ، وأخصُّ بالذكر هنا أستاذي وزميلي الأستاذ / محمَّد يوسف هارون ، وزميلي العزيز الأستاذ / أحمد بن عبد الله المجاهد ، فجزاهما الله عنِّي خيرًا .

ولا أنسى أن أقدم جزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الذين أكرموني وشرَّفوني بقبول رسالتي ، وقراءتها ، وتصحيحها ، وتقويمها ، وإبداء ملاحظاتهم فيها ، ومناقشتها ، داعيًا اللّه تعالى بكلماته التامَّات ، وأسمائه الحسنى ، وصفاته العُلَى أن يُديم عليهم النعمة والعافية ، ويزيدهم من الرفعة والمكانة ، ويرعاهم بمعيّتِه وتوفيقه ، إنَّه هو السميع الدعاء ، وهو على كلِّ شيءٍ قدير .

وختاماً أسأل اللّه أن يجزل للجميع الأجر ، وأن يعظم لهم المثوبة ، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

خطاب المشرفين على الرسالة



السلام عليكم ورحمة اللهِ وبركاته ،

وبعد :

فقد قرَّر المشرفان بأنَّ رسالة الباحث / بوديان شاه (رقم التسجيل : **97.3.00.1.09.01.0155**) ، والتي بعنوان :

الدراسة النحويَّة على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتني

والمقدَّمة إلى برنامج الدراسات العليا في قسم اللغة العربيَّة وآدابها بجامعة شريف هداية الله الإسلاميَّة الحكوميَّة ؛ لنيل درجة العالميَّة (الدكتوراه) في النحو والصرف ، قد تمَّ الاطِّلاع عليها ، وهي صالحة لمناقشتها في الجلسة العلميَّة التمهيديَّة .

جاكرتا ، في ٢١ من ذي الحجة ١٤٢٨هـ

٣١ من ديسمبر ٢٠٠٧م

المشرفان

الأستاذ الدكتور/ هـ.د. هدايات	الأستاذ الدكتور/ محمَّد مثنى

جامعة شريف هداية الله الإسلاميَّة الحكومية

قسم الدراسات العليا

إجازة مناقشة رسالةٍ علميةٍ في الجلسة العلنيَّة

الاسم	:	بوديان شاه
رقم التسجيل	:	97.3.00.1.09.01.0155
التخصُّص	:	الدراسات الإسلاميَّة
عنوان الرسالة	:	الدراسة النحويَّة على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتني

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنباء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّا بعد :

فبعد واستيفاء الأخطاء والملاحظات التي وردت في أثناء المناقشة في جلستها التمهيدية ، وإجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ٢٠٠٨م ، توصي اللجنة بإجازة مناقشتها في الجلسة العلنيَّة ، والله الموفِّق والهادي إلى سواء السبيل .

جاكرتا ، ٩ من جمادى الثانية ١٤٢٩هـ
١٣ من يونيو ٢٠٠٨م

عضو لجنة المناقشة والمشرف الأوَّل

الأستاذ الدكتور/ هـ.د. هدايات

جامعة شريف هداية الله الإسلاميّة الحكومية

قسم الدراسات العليا

إجازة مناقشة رسالةٍ علميةٍ في الجلسة العلنيَّة

الاسم :	بوديان شاه
رقم التسجيل :	97.3.00.1.09.01.0155
التخصُّص :	الدراسات الإسلاميَّة
عنوان الرسالة :	الدراسة النحويَّة على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتني

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنباء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّا بعد :

فبعد واستيفاء الأخطاء والملاحظات التي وردت في أثناء المناقشة في جلستها التمهيدية ، وإجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ٢٠٠٨م ، توصي اللجنة بإجازة مناقشتها في الجلسة العلنيَّة ، والله الموفِّق والهادي إلى سواء السبيل .

جاكرتا ، ٩ من جمادى الثانية ١٤٢٩هـ

١٣ من يونيو ٢٠٠٨م

عضو لجنة المناقشة والمشرف الثاني

الأستاذ الدكتور/ محمَّد مثنى

جامعة شريف هداية الله الإسلاميّة الحكومية

قسم الدراسات العليا

إجازة مناقشة رسالةٍ علميةٍ في الجلسة العلنيَّة

الاسم :	بوديان شاه
رقم التسجيل :	97.3.00.1.09.01.0155
التخصُّص :	الدراسات الإسلاميَّة
عنوان الرسالة :	الدراسة النحويَّة على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتني

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنباء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّا بعد :

فبعد واستيفاء الأخطاء والملاحظات التي وردت في أثناء المناقشة في جلستها التمهيدية ، وإجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ٢٠٠٨م ، توصي اللجنة بإجازة مناقشتها في الجلسة العلنيَّة ، والله الموفِّق والهادي إلى سواء السبيل .

جاكرتا ، ٩ من جمادى الثانية ١٤٢٩هـ

١٣ من يونيو ٢٠٠٨م

عضو لجنة المناقشة

17/6-2008

الأستاذ الدكتور/ سويتو

جامعة شريف هداية الله الإسلاميّة الحكومية

قسم الدراسات العليا

إجازة مناقشة رسالةِ علميةِ في الجلسة العلنيَّة

الاسم	:	بوديان شاه
رقم التسجيل	:	97.3.00.1.09.01.0155
التخصُّص	:	الدراسات الإسلاميَّة
عنوان الرسالة	:	الدراسة النحويَّة على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتني

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنباء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّا بعد :

فبعد واستيفاء الأخطاء والملاحظات التي وردت في أثناء المناقشة في جلستها التمهيدية ، وإجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ٢٠٠٨م ، توصي اللجنة بإجازة مناقشتها في الجلسة العلنيَّة ، والله الموفِّق والهادي إلى سواء السبيل .

جاكرتا ، ٩ من جمادى الثانية ١٤٢٩هـ

١٣ من يونيو ٢٠٠٨م

عضو لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور/ خطيب الأمم

جامعة شريف هداية الله الإسلاميّة الحكومية

قسم الدراسات العليا

إجازة مناقشة رسالةٍ علميةٍ في الجلسة العلنيَّة

الاسم :	بوديان شاه
رقم التسجيل :	97.3.00.1.09.01.0155
التخصُّص :	الدراسات الإسلاميَّة
عنوان الرسالة :	الدراسة النحويَّة على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتني

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنباء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّا بعد :

فبعد واستيفاء الأخطاء والملاحظات التي وردت، في أثناء المناقشة في جلستها التمهيدية ، وإجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ٢٠٠٨م ، توصي اللجنة بإجازة مناقشتها في الجلسة العلنيَّة ، والله الموفِّق والهادي إلى سواء السبيل .

جاكرتا ، ٩ من جمادى الثانية ١٤٢٩هـ

١٣ من يونيو ٢٠٠٨م

عضو لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور/ مسلم ناسوتيون

جامعة شريف هداية الله الإسلاميّة الحكومية

قسم الدراسات العليا

إجازة مناقشة رسالةٍ علميةٍ في الجلسة العلنيَّة

الاسم	:	بوديان شاه
رقم التسجيل	:	97.3.00.1.09.01.0155
التخصُّص	:	الدراسات الإسلاميَّة
عنوان الرسالة	:	الدراسة النحويَّة على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتني

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمَّا بعد :

فبعد واستيفاء الأخطاء والملاحظات التي وردت في أثناء المناقشة في جلستها التمهيدية ، وإجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ٢٠٠٨م ، توصي اللجنة بإجازة مناقشتها في الجلسة العلنيَّة ، والله الموفِّق والهادي إلى سواء السبيل .

جاكرتا ، ٩ من جمادى الثانية ١٤٢٩هـ

١٣ من يونيو ٢٠٠٨م

عضو لجنة المناقشة

الدكتور/ عبد الله بن عبد العزيز السبتي

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور / أزروماردي أزرا

الأستاذ الدكتور / خطيب الأمم

الأستاذ الدكتور / حمداني أنور

الدكتور / محمّد لطفي زهدي

الأستاذ الدكتور/ هـ.د. هدايات

الأستاذ الدكتور/ محمّد مثنى

جاكرتا ، ٢٠ من أغسطس ٢٠٠٨م

إجازة رسالةٍ علميةٍ في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم :	بوديان شاه
رقم التسجيل :	**97.3.00.1.09.01.0155**
عنوان الرسالة :	الدراسة النحويَّة على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتني
الرسالة مقدَّمة لنيل درجة (الدكتوراه) في تخصُّص الدراسات الإسلاميَّة	

أقرَّت اللجنة المكوَّنة لمناقشة الرسالة المذكورة أعلاه في جلستها العلنيَّة في تاريخ ٢٠ من أغسطس سنة ٢٠٠٨م بنجاح الطالب فيها ، وبقَبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تمَّ عمل اللازم ، فإنَّ اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائيَّة لتسليمها لمكتبة الجامعة .

أعضاء اللجنة :

المشرف الأوَّل الأستاذ الدكتور/ هـ.د. هدايات	المشرف الثاني الأستاذ الدكتور/ محمَّد مثنى
المناقش الأوَّل الأستاذ الدكتور/ خطيب الأمم	المناقش الثاني الأستاذ الدكتور/ حمداني أنور
المناقش الثالث الدكتور / محمَّد لطفي زهدي	رئيس لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ أزرومارديي أزرا

ملخص الرسالة

بوديان شاه

الدراسة النحويّة على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمد نووي البنتني

هذه الرسالة تؤكّد على النتجية الكبرى المتعلّقة بالشيخ محمّد نووي البنتني (١٢٣٠-١٣١٤هـ / ١٨١٣-١٨٩٧م) بأنّه مفسِّر له إلمام كامل بالقواعد النحويّة ، ومع ذلك لم يصنَّف في عداد النحويين . وهذا يدلُّ على أنَّ المفسِّر لا يُشترط أن يكون نحويًّا ، ولكن لكي يتمكن الشخص من تفسير آيات القرآن الكريم لا بدَّ أن يكون متمكِّنًا في النحو العربيّ ، وهذا التمكن من الشروط الأساسيَّة التي يجب توافرها في المفسِّر ، بل ومن أهمِّها .

وقد انطلقت هذه الرسالة من الكثرة الكثيرة التي يحويها كتاب الشيخ محمَّد نووي في التفسير (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) من المسائل النحويّة ؛ حيث وظَّف المؤلِّف – رحمه الله – علم النحو عند تعرُّضه لتفسير الآيات القرآنيّة ، ومن خلال تناوله لمواضع الوقف والابتداء التي أدلى المؤلِّف بدلوه فيها ، موجِّهًا في ذلك وجوه الإعراب المختلفة ، ومحاولاً في هذا التوجيه تجلية المعنى وكشف المراد اللذين تنشدهما الآيات ، ومستنبطًا المعاني المحتملة لتلك الوجوه الإعرابيّة .

فالرسالة تتصل بالدراسات القرآنيّة واللغوية على حدٍّ سواء ، كما أنّها تتصل بعلَمٍ من الأعلام الإندونيسيين له إسهاماته البارزة في الدراسات الإسلاميَّة .

أضف إلى ذلك أنَّ هذا التفسير من المراجع المهمَّة التي يدرسها الطلاب في كثيرٍ من المعاهد الإندونيسيَّة ، ولا سيما فيما يتعلَّق بإعراب القرآن الكريم ، ومردُّ ذلك يعود إلى ما سبق أن ذكرته فوقُ ، وعلاوة على ذلك فإنَّ كتبه في النحو من المقررات التي يدرسها أولئك الطلاب .

كما أنَّ هذه الرسالة تؤكد على الرأي السائد بين من ترجموا له ، أمثال : خير الدين الزركلي ، وعمر رضا كحالة ، وإسماعيل باشا البغداديّ ، ويوسف إليان سركيس ، ورفيع الدين رملي ، وحيدر ؛ حيث إنَّهم ذكروا مؤلفاته في النحو ، ومع ذلك لم يذكر أحد منهم أنَّه نحويّ .

وقد كان اعتماد الباحث على كتاب " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتنيّ كبيرًا جدًّا ؛ حيث إنّه مِحور دراسته والمعوَّل عليه فيها ، فهو مصدره الأوَّل ، ثمَّ اعتمد على كثيرٍ من كتب النحو ، وكتب حجج القراءات ، وكتب إعراب القرآن ، وكتب التفسير التي تتميَّز بالعناية بإيراد التوجيهات الإعرابيَّة ، وكتب الوقف والابتداء .

كان منهج البحث في هذه الدراسة استقصائيًّا تتابعيًّا ، بمعنى أنَّني قرأت الكتاب كلَّه كلمةً كلمةً ، واستخرجت منه مادة الرسالة على حسب الخطَّة التي وضعت للبحث ، ثمَّ درست هذه المادة العلميَّة بشكل شامل بمقارنتها بآراء العلماء الآخرين .

ABSTRAK

Budiansyah,
Kajian Ilmu Nahwu Atas Tafsir "*Marâh Labîd li Kasyfi Ma'nâ Qur'ân Majîd*" Karya Syekh Muhammad Nawawi Banten.
Disertasi: Sekolah Pascasarjana Universitas Islam Negeri Syarif Hidayatullah, Jakarta, 2008.

Disertasi ini membuktikan kebenaran kesimpulan besar tentang Syekh Muhammad Nawawi Banten (1230-1314H / 1813-1897M) bahwa ia adalah seorang *mufassir* yang pengetahuannya di bidang Ilmu Nahwu tidak diragukan lagi, namun demikian tidak dikatagorikan sebagai seorang *nahwî* (ahli ilmu nahwu). Intinya adalah: seorang *mufassir* tidak harus seorang *nahwî*, namun untuk bisa menafsirkan Al-Qur'an seseorang harus menguasai ilmu nahwu sebagai salah syarat mutlak yang paling penting yang harus dikuasai.

Disertasi ini bertolak dari banyaknya permasalahan nahwu yang dikemukakan di dalam Tafsirnya "*Marâh Labîd li Kasyfi Ma'nâ Qur'ân Majîd*" dimana Muhammad Nawawi Banten menerapkan Ilmu Nahwu dalam menafsirkan ayat Al-Qur'an, dengan mengarahkan berbagai arahan *I'râb*, dan membahas tempat *waqaf* dan *ibtidâ*: yang mana semua itu dilakukan semata-mata untuk memperjelas arti dan menguak kandungan dari ayat Al-Qur'an tersebut, serta mengambil intisari pengertian yang mungkin terdapat pada arahan *I'rab* dan penempatan *waqaf* dan *ibtidâ* tadi.

Dari sini dapat disimpulkan, bahwa disertasi ini berhubungan langsung dengan bidang studi Al-Qur'an dan bidang studi bahasa secara bersamaan, dan berkaitan erat dengan salah seorang tokoh keilmuan Indonesia yang mempunyai andil yang sangat besar di bidang studi keislaman.

Selain itu, Tafsir "*Marâh Labîd li Kasyfi Ma'nâ Qur'ân Majîd*" merupakan salah satu tafsir yang menjadi rujukan dalam *i'râb* Al-Qur'an di banyak pesantren tradisional di Indonesia, dan hal ini dikarenakan oleh hal yang telah disebutkan di atas, ditambah lagi beberapa karangan beliau dalam bidang nahwu yang menjadi mata pelajaran wajib.

Disertasi ini memperkuat pendapat umum di kalangan para penulis yang membahas kehidupan keilmuan Muhammad Nawawi Banten, seperti: Khairudîn Al-Ziriklî, Umar Ridhâ Kahhâlah, Ismail Pasa Al-Baghdâdî, Yusuf Ilyân Sarkîs, Rafi'uddin Ramli dan Khaidar, meskipun mereka menyebutkan beberapa karangannya di bidang Ilmu Nahwu, namun demikian tidak seorang pun dari mereka mengatakan bahwa Muhammad Nawawi Banten adalah seorang *nahwî*.

Dalam penulisan disertasi ini, Peneliti menjadikan Tafsir "*Marah Labid li Kasyfi Ma'na Qur'an Majid*" sebagai referensi utama; karena tafsir tersebut merupakan pokok kajian disertasi, di samping referensi lain yang menjadi acuan peneliti, terutama buku nahwu tradisional, buku *hujjat al-qiraat*, buku *i'rab* Al-

Qur'an, buku tafsir yang mempunyai perhatian khusus pada *i'rab* Al-Qur'an, dan buku *waqaf wal ibtida*.

Adapun metode yang digunakan adalah metode induktif sequensi, dimana penulis menelaah seluruh isi Tafsir "*Marâh Labîd li Kasyfi Ma'nâ Qur'ân Majîd*", kemudian menghimpun materi disertasi dari tafsir tersebut sesuai dengan rancangan penulisannya, materi tersebut kemudian dianalisa secara komprehensif dengan membandingkannya dengan pendapat para ulama lain.

ABSTRACT

Budiansyah,
Nahwu (**Arabic Grammar**) **Study** In *"Marah Labid li Kasyfi Ma'na Qur'an Majid"* The work of Shekh Mohammed Nawawi Banten

This Dissertation proves the validity of great conclusion about Syekh Mohammed Nawawi Banten (1230-1314H / 1813-1897M) that he is a *mufassir* (interpreter), full knowledge of Arabic Grammatical rules, even thought he is not classified as grammarian. This indicates that the interpreter is not required to be grammarian, but when someone wants to interprete Quranic verses, he must be first proficient in Arabic Grammar, and this proficience could be the basic conditions that must be met by the interpreter, but most importantly.

This Dissertation began from the much more contained of Grammatical issues in *"Marah Labid li Kasyfi Ma'na Qur'an Majid"*; because he applied Arabic Grammar when he interpreted Quranic verses and discussed about place of *waqaf* and *ibtida* inside The Holy Quran, directing in that case many of various *I'rab* aspects, and attempting in this direction on clarifying the meaning from Quranic verses and opening their contents, and also taking conclusion of potential meanings from those various *I'rab* aspects.

So it could be said, that this dissertation relates to the both Koranic and language studies, and interconnected closely to an Indonesian figure that had very big Contributions to The Islamic studies.

On the other hand, *"Marah Labid li Kasyfi Ma'na Qur'an Majid"*; is one of the most important references studied by the students in most traditional Islamic boarding schools, particularly with regard to the *i'rab Al-Qur'an*. This condition is because of matter that has been previously mentioned above, and moreover of that, his Arabic Grammar books are between the obliged subjects that must be learned by those students.

This Dissertation strengthens the prevailing opinion among those who write and discuss the life of Mohammed Nawawi Banten, like: Khairudîn Al-Ziriklî, Umar Ridhâ Kahhâlah, Ismail Pasa Al-Baghdâdî, Yusuf Ilyân Sarkîs, Rafi'uddin Ramli and Khaidar, they stated some his works in Arabic Grammar, but non of them mentioned him as *nahwî*.

In writing this Dissertation, The Researcher made *"Marah Labid li Kasyfi Ma'na Qur'an Majid"*, his main reference; because it is the focus of dissertation study, beside other references that become Researcher references, especially traditional books of Arabic Grammar, books of *hujjat al-qiraat*, books of *i'rab Al-Qur'an*, interpretation books that have special attention at *i'rab Al-Qur'an*, and books of *waqaf wal ibtida*.

The method of research in this Dissertation is sequence inductive, it means that The Researcher read the whole book word for word, and then collected data from it according to the plan which was developed for research, after that analyzed it comprehensively by comparing to the opinions of other scientists.

قائمة المحتويات

الباب الأول

المقدمة

وتشمل العناصر التالية :

- خلفيات البحث
- أسباب اختيار الموضوع
- الحاجة لهذه الدراسة
- الدراسات السابقة
- نطاق الدراسة وحدودها
- خطة البحث
- منهجي في كتابة هذا البحث

أ- خلفيَّات البحث :

إنَّ الله سبحانه وتعالى قد شرّف اللغة العربيَّة ، وخصها بأمرين عظيمين ؛ حيث أنزل كتابه بها ، واصطفى رسوله من أهلها والناطقين بها، فكانت بذلك وعاءً لأصْلَي الإسلام العظيمين : القرآن والسنة .

وقد أدرك سلف هذه الأمة الصالح هذه الحقيقة العظيمة ، فاحتفوا باللغة العربية ، وأنزلوها المكانَ اللائق بها وبقدسيتها، وأوجبوا تعلّمَها وتعليمَها على أنفسهم وأبنائهم . فمنذ أن بزغت شمس الإسلام ظهرت علوم اللغة خدمةً لهذين الأصلين الشريفين ، شأنها في ذلك شأن العلوم الإسلاميَّة الأخرى ، كعلوم القرآن وعلوم الحديث . وأَولَى صفوةٌ من علمائنا ذوي النظر الثاقب والحسِّ اللطيف منذ أوائل القرن الثاني للهجرة اهتمامَهم بهذه اللغة وبعلومها ، وحثُّوا على تعلُّمها ، وعدُّوها مقوِّمًا أساسيًّا من مقوِّمات العقيدة الإسلاميَّة ، فكانوا يرون أنّ تعلمها فرضٌ واجب ؛ لأنَّ فهْمَ الكتاب فرض ، ولا يُفهم إلاَّ بفهم العربيَّة ، وما لا يتمّ الواجب إلاَّ به فهو واجب .

قال ابن تيميَّة – رحمه الله – : " اعلم أنّ اعتياد اللغة يؤثر في العقلِ والخلقِ والدينِ تأثيراً قويّاً بيّناً ، ويؤثر أيضاً في مشابهةِ صدرِ هذه الأمّةِ من الصحابةِ والتابعين ، ومشابهتهم تزيد العقلَ والدينَ والخلقَ ، وأيضاً فإنّ نفس اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرضٌ واجبٌ ، فإنّ فهم الكتاب والسنّة فرضٌ ، ولا يُفهم إلاّ بفهم اللغة العربيّة ، وما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب "[1] .

وقال الإمام الشاطبيّ – رحمه الله – : " فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم

---

[1] ابن تيمية : تقيّ الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحرّاني ، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، ١/ ٤٧٠ ، تحقيق وتعليق الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

فيها أصولاً وفروعاً أمران :

أحدهما : ألا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربياً أو كالعربي في كونه عارفاً باللسان العربي ، بالغاً فيه مبالغ العرب ، قال الشافعي – رحمه اللهّ –: (فمن جهل هذا من لسانها – وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة – فتكلف القول في علمها ، تكلف ما يجهل بعضه ، ومن تكلف ما جهل وما لم تثبت معرفته كانت موافقته للصواب – إن وافقه – غير محمودة ، واللهّ أعلم ، وكان بخطئه غير معذور ، إذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه)[١] ، وما قاله حق ، فإن القول في القرآن والسنة بغير علم تكلف، وقد نهينا عن التكلف، وقد قال – صلى الله عليه وسلم – « حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلُّوا وأضلُّوا »[٢] ؛ لأنهم إذا لم يكن لهم لسان عربي يرجعون إليه في كتاب اللهّ وسنة نبيه – صلى اللهّ عليه وسلم – رجع إلى فهمه الأعجمي وعقله المجرد عن التمسك بدليل يضل عن الجادة ، قال الحسن البصري – رحمه الله – : (أهلكتهم العجمة ؛ يتأولونه على غير تأويله)[٣] .

ثانيهما : إذا أشكل عليه شيء فإنه يسأل أهل العربية "[٤] .

وعلوم اللغة كثيرة ، ولكنْ أجلُّها قدرًا ، وأرفعُها منزلة ، وأكثرُها فائدةً . وأبينُها شرَفًا هو علم النحو ، وهو ما يعرف في عصرنا بعلم قواعد اللغة العربيَّة .

وإنَّما يكون الأمر كذلك ؛ لأنَّ اللغة العربيَّة لغة بيان وإفصاح ، والسبيل

---

[١] انظر عبارة الشافعي في الشافعي : محمد بن إدريس المطلبيّ ، الرسالة ، ص٥٣ ، تحقيق وشرح أحمد شاكر ، دار الفكر .

[٢] رواه البخاري : محمَّد بن إسماعيل ، فتح الباري ، ١/ ١٧٤ ، ومسلم (١٦٧٣) عن ابن عمر –رضي الله عنه – .

[٣] أخرجه البخاريّ ، في التاريخ الكبير ، ٩٣/٥ ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .

[٤] الشاطبي : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ، الاعتصام ، ٣٦١/٣-٣٦٤ بتصرف ، ضبَط نصَّه وقدَّم له وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان ، مكتبة التوحيد .

الموصلة إلى ذلك البيان والإفصاح هو النحو ، وأمَّا باقي العلوم العربيَّة الأخرى فكلُّها المساعدة على ذلك بعد إتقانِه .

فما من صاحب قلم ولا دواة إلاَّ إليه محتاج ، وما من علم إلاَّ وللنحو فيه القِدح المعلَى والسهم البارز ، يحتاج إليه المفسِّرون ، والمحدِّثون ، والفقهاء ، ولا يستغني عنه ذوو النظر ، ولا ينكر فضلَه أهل الأثر . فبه يتوصَّل العبد إلى معرفةِ معاني القرآن ، وأحاديث النبيّ – صلى اللهَّ عليه وسلم – ، وآثار الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان ، المشتملة على تفصيل الحلال والحرام .

ففي مجال التفسير والقراءات نجد المفسرين قد جعلوا النحو أساسًا مهمًّا في التوجيه المعنوي للنصّ القرآني ، وبيان الأسرار التي توحي بها الكلمة القرآنيَّة ذات التقلبات الإعرابيَّة ، وكان للقراءات أثرها الإعرابي لتلك الكلمة . وفي مجال الحديث الشريف نرى الفقهاء قد اعتمدوا على الإعراب في كثيرٍ من الأحكام التي استنبطوها من بعض الأحاديث ، فضلاً عن أهمّيّة الإعراب في إيضاح المعاني الأخرى التي يحملها الحديث . أمَّا في مجال الفقه ، فقد وجدنا جملة من الأحكام الفقهيَّة قد قرّرها الفقهاء بمقتضى اختلاف الحركة الإعرابيَّة . وتمسك البلاغيون تمسكًا ملحوظًا بالنحو في طائفة من النصوص العربيّة إيضاحًا بيانيًّا ، كما أنَّ دارسي علم الدلالة يقسمون هذا العلم إلى مستويات ، من بينها المستوى التركيبي الذي وجدوا فيه النحو من أقوى القرائن في التغيير الدلاليّ .

وأنشد المبرِّد لإسحاق بن خلف[1] :

النحوُ يبسُطُ مِن لسان الألكن   والمرءُ تُكرِمُه إذا لم يلحنِ

---

[1] الخطيب البغدادي : أحمد بن علي بن ثابت ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٥ ، تحقيق الدكتور محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٣هـ .

وإذا طلبْتَ من العــلومِ أجلَّها فأجلُّها منها مقــيم الألســن

وقال الإمام ابن حزم الأندلسيّ : " لو سقط علم النحو لسقط علم القرآن وفهم حديث النبي – صلى اللهَّ عليه وسلم – ، فمن طلب علم النحو واللغة على نية إقامة الشريعة في الفهم وليفهم كلام اللهَّ وكلام نبيه ليفهمه غيره ، فهذا له أجر عظيم ومرتبة عالية لا يجب التقصير عنها لأحد ، وأما من وسم اسمه باسم العلم والفقه وهو جاهل للنحو واللغة فحرام عليه أن يفتي في دين اللهَّ بكلمة ، وحرام على المسلمين أن يستفتوه ؛ لأنه لا علم له باللسان الذي خاطبنا الله تعالى به ، وإذا لم يعلمه فحرام عليه أن يفتي بما لا يعلم "[1] .

وقال الزجاجي : " فإن قيل فما الفائدة في تعلم النحو وأكثر الناس يتكلّمون على سجيتهم بغير الإعراب ، ولا معرفة منهم به ، فيَفهَمون ويُفهمون غيرهم مثل ذلك ؟ فالجواب في ذلك أن يقال له : الفائدة فيه للوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغير ، وتقويم كتاب اللهَّ – عز وجل – الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد ، ومعرفة أخبار النبي – صلى اللهَّ عليه وسلم – ، وإقامة معانيها على الحقيقة ؛ لأنَّه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب "[2] .

هذا ، وقد أشرت سابقًا إلى أنَّ علم النحوِ بشقَّيه – أعني النحو أو الإعراب والصرف – من العلوم التي يحتاج إليها المفسِّر[3] ، فهو من أهمّ الأدوات التي

---

[1] ابن حزم : أبو محمَّد عليّ بن أحمد الأندلسيّ الظاهريّ ، رسالة التلخيص لوجوه التخليص ، ٣/ ١٦٣ (ضمن رسائل ابن حزم) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧م .

[2] الزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق ، الإيضاح في علل النحو ، ص٩٥ ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ/١٩٦٩م .

[3] والعلوم الأخرى هي : علم اللغة ، وعلم الاشتقاق ، وعلوم البلاغة الثلاثة المعاني والبيان والبديع ، وعلم القراءات ، وعلم أصول الدين ، وعلم أصول الفقه ، وعلم أسباب النزول ، وعلم القصص ، وعلم الناسخ والمنسوخ ، وعلم معرفة المجمل والمبهم ، وعلم الموهبة . ينظر : الذهبي : محمد حسين ، التفسير والمفسرون ، ١/٢٦٥-٢٦٨ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٦م .

يوظِّفها علم التفسير لفهم القرآن الكريم ؛ لأنَّ المعنى يتغيَّر ويختلف باختلاف الإعراب ، أضفْ إلى ذلك أنَّه بواسطة علم الصرف تُعرف الأبنية والصيغ . فلا يمكن للمفسِّر أن يكون مفسِّرًا إذا كان ضعيفًا في هذا الفنّ ، كما لا يمكن أن يفهم **قارئ القرآن مراد الله تعالى فيه فهمًا جيِّدًا إذا كان جاهلاً به .**

فمعرفة إعراب النص القرآني أقوم طريق يُسلك في الوقوف على فهم معانيه ، ويُتوصَّل به إلى تبيُّن أغراضه ومغزاه ؛ إذ لولاه ما كان يتسنى لنا أن نفهم معاني القرآن المبين ، ولا أن ندرك مواطن جماله ، ومحال بلاغته وإعجازه ، وسائر أوامره ونواهيه ، ومصادر أحكامه ، حلاله وحرامه ، وآيات وعده ووعيده[1] .

وللنحو علاقة متينة بعلم التفسير ؛ إذ عن طريقه يمكن للمفسِّر أن يصل إلى إيضاح المعنى للآية ، فقد نقل الإمام الزركشي عن ابن عباس تقسيم التفسير إلى أربعة أقسام ، وجعل الإعراب أساسًا لأحدها :

القسم الأوَّل : ما تعرفه العرب في كلامها .

القسم الثاني : ما لا يُعذر أحدٌ بجهالته .

القسم الثالث : ما يعلمه العلماء خاصَّةً .

القسم الرابع : ما لا يعلمه إلاَّ الله[2] .

ثمَّ قال : " فأمَّا الذي تعرفه العرب فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم ، وذلك شأن اللغة والإعراب ، فأمَّا الإعراب ، فما كان اختلافه محيلاً للمعنى ، وجب على

---

(1) انظر : العكبري : أبو البقاء محمد بن إبراهيم ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/١ ، تحقيق عليّ محمَّد البجاويّ ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ، والزين : سميح عاطف ، الإعراب في القرآن الكريم ، ص٥١ ، الشركة العالمية للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠م .

(2) الزركشي : بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن ، ٢/ ١٦٤، تحقيق محمد إبراهيم ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية .

المفسِّر القارئ تعلُّمه ليتوصَّل المفسِّر إلى معرفة الحكم ، وليسلم القارئ من اللحن ، وإذا لم يكنْ محيلاً للمعنى ، وجب على القارئ تعلُّمه ليسلم من اللحن "[1] .

ومن أجل هذا اشترط العلماء شروطًا يجب توافرها فيمن يريد الخوض في تفسير هذا الكتاب الكريم ، وجعلوا تمامها معرفة الإعراب ؛ إذ المعنى يتغيَّر ويختلف باختلاف الإعراب ، فقد نقل السيوطي عن أبي طالب الطنزي قوله (وتمام هذه الشرائط – أي : شرائط التفسير – أن يكون المفسِّر ممتلئًا من عُدَّة الإعراب ، لا يلتبس عليه وجوه اختلاف الكلام)[2] .

فلا غرو بعد الذي سبق ، أن يكون علم النّحو من أبرز العمد التي يقوم عليها تعريف التفسير ؛ إذ هو الأداة البارزة في فهم النّص القرآني، والوسيلة الموضّحة لمدلولاته .

وأسوق هنا تعريفين للتفسير يجليان الارتباط الوثيق بين علم النّحو والتفسير .

أحدهما ما قاله أبو حيّان الأندلسي : " التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النّطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب "[3] ، ونحن على علِم أنَّ الكلام على الأحكام الإفرادية والتركيبية يشمل فيما يشمل الإعراب .

---

(1) الزركشيّ ، البرهان في علوم القرآن ، ٢/ ١٦٤-١٦٥ .

(2) السيوطي : جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر ، الإتقان في علوم القرآن ، ٦/ ٢٢٧٦ ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة النبوية .

(3) أبو حيان : محمد بن يوسف ، البحر المحيط ، ١٢١/١ ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض ، ومشاركة الدكتور زكريا عبد المجيد النوثي والدكتور أحمد النجولي الجَمَل ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

والتعريف الثاني ما أورده الإمام الزركشي حيث قال : " التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزّل على نبيه محمَّد - صلى الله عليه وسلم - ، وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه وحكمه "[1] ، فعلم النّحو من مصادر التفسير على وفق هذا التعريف، ووسيلة فهم كتاب الله، واستخراج معانيه وأحكامه .

من أهمِّ مظاهر العلاقة بين علم النّحو والتفسير : اختصاص بعض اللّغويين والنّحويين بتآليف خاصة بالقرآن ذات منهج خاص، وهي كتب المعاني وكتب الإعراب .

وفيما يلي أُورد حديثًا عن هذه الكتب ؛ لتكتمل صورة العلاقة التي تجمع بين علمي النّحو والتفسير، ولإظهار أثر علم النّحو في التفسير .

كتب معاني القرآن :

تعمد هذه الكتب إلى الكلام على لغة القرآن ، وبيان وجوه إعرابه ، والوقوف عند مشكله وتجلية معانيه ، وترتبط بما يُشْكِل في القرآن ، ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه ، فهذه الكتب تمثل صورة من صور التفسير اللّغوي ، وفيها يتضح أثر علم النّحو واللغة في التفسير .

وقد اهتم كثير من النحويين واللغويين في القرون الثلاثة الأولى للهجرة بوضع كثير من الكتب تحت اسم (معاني القرآن) ، وشاع هذا العنوان ردحاً من الزمن ، وتوفّر على الكتابة فيه جلة علماء العربية في زمانهم ، ومن هؤلاء : الكسائي ، والنضر بن شميل ، وقطرب ، والأخفش ، والزجاج وغيرهم ، وأينما ذكر أصحاب التفسير أصحاب المعاني ، فإنما يقصدون هؤلاء .

---

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/ ٢٣ .

وإليكم بعض هذه الكتب :

١- **معاني القرآن** (للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد الديلمي المتوفى سنة ٢٠٧هـ)

٢- **مجاز القرآن** (لأبي عبيدة معمر بن مثنى التيميّ المتوفى سنة ٢١٠هـ)

٣- **معاني القرآن** (للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي المتوفى سنة ٢١٥هـ)

كتب إعراب القرآن :

تلك الكتب السابقة في معاني القرآن قد تضمنت وجوه إعراب آيات القرآن الكريم ، وتعرضت لذلك بالمقدار الذي يوضح دلالاته ومعانيه ، ويوقف على مقاصده وأحكامه .

لقد ظهرت تآليف تعنى بإعراب كلمات القرآن وجمله ، وانحصارها في هذه الناحية من القرآن ، جعلها علماً قائماً بذاته ، ثم تباينت مناهج العلماء في إعراب القرآن الكريم ، فمنهم من اقتصر على إعراب المُشْكل فقط ، ومنهم من عرض لإعراب غريبه ، ومنهم من قصد إلى إعرابه كاملاً ، ومنهم من عَرَضَ أشكال الإعراب وجعل لكل شكل باباً ، ومنهم من جمع بين أوجه القراءات في الإعراب .

ومن أشهر كتب إعراب القرآن التي اعتنت بالعلاقة بين النّحو وفهم معاني القرآن :

١- **معاني القرآن وإعرابه** (للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِي بن سَهل المتوفى سنة ٣١١هـ) .

٢- **إعراب القرآن** (للنحاس أبي جعفر أحمد بن محمَّد المصريّ المتوفى سنة ٣٣٨هـ) .

٣- **مشكل إعراب القرآن** (للقيسي مكي بن حموش بن محمد المتوفى سنة ٤٣٧هـ) .

٤- **الجواهر في إعراب القرآن** (للباقولي عليّ بن الحسين المتوفى سنة ٥٤٣هـ) .

٥- **البيان في غريب إعراب القرآن** (للأنباري أبي البركات عبد الرحمن بن محمد

ابن عبيد الله المتوفى سنة ٥٧٧هـ) .

٦- **التبيان في إعراب القرآن** (للعكبري أبي البقاء عبد اللهَّ بن الحسين المتوفى سنة ٦١٦هـ) .

٧- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد** (للمنتخب الهمذاني المتوفى سنة ٦٤٣هـ)

٨- **مشكل إعراب القرآن** (لابن آجُرُّوم أبي عبد الله محمَّد بن محمَّد بن داود الصنهاجي المتوفى سنة ٦٧٤هـ) .

٩- **إعراب القرآن** (لجلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري المتوفى سنة ٩١١هـ) .

ومن العرض السابق لكتب الإعراب ، لا يخفى على أحد أهمية علم الإعراب في توضيح المعنى الذي تنشده الآيات القرآنية ، وبيان ما تقصده من دلالات ، وقد نشأ هذا العلم وازدهرت مباحثه في كنف الحاجة إلى تفسير القرآن ، وتوضيح معانيه وغريبه ، ومن هنا تعدَّدت المصنفات قديما وحديثا لتحقيق هذا الغرض ، وبعضها يكمل بعضها الآخر ؛ فلكل مصنف مذاقه ووجهته التي هو مُوَلِّيها، ولا غنى لأحد عن أحد؛ لأن كلاً منها يُعنى بجانب ، أو يحلُّ مشكلا ، أو يثير مسائل عامية قد لا يثيرها غيره ، بيد أنها اتفقت على العناية بإجلاء معاني كتاب الله .

وأضِفْ إلى ذلك أنَّ العلماء منذ قديم الزمان قد عرفوا أهميَّة هذا الفنّ ؛ حيث نجدهم في مؤلَّفاتِهم يتَّخذونه وسيلةً للتوصُّل إلى مبتغاهم .

ولا أدلَّ على ذلك مما صنعه كثيرٌ من المفسِّرين ، حيث إننا نجد مؤلفاتِهم مشحونةً بالتحقيقات النحويَّة والتصريفيَّة ، وأذكر هنا على سبيل المثال : محمَّدَ بنَ جرير الطبريّ المتوفى سنة ٣١٠هـ في (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) حيث يحتوي هذا الكتاب على جملة كبيرة من المعالجات النحريَّة ، وأبا القاسم جار اللهَّ الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ في (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) حيث قال عنه ابن

خلدون في حديثه عن القسم الثاني من التفسير ، وهو ما يرجع إلى اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب ، قال : " ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفنّ من التفاسير كتاب الكشّاف للزمخشري من أهل خوارزم العراق ... "[1] ، وابنَ عطيَّة المتوفى سنة ٥٤٦هـ في (المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) حيث كان فيه كثيرَ الاهتمام بالصناعة النحويَّة ، وأبا البركات النسفيّ المتوفى سنة ٧٠١هـ في (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، وأبا حيّان الأندلسيّ المتوفى سة ٧٤٥هـ في (البحر المحيط) حيث إنَّه معتبر عند أهل العلم المرجعَ الأوَّلَ والأهمّ لمن يريد أن يقف على وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم ؛ إذ إنَّ الناحية النحويَّة هي أبرز ما فيه من البحوث التي تدور حول آيات الكتاب العزيز ، وأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ المتوفى سنة ٧٥٦هـ في (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون) ، وأبا السعود المتوفى سنة ٩٥١هـ في (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) ، وسليمان المحلِّيّ المتوفى سنة ١٢١٠هـ في حاشيته على الجلالين ، والشوكانيّ المتوفى سنة ١٢٥٠هـ في (فتح القدير) وغيرَهم .

وعندما وقفتُ على كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) لأبي عبد الرحمن محمَّد نوويّ بن عمر الجاويّ البنتنيّ ، أثار اهتمامي ما فيه من مسائل نحويَّة قيِّمة تدلُّ على براعة مؤلِّفه في هذا الفنّ ورسوخه وامتداد باعه ؛ حيث خاض الشيخ محمَّد نوويّ في تلك المسائل النحويَّة بتوسُّع ظاهر ، واستطرد في الإعراب كثيرًا ، عارضًا لمذاهب النحويِّين من البصريِّين والكوفيِّين ، ولا يكاد يخلو موضع من تفسيره من هذه المعالجات النحويَّة التي استخدمها في ربط الإعراب بالتفسير .

وبناءً على ما سبق ، وانطلاقًا مِن أهميَّة العناية بكتب التراث ، وإبراز ما فيها من قيمة علميَّة تفيد الباحث في دراساته ، عقدتُ العزم على أن يكون موضوع

---

[1] ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد ، المقدمة ، ص١٥٢ .

بحثي لاستكمال متطلّبات درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة من كليَّة الدراسات العليا التابعة لجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية :

الدراسة النحويَّة

على " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

للشيخ محمَّد نوويّ البنتنيّ

على أمل أن يوفِّقني الله في إبراز شخصيَّة هذا العالم الجليل النحويَّة من خلال هذه الدراسة المتواضعة ، كما أتمنَّى بهذا الجهد المتواضع الذي سوف أبذله أن أكون خادمًا لكتاب الله العظيم ولهذه اللغة الخالدة التي يعتزُّ بها كلُّ مسلم ولو بقدر يسير ، وإن كنت كظالع لم يدرك في هذا المضمار شأو الضليع .

ب- أسباب اختيار الموضوع :

هناك سبب عام وسبب خاص ، لأنَّ هذا البحث في الدراسة النحوية في كتاب التفسير ، ولأنِّي في الأصل خرِّيج كلِّيّة اللغة العربيّة في المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) ، وخرِّيج قسم النحو والصرف وفقه اللغة في المرحلة الجامعية الثانية (الماجستير) ، فأرغب أن أكمل المسير في هذا التخصص على ما هو معلوم في العرف الجامعي السائد .

أرى من الأفضل هنا أن أوضح السبب الذي من أجله أختار هذا التخصص ، في مجال النحو العربي بالذات ، ثم بعـد ذلك أبين السبب في اخـتيار (الدراسة النحوية على **" مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمَّد نووي البنتني**) موضوعًا لرسالتي لنيل العالمية (الدكتوراه) من كليَّة الدراسات العليا التابعة لجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية .

فههنا سببان إذًا ؛ سبب عام ، وسبب خاص .

أبدأ بذكر السبب العام .

السبب العام : من باب التحدث بنعمة اللهّ أقول : لقد منَّ الله عليَّ ووفَّقني أن أنهل العلم في المملكة العربيَّة السعوديَّة ، في جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة ، في كلِّيَّة اللغة العربية ، فدرست فيها اللعوم اللغوية من نحو ، وصرف ، وأدب ، وبلاغة ، وعروض ، وفقه لغة ، ثمَّ تخصّصت في مرحلة الماجستير في النحو والصرف وفقه اللغة ، فلذلك اخترت في هذه المرحلة الدراسية الأخيرة من مراحل الدراسة المنتظمة هذا المجالَ العلمي المتخصص في دراسة قواعد اللغة العربية ؛ لقلة من شمَّر ساعدي الجدّ للتصدِّي لهذا العلم الراقي من أبناء وطني العزيز إندونيسيا ، وإن كانت هذه الجامعة

العريقة التي أعتز أن أكون ممن نهلوا من مشاربها العلمية تفتح لي أبواب الدراسة على مصرعيها وتسمح لي أن أقدم رسالة في أيِّ موضوع أريده .

وإنّما رجّحتُ أن أكتب عن النحو العربي – بعد استخارة الله عزّ وجلّ – ؛ وذلك للفوائد الجمة التي سقتها سابقًا

وأنا إذ أنجزت هـذه الرسالة آمل أن تكون حافزًا لي لمزيد من العطاء في المستقبل القريب – إن شاء الله – في خدمة الإسلام ، وفي إعلاء كلمته – سبحانه وتعالى – في هذه الأرجاء المعمورة .

السبب الخاص : أجمله في النقاط التالية :

١. أنَّ تفسير " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " هو التفسير الوحيد – فيما أعلم – الذي كتبه عالم من علماء الأرخبيل باللغة العربيّة ، فكاتبه عالم إندونيسي من العلماء البارزين والمرموقين في هذا الوطن الحبيب وعلى مستوى العالم العربي ؛ حيث ترك لنا ثروةً ضخمة من التصانيف شملت معظم العلوم حتَّى لقِّب بالمصنِّف . وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على أنَّنا أمام عالم ذي شخصيَّة متمرِّسة في أفانين العلم ، مما يجعل أقواله تستحقُّ البحث والمناقشة . أضف إلى ذلك أنَّ الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة لهذا البلد ولعلمائه قليلة نسبيًّا بالقياس إلى الأقطار الإسلاميَّة الأخرى ، وعسى الله أن يوفِّقني في إبراز شخصيَّة هذا المؤلِّف للتدليل على أنّ علماء هذا البلد كانت لهم إسهاماتهم في الثقافة الإسلاميَّة والعربيَّة .

٢. أنَّ هذا الكتاب في التفسير مشحون بتوجيهات نحويَّة ، فمؤلفه لا يترك فرصة تمرّ دون أن يشرح ظاهرة نحويَّة ، أو يقوم بتوجيه قراءات قرآنيَّة مختلفة ، دلَّل في ذلك على مقدرة فذَّة وعلم غزير وذكاء وقَّاد .

٣. أنّ هذا الكتاب فيما يحويه من مسائل نحويَّة وتوجيهات لغويَّة ونحويَّة

للقراءات القرآنيّة المختلفة يعدّ صورةً من صور التفاعل المثمر والعلاقة الحميمة بين التفسير والنحو والعلوم العربيّة الأخرى .

٤. ارتباط هذا الموضوع بالجانب التطبيقي ، فالشيخ محمّد نووي – رحمه الله – عرض لكثيرٍ من المسائل النحويّة وغيرها في كتابه " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " عند النصوص القرآنيّة ، موجِّهًا في ذلك وجوه الإعراب المختلفة ، ومستنبطًا المعاني المحتملة لتلك الوجوه الإعرابيّة ، فهي إذًا تتصل بالدراسات القرآنيّة واللغوية على حدٍّ سواء ، كما أنّها تتصل بعلَمٍ من الأعلام الإندونيسيين له إسهاماته البارزة في الدراسات الإسلاميّة . وحسبنا شرفًا وفضلاً وخيرًا وبركة أن نجعل – نحن طلبة الدراسات العليا – أعمالنا متّصلة بهذين الميدانين الكريمين ؛ القرآن ، واللغة ، وبأعلامنا السابقين الأفذاذ الذين احتفلوا بهذه الدراسات ، ومنحوها جهودهم ووقتهم ، وخلّفوها لنا عملاً صالحًا يصلهم بالثواب بعد أن لقوا ربهم مبرورين مكرَمين .

جـ- الحاجة لهذه الدراسة :

والحقّ يقال إنّ مثل هذه الدراسة لم تكن جديدة في البلاد العربيَّة ، ولكن بالنسبة للجامعة التي أنتسب إليها ، فإنَّها جدّ جديدة . فهي **ترمي إلى إبراز شخصيَّة محمَّد نوويّ البنتنيّ النحويَّة ، وبيان مدى إسهامه في هذا الفنّ** ، وبخاصَّة أنَّه قد كتب كتابًا خاصًّا في النحو ، وهو عبارة عن شرح لمتن الآجُرُّوميَّة لابن آجُرُّوم ، ذلك المتن المشهور المتداول في أنحاء البلاد الإسلاميَّة ، ويتدارسه أبناء المسلمين الذين يرغبون في الإلمام بهذا الفنّ العظيم بجانب تلك الخلاصة النحويَّة التي كتبها العالم الجليل محمَّد بن مالك المسمّاة (الألفيَّة) . وهذا مما يؤِّكد على اشتغاله في هذا المجال ، ومشاركته في بناء الصرح النحويّ ، ذلك الصرح الذي بناه غيره من النحويِّين المتقدِّمين عليه والمتأخِّرين عنه ، ولا يزال يستمرُّ هذا البناء حتَّى يومنا هذا .

أضِف إلى ذلك أنّه على الرغم من علو منزلة الشيخ محمَّد نووي ، وعظيم بذله في إثراء الساحة الثقافيَّة ، وإذكاء حركة التعليم ، ومع كثرة المؤلفات التي ألّفها ، وذكر هذه المؤلفات في الكتب العربيَّة ، إلاَّ أنَّني لا أجِد له الذِكر الذي يستحقّ ، فإنَّ الكتابات العربيَّة عن هذه الشخصيَّة شحيحة للغاية ؛ حيث إنّني عندما رجعت إلى المصادر العربيَّة التي تتحدَّث عن تاريخ حياته ، لا تتعدى تلك الكتابات عن بضعة أسطر قليلة ، فلعلَّ هذه الرسالة التي كتبتها باللغة العربيَّة تكون إسهامًا لي في إبراز هذه الشخصيَّة الإندونيسيَّة ، والتنويه بفضلها .

كما أنَّني **أرغب في أن تكون هذه الدراسة إسهامًا لي في تطوير تدريس مادة النحو في هذا البلد العزيز ، وعونًا لي على تدريسها** ، وأسأل الله أن يكونَ هذا الدرس إضافة جديدة تضاف إلى ما قدَّمه مَن سبقني في سبيل خدمة علومنا الإسلاميَّة ، إنّه هو القادر عليه ، وعليه التكلان ، وإليه المآل .

د- الدراسات السابقة :

قبل الشروع في كتابة هذه الرسالة طالعت سِجِلاً بأسماء الرسائل الجامعيَّة التي قدِّمت إلى كلِّيَّة الدراسات العليا بجامعة شريف هداية الإسلاميَّة الحكوميَّة ، وأسماء الرسائل الأخرى المتوفِّرة في مكتبة الكلِّيَّة ، فوجدتُ أنَّ كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) مطروق من بعض الجوانب من قبل بعض زملائي وإخواني في جامعة شريف هداية الله الإسلاميَّة الحكوميَّة ، قسم الدراسات العليا ، ومن ذلك :

1- Ahmad Asnawi, ***Pemahaman Syeikh Nawawi Tentang Ayat Qadar dan Jabar dalam Kitab "Marah Labid" Suatu Studi Teologi.***
Desertasi UIN Syarif Hidayatullah, Jakarta, tahun 1989.

2- Mamat Salamet Burhanuddin, ***Hermeneuka Al-Qur'an di Indonesia, Suatu Kajian Terhadap Kitab "Al-Tafsir Al-Munir" Karya: Nawawi Banten***
Desertasi UIN Syarif Hidayatullah, Jakarta, tahun 2003.

3- Baeti Rahman, ***Shekh Nawawi dan Tafsirnya: Sebuah Kajian Komperhensif terhadap tafsir "Marah Labid Li Kasyf Ma'na Qur'an Majid"***
Tesis UIN Syarif Hidayatullah, Jakarta, 2003

4- ***Studi Kritis Kisah-Kisah Israiliyyat dalam Tafsir Munir Karya Sheikh Nawawi Banten.***
Tesis Institut Studi Ilmu Al-Qur'an, 2001

الرسالتان الأوليان في الدكتوراه ، إحداهما بعنوان : " آراء الشيخ نووي في آيات القدر والجبر في القرآن الكريم في تفسيره (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) دراسة عقديَّة " ، وهي رسالة مقدَّمة إلى جامعة شريف هداية الله الإسلاميَّة الحكوميَّة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العقيدة الإسلامية ، وهي تهدف إلى إبراز آراء الشيخ محمد نووي الاعتقاديَّة في مسألة القدر والجبر .

والثانية بعنوان : " هرمينوطيقا[1] القرآن الكريم في إندونيسيا ، دراسة في كتاب

---

[1] يعنى التأويل بالاهتمام بمناهج لتفسير الأدب، وهو منشغل في الأصل والأساس بتفسير وتأويل الكتب المقدسة ، أو يقال إنَّه منهجيَّة التأويل ، أو بعبارة أخرى هو علم تفسير النصوص .

(التفسير المنير) تأليف نووي البنتني " . وهي الأخرى قُدِّمت إلى جامعة شريف هداية الله الإسلاميَّة الحكوميَّة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العقيدة الإسلامية ، وهي دراسة عن المنهج الذي اتبعه الشيخ محمد نووي في تأليفه لكتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) مع تسليط بعض الأضواء على جهود الإندونيسيين في تأليف التفسير .

والرسالتان الأخيرتان كلتاهما بحث متمِّم لنيل درجة الماجستير ، أحدهما بعنوان : " الشيخ نووي وتفسيره ، دراسة شاملة في تفسير (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) " ، بحث مقدَّم إلى جامعة شريف هداية الله الإسلاميَّة الحكوميَّة . وهذا البحث لا يختلف كثيرًا عن الرسالة السابق ذكرها آنفًا ، فهو يتحدث كذلك عن منهج الشيخ محمد نووي في تفسيره .

والآخر بعنوان " دراسة نقديَّة عن الإسرائيليَّات في التفسير المنير للشيخ نووي البنتني " ، وكما يظهر من عنوانه ، فإنَّ هذا البحث يتناول الإسرائيليات الواردة في مراح لبيد بالبحث والتحقيق ، وهو مقدَّم إلى معهد علوم القرآن بجاكرتا .

كما وجدت بعض البحوث الجامعيَّة التي تناولت شخصيَّة الشيخ محمد نووي من خلال بعض كتبه الأخرى ، ومن ذلك :

1- M.A. Tihami, ***Pemikiran Fiqh Al-Sheikh Muhammad Nawawi Al-Bantani***
Tesis UIN Syarif Hidayatullah, Jakarta, 1418H/1998M

2- Ahmad Asnawi, ***Pemikiran Sheikh Nawawi Al-Bantani tentang Af'al al-'Ibad: Perbuatan Manusia***
Tesis UIN Syarif Hidayatullah, Jakarta, 1984

3- Hazbini, ***Kitab Ilmu Tasrif Karya Sheikh Nawawi Al-Bantani***
Tesis UIN Syarif Hidayatullah, Jakarta, 1416H/1996M

4- ???? , ***Pendidikan Wanita Menurut Sheikh Nawawi Al-Bantani***
Tesis UIN Syarif Hidayatullah, Jakarta, 2000

5- Sri Mulyati, ***Sufism in Indonesia: Analysis of Nawawi Al-Bantani's***

Salalim Al-Fuda!a
Canada, Thesis of Mc. Gill University, 1992, td

هذه البحوث كلُّها مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير .

فأوّلها بعنوان " آراء الشيخ محمد نووي الفقهيّة " ، فهو بحث فقهيّ ، والثاني بعنوان " آراء الشيخ نووي في مسألة أفعال العباد " ، وهو بحث في العقيدة الإسلاميّة ، والثالث بعنوان " كتاب علم التصريف للشيخ نووي البنتني " ، وهو بحث في علم الصرف ، والرابع بعنوان " رأي الشيخ نووي البنتني تربية المرأة " ، وهو بحث في العلوم الاجتماعيّة ، والأخير بعنوان " التصوُّف في إندونيسيا ، دراسة تحليليّة لكتاب (سلالم الفضلاء) " ، وهو بحث في العقيدة الإسلاميّة ، وهو باللّغة الإنجليزيّة .

وتكملة لما سبق أشير إلى أنّ هناك كتبًا مؤلَّفة متداولة حول الشيخ محمد نوويّ ، وأذكر هنا بعض ما عثرت عليه :

1- Didin Hafiduddin, **Tinjauan atas "Tafsir Al-Munir" Karya Muhammad Nawawi Tanara**, dalam Ahmad Rifa'i Hasan, Warisan Intelektual Islam Indonesia, Jakarta-Bandung, Lembaga Studi Agama dan Filsafat (LSAF) dan Mizan, 1987.

2- M Shaleh Harun, **Karakteristik penafsiran Syeikh Nawawi Banten tentang ayat-ayat Al-Qur'an bertema kemasyarakatan : kajian atas tafsir Al-Munir : laporan penelitian individual**, [Yogyakarta]: Proyek Perguruan Tinggi Agama, IAIN Sunan Kalijaga Yogyakarta, 1999/2000 [i.e. 1999]

3- Chaidar, **Sejarah pujangga Islam Syech Nawawi Albanteni, Indonesia**, Jakarta : Sarana Utama, 1978.

4- Asep Muhamad Iqbal, **Yahudi dan Nasrani dalam al-Quran: hubungan antar agama menurut Syaikh Nawawi Banten**, Jakarta: Teraju; Ujung Berung, Bandung: Didistribusikan oleh Mizan Media Utama, 2004.

5- Forum Kajian Kitab Kuning, **Kembang setaman perkawinan: analisis kritis kitab 'Uqud al-Lujjayn**, Jakarta : Penerbit Buku Kompas, 2005.

6- Utang Abdurrahman, **Pemikiran Syeikh Al-Bantani tentang poligini : laporan penelitian**, [Bandung] : Pusat Penelitian, IAIN Sunan Gunung Djati Bandung, 1998.

7- Muhammad Abdullah, **Segmentasi gender dalam fiqih wanita Islam tradisional : kajian teks 'Uqud al-Lujjain fi Huqquq az-Zaujain : kasus di Pesantren ARIS, Kaliwungu, Kendal : laporan penelitian kajian wanita**, Semarang : Puslit Gender, Lembaga Penelitian, Universitas Diponegoro, 2001.

الكتاب الأوَّل بعنوان " أضواء على التفسير المنير " ، والثاني بعنوان " خصائص تفسير الشيخ نووي البنتني لآيات الاجتماعيات ، دراسة في التفسير المنير ، تقرير شخصي للبحث " ، والكتاب الثالث بعنوان " تاريخ الأديب الإندونيسيّ الشيخ نووي البنتني الإندونيسيّ " ، والكتاب الرابع بعنوان " اليهود والنصارى في القرآن الكريم ، آراء الشيخ النووي في العلاقات بين الأديان " ، والكتاب الخامس بعنوان " السعادة الزوجيَّة : دراسة نقديَّة لكتاب عقود اللجين " ، والكتاب السادس بعنوان " رأي الشيخ نووي في التعدّد : نتائج البحث " ، والكتاب السابع بعنوان " تصنيفات المساواة في فقه المرأة التقليدي : قراءة في كتاب (عقود اللجين في حقوق الزوجين) : قضية في معهد أريس ، كاليوونجو ، كندال : نتائج البحث عن المرأة " .

أضف إلى ما سبق تلك المقالات التي تَتبها كثير من الباحثين حول الشيخ محمد نووي البنتني ومؤلفاته في الجرائد والمجلات وفي بعض المواقع في الإنترنيت .

كانت هذه هي كلّ ما أعلمها من دراسات وبحوث عن الشيخ محمد نووي حتى نهاية هذه السنة ، سنة ٢٠٠٧م .

وأقول هنا إنَّه مع هذه الكثرة الكثيرة من الكتابات حول الشيخ محمد نووي البنتني ، ومع اطلاعي على كثيرٍ منها ، ولا أودّ التنقص – عَلِمَ اللَّه – من قدر هذه الكتابات ، ومن قدر كتَّابها ، فإنَّني لم أستفد منها كثيرًا ؛ وقد صوَّرت منها ما يتعلَّق بترجمة الشيخ نووي وعصره ، وتركت بقيتها ؛ لعدم تعلُّقها بصلب موضوع بحثي .

هـ- نطاق الدراسة وحدودها :

تكون الدراسة مكتبيَّة ؛ حيث إنَّني استخرجْت المسائل النحويَّة الواردة في كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، ثمَّ صنَّفتها ورتَّبتُها على حسب الترتيب المعهود لأقسام الكلمة ، وذلك لتتسنَّى لي دراستها ، ومن خلالها أبرزت شخصيَّة مؤلِّفه النحويَّة . كما أنني رجعت إلى كتابه في النحو ؛ ألا وهو حاشيته على متن الآجروميَّة ، ولكنَّ هذا الكتاب لا يفيدني كثيرًا ؛ حيث إنَّ الشيخ كان يحرص في أن يجعل كتابه في متناول الدارسين المبتدئين بعيدًا عن مستوى الكتب المتخصِّصة في مجاله ، فجاء الكتاب متواضعًا سهل المنال ، بعيدًا عن الغوص في دقائق هذا الفنّ الرفيع ، وخاليًا من الخلافات النحويَّة .

ورجعتُ كذلك إلى تلك المصادر التي كان يعتمد عليها المصنِّف في تأليفه لهذا الكتاب ، واعتمدت في دراسة كلِّ فصل على الكتب المختلفة حسب طبيعته ؛ لتبيين ما يعترضني من القضايا والأصول التي تعرَّض الشيخ محمَّد نوويّ بالحديث عنها .

ز- خطة البحث :

لقد قسمت بحثي هذا عن (الدراسة النحويّة في " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد " للشيخ محمد نووي البنتني) إلى ستَّة أبواب وتقفوها خاتمة وما يخدم هذه الرسالة من فهارس فنية ، وذلك على النحو التالي :

الباب الأوَّل ، وهو عبارة عن مقدِّمة البحث ، ويشمل العناصر الأتية :

- خلفيات البحث
- أسباب اختيار الموضوع
- الحاجة لهذه الدراسة
- الدراسات السابقة عن كتاب " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "
- نطاق الدراسة وحدودها
- خطة البحث
- منهجي في كتابة هذا البحث

الباب الثاني : محمَّد نوويّ البنتنيّ وكتابه " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

وهو يحتوي على فصلين ، ولكلِّ فصل مباحث على النحو الآتي :

الفصل الأوَّل ــ عصر محمَّد نوويّ البنتنيّ ، وحياته ، وآثاره العلميَّة ، ويحوي المباحث الآتية :

تمهيد

أوَّلاً : الظروف السياسيَّة والعلميَّة في عصره .

ثانيا : اسمه وكنيته ولقبه .

ثالثًا : ولادته ، ونشأته ، وطلبه للعلم ، ووفاته.

رابعًا : شيوخه .

خامسًا : تلاميذه .

سادسًا : مصنَّفاته .

الفصل الثاني ـ التعريف بكتاب " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

أوَّلاً : اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلِّفه .

ثانيًا : موضوعه ومادتُّه ومنهج المؤلِّف فيه .

ثالثًا : الغاية من تأليفه .

رابعًا : مصادره .

خامسًا : قيمته العلميَّة .

الباب الثالث : دراسة المسائل النحوية في " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

الباب الرابع : التوجيهات الإعرابيَّة في " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

الباب الخامس : توجيهات الشيخ محمد نووي الإعرابيَّة لمواضع الوقف والابتداء في " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

الباب السادس : شخصيَّة المؤلِّف النحويّة ، ويحوي الفصول الآتية :

الفصل الأوَّل ـ موقفه من أدلة السماع .

أوَّلاً : القرآن الكريم .

ثانيًا : الحديث النبويّ .

ثالثًا : كلام العرب نثرًا ونظمًا .

الفصل الثاني ـ موقفه من العلَّة النحويَّة .

الفصل الثالث ـ موقفه من نظريَّة العامل .

الفصل الرابع ـ موقفه من المسائل الخلافيّة

أوّلاً : موقفه من البصريين والكوفيين .

ثانيًا : موقفه من النحويين الذين سلكوا مسلك الاختيار والاجتهاد .

ثالثًا : المصطلحات النحويَّة التي استخدمها .

رابعًا : اجتهاداته والآراء التي انفرد بها .

خامسًا : انتماؤه النحويّ .

و- منهجي في كتابة هذا البحث :

كان منهج البحث في هذه الدراسة استقصائيًّا تتابعيًّا ، بمعنى أنَّني قرأت الكتاب كلَّه كلمةً كلمةً ، واستخرجت منه مادة الرسالة على حسب الخطَّة التي وضعت للبحث .

ولا بدّ من الإشارة هنا مرَّةً أخرى إلى أنّ ما وقع في هذا الكتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) من مسائل نحويَّة وتوجيهات إعرابيَّة عرضت عرضًا تستحقُّ الدراسة بعد التجميع والترتيب ، فبعد أن قسمت البحث إلى الأبواب والعناصر السالفة الذكر في خطَّة البحث ، سلكت في هذه الدراسة منهجًا على النحو الآتي :

١- قمت باستخراج المسائل النحويَّة من الكتاب ، مستقصيًا لها ، ومصنِّفًا إياها ومرتِّبًا الترتيب الذي أراه مناسبًا .

٢- انتقيت بعض المسائل التي يمكن من خلالها إبراز شخصيَّة المؤلِّف النحويَّة ، وأفردت المسائل الإعرابيَّة التي تطرَّق إليها المصنِّف في أثناء تفسيره لآي القرآن الكريم ، وجعلتها في باب خاص لدراستها مقارنًا إيَّاها بإعرابات العلماء السابقين ، كما استخرجت جميع مسائل الوقف والابتداء الواردة في الكتاب ، وأفردت لها بابًا آخر لدراستها ؛ لما لها من علاقة متينة بعلم النحو ، ورجعت في ذلك إلى الكتب المتخصِّصة في بابه .

٣- نقلت أقوال النحويين في كل مسألة ومذاهبهم ، وما استدلُّوا به وردودهم ، على حسب التسلسل الزمني ، محيلاً في الحاشية إلى كتبهم ، فإن لم يتيسر ذلك أحلت إلى كتب النحو الرئيسة والمتقدمة .

٤- بيَّنت ما اختاره الشيخ محمَّد نووي في المسألة ، وما استدلَّ به ، أو علَّل به صحة ما ذهب إليه ، متتبِّعًا ما يقوله عند الآيات القرآنية مع كثرتها .

٥- ودرست الباب السادس من هذا البحث معتمدًا على تلك المسائل التي تمَّ جمعها وترتيبها ودراستها ، مضافًا إليها ما لاحظته من ملامح عامَّة في أثناء دراستي للمسائل الإعرابيَّة ، ومسائل الوقف والابتداء الواردة في هذا السفر النفيس ، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على الكتب المختلفة على حسب طبيعة عناوين كلِّ عناصر الباب ؛ لتفسير ما يعترضني من القضايا والأصول التي يتناولها المؤلف .

٦- هذا ، ومن خلال ما سبق حاولت في هذا البحث المتواضع إبراز ما في هذا الكتاب مِن مسائل نحويَّة ، وتجميعها ، وترتيبها ، ومعرفة رأي محمَّد نوويّ فيها .

٧- تخريج جميع الآيات الواردة في البحث ، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية ، كما أنَّني ميَّزتها بجعلها بين قوسين هكذا ﴿ ﴾ ، ولم أضع هذا التخريج في الهامش ، وإنَّما وضعته بجنبّ الآية ؛ تقليلاً من تراكم الهوامش .

٨- أما ما ورد في الرسالة من القراءات الشاذة فميَّزته بجعله بين قوسين هكذا ( ) ، وأشرت إلى موضع الآية المقابلة له في مصحف حفص عن عاصم .

٩- تخريج جميع الأحاديث الواردة في الرسالة تخريجًا مختصرًا ، وذلك بعزوها إلى مصادرها الأصلية قدر الإمكان ، واكتفيت بذلك ، وإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدها فأكتفي بذلك عن غيرهما .

١٠- عزو الشواهد الشعرية إلى أصحابها قدر الإمكان .

١١- إذا كان النقل من المراجع حرفيًّا وضعت له علامة التنصيص " " ، فإن احتجتُ إلى حذف شيء من النص وضعتُ نقاطًا للدلالة على ذلك ، وأشير في الهامش إلى المرجع والجزء والصفحة .

١٢- وإذا نقلتُ بالمعنى ، أو أردتُ الإحالة للتوسع والاستزادة قلت في الهامش : انظر كذا .

١٣- أمهد لأبواب الرسالة وفصولها ومباحثها بذكر مدخل لها ؛ لتترابط عناصر الرسالة ، فقد أعطيت نبذة عن تعريف النحو ، والإعراب ، ومصطلح الوقف والابتداء ، والعلَّة النحويَّة ، ونظريَّة العامل ، والمدرستين النحويَّتين وما يتميَّز كلُّ واحدٍ منهما على الآخر ، وأشرت إلى أهم المؤلفات في هذه الموضوعات ، وذلك قبل أن أبيّن منهج الشيخ محمد نووي ، وموقفه من كل موضوع من الموضوعات السابقة .

١٤- أختم بعض الأبواب والفصول والمباحث أحيانًا بذكر خلاصة مختصرة لها .

١٥- رجعت في كل علم أو فنٍّ تعرَّضَت له الرسالة إلى كتب ذلك العلم والفن ذاتها ، ولم أكتف بما تنقل الكتب الأخرى عنها إلا حين يتعذر علي أو يصعب جدا الرجوع إليها .

١٦- دعمت آراء الشيخ محمد نووي الصائبة بآراء النحويين الآخرين في أغلب المواضع ، وما نقدت فيه الشيخ محمد نووي ، فقد بيّنت فيه مستندي في النقد ومصدري ، أو دليلي الذي اعتمدت عليه في ذلك النقد .

١٧- حرصت على أن أرجع فيما يتعلق بالمسائل النحويَّة إلى كتب النحو المتخصِّصة ، وفيما يتعلق بالإعراب إلى كتب إعراب القرآن ، وإلى كتب التفسير التي يهتمُّ مؤلفوها بالإعراب كثيرًا ، كالنحاس ، ومكّي القيسيّ ، والزمخشريّ ، وابن عطيَّة ، والزمخشري ، وأبي حيَّان ، والسمين الحلبي ، وأبي السعود وغيرهم ، وفيما يتعلق بمسائل الوقف والابتداء ، فقد رجعت إلى المؤلفات المتخصصة فيهما .

١٨- قمت بعمل القوائم التوضيحيَّة التالية :

- قائمة للآيات القرآنيَّة الواردة في الرسالة على ترتيب الآيات والسور كما في المصحف الموافق لرواية حفص عن عاصم الكوفيّ .
- قائمة للأحاديث النبويَّة على الترتيب الهجائيّ ؛ بناءً على أول كلمة وردت في الحديث .
- قائمة للأعلام .
- قائمة للأشعار والأرجاز .
- قائمة للمصادر والمراجع .
- قائمة لموضوعات الرسالة ومحتوياتها .

١٩- هذا ، وقد لاحظ القارئ كثرة النقولات في هوامش هذا البحث ، وما فعلت ذلك إلاَّ لحرصي الشديد عليّ إحالة الآراء إلى أصحابها .

الباب الثاني

محمَّد نوويّ البنتنيّ
وكتابه " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

الفصل الأوَّل _ عصر محمَّد نوويّ البنتنيّ ، وحياته ، وآثاره العلميَّة

تمهيد

أوَّلاً : الظروف السياسيَّة والعلميَّة في عصره .

ثانيًا : اسمه وكنيته ولقبه .

ثالثًا : ولادته ، ونشأته ، وطلبه للعلم ، ووفاته .

رابعًا : شيوخه .

خامسًا : تلاميذه .

سادسًا : مصنَّفاته .

الفصل الثاني _ التعريف بكتاب " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلِّفه .

موضوعه ومادتُه ومنهج المؤلِّف فيه .

الغاية من تأليفه .

مصادره .

أهميَّته والمآخذ عليه .

الفصل الأوَّل

عصر محمَّد نوويّ البنتنيّ ، وحياته ، وآثاره العلميَّة

تمهيد :

من منهجيَّة البحث في العصر الحاضر ومقتضياته حينما يتعلَّق بالتراجم والأعلام أن يعرض الباحث صورًا حيَّة للعصر الذي عاشه مَن كُتب البحث عنه ، وصورًا حيَّة للبيئة التي عاش فيها ؛ والسبب في ذلك لأنَّ الإنسان ابن عصره الذي عاش فيه وبيئته التي تحيط به ، وعليه فإنَّ هذا الفصل من هذه الرسالة قد خُصِّص للتعريف بعصر الشيخ محمد نووي البنتني وبيئته ، وحياته في ذلك العصر ، وما يتعلَّق بذلك مما يبيِّن أثر العصر والبيئة في هذه الشخصية العلميَّة ، ومدى تأثير هذه الشخصيَّة ذاتها في غيرها ، وما تركتْه خلفها من آثار تشهد لها وتدلُّ عليها .

وهذا الفصل ينقسم إلى النقاط التالية :

أوَّلاً : الظروف السياسيَّة والعلميَّة في عصره .

ثانيًا : اسمه وكنيته ولقبه .

ثالثًا : ولادته ونشأته وطلبه للعلم .

رابعًا : شيوخه .

خامسًا : تلاميذه .

سادسًا : مصنَّفاته .

سابعًا : وفاته .

أوَّلاً _ الظروف السياسيَّة والعلميَّة في عصره :

عاش الشيخ محمَّد نووي في الفترة بين سنة ١٢٣٠-١٣١٤هـ/ ١٨١٤-١٨٩٧م . وقضى الربع الأوَّل من حياته في بلده بنتن ، وهو إقليم في أقصى الغرب من جزيرة جاوا ، كان جزءًا من الحكومة المحليَّة لمحافظة جاوا الغربيَّة ، وفي سنة ٢٠٠٠م أصبحت محافظة مستقلَّة انفصلت عن جاوا الغربيَّة .

لهذا الإقليم تاريخه العريق ، فقد دخل إليه الإسلام في القرن السادس عشر الميلادي ، وذلك بعد أن فتحه مولانا شريف هداية اللهَّ ، أحد الأعيان المشهورين الذين كان لهم الفضل بعد توفيق الله في نشر الإسلام في جزيرة جاوا ، وأنشأ به سلطنة بنتن . وكان أوَّل سلطان لها ابنه مولانا حسن الدين المتوفى سنة ١٥٧٠م . ثمَّ توالى على السلطنة من بعده سلاطين من سلالته .

وفي السنة التي ولد فيها الشيخ محمد نووي شارفت سلطنة بنتن على الانهيار ، وهي تلك الفترة الأخيرة التي حكم فيها السلطان محمد رفيع الدين ، وفي هذه الأثناء كانت حكومة إنجلترا هي التي فرضت سلطتها على جميع المستوطنات الهولنديَّة في الأرخبيل في الفترة بين سنة ١٨١١-١٨١٥م .

في سنة ١٨١٣م أجبر المحافظ من قبل حكومة إنجلترا الجنرال رفليس (Raffles) السلطان محمد رفيع الدين أن يسلِّم سلطته للسلطان رفيع الدين بدعوى أنَّه غير قادر على الحفاظ على استتباب أمن الدولة . وفي سنة ١٨١٦هـ ، بعد ثلاث سنوات من تسلُّم السلطان رفيع الدين حكم سلطنة بنتن جرت اتفاقيَّة بينه وبين الحكومة الهولانديَّة ، وفي هذه السنة بدأ تعيين وظيفة محافظ لإقليم بنتن من قبل الحكومة الهولنديَّة ، وأوَّل محافظ له الأمير آريا آديسينتا (Aria Adisenta) ، وبعد هذه الاتفاقيَّة بسنة واحدة تمَّ تعيين وظيفة

رئيس إقليم بنتن ، يتولاها هولنديّ ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت سلطة سلطنة بنتن تتضاءل ، وفي سنة ١٨٣٢م هذه السلطنة التي بناها مولانا شريف هداية الله سنة ١٥٢٧م انهارت ، وخبتْ نارها . **ولكن على الرغم من ذلك فإنَّ الإسلام يبقى في** الانتشار وفي تقدُّم مستمرّ ؛ وذلك لأنَّ المسلمين في هذا الإقليم كانوا ملتزمين بتعاليم دينهم ، واستمرَّ كفاحهم ضد أولئك المستعمرين الغاشمين .

وفي مثل هذه الظروف السياسيَّة الصعبة الحرجة نشأ محمد نووي الصغير وترعرع في كنف أبيه الذي كان متقلدًا وظيفة القضاء الدينيّ ، مكلَّفًا بها من قبل الحكومة الهولنديَّة في حيّ تيرتاساسا (Tirtayasa) ، تلك الوظيفة التي لم يوافق عليها الشيخ نووي فيما بعد ؛ حيث إنَّه كان لا يرى جواز التعامل مع الأعداء المستعمرين . وهذه الحالة هي نفسها التي جعلته يسافر مرَّةً أخرى إلى مكَّة بعد عودته منها ، وأقام بها حتَّى وافتْه منيتُه ؛ حيث كانت الضغوط الشديدة على رجال الدين من قبل الحكومة الهولنديَّة ، إثر الثورة القـــويَّة التي قـــادها الأمير ديبونيجورو (Diponegoro) في جوكجاكارتا (Jogjakarta) ، جاوا الوسطى ، التي استمرَّت خمس سنوات في الفترة بين سنة ١٨٢٥-١٨٣٠م ، والثورة الأخرى تلك التي قادها إمام بونجول (Imam Bonjol) في مينانج كاباو (Minang Kabau) ، سومطرا الغربيَّة ، واستمرَّت زهاء ست عشرة سنة في الفترة بين سنة ١٨٢١-١٨٣٧م . وهاتان الثورتان قادهما رجال الدين من المسلمين ضد الاستعمار الهولندي[١] .

---

(١) انظر :

- A.G. Pringodigdo (ed), *Ensiklopedi Umum*, "Banten", Yayasan Kanisius, Jakarta, 1973, hal. 158.
- Solihin Salam, *Sejarah Islam di Jawa*, Penerbit: Jaya Murni, Jakarta, 1964, hal. 53-54.

وفي الفترة التي أمضى فيها الشيخ محمد نووي معظم حياته في مكَّة ، وانتقل بها إلى رحمته – سبحان وتعالى – كانت السيادة للدولة السعوديَّة الثانية التي استمر حكمها بين سنة ١٢٤٠-١٣٠٩هـ / ١٨٢٤-١٨٩١م ، لأجل هذا لا بدَّ من إلقاء الضوء على بعض الأوضاع التي كانت سائدة في تلك الحقبة من الزمان في قبلة المسلمين مكَّة المكرَّمة .

وفي هذه الفترة من التاريخ السعودي ما زال حبل الأمن في كافة المدن قبل العهد السعودي الزاهر مضطربًا ، ولم تكن ظروف البلاد السياسة مستقرة ، بل كان يسودها الاضطراب ، وعدم الاستقرار ؛ نتيجة الحملات العسكرية المصرية التي استهدفت الأمراء الحاكمين ، فضلا عن التنازع بين القبائل القائمة على الحكم ، ولكن بالقياس إلى فترة سيادة الدولة السعوديَّة الأولى كانت أكثر استقرارًا ؛ وذلك لغياب السيطرة المصرية عن المسرح السياسي في الجزيرة العربية في هذه الفترة رغم تلك الحملات المصريَّة الضارية ، وعدم رغبة الباب العالي العثماني إمكانيةً أو رغبةً بتعزيز مواقعهم على ساحل الخليج العربي .

وكانت مكَّة – وهي البلد الثاني للشيخ محمد نووي– ، في هذه الفترة ، في تاريخها العالمي ، لها تاريخها المشرق عبر القرون ، علمياً ، وفكرياً ، حركةٌ علمية نشطة ، أعدادٌ كبيرة من العلماء في كلِّ فنٍّ وعلم تخرجوا في حلقات العلم بالمسجد الحرام ، وفي مؤسساتها العلمية النظامية ؛ الصولتية ، والفلاح ، والمعهد العلمي السعودي ، وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره ، إضافة إلى بيوت العلماء ؛ حيث تخصَّصت في طلب العلم ، ووقفت أبناؤها عليه ، وظلَّت بعض هذه البيوت على أمرها ، تنشر العلم لطلاَّبها في حلقات عامَّة في المسجد الحرام وفي منازلها الخاصَّة ، وقد وثَّق هذا النشاط كتابات للمؤلفين المواطنين ، والعلماء الزائرين ، والشهادات الشخصية ، بل امتد نشاط علماء هذه الفترة وفاض إلى البلاد الإسلامية .

ولا غرابة في ذلك ؛ فقد حظيت مكة المكرَّمة ، ولا تزال تحظى ، بمنزلة عالية رفيعة عند كلِّ مسلم ؛ وذلك لمكانة البيت الحرام والكعبة المشرفة من النفوس ، وما خصَّها الله به بأن جعلها منطلق الرسالة المحمَّديَّة الخاتمة ، ومنذ الفتح ومكَّة منبر عظيم من منابر العلم والتوحيد ، والدعوة والثقافة على امتداد الأيام والأزمان ، ولا تزال تلد العلماء الذين خدموا ويخدمون العلم والدعوة ، وتزدحم برجال العلم ، وتكثر فيها حلقاتهم ، فيتدارسون في شتى العلوم ، وظلَّت حلقة علماء الحديث والقراءة وأصحاب الفتوى تزداد يومًا بعد يومٍ ، وبخاصَّة في موسم الحج .

وفي هذه الظروف المواتية نهل الشيخ علومه من مناهلها الأصيلة على أيدي العلماء الأجلاء المقيمين بها والوافدين إليها ، ونبغ في تلك العلوم وأصبح بعد ذلك عالمًا من علمائها المعدودين الذين شُدّتْ إليهم الرحال ، وانتفع بهم خلق كثير من الطلاب في كلِّ أنحاء المعمورة .

ثانيًا _ اسمه وكنيته ولقبه[1] :

هو محـــمَّد نـــووي[2] بن عـــمر ابن عربي[3] بن عـــمر الجاوي[4] ،

---

[1] انظر ترجمته في : الزِّركلي : خير الدين ، الأعلام قاموس تراجم ، ٦/ ٣١٨ ، وكحالة : عمر رضا ، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، ٣/ ٧٥٤ ، وسركيس : يوسف إليان ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ٢/ ١٨٧٩ ، والبغدادي : إسماعيل باشا ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، ٢/ ٣٩٤ ، وعمر عبد الجبار ، سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة ، ص٣٢٥ ، ورفيع الدين الرملي ، شجارة هيدوف دان سلسله الشيخ كياهي محمد نووي تنارا ، دي سمفورنكن أوليه كتوا يياسن النووي ، تنارا ، بنتن ، الحاج محمد فخر الدين الأسلمي ، ديتولس أوليه الحقير محمد عفيف أشتري الأسنوي ، جرومفاك كرونجو ، نعراع (باللغة الإندونيسيَّة والكتابة بالحروف العربيَّة) .

وانظر كذلك :

- Chaidar, *Sejarah Pujangga Islam, Shekh Nawawi Al-Bantani-Indonesia*, Penerbit CV. Utama, Jakarta, 1978.
- Solihin Salam, *Sejarah Islam di jawa*, Penerbit Jaya Murni, Jakarta, 1964, hal. 11.
- Zamakhsyari Dhofier, *Tradisi Pesantren*, Penerbit, LP3S, Jakarta, 1982, hal. 87.
- C. Snouck Hurgronje, *Makka in The Letter Part of The Nineteenth Century*, vol. II, Brill, Leiden, 1931, hal. 268.

[2] هكذا ذكر اسمه بنفسه في مقدمة تفسيره / ٢ ؛ حيث قال : " ... فيقول أحقر الورى محمَّد نووي ... " . وكذا ذكره صاحب معجم المؤلِّفين تراجم مصنِّفي الكتب العربيَّة عمر رضا كحالة ، ٣/ ٧٥٤ ، وكتَبَ صاحب الأعلام خير الدين الزِّركْلي ٦/ ٣١٨ : " نووي الجاوي ... محمَّد بن عمر نووي الجاوي " ، وصاحب معجم المطبوعات العربيَّة والمعرَّبة يوسف إليان سركيس : " النووي (محمد بن عمر) هو أبو عبد المعطي محمد بن عمر بن عربي بن علي نووي ... ". والمذكور في النص هو اسمه الحقيقي ، ولكن على عادة الإندونيسيين أنَّهم يحذفون الجزء الأوَّل من الاسم المركب من (محمَّد) وغيره ، مثل اسم هذا العالم ، فيكتفون بذكر (نووي) من غير الجزء الأول من اسمه (محمد) ، فيقولون : كياهي نووي ، أو كياهي الحاج نووي ، أو الشيخ نووي . وعلى هذا النهج نجد كتاب (Ensiklopedi Islam) ٤/ ٢٣-٢٥ في ترجمته يكتفي بذكر (نووي) من غير (محمَّد) .

[3] أفضل أن أكتب (عمر ابن عربي) بإثبات الهمزة ، والسبب في ذلك لأني أرى أنه اسم مركَّب لوالد الشيخ محمد نووي ، وليس (عربي) هنا اسم جدِّه ، وحذف هذه الهمزة يوهم أنَّ (عربي) والد لوالد الشيخ ، والله أعلم .

[4] نسبة إلى جزيرة جاوا في إندونيسيا . وقد درج أصحاب التراجم قديمًا أن ينسبوا إلى كلِّ من أتى من جنوب شرق آسيا ، وبالأخص من إندونيسيا وماليزيا وفطاني في جنوب تايلاند ، أنَّه جاوي ، وقد يطلق أيضًا على الأشخاص الذين يتحدثون باللغة الملاويَّة أنَّهم جاويون .

انظر :

Solihin Salam, *Sejarah Islam di jawa*, Penerbit Jaya Murni, Jakarta, 1964, hal. 11.

التناري[١] ، البنتني[٢] ، المشهور بالشيخ نووي البنتني .

وكنيته أبو عبد المعطي[٣] . وانفرد صاحب معجم المؤلفين تراجم مُصَنِّفي الكتب العربيّة بذكر كنية أخرى له فقال : أبو عبد الله[٤] ، وأرى أنّه سهو منه ، والله أعلم .

أبوه كياهي الحاج عمر ابن عربي ، أحد أعيان تنارا وعلمائها ، وأمُّه زبيدة من أصل سكان تنارا . وتنتهي نسبته من جهة الأب إلى مولانا حسن الدين المتوفى سنة ١٥٧٠م ، أول سلاطين سلطنة بنتن ، وهو ابن مولانا شريف هداية الله المتوفى سنة ١٥٦٩م ، أحد الأعيان التسعة الذين يرجع إليهم الفضل بعد الله – سبحان وتعالى – في انتشار الإسلام في أرض جاوا ، وقد عرفوا في التاريخ الإندونيسي القديم أنّهم (Wali Songo) . وذكر حيدر أنَّ مولانا شريف هداية الله ينتهي نسبه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلّم – عن طريق الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن عليّ وفاطمة الزهراء بنت محمد رسول الله – صلى الله عليه وسلَّم – . وإلى وقتنا الحاضر هؤلاء الذين ينتمون إلى هذه الأسرة لقبهم (Tubagus) يضاف هذا اللقب إلى أسمائهم[٥] .

والذين ترجموا له قالوا عنه إنَّه مفسِّر ، متكلِّم ، متصوِّف ، فقيه من فقهاء الشافعية ، مشارك في بعض العلوم ، عرَّفه أحمد تيمور – كما نقل عنه الزركلي[٦] – بـ(عالم الحجاز) ،

---

[١] نسبة إلى تنارا (Tanara) ، إحدى ضواحي مدينة سيرانج (Serang) ، عاصمة بتنن (Bantan) .

[٢] نسبة إلى بنتن (Banten) ، مقاطعة في جاوا الغربيَّة .

[٣] انظر : الزِّركلي ، الأعلام ، ٦/ ٣١٨ ، وسركيس ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ٢/ ١٨٧٩ ، والبغدادي ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، ٢/ ٣٩٤ ، وعمر عبد الجبار ، سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة ، ص٣٢٥ ، ورفيع الدين الرملي ، شجارة هيدوف دان سلسله الشيخ كياهي محمد نووي تنارا .

[٤] كحالة ، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، ٣/ ٧٥٤ .

[٥] انظر :
Chaidar, *Sejarah Pujangga Islam, Shekh Nawawi Al-Bantani-Indonesia*, Penerbit CV. Utama, Jakarta, 1978, hal. 4.

[٦] الزركلي ، الأعلام ، ٦/ ٣١٨ .

وكان يحظى بشهرة علميَّة واسعة في عصره ، ولهذا أطلق عليه معاصروه لقب (سيِّد علماء الحجاز) . وأمَّا بالنسبة لبعض كتَّاب المقالات من الإندونيسيين ، فإنَّني وجدتُ بعضهم يلقبونه بأنَّه الإمام النووي الثاني ، ولا أجد هذا اللقب في المصادر العربيَّة التي اطلعت عليها ، ولا في الكتب الإندونيسيَّة التي ترجمت له .

ثالثًا _ ولادته ، ونشأته ، وطلبه للعلم ، ووفاته :

ولد الشيخ محمد نووي في تنارا (Tanara) ، وهي ضاحية من ضواحي مدينة سيرانج (Serang) ، عاصمة بنتن (Banten) ، جاوا الغربيَّة ، سنة ١٢٣٠هـ (١٨١٣م)[١] .

لقد نشأ محمد نووي وتربَّى في حِجر والده؛ حيث تلقى في تنارا على يديه تعليمه الأوَّل مع أخويه ، تميم وأحمد ، وهما أصغر منه ؛ حيث إنَّه أكبر أولاد أبيه ؛ فدرسوا عليه اللغة العربيَّة من نحو وصرف ، وفقه ، وتوحيد ، وتفسير ، كما تتلمذوا كذلك على كياهي سهل ، أحد العلماء المعروفين في بنتن . حتى إذا اكتمل عودهم وتفتحت عيونهم على الاستزادة في العلم أرسلهم أبوهم إلى منطقة بورواكارتا (Purwakarta) بالقرب من مدينة كاراوانج (Karawang) للتلقي على يد كياهي الحاج يوسف ، العالم الجليل الذي كان يقصده كثير من الطلبة من خارج جاوا الغربيَّة[٢] .

وحينما بلغ محمد نووي من العمر خمس عشرة سنة سنحت له الفرصة للذهاب إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ، فذهب إليها حاجًّا ، ولكن بعد أن انتهى موسم الحج في تلك السنة لم يغادرها ، وإنَّما أقام بها ثلاث سنوات ، تلقى خلالها علوم الشريعة واللغة العربيَّة على علمائها ، فدرس علوم التفسير ، والحديث ، والفقه ، واللغة على بعض المشايخ ، منهم : الشيخ أحمد نحراوي ، والشيخ السيد أحمد الدمياطي ، والشيخ أحمد زيني دحلان المكِّيّ . ثمَّ توجَّه قاصدًا المدينة النبويَّة ، وتتلمذ على على كبار شيوخها ، منهم : الشيخ محمد خطيب الحنبليّ . ولم يكتف محمد نووي بما تعلَّمه من علوم في مكَّة والمدينة ، بل دفعه شغفه للعلم على السفر إلى مصر ، ثمّ الشام ، والتقى بعدد كبير من العلماء هناك ، ونهل منهم مناهل المعارف الإسلاميَّة . ولم ينته نهله للعلم إلى هذا الحد ،

---

[١] وقيل في ١٨١٤م ، وقيل في ١٨١٥م ، والغريب أنَّ أكثر من ترجموا له متفقون في تاريخ ميلاده الهجري .

[٢] انظر :

Zamakhsyari Dhofier, *Tradisi Pesantren*, Penerbit, LP3S, Jakarta, 1982, hal. 87.

بل دفعته شراهته العلميَّة على السفر إلى داغستان[1] ، وتتلمذ على عالمها الشيخ يوسف الدغستاني . وبعد أن طوَّف بالبلاد عاد محمد نووي إلى مسقط رأسه تنارا سنة ١٨٣٣م ، مشحونًا بالعلوم التي تؤهِّله لأن يكون مساعدًا لوالده في التدريس . وفي فترة وجوده في قريته أظهر الشيخ محمد نووي قدرته العلميَّة وأثبت جدارته في تدريس العلوم الإسلاميَّة ، فحظي بكثرة الطلبة الذين رغبوا في التلمذة عليه ونهلوا منه العلوم ، فأصبح المعهد الذي أسَّسه والده وأشرف عليه مكتظًّا بالطلاب من أنحاء الأرخبيل .

ومع ذلك كلِّه لم يطبْ لمحمَّد نووي المقام في بلده ، فذهب مرَّة أخرى إلى مكَّة .

هناكَ رأيان متضاربان في السبب الذي من أجله سافر الشيخ محمد نووي مرة أخرى إلى مكة .

أحدهما : أنَّه إنَّما ترك بلده مرَّة أخرى ؛ لما وجده من مضايقات وتعنُّت من قبل الهولنديين ، وإضافة إلى ذلك فإنَّ هؤلاء المستعمرين قد استولوا على سلطة بنتن ، وكان من الواجب عليه أن يثور عليهم ويجاهدهم ؛ حيث، إنَّه منتمٍ إلى سلالة سلطنة بنتن . فبسبب عدم الرضا عن تلك الحالة بدا فع الروح البطوليَّة التي كانت لديه لمجاهدة أولئك الكفرة المردة الغاشمين ، وبسبب رغبته الشديدة لاستعادة سلطنة بنتن إلى أصحابها ، ترك بلده الحبيب متجهًا إلى مكَّة المكرمة .

وأصحاب هذا الرأي ذكروا أن مغادرة الشيخ محمد نووي بلده إلى مكَّة خطة مستقبليَّة مناوئة ضد الاستعمار عن طريق التربية والتعليم ، وذلك بتربية الكوادر الدينيَّة من الإندونيسيين الذين نهلوا العلوم الشرعيَّة في البلد الحرام وتعليمهم آنذاك ؛ ليعودوا إلى وطنهم بعد ذلك يقودون جهادًا ضد الاستعمار

---

[1] تقع داغستان شرقي جبال القوقاز ، ويحدها من الشمال والشرق بحر قزوين، ومن الجنوب أذربيجان، ومن الغرب روسيا وجورجيا وشيشان ، ومن الشمال روسيا ، وهي الآن جمهورية ذات حكم ذاتي بالاتحاد الروسي والمسلمون بها أكثرية . ومعني داغستان فى اللغه التركيّه أرض الجبال .

والمستعمرين[1] .

الرأي الثاني : يقول إنَّ السبب الذي أدَّى إلى سفر الشيخ محمد نووي إلى مكَّة للمرَّة الثانية أنَّه كان يشعر بحاجة إلى الاستزادة في التحصيل العلميّ لكي يقدر على تلبية آمال مجتمع بنتن في نفسه كاملاً وبشكل يُرضي الجميع ويُرضي نفسه[2] .

وأنا أرى أنَّه بإمكان التوفيق بينهما ، فكلا الرأيين محتمل ، وليس في أحدهما قدح في شخصيَّة محمد نووي .

وذكر بعض من ترجموا له أنَّه عاد إلى مكَّة سنة ١٨٣٠م[3] ، وقضى نحو ثلاثين سنة ينهل علومه مرَّة أخرى على أيدي المشايخ الأجلاء . ومنذ بداية سنة ١٨٦٠م تصدر محمد نووي للتدريس في المسجد الحرام ، حتى وافته المنيَّة في شِعب عليّ الخامسَ والعشرين من شهر شوال سنة ١٨٩٧م (١٣١٤هـ)[4] في عمر ناهز أربعًا وثمانين سنة ، ودفن في مدافن المعلاة بالقرب من قبر خديجة أم المؤمنين – رضي الله عنها – ، بعد حياة حافلة بالأخذ والعطاء في الميدان العلمي الشرعي ، فكان منصرفًا للعلم ، متلقِّيًا متعلِّمًا ، ثم شيخًا معلِّمًا ، كان طالبَ علم بحقّ ، شغل أوقات حياته بالمفيد النافع له ولأبناء مجتمعه ، كان يتفرغ لطلب العلم ، وإفادة طلاَّبه ، والتأليف لهم ، ولمن يأتي بعدهم ، دون أن يمد يده مستجديًا ، أو يتعرَّض لمذلة السؤال .

---

(١) انظر :
- Chaidar, *Sejarah Pujangga Islam, Shekh Nawawi Al-Bantani-Indonesia*, Penerbit CV. Utama, Jakarta, 1978, hal. 4.
- H. Rapiuddin Ramli dan Muhammad Fakhri, *Sejarah Hidup dan Silsilah Kiai Muhammad Nawawi Tanara*, hal. 12

(١) انظر :
C. Snouck Hurgronje, *Makka in The Letter Part of The Nineteenth Century*, vol. II, Brill, Leiden, 1931, hal. 268.

(٢) انظر :
Zamakhsyari Dhofier, *Tradisi Pesantren*, Penerbit, LP3S, Jakarta, 1982, hal. 87.

(٣) انظر :
Zamakhsyari Dhofier, *Tradisi Pesantren*, Penerbit, LP3S, Jakarta, 1982, hal. 87.

رابعًا _ شيوخه :

من سنن العلم التلقي ، فلقد تلقى المعلم الأوَّل الرسول – صلى الله عليه وسلَّم – القرآن من الله بواسطة جبريل – عليه السلام – ، وتلقى الصحابة – رضي الله عنهم – العلم من الرسول – صلى الله عليه وسلَّم – ، وتلقى التابعون العلم من الصحابة الأجلاء ، وتلقى أهل الطبقات بعد التابعين بعضهم من بعضٍ إلى يومنا هذا ، فالتلقي سنة من سنن العلم ، والتلقي هو المعلم الأول للإنسان .

وقد تلقى الشيخ محمد نووي على مجموعة من العلماء والشيوخ ، وفيما يلي قائمة هجائيَّة بأسمائهم التي ظفرت بمعرفتها من بعض المصادر التي تتحدث عن سيرته – رحمه الله – ، ورتبناها ترتيبًا هجائيًّا .

١- الشيخ السيد أحمد الدمياطي

٢- الشيخ أحمد زيني دحلان المكِّيّ

٣- الشيخ أحمد نحراوي

٤- كياهي سهل ، من علماء بنتن .

٥- الشيخ عبد الغني بيما .

٦- عمر ابن عربي ، وهو والده .

٧- الشيخ محمد خطيب سمباس الحنبليّ .

٨- كياهي الحاج يوسف ، من علماء بورواكارتا ، جاوا العربيَّة .

٩- الشيخ يوسف الدغستاني

١٠-الشيخ يوسف سومولاويني .

خامسًا _ تلاميذه :

لقد فاق الشيخ محمد نووي في كثير من العلوم والمعارف ، فكان من الطبيعي أن ينهل منه وينتفع به ويتتلمذ عليه ، فقد تلقى العلم عليه كثير من التلاميذ من أنحاء العالم ؛ حيث درَّس في المسجد الحرام مدَّة (٣٧) سبع وثلاثين سنة ، وفيما يلي قائمة هجائيَّة بأسماء الذين عثرت عليهم ، ورتبناها ترتيبًا هجائيًّا .

١- كياهي الحاج أشعري ، من باويان ، زوج إحدى بناته .

٢- كياهي الحاج إلياس .

٣- كياهي الحاج توباجوس بكري

٤- كياهي الحاج توباجوس محمد أسناوي ، من تشارينجين ، بوزواكارتا ، جاوا الغربيَّة .

٥- كياهي الحاج خليل ، من بانكالان ، مادورا .

٦- كياهي الحاج داود ، من بيراك ، ماليزيا[(١)] .

٧- كياهي الحاج رادين أسناوي من كودوس ، جاوا الوسطى .

٨- الشيخ عبد الحقّ بن عبد الحنان الجاوي البنتنيّ .

٩- كياهي الحاج عبد الغفار .

١٠- السيد عليّ الحبشيّ المدني .

١١- عبد الستار الدهلاوي .

١٢- الشيخ عبد الستار بن عبد الوهاب الصدقي المكّيّ .

١٣- الشيخ محمد زين الدين بن بدوي السومباوي .

١٤- كياهي الحاج ناجحون ، وقد تزوج إحدى حفيدات الشيخ .

١٥- كياهي الحاج هاشم أشعري ، مؤسس نهضة العلماء .

---

(١) انظر :

- Ensiklopedi Islam, 4/23-25.
- Zamakhsyari Dhofier, *Tradisi Pesantren*, Penerbit, LP3S, Jakarta, 1982, hal. 89.

سادسًا _ مصنَّفاته :

برع الشيخ محمد نووي في جملة من الفنون ، وخلف في كل العلوم ذخائر ونفائس خلَّدتْ له ذكرًا ، وساقت ولا تزال تسوق إليه ثوابًا وأجرًا ، وكان لعقبه الصالح دور في المحافظة على بعض آثاره ، وتتمثل هذه الآثار في مصنفاته الكثيرة ، بلغ تعداد التي عثرت عليها بحسب إحصائي لها في مختلف المصادر ٤٥ (خمسةً وأربعين) كتابًا[1] ، ومن المتوقع أن يكون لديه كتب أخرى ؛ حيث أوصل بعضهم عدد مؤلفاته إلى ١١٥ (مئةٍ وخمسةَ عشرَ) مؤلَّفًا ، وذكر بعضهم أنَّها بلغ ٩٩ (تسعة وتسعين) مؤلَّفًا .

في التفسير وعلوم القرآن :

١ – مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد .

وبهامش هذه الطبعة كتاب الوجيز في تفسير القرآن العزيز ، للإمام أبي الحسن علي ابن أحمد الواحدي المتوفى سنة ٤٦٨هـ ، مطبوع في مطبعة عبد الرازق سنة ١٣٠٥هـ ، ونفس الطبعة أصدرته مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، وطبع مرَّة أخرى مستقلاً من غير الهامش في مطبعة دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٩٧م ، ضبطه وصححه محمد أمين الضناوي في ١٣٦٨ صفحة في مجلدين ، وهناك طبعتان أخريان ، إحداهما من مطبعة دار الفكر ببيروت في ١١٣٦ صفحة في مجلدين ، والطبعة الأخرى في مطبعة دار الكتب العربية ببيروت في ٦٧٢ صفحة .

---

[1] انظر : سركيس ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ٢/١٨٧٩ ، والبغدادي ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، ٢/ ٣٩٤ ، والزركلي : خير الدين ، الأعلام قاموس تراجم ٦/ ٣١٨ .
- Ensiklopedi Islam, 4/24.
- H. Rapiuddin Ramli dan Muhammad Fakhri, *Sejarah Hidup dan Silsilah Kiai Muhammad Nawawi Tanara*, hal. 8-10 .
- KH. Sirajuddin Abbas, *Ulama Syafi'i dan Kitab-Kitabnya dari Abad ke Abad*, Penerbit: Pustaka Tarbiyah, Jakarta, 1975, hal. 444-450.
- Zamakhsyari Dhofier, *Tradisi Pesantren*, Penerbit, LP3S, Jakarta, 1982, hal. 87.

٢- حلية الصبيان على فتح الرحمن .

وهو شرح على فتح الرحمن تأليف أحد الأفاضل في علم التجويد ، ضمن مجموعة رقم ٨٩.

في الحديث :

٣- تنقيح القول الحثيث بشرح لباب الحديث لجلال الدين السيوطي .

وذكر الشيخ البنتني في مقدمته السبب الباعث على تأليفه فقال : " فإن هذا الكتاب –أي لباب الحديث– كثير التحريف والتصريف لعدم الشرح عليه ، ومع ذلك كثر تداول الناس من أهل جاوا عليه ، وإني لم أجد نسخة صحيحة فيه ، ولم أقدر على تصحيحه واستيفاء مراده لقصوري إلا أن بعض الشر أهون من بعض " .

وقد نقل الكتاب إلى اللغة الملايوية الإندونيسية الأستاذ زيد حسين الحامد .

في الفقه :

٤- بهجة الوسائل بشرح المسائل .

هو شرح على الرسالة الجامعة له أيضا ، وبهامشه الرسالة المذكورة في الفقه على مذهب الإمام الشافعي ، مطبوع في مطبعة بولاق سنة ١٢٩٢هـ ، وطبعة أخرى من المطبعة الميمنية سنة ١٣٣٤هـ ، وطبعة أخرى من مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٥- توشيح على بن القاسم المسمى (قوت الحبيب الغريب توشيح على فتح القريب المجيب شرح غاية التقريب) .

كتاب في الفقه الشافعي ، شرح فيه الإمام محمد بن القاسم الشافعي كتاب (غاية التقريب) أشهر متون الفقه عن السادة الشافعية المعروف باسم (متن أبي شجاع) ، حيث أورد المتن في رأس الكتاب كاملا ، وأورده ضمن الشرح أيضا ، وهو

كتاب يبحث فيه فقه العبادات . مطبوع في مطبعة بولاق سنة ١٣١٤هـ في ٢٩٢ صفحة ، وطبعة أخرى من مطبعة دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٩٨م ، ضبطه وصححه محمد عبد العزيز الخالدي في٤٨٠ صفحة ، وطبعة أخرى من مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٦- سلم المناجاة على سفينة الصلاة للشيخ عبد الله بن يحيى الحضرمي

كتاب في الفقه الشافعي ، مطبوع في مطبعة بولاق سنة ١٢٩٧هـ ، وطبعة أخرى في مصر سنة ١٣٠١هـ ، وبهامشه سفينة الصلاة ، وطبعة أخرى في المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٧هـ في ٣١ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة دار الفكر ببيروت في ٣٢ صفحة ، وطبعة أخرى في مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٧- **سلوك الجادة على الرسالة المسماة بلمعة المفادة في بيان الجمعة والمعادة .**

كتاب في الفقه الشافعي ، مطبوع في المطبعة الوهبية سنة ١٣٠٠هـ ، وطبعة أخرى في مكة ١٣٠٣هـ في ٢٣ صفحة .

٨- العقد الثمين شرح منظومة الستين مسألة المسماة الفتح المبين .

كتاب في الفقه الشافعي ، مطبوع في المطبعة الوهبية سنة ١٣٠٠هـ .

٩- فتح المجيب بشرح مختصر الخطيب .

كتاب في الفقه الشافعي في مناسك الحج ، مطبوع في مطبعة بولاق سنة ١٢٧٦هـ ، وسنة ١٢٩٢هـ ، بهامشه المختصر المذكور سنة ١٢٠٧هـ ، وطبعة أخرى في مكة ١٣١٦هـ في ٢٦ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة شرف ١٢٩٨هـ ، وطبعة أخرى في مطبعة وادي النيل سنة ١٢٩٧هـ ، وطبعة أخرى في المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٦هـ في ٢٢ صفحة ، وطبعة أخرى فيمطبعة دار ابن حزم ببيروت سنة ٢٠٠٤م ، بتحقيق بسام الجابي ، وطبعة أخرى في شركة

مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

١٠ - عقود اللجين في بيان حقوق الزوجين .

وهو شرح على رسالة متعلقة بحقوق الزوجين لبعض الناصحين على الفقه الشافعي ، مطبوع في المطبعة الوهبية سنة ١٢٩٦هـ ، وطبعة أخرى في مطبعة شرف ستة ١٢٩٧هـ ، وطبعة أخرى في مكة سنة ١٣١٦هـ في ٢٨ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة دار الفكر ببيروت في ٢٨ صفحة ، وطبعة أخرى في مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

١١ - قوت الحبيب الغريب .

كتاب في الفقه الشافعي ، وهى حاشية على الفتح القريب المجيب شرح التقريب لابي شجاع ، مطبوع في مصر سنة ١٣٠١هـ و١٣٠٥هـ في ٣١٦ صفحة ، وطبعة أخرى في المطبعة اليمنية سنة ١٣١٠هـ .

١٢ - كاشفة السجا في شرح سفينة النجا .

كتاب في الفقه الشافعي ، وبهامشه الرياض البديعة في أصول الدين ، وبعض فروض الشريعة للشيخ محمد حسب الله المكي ، مطبوع في مصر سنة ١٢٩٢هـ ، وطبعة أخرى في مطبعة محمد مصطفى سنة ١٣٠١هـ ، وطبعة أخرى في مطبعة عبد الرازق سنة ١٣٠٢هـ ، وطبعة أخرى في المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٣هـ ، وطبعة أخرى في المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥هـ ، وطبعة أخرى في مطبعة بولاق سنة ١٣٠٩هـ في ١١٦ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة دار الفكر بيروت في ١٢٨ صفحة ، وطبعة أخرى في مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

١٣ - مرقاة صعود التصديق في شرح سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق .

بهامشه متن سلم التوفيق للشيخ عبد الله محمد بن هاشم باعلوي في الفقه

الشافعي ، مطبوع في مصر سنة ١٢٩٢م ، وطبع مرّة أخرى في المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٣هـ ، وطبعة أخرى في المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٦هـ في ٨٥ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة بولاق سنة ١٣٠٩هـ في ٨٥ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة دار الفكر في١٠٢ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة المكتبة الأزهرية للتراث ، وطبعة أخرى في مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

١٤- نهاية الزين في إرشاد المبتدئين بشرح قرة العين .

يضم هذا الكتاب متن كتاب (قرة العين بمهمات الدين) ، لزين الدين بن عبد العزيز ابن زين الدين المعبري المليباري الحنفي ، من علماء القرن العاشر للهجرة ، وهو مختصر في الفقه على مذهب الأمام الشافعي ، طبع في المطبعة الوهبية سنة ١٢٩٧ هـ ، وبهامشه المتن مع بعض تقريرات ، وطبعة أخرى في مطبعة شرف سنة ١٢٩٩ هـ ، وطبعة أخرى في المطبعة الوهبية سنة ١٢٩٧ هـ ، وطبعة أخرى في مطبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ٢٠٠٢م ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر في ٤٠٠ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة دار الفكر ببيروت في ٣٦٨ صفحة ، وطبعة أخرى من مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

في النحو

١٥- الرياض القوليَّة ، انظر : الفصوص الياقوتيَّة الآتي ذكره .

١٦- فتح غافر الخطية على الكواكب الجلية في نظم الآجُرُّوميَّة .

الكواكب الجلية للشيخ عبد السلام بن مجاهد النبراوي ، وهومطبوع بهامشه ، مطبوع في مطبعة بولاق سنة ١٢٩٨هـ .

١٧- الفصوص الياقوتية على الروضة البهية في الأبواب التصريفية .

وبهامشه الرياض القولية له أيضا ، مطبوع في مصر سنة ١٢٩٩هـ في ٣٨ صفحة .

١٨- كشف المروطية عن ستار الآجرومية .

مطبوع في مطبعة شرف سنة ١٢٩٨هـ .

١٩- مراد الآجُرُّمِيَّة .

مطبوع بواسطة أحفاد المؤلف ، ولكنه مكتوب بخط اليد ، والنسخة ردئية وسيئة للغاية .

في البلاغة :

٢٠- لباب البيان .

وهو شرح على رسالة الشيخ حسين المالكي في الاستعارات ، مطبوع في مطبعة محمد مصطفى سنة ١٣٠١هـ .

في التوحيد :

٢١- تيجان الدراري شرح على رسالة الباجوري .

على هامشه الرسالة المذكورة ، مطبوع في مصر سنة ١٣٠١هـ في ١٦ صفحة ، وطبعة أخرى في المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٩هـ في ٢٠ صفحة ، وطبعة أخرى في مكة سنة ١٣٠٩هـ ، وطبعة أخرى في مطبعة دار الفكر ببيروت ، وطبعة أخرى في مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٢٢- الثمار اليانعة في الرياض البديعة .

وهو شرح على مختصر الشيخ محمد حسب الله المسمى بالرياض البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة ، بهامشه الرياض البديعة ، مطبوع في مصر سنة ١٢٩٩هـ في ١١٤ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة بولاق سنة ١٣٠٢هـ في ١٠٩ صفحة ، وطبعة أخرى في المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٨هـ ، وطبعة أخرى

في المطبعة الجمالية سنة ١٣٢٩هـ في ٩٥ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة دار الفكر ببيروت في ١١٢ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة المكتبة الأزهرية للتراث، وطبعة أخرى في مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٢٣- ذريعة اليقين على أم البراهين للسنوسي .

مطبوع في مطبعة عبد الرازق سنة ١٣٠٣هـ ، وطبعة أخرى في مكة سنة ١٣١٧هـ في ٣٩ صفحة .

٢٤- شرح على منظومة الشيخ محمد الدمياطي في التوسل بأسماء الله الحسنى .

مطبوع في مطبعة عبد الرازق سنة ١٣٠٢هـ .

٢٥- فتح المجيد في شرح الدر الفريد للشيخ أحمد النحراوي

مطبوع في مصر سنة ١٢٩٨هـ .

٢٦- الفتوحات المدنيَّة شرح شعب الإيمان .

٢٧- قامع الطغيان على منظومة شعب الإيمان .

وهو شرح على منظومة شعب الإيمان لزين الدين المليباري ، وبهامشه هداية الأذكياء ، وهي منظومة لزين الدين المذكور ، مطبوع في المطبعة الوهبية سنة ١٢٩٦هـ ، وطبعة أخرى في دار الفكر ببيروت في ٣٢ صفحة ، وطبعة أخرى في مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٢٨- قطر الغيث في شرح مسائل أبي الليث .

مطبوع في مصر سنة ١٣٠١هـ وسنة ١٣٠٣هـ ، وطبعة أخرى في مكة سنة ١٣١١هـ ، وطبعة أخرى في دار الفكر بيروت في ١٦ صفحة ، وطبعة أخرى في شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٢٩- نصائح العباد شرح المنبهات على الاستعداد ليوم المعاد المنسوب إلى الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني .

٣٠- نقاوة العقيدة ، منظومة في التوحيد ، انظر الآتي .

٣١- النهجة الجيدة لحل نقاوة العقيدة .

وهو شرح على منظومة في التوحيد ، مطبوع في مطبعة عبد الرازق ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م .

٣٢- نور الظلام على منظومة عقيدة العوام .

وهو شرح على منظومة السيد أحمد المرزوقى المالكي في التوحيد ، مطبوع في مطبعة عبد الرازق سنة ١٣٠٣ في ٥٥ صفحة ، وبهامشه المنظومة المذكورة ، وطبع مرَّة أخرى في المطبعة الجمالية سنة ١٣٢٩ في ٥٤ صفحة ، وطبع مرَّة أخرى في مطبعة دار الحاوي والمنهاج بجدة سنة ١٩٩٦م في ١٨٤ صفحة ، وهناك طبعة أخرى من مطبعة المكتبة الأزهرية للتراث ، وطبعة أخرى من شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

في السيرة :

٣٣- الإبريز الداني في مولد سيدنا محمد السيد العدناني .

مطبوع في مطبعة حجر بمصر سنة ١٢٩٩م .

٣٤- بغية العوام في شرح مولد سيد الأنام .

وهو شرح على مولد ابن الجوزي ، مطبوع في مصر سنة ١٢٩٧هـ في ٤٥ صفحة .

٣٥- ترغيب المشتاقين لبيان منظومة السيد البرزنجي في مولد سيد الأولين والآخرين .

مطبوع في مطبعة بولاق سنة ١٢٩٢هـ ، وطبعة أخرى في مكة سنة ١٣١١هـ في

٤٨ صفحة ، وطبعة أخرى في شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٣٦- الدرر البهية في شرح الخصائص النبوية

وهو شرح على قصة المعراج للبرزنجي ، مطبوع في مطبعة شرف سنة ١٢٩٨هـ .

٣٧- فتح الصمد العالم على مولد الشيخ أحمد بن قاسم .

هو شرح المولد النبوي الشهير بالبرزنجي للشيخ أحمد القاسم المالكي ، مطبوع في مطبعة بولاق سنة ١٢٩٢هـ في ٥٩ صفحة ، وطبعة أخرى في مكة سنة ١٣٠٦هـ في ٥٩ صفحة ، وطبعة أخرى في شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٣٨- مدارج الصعود إلى اكتساء البرود ، ويسمى أيضًا (أساور العسجد على جوهر عقد) .

وهو شرح المولد النبوي الشهير بالبرزنجي للسيد جعفر ، مطبوع في المطبعة الوهبية سنة ١٢٩٦هـ في ٧٣ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة شرف سنة ١٢٩٧هـ ، وطبعة أخرى في المطبعة الميمنية سنة ١٣١٨هـ ، وطبعة أخرى في مكة ١٣١٥هـ في ٧٢ صفحة ، وطبعة أخرى في شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٣٩- سيرة النبيّ سليمان – عليه السلام – .

في التصوف :

٤٠- سلالم الفضلاء على المنظومة المسماة هداية الأذكياء إلى طريق الأولياء للشيخ زين المليباري .

مطبوع في مكة سنة ١٣١٥هـ في ٥٦ صفحة .

٤١- الرسالة الجامعة بين أصول الدين والفقه والتصوف .

مطبوع بهامش بهجة الوسائل رقم ٣ .

٤٢- فتح العارفين .

٤٣- مراقي العبودية شرح بداية الهداية الغزالي .

بهامشه (بداية الهداية) لأبي حامد الغزالي ، طبع في مطبعة بولاق سنة ١٢٩هـ ، وفي سنة ١٣٠٩هـ في ٩٦ صفحة ، وطبعة أخرى مطبوع في مصر سنة ١٢٩٨هـ ، وسنة ١٣٠٤هـ ، وطبعة أخرى من المطبعة الميمنية سنة ١٢٠٧هـ ، وسنة ١٣٠٩هـ في ٩٢ صفحة ، وسنة ١٣٢٧هـ في ١٠٧ صفحة ، وطبعة أخرى في المطبعة الأزهرية سنة ١٣٠٨هـ في ١٠٤ صفحة ، وطبعة أخرى في مطبعة دار الفكر بيروت سنة ٢٠٠٧م في١١٢ صفحة .

٤٤- مصباح الظلام على المنهج الأتمّ في تبويب الحكم .

وهو شرح على (المنهج الأتم) للشيخ عليّ بن حسام الدين الهندي في التصوف ، وبهامشه شرح البردة للمؤلف المذكور ، مطبوع في مكة سنة ١٣١٤ هـ في ١٣٢ صفحة .

٤٥- منهاج الراغبين في الصفا الأسنى ومعراج الواصلين إلى الحمى القدسيّ .

هذه هي مصنفات الشيخ محمد نووي التي استطعت أن أثبتها ههنا ، ولا أدعي لنفسي أنّني قد أحطْتُ بجميع آثاره وتتبعتُها في مظانّها ؛ حيث إنّ أمرًا كهذا يستدعي وقتًا ، وجهدًا ، ومالاً ، ولكن ما لا يدرك كلُّه لا يترك بعضه ، فقد بذلت جهدًا في تتبع آثار الشيخ محمد نووي في حدود إمكاناتي الماديَّة ووقتي المحدود ، ولعل الأيام تمكنني من الاطلاع على المزيد من آثاره ، حتى يتم التعريف بها وإخراجها إلى حيز الوجود – بإذن الله – .

وبقي شيء أريد أن أذكره هنا ، وهو أنَّ الشيخ وإن كانت مؤلَّفاته كثيرة ومتنوعة ، ولكن من الملاحظ أنَّه لم يكتب كتابًا باللغة الملاوية (الإندونيسيَّة القديمة) ، وقد يكون السبب في ذلك أنَّه لم يكن يجيد هذه اللغة ، واللغة العربيَّة عنده هي اللغة الثانية بعد اللغة المحلّيَّة التي هي اللغة السونديَّة .

الفصل الثاني

التعريف بكتاب " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

أوَّلاً : اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلِّفه .

ثانيًا : منهج المؤلِّف فيه .

ثالثًا : الغاية من تأليفه .

رابعًا : مصادره .

خامسًا : قيمته العلميَّة .

الأوّل ـ اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلِّفه .

تعدُّ نسبة الكتاب إلى المؤلِّف من أهمّ الأعمال العلميَّة التي ينبغي على الباحث بذل جهده فيها ، فبذلك يتحقق للقارئ نسبة ما تضمَّنه بين دفَّتيه من حقائق علميَّة إلى المؤلِّف المنسوب إليه .

وقبل كلِّ شيء أريد أن أشير هنا إلى أنَّني في هذه الرسالة قد اعتمدت على الطبعة التي أصدرتها مطبعة شركة المعارف ، بندونج ، إندونيسيا . وهذه النسخة - إذا لم يخيِّبْني ظنِّي - نسخة مصوَّرة من طبعة دار إحياء الكتب العربيَّة لأصحابها عيسى البابي الحلبي وأولاده . وبهامش هذه الطبعة كتاب الوجيز في تفسير القرآن العزيز ، للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي المتوفى سنة ٤٦٨هـ .

وهناك طبعات أخرى[١] ، وكنت شديد الحرص على الحصول على طبعة دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٩٧م ، بضبط وتصحيح محمد أمين الضناوي ؛ حيث رأيته الأَوْلى للاعتماد عليها ؛ لأنها مضبوطة ومصحَّحة ، ومن المتوقَّع أنها مقابلة على بعض النسخ الأخرى ، ولكن عندما ظفرتُ بها ، ورجعتُ إليها للمقابلة وللتأكد مما أشك فيه في النسخة التي اعتمدت عليها في جمع مواد بحثي ، صُدمتُ كثيرًا ؛ إذ إنَّ هذه النسخة هي نفسها تلك النسخة الإلكترونية لهذا الكتاب التي على صيغة ميكروسوف وورد (MS Word) ، والمتداولة في كثير من المواقع العربيَّة المهتمة بنشر كتب التراث ، فهما وجهان لعملة واحدة في التحريف ، وفي كثرة الأخطاء والسقطات ، ولا تمتاز إحداهما عن الآخر إلاَّ النسخة المطبوعة منهما تتميز بحسن الإخراج وجمال التجليد . فالنسخة التي اعتمدت عليها أضبطُ وأقلُّ تحريفًا وأندر سقطًا منهما .

ومع ذلك فإني أذكر هنا أنَّه ساعدتني تلك النسخة الإلكترونيَّة كثيرًا ، فجمع

---

[١] انظر صفحة ٤٣ من هذا البحث .

المادة العلميَّة من الكتاب ليس مجرَّد قراءة الكتاب كاملاً كلمة كلمة ، بل ولا بدّ كذلك من نسخها ؛ ليسهل الرجوع إليها ، فعمل الطباعة لنسخ تلك المادة العلمية الذي كان متوقَّعًا أن يستغرق أسبوعين ، أنجزته في أسبوع واحد بالاستعانة – بعد الله تعالى – بهذه النسخة الإلكترونية . ومع ما فيها من الأخطاء الإملائيَّة ، حدِّث ولا حرج ، وبعض السقطات في أماكن كثيرة منها ، ولكنني معترف بالعرفان لمن رفع هذه النسخة الإلكترونيَّة على الشبكة العنكبوتيَّة من طيب نفسه ، وأدعو الله بظهر الغيب أن يجزل له المثوبة ، ويجعل عمله خالصًا لوجهه الكريم ، وذخرًا له ليوم لا ينفع مال ولا بنون إلاَّ من أتى الله بقلب سليم ، إنَّه سميع مجيب الدعوات .

وممَّا لا يتطرَّق إليه شكّ نسبة كتابنا (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) إلى مؤلِّفه ؛ فلقد ذكره أكثر من أرَّخ له ، فقال صاحب الأعلام : " له مصنفات كثيرة ، منها : مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد – ط مجلدين ، وهو تفسيره "[1] .

والكتاب – كما أثبته الشيخ محمد نووي في مقدمته – اسمه (مَرَاح لَبِيد لِكَشْفِ معنى قرآن مجيد) ؛ حيث قال : " وسميته مع الموافقة لتاريخه (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، وعلى الكريم الفتاح اعتمادي ، وأليه تفويضي واستنادي "[2] .

---

[1] الزِّرِكْلي : خير الدين ، الأعلام قاموس تراجم ، ٦/ ٣١٨ .

[2] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٢ .

وكلمة (مراح) تحتمل ثلاثة أوجه :

١ – أن تكون بضمِّ الميم ، وهو مأوى الماشية ليلاً ، فهو اسم لموضعِ مبيتِ الماشية ، وهو المسمَّى بالزريبة . (الصحاح ١/ ٣٦٩) .

٢– وأن تكون بفتح الميم ، وهو اسم مكان مِن راح يروح إذا ذهب في وقت الرواح ، وهو المساء ، فهو الموضع الذي يروح منه القوم أو يروحون إليه ، كالمغدى من الغداة . (الصحاح ١/ ٣٦٩) .

٣– وأن تكون بكسر الميم ، وهو الاسم من مَرِح يَمرَح مَرَحًا ، والمَرَحُ : شدَّة الفرح والنشاط . (الصحاح ١/ ٤٠٤) .

وكلمة (لبيد) تحتمل وجهين ؛ أحدهما : لُبَيد – بالتصغير – وهو طائر ، والآخر : لبيد ، اسم علم .

وأمّا ما هو مذكور في الغلاف ، وهو (التفسير المنير لمعالم التنزيل المسفر عن وجوه محاسن التأويل) ، فليس هو اسم الكتاب ، وأغلب الظن أنّه من عمل صاحب المطبعة التي طبعته ، وهذا الكتاب مطبوع في حياة الشيخ محمد نووي ، ولقد سكت الشيخ عندما رأى هذه التسمية لسبب يعلمه الله .

وأنا أرى أن صاحب المطبعة عندما تجرأ على وضع هذا الاسم على غلاف الكتاب ؛ لما وجده من غرابة الاسم الذي سماه الشيخ كتابَه ، أو لعدم فهم صاحب المطبعة ما رمى إليه الشيخِ من هذه التسمية ، كما لاحظت هذا السبب الأخير عند من سبقوني بدراسة هذا الكتاب من قبلُ من الباحثين الإندونيسيين ؛ حيث جانبهم التوفيق في ترجمة اسم الكتاب إلى اللغة الإندونيسيَّة ، وتخبطوا في ذلك تخبطًا جَلِيًّا .

فقد سمى الشيخ نووي كتابه – كما مرّ – : (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، ونحن إذا نظرنا إلى كلمتي (مراح) و(لبيد) ، من مجموعهما لا تفيدان معنى واضحًا يمكن أن تحملا عليه إلا بتكلُّف لا طائل له من ورائه ، أضِف إلى ذلك تنكير كلمة (قرآن) ، هذا أمر آخر مشكل يضاف إلى الإشكالية الموجودة في الكلمتين السابقتين ، فعندما يرى الشخص الملمّ باللغة العربيَّة إلمامًا تامًّا لأوّل وهلة تسمية الكتاب هكذا بتنكير كلمة (قرآن) سوف يظنّ أنَّ صاحب الكتاب ضعيف في اللغة العربيَّة ولم يظفر بمعرفتها كثيرًا ؛ إذ المقام هنا أن تكون هذه الكلمة معرفة ، بمعنى القرآن الكريم المعهود في الأذهان ، فـ(أل) في (القرآن الكريم) هي (أل) المعرِّفة للعهد الذهني .

ولكن إذا عرف السبب بطل العجب ، بل وهذه المعرفة تدلّ على الذهن الوقاد الذي يتمتع به صاحب الكتاب وعلى ذكائه الفذّ .

فنحن إذا نظرنا مرَّة أخرى إلى الكلام الذي ذكره الشيخ محمد نووي في تسميته

للكتاب نظرة فحص وتأمل ، فإنَّه ينكشف الغموض الذي كان مهيمنًا على كلامه ، فكان يقول : " وسميته مع الموافقه لتاريخه (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد)[١] " ، فالشيخ محمد نووي لم يضع هذا الاسم لكتابه اعتباطًا ، وإنَّما كان يريد بهذه التسمية أن يبيِّن لنا التاريخ الذي بدأ فيه عمله في تأليف هذا الكتاب ، حيث قال (وسميته مع الموافقه لتاريخه) ، وذلك على طريقة نظام حسابي يعرف بـ (حساب الجمَّل) ، وهو حساب مبناه تلك الحروف المقطَّعة بترتيبها في كلمات " الأبجديَّة العربيَّة " (أَبجدَ هوَّز حُطِّي كَلَمُن سَعفَص قَرَشَت ثخذ ضَظَغَ) ، كلُّ حرف منها يدلُّ على رقم من الأعداد ؛ آحادها وعشراتِها ومئاتها .

وفيما يلي قيمة الحرف في حساب الجمل[٢] :

أ ١	ب ٢	ج ٣	د ٤	هـ ٥	و ٦	ز ٧	ح ٨	ط ٩	ي ١٠
ك ٢٠	ل ٣٠	م ٤٠	ن ٥٠	س ٦٠	ع ٧٠	ف ٨٠	ص ٩٠	ق ١٠٠	ر ٢٠٠
ش ٣٠٠	ت ٤٠٠	ث ٥٠٠	خ ٦٠٠	ذ ٧٠٠	ض ٨٠٠	ظ ٩٠٠	غ ١٠٠٠		

فـ(مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) مجموع حروفها في حساب الجُمَّل على

---

[١] قال أحد الباحثين الذي سبقني إلى دراسة هذا الكتاب في ترجمة كلام الشيخ محمد نووي هذا بقوله :
(Dan saya beri nama tafsir ini sesuai dengan konteks situasi masanya: Maah Labid untuk menyingkap makna al_Qur'an yang Mulia).

وكان يقول في ترجمة (مراح لبيد) :
(... Jadi menurut penelusuran arti setiap kata, ***Marah Labid*** secara harfiyah memiliki arti "**Terminal Burung**" atau dengan istilah lain "**Tempat peristirahatan yang nyaman bagi orang-orang yang datang dan pergi**").

هذا ، وإذا رأيناه كيف ترجم كلمتي (مراح) و(لبيد) لرأينا عجبًا عجابًا .

[٢] انظر عن حساب الجُمَّل في : عدنان الخطيب ، المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، ص٢١-٢٢ ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ، مكتبة لبنان ناشرون .

النحو الآتي :

مراح	= ٤٠ + ٢٠٠ + ١ + ٨	=	٢٤٩
لبيد	= ٣٠ + ٢ + ١٠ + ٤	=	٤٦
لكشف	= ٣٠ + ٢٠ + ٣٠٠ + ٨٠	=	٤٣٠
معنى	= ٤٠ + ٧٠ + ٥٠ + ١٠	=	١٧٠
قرآن	= ١٠٠ + ٢٠٠ + ١ + ١ + ٥٠	=	٣٥٢
مجيد	= ٤٠ + ٣ + ١٠ + ٤	=	٥٧
	المجموع	=	١٣٠٤

بمعنى أنَّ بداية عمل الشيخ في تأليف تفسيره هذا هي سنة ١٣٠٤هـ ، وتكلم الشيخ بلسانه عن السنة التي فرغ منه قائلاً : " **وقد انتهى ما من الله به علينا من المعاني الميسرة والألفاظ المسهلة في خامس ربيع الآخر ليلة الأربعاء عام سنة ١٣٠٥ ألف وثلاثمائة وخمسة على يد الفقير إلى الله تعالى محمد نووي غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولإخوانه المسلمين . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى أله** "[١] ، ومعنى ذلك أنَّ الزمن الذي قضاه في تأليف هذا التفسير هو سنة واحدة ، والله أعلم .

---

[١] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ٤٧٥ .

الثاني _ منهج المؤلّف فيه .

كان أسلوب الشيخ محمد نووي في (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) أسلوبًا ليس فيه أثر للتعقيد ، ولا الغموض ، وكذلك لا أثر فيه لعلم الفلسفة والمنطق ، فقد فسر القرآن الكريم تفسيرًا ميسَّرًا ، وكان كتابه دقيقًا غاية الدقَّة ، وبعيدًا عن خلط التفسير بما لا يتَّصل به .

ويمكن أن نلخص منهج الشيخ محمد نووي في تأليفه لكتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد في النقاط الآتية :

١- هذا الكتاب وإن كان يعدّ من التفاسير بالرأي ، فإنَّ الشيخ كان يجمع بين دفتيه التفسير بالرواية والتفسير بالدراية ، فكان يفسر القرآن بالقرآن ، أو يفسر القرآن بالسنَّة ، ويكثر من إيراد آراء السلف ، وأقوال الخلف بأمانة وعناية ، ففي تفسيره كثيرًا ما يأتي بكلام الصحابة ، أمثال أبي بكر ، وعمر ، وعلي بن أبي طالب ، وعائشة ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله ابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وغيرهم - رضي الله عنهم - ، وبكلام التابعين وتابعي التابعين أمثال الحسن البصري ، ومقاتل ، وقتادة ، وسعيد بن جبير ، وسفيان الثوري ، والضحاك ، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم - رحمهم الله - ، كما يأتي بآراء بعض المفسرين أمثال الطبري ، والفخر الرازي ، والزمخشري ، والبيضاوي وغيرهم .

والملاحظ في هذه النقطة أنَّ إيراده لأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلَّم - قليل نسبيًّا ، وكان لا يهتمّ بذكر السند لأقواله - صلى الله عليه وسلَّم - ولا لأقوال الصحابة والتابعين .

وإنَّما عُدَّ هذا التفسير من ضمن كتب التفسير بالرأي ؛ لأن الجانب العقلي فيه غلب على الجانب النقلي .

المثال على تفسير القرآن بالقرآن تفسيره لقوله تعالى :

﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ الأعراف

قال الشيخ محمد نووي : " أي : وما وجدنا أكثر الناس على إيمان كما قاله ابن مسعود ، أو على عهد أول ، وهو الذي عاهدهم الله وهم في صلب آدم ؛ حيث قال : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ الأعراف: ١٧٢ ، فلما أقروا بربوبية الله تعالى في عالم الذر ثم خالفوا ذلك في هذا العالم صار كأنه ما كان لهم عهد "[١] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ الأعراف: ٢٢

" أي : ظاهر العداوة ؛ حيث أبى السجود كما حكى الله تعالى هذا القول في سورة طه بقوله : ﴿ فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾ طه: ١١٧ "[٢] .

والمثال على تفسير القرآن بالحديث النبوي تفسيره لقوله تعالى :

﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿١٨٤﴾ ﴾ البقرة

قال الشيخ محمد نووي : " وروي أن رجلاً قال للنبي – صلى الله عليه وسلم – : عليَّ أيام من رمضان ، أفيجزيني أن أقضيها متفرقة ؟ فقال له : « أرأيت لو كان عليك دين فقضيته الدرهم والدرهمين أما كان يجزيك ؟ » قال : نعم . قال : « فالله أحق أن يعفو ويصفح » . وعن عائشة أن حمزة الأسلمي سأل النبي – صلى الله عليه وسلم – ، فقال: يا رسول الله ، هل أصوم على السفر؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « صم إن شئت وأفطر إن شئت » "[٣] .

---

[١] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٢٩١ .

[٢] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ١٣٠ .

[٣] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٤٧ .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصوم ، انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، ٤/ ١٧٩ .

والمثال على تفسير القرآن بأقوال التابعين تفسيره لقوله تعالى :

﴿ لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٢﴾ ﴾ الشورى: ١٢

قال الشيخ محمد نووي : " وقال قتادة ومقاتل : له مفاتيح السموات والأرض بالرزق والرحمة ، وقال الكلبي : له خزائن المطر والنبات "[١] .

٢- عني الشيخ محمد نووي بالقراءات عناية فائقة ، وحرص على استعراض القراءات المتواترة والشاذة فيما يفسره من آيات ، وما يستشهد به أحيانًا ، مع بيان ما تحتمله هذه القراءات من المعاني ، وتخريجها وبتوجيهها إفرادًا وتركيبًا ، مما يدلُّ على سعة اطلاعه ، وتمكنه في هذا العلم الذي جعله أصلا من الأصول التي أقام عليها تفسيره .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾ ﴾ المائدة: ٦٠

" وقرأ حمزة (وعَبُدَ الطاغوت) بفتح العين وضم الباء ونصب الدال وجر (الطاغوت) ، وهو مفرد يراد به الكثرة ، أي : بالغ الغاية في طاعة الشيطان ، وهو معطوف على القردة ، كقراءة (عابد الطاغوت) و(عابدي) و(عبادة) و(عبيد) و(عبد) بضمتين و(عبدة) بوزن (كفرة) و(عبد) بفتحتين جمع (عابد) ، كـ(خدم) جمع (خادم) ، وقرئ (وعبدِ الطاغوت) بجر (عبد) عطفًا على (من) بناء على أنَّه مجرور على أنه بدل من (شر) والسبعية اثنتان ، أولاهما (عبد الطاغوت) على أنّ (عبد) فعل ماضي مبني للفاعل ، وفيه ضمير عائد على (من) ، وهذه قراءة غير حمزة ، وثانيتهما : قراءته ، وغيرهما قراءات شاذة "[٢] .

---

[١] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ٢٤٤ .

[٢] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٢١١-٢١٢ .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ ﴾ الأعراف: ١٦١

" وقرأ نافع وابن عامر (تُغفر) بالتاء المضمومة ، وقرأ نافع (خطيئاتكم) بجمع السلامة ، وابن عامر (خطيئتكم) على التوحيد ، والباقون (نَغفر) بنون مفتوحة ، وأبو عمرو (خطاياكم) بجمع التكسير ، والباقون (خطيئاتكم) بجمع السلامة في قراءة (يغفر) بالياء ، فعلى هذا لا يقرأ خطابًا بالإفراد ، وعلى التاء لا يقرأ خطابًا "[1] .

٣- كثيرًا ما أشار إلى رسم المصحف كلما اقتضى المقام إلى بيان ذلك .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى:

﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ ﴾ البقرة: ٩

" ولا خلاف في قوله (يخادعون الله) ، فالجميع قرأوا بضم الياء وفتح الخاء وبالألف بعدها وكسر الدال ، وأمّا الرسم فبغير ألف في الموضعين "[2] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى:

﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ ﴾ الأنعام: ١١٥

" قرأ عاصم وحمزة والكسائي (كلمت) على التوحيد دون ألف ، والباقون على الجمع ، وترسم بالتاء المجرورة على كل من قراءة الجمع وقراءة الإفراد ، وكذا كل موضع اختلف فيه القراء جمعًا وإفرادًا "[3] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى:

﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾ ﴾ الكهف: ١٧

---

[1] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٤ .

[2] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٣٠٣-٣٠٤ .

[3] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٢٥٨ .

" (فهو المهتد) ، بحذف الياء من الرسم هنا وفي الكهف ، وأما في النطق فقرأ نافع وأبو عمرو بإثبات الياء وصلا وحذفها وقفا ، وحذفها الباقون في الحالتين "[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾ ﴾ الكهف: ٦٤

" وقرأ نافع وأبو عمرو والكسائي بإثبات الياء وصلا لا وقفا ، وابن كثير أثبتها في الحالتين ، والباقون حذفوها في الحالين اتباعًا للرسم "[2] .

٤- عني الشيخ محمد نووي بذكر المصاحف التي كانت لدى بعض الصحابة – رضي الله عنهم – ، أو التي كانت في الأمصار .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾ الضحى: ٨

" أي : فقيراً ، كما روي أن في مصحف عبد الله (ووجدك عديماً) "[3] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾ ﴾ المجادلة: ٧

" وفي مصحف عبد الله : (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا الله رابعهم ولا أربعة إلا الله خامسهم ولا خمسة إلا الله سادسهم ولا أقل من ذلك ولا أكثر إلا الله معهم إذا أخذوا في التناجي» "[4] .

٥- انتصاره للمذهب الأشعريّ في أثناء تعرُّضه لآيات الأسماء والصفات ، ويؤيِّده بكلِّ ما يملك من قوَّة الحجَّة وسلطان الدليل ، وليس ذلك بغريب ، فقد صرَّح في كتابه

---

[1] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٤٨٩ .

[2] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٥٠٣ .

[3] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ٤٥١ .

[4] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ٣٥٨ .

(نهاية الزين في فقه الشافعيَّة)[1] بأنَّه أشعريّ على مذهب أهل السنة والجماعة ، وكان يحرص كلَّ الحرص على أن يأخذ من الآيات القرآنيَّة ما يشهد لمذهبه .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ﴾ الأعلى : ١

" أي : نزِّه اسمه تعالى عن الإلحاد فيه بالتأويلات الزائغة، وعن إطلاقه على غيره بوجه يشعر بتشاركهما فيه، فلا يجوز تفسير أسمائه تعالى بما لا يصح ثبوته في حقه تعالى ، نحو أن يفسر الأعلى بالعلو في المكان ، والاسنواء بالاستقرار ، بل يفسر العلوُ بالقهر والاقتدار ، والاستواء بالاستيلاء ، ولا يجوز أن يذكر العبد ربه إلا بالأسماء التي ورد الإذن بها من الشرع "[2] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝١٠ ﴾ الشعراء : ١٠

" قال أبو الحسن الأشعري : المسوع هو الكلام القديم ، فكما أن ذاته تعالى لا تشبه الذوات مع أنها مرئية في الآخرة من غير كيف ولا جهة ، فكذا كلامه منزه عن مشابهة الحروف والأصوات مع أنه مسموع . وقال أبو منصور الماتريدي : الذي سمعه موسى – عليه السلام – كان نداء من جنس الحروف والأصوات ؛ لأنا حكمنا بأن كل موجود يصح أن يرى ، ولم يثبت أنا نسمع الأجسام فلم يلزم صحة كون كل موجود مسموعاً "[3] .

٦- نزل القرآن الكريم منجَّمًا على حسب الحوادث والوقائع وحاجات المسلمين ، وهذا النوع من الآيات والسور مرتبط بأسباب خاصَّة نزل بسببها ، وهناك قسم آخر من

---

[1] محمد نووي ، نهاية الزين في فقه الشافعيَّة ، المقدمة ، دار القلم ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦م .

[2] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ٤٤٠ .

[3] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ١٠٥ .

القرآن الكريم نزل من الله ابتداء من غير سبب النزول خاصّ ، وإنّما نزل هداية للخلق وإرشادًا لهم وتوجيهًا . وقد تميز تفسير (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) بذكر أسباب النزول للآيات التي أنزلت على سبب مستعينًا بها على فهم هذه الآيات .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾ ﴾ الأحقاف

قال الشيخ محمد نووي : " والأصحّ أنّ هذه الآية نزلت في أبي بكر الصديق ، وأبيه عثمان ابن عامر ، وأمّه أم الخير سلمى بنت صخر ؛ وذلك أنّ أبا بكر صحب النبي – صلى الله عليه وسلّم – وهو ابن ثمان عشرة سنة ، والنبيّ ابن عشرين سنة ، في تجارة إلى الشام ، فلما بلغ رسول الله – صلى الله عليه وسلّم – أربعين سنة ، أكرمه الله تعالى بالنبوة ، واختصه بالرسالة ، فآمن به أبو بكر الصدّيق ، وهو ابن ثمان وثلاثين سنة ، ثم أسلم أبواه ، وأسلم ابنه عبد الرحمن ، ثم ابنه محمد ، كلهم أدركوا النبي ، ولم يكن أحد من أصحاب رسول الله أسلم هو وأبواه وأولاده وبناته كلهم ، إلاّ أبو بكر ووالده أبو قحافة ، وأمه سلمى بنت صخر ، فلما بلغ أبو بكر أربعين سنة دعا ربّه ، و(قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ) ، أي ألهمني ووفقني (أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ) بها (عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ) ، وهي نعمة الدين . قال الذين قالوا إن هذه الآية نزلت في أبي بكر الصديق : إن أبا بكر أسلم والداه ، ولم يتفق لأحد من الصحابة والمهاجرين إسلام الأبوين إلاّ له "[1] .

---

[1] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ٢٩٣ .

٧- كان يعرض للمسائل النحوية إذا كانت الآية تحتمل أوجهًا من الإعـراب ، وينـزل الآية على اختلاف الأعاريب ، وقد يرجح واحدًا منها ويدلل على رجحانه .

وهذه النقطة هي موضوع الدراسة في هذه الرسالة .

٨- تعرَّض الشيخ محمد نـووي في تفسيره للأوجه البلاغيَّة ، وللناحية الإعجازيَّة في القرآن الكريم .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾ ﴾ النساء

" **وهذا الإسناد مجاز عقليّ من الإسناد للسبب ؛ لأنَّ الآخذ للعهد حقيقةً هو الله ، لكن بولغ فيه حتَّى جعل كأنَّهن الآخذات له ، أي : وقد أخذ الله عليكم العهد بسببهنَّ** "[1] .

وفي تفسيره لقوله تعالى :

﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٦٥﴾ ﴾ الصافات

" **في القبح والهول ، وهو تشبيه بالمتخيَّل كتشبيه الفائق الحسن بالمَلَك في قوله تعالى حكاية لقول النساء** ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ يوسف: ٣١ **؛ وذلك أنَّ الناس اعتقدوا في الملائكة كمال الفضل في الصورة والسيرة ، واعتقدوا في الشياطين نهاية القبح في الصورة والسيرة ، فكما حسن التشبيه بالمَلَك عند إرادة تقرير الكمال ، حسن التشبيه برؤوس الشياطين في قبح النظر ، كأنَّه قيل : إنَّ أقبح الأشياء في الخيال هو رؤوس الشياطين** "[2] .

٩- بيَّن ما يتعلق بالآية من أحكام شرعية ، أو سيرة نبوية ، أو أحداث في الجاهلية ، أو وقائع مستقبلية ، وقد يستطرد في بعض ما سبق . والملاحظ من الشيخ محمد نووي

---

[1] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ١٤٥ .

[2] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ٢١٩ .

أنّه وإن كان شافعي المذهب ، لكنه عندما تعرض لآيات الأحكام كان يورد آراء المذاهب الأربعة من الحنفية ، والمالكيّة ، والشافعيّة ، والحنابلة ، بل وفي بعض الأحيان كان يأتي بآراء الشيعة ، وأهل الظاهر ، ولم يظهر تعصُّبه لمذهب دون مذهب .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى

﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴿٦﴾ ﴾ الطلاق

" ولا يجوز عند الحنفيّة وأصحابه للرجل استئجار امرأته للرضاع إذا كان الولد منها ما لم تبن ، ويجوز عند الشافعي مطلقًا . وفي هذه الآية دليل على أنَّ حقَّ الرضاع والنفقة على الأزواج في حقِّ الأولاد ، وحقّ الإمساك والتربية على الزوجات ، وفيها دليل على أنَّ اللبن ملك لها "[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾ ﴾ النور

" ومحل المستثنى نصب ، لأنه من مثبت وهو راجع إلى الفسق فقط ، كما قال أبو حنيفة: إن الفاسق لا تقبل شهادته وإن تاب ، أو هذا الاستثناء راجع إلى رد الشهادة وإلى الفسق ، كما هو مذهب مالك والشافعي ، وكما يروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس، وجمع من الصحابة، فمحل المستثنى حينئذ الجر على البدلية من الضمير في «لهم» ، فعند الشافعي: أن التائب تقبل شهادته ويزول فسقه ، ومعنى الأبد عنده : مدة كونه قاذفاً فتنتهي بالتوبة . قال الشافعي: التوبة من القذف إكذابه نفسه ، كما روي عن عمر بن الخطاب أنه ضرب الذين شهدوا على المغيرة بن شعبة ، وهم أبو بكرة ونافع ونفيع ، ثم قال لهم : من أكذب نفسه قبلت شهادته ، ومن لا

---

[1] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ٣٨٤ .

يفعل لم أجز شهادته ، فأكذب نافع ونفيع وتابا ، وكان عمر يقبل شهادتهما ، وأما أبو بكرة فكان لا يقبل شهادته ، وما أنكر على عمر أحد من الصحابة ، واتفق الأئمة الأربعة على عدم رجوع الاستثناء إلى قوله تعالى : (فاجْلِدُوهُمْ) ، فالقاذف يجلد عند الجميع سواء تاب أو لم يتب "[1].

١٠-عني بذكر عدد حروف السورة وعدد آياتها ، وبيان مكيتها ومدنيّتها .

ومن ذلك قوله : " سورة الأنعام مكية ، إلا ست آيات فإنها مدنيات، وهي قوله : (قُلْ تَعَالَوْاْ) إلى آخر الآيات الثلاث وهو : (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) . وقوله تعالى: (وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ) إلى قوله تعالى : (وَكُنتُمْ عَنْ ءايَٰتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ) ، وهي مائة وخمس وستون آية ، وعدد كلماتها ثلاثة آلاف وخمس وخمسون كلمة ، وعدد حروفها اثنا عشر ألفاً وأربعمائة واثنان وعشرون حرفاً "[2] .

ومن ذلك قوله : " سورة الأنفال مدنية ، غير قوله تعالى : (يَٰأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ) ، فإنها نزلت بالبيداء في غزوة بدر قبل القتال ، وآياتها ست وسبعون ، وكلماتها ألف ومائة وثلاثون ، وحروفها خمسة آلاف ومائتان وأربعة وتسعون حرفاً "[3] .

١١-كثيرًا ما جاء الشيخ نووي ببعض الروايات الإسرائيليّة الغريبة ، من غير أن يتعقّبها بالتصحيح أو بالتضعيف .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ الكهف: ١٨

---

[1] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ٧٤-٧٥ .

[2] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٢٣٠ .

[3] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٣١٣ .

" أي بموضع الباب من الكهف ، وكان الكلب أنمر ، أو أصفر ، أو أصهب ، أو أحمر ، أو أسمر . واسمه : قطمير ، أو ريان، أو تتوه، أو قطمور ، أو ثور ، أو حمران ، وكان لواحد منهم ، فلما خرجوا تبعهم فمنعوه ، فأنطقه الله وتكلم وقال : أنا أحب أحباب الله ، فمكنوه من الذهاب معهم ، فلما ناموا نام كنومهم ، ولما استيقظوا استيقظ معهم ، ولما ماتوا مات معهم "[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى ، وقد ساق رواية غريبة عن علي بن أبي طالب وابن عباس لا يقرُّها الشرع ، ولا يصدقها العقل ، ومن غير أن يتأكد من صحة هذا النقل :

﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ (٢٢) ﴾ الكهف

" وكان علي رضي الله عنه يقول : كانوا سبعة وأسماؤهم : تمليخا ، مكسلمينا ، مشليتيا ، هؤلاء الثلاثة أصحاب يمين الملك ، وكان عن يساره مرنوش ، برنوش ، شاذنوش ، وكان الملك يستشير هؤلاء الستة في أمره ، والسابع الراعي الذي وافقهم حين هربوا من ملكهم دقيانوس ، واسمه كفشطيطيوش، واسم كلبه : قطمير . وقال ابن عباس : هم سبعة مكسلمينا ، تمليخا ، مرطونس ، نينونس ، ساربونس ، ذونوانس ، فليستطيونس وهو الراعي . وعن ابن مسعود : كانوا تسعة ، وسماهم ابن إسحاق : تمليخا مكسلمينا ، محسلينا مرطونس ، كسوطونس ، سورس ، يكربوس ، بطسوس قالوس . وقال ابن عباس – رضي الله عنهما – : خواص أسماء أهل الكهف تنفع لتسعة أشياء ؛ للطلب ، والهرب ، ولطف الحريق ، تكتب على خرقة وترمى في وسط النار تطفأ بإذن الله تعالى ، ولبكاء الطفل،

---

(١) محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٤٩٤ .

والحمى المثلثة ، وللصداع ، تشد على العضد الأيمن ، ولأم الصبيان ، وللركوب في البر والبحر ، ولحفظ المال ، ولنماء العقل ، ونجاة الآثمين "[1] .

١٢ - تعرَّض الشيخ محمد نووي لقضايا التصوُّف في أثناء تفسيره لبعض الآيات القرآنيَّة .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾ ﴾ البلد: ١٧

" (وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ) أي : بالرحمة على عباده ، فقوله : (وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ) إشارة إلى التعظيم لأمر الله ، وقوله : (وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ) إشارة إلى الشفقة على خلق الله ، ومدار أمر الطاعات ليس إلا على هذين الأصلين ، فإن الأصل في التصوف أمران ؛ صدق مع الحق، وخلق مع الخلق "[2] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾ ﴾ الكهف: ٦٧ – ٦٨

" أي : على ما لم تعلم به بياناً وحكمة ، أي : أنك يا موسى لا تصبر على أمور لم تعلم حقائقها ، يا موسى إني على علم من علم الله تعالى علمنيه لا تعلمه ، أي : وهو علم الكشف وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه ، أي : وهو علم ظاهر الشريعة "[3] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ الكهف: ١١٠

" إشراكاً جلياً كما فعله الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه ، ولا إشراكاً خفياً كما يفعله

---

[1] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٤٩٦ .

[2] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ٢/ ٤٤٧ .

[3] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٥٠٤ .

أهل الرياء . روي أن جندب بن زهير العامري قال لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – : إني لأعمل العمل لله ، فإذا اطُّلِعَ عليه سرني ، فقال – صلى الله عليه وسلم – : « إن الله لا يقبل ما شورك فيه »[1] . فنزلت هذه الآية تصديقاً له ، وروي أنه – صلى الله عليه وسلم – قال له : « لك أجران ، أجر السر وأجر العلانية »[2] . فالرواية الأولى محمولة على ما إذا قصد بعمله الرياء والسمعة ، والرواية الثانية محمولة على ما إذا قصد أن يقتدى به ، والمقام الأول مقام المبتدئين ، والمقام الثاني مقام الكاملين "[3] .

---

(1) ذكره الزمخشري ، الكشاف ، ٣/ ٦١٩ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٦/ ١٦٠ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٥/ ٢٥١ .

(2) أخرجه الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورَة في سننه ، كتاب الزهد ، باب عمل البر (٢٣٨٤) ، ٤/ ٥٩٤ ، وابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني في سننه ، كتاب الزهد ، باب الثناء الحسن (٤٢٢٦) ، ٢/ ١٤١٢– ١٤١٣ .

(3) محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٥١٠ .

الثالث _ الغاية من تأليفه .

وأمّا غاية الشيخ محمد نووي من تأليفه (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، فقد بيَّن ذلك في مقدمة كتابه قائلاً : " ... ، **فيقول أحقر الورى محمد نووي : قد أمرني بعض الأعزة عندي أن أكتب تفسيرا للقرآن المجيد ، فترددت في ذلك زمانا طويلا ؛ خوفا من الدخول في قوله – صلى الله عليه وسلم – : « مَنْ قَالَ فِيْ القُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ »[1] ، وفي قوله – صلى الله عليه وسلم – : « مَنْ قَالَ فِيْ القُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِنَ النَارِ »[2] ، فأجبتهم إلى ذلك ؛ للاقتداء بالسلف في تدوين العلم ؛ إبقاء على الخلق ، وليس على فعلي مزيد ، ولكن لكل زمان تجديد ، وليكون ذلك عونا لي وللقاصرين مثلي ...** "[3] .

يتَّضح من قوله السابق أنَّه إنّما أَلَّف هذا الكتاب تلبية لرغبة أولئك الفئة من الناس الذين أعزّهم وقدَّرهم .

وقد كان الشيخ في بداية أمره متردِّدًا متخوِّفًا من الوعيد المذكور في الحديثين اللذين أوردهما . وهذا التخوف الذي كان يشعره الشيخ محمد نووي هو نفسه الذي عند غيره من بعض العلماء ، حيث نجدهم يختلفون في تفسير القرآن ، هل يجوز لكلِّ واحد الخوض فيه ؟ فقال قوم : لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن الكريم ، وإن كان عالمًا أديبًا متَّسعًا في معرفة الأدلَّة ، والفقه ، والنحو ، والأخبار ، والآثار ، وليس له إلا أن ينتهي إلى ما روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في ذلك . ومنهم

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه ، (٢٩٥٢) ، ٥/ ٢٠٠ ، وأبو داود : سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي في سننه ، (٣٦٥٢) ، ٤/ ٤٣ ، إعداد وتعليق عزَّت عبيد الدعاس وعادل السيد ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى . ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .

(2) أخرجه الترمذي في سننه ، (٢٩٥١) ، ٥/ ١٩٩ ، وقال : حديث حسن .

(3) محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٢ .

من قال : يجوز تفسيره لمن كان جامعًا للعلوم التي يحتاج إليها المفسِّر[1] .

وكانَ الشيخ محمد نووي في هذا الخلاف يميل إلى الرأي الثاني القائل بجواز تفسير القرآن ؛ حيث قال في تفسير قوله تعالى :

﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧ ﴾ آل عمران : ٧

" أي : وما يتعظ بما في القرآن إلا ذوو العقول الكاملة الخالصة عن الركون إلى الأهواء الزائفة ، وهذا مدح للراسخين بجودة الذهن وحسن النظر ، وهذه الآية دالة على علو شأن المتكلمين الذين يبحثون عن الدلائل العقلية ، ويتوسلون بها إلى معرفة ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله ، ولا يفسرون القرآن إلا بما يطابق دلائل العقول ويوافق اللغة والإعراب ، ومن تكلم في القرآن من غير أن يكون متبحراً في علم الأصول ، وفي علم اللغة والنحو ، كان في غاية البعد عن الله تعالى "[2] .

فلذلك لما اطمأن قلبه وسكن روعه ، وهيأ لنفسه ما ينبغي أن يتوفر من معارف وعلوم وإمكانات فيمن يتصدى لتفسير نصوص الكتاب الحكيم ، أعد نفسه لشرف هذه المهمة ، ولا يعبأ بالقول الأوّل ، فبدأ يكتب في التفسير ؛ تأسِّيا بأولئك العلماء الذين سبقوه إلى الكتابة في الموضوع نفسه .

وقد ذكر في هذه المقدمة أنّه لم يأت بشيء جديد ، وإنّما عمل ما عمله تجديدًا لما كتبوه .

---

[1] انظر : الذهبي : محمد حسين ، التفسير والمفسرون ، ١/ ١٨٨ .

[2] محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٨٨ .

الرابع _ مصادره.

لا شكَّ أنَّ المصادر تُعدُّ النواة الأولى للمفسِّر ، سواء كانت هذه المصادر تلقى عن الشيوخ ، أم ممثَّلة في الكتب التي استفاد منها في كتابة التفسير . وقد اعتمد الشيخ محمد نووي في كتابه (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) على شرح المعاني اللغوية ، وإيراد القراءات ، وأسباب النزول ، ووجوه الإعراب ، والآراء الفقهية في آيات الأحكام ، واقتبس تفسيره من كتب التفسير التي ذكرها في مقدمة كتابه قائلاً : " ... ، **وأخذته من الفتوحات الإلهية ، ومن مفاتيح الغيب ، ومن السراج المنير ، ومن تنوير المقباس ، ومن تفسير أبي السعود** "[1] .

فهي – كما رأينا – خمسة كتب في التفسير اتخذها مصادر لكتابه ، اعتمد عليها في عمله . وفيما يأتي نحاول أن نلقي أضواءً على هذه التفاسير الخمسة .

١– مفاتح الغيب ، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن عليّ ، التميميّ البكريّ ، الطبرستاني، الرازي، الملقَّب بفخر الدين، والمعروف بابن الخطيب الشافعيّ ، المتوفى سنة ٦٠٦هـ .

وهو أكبر تفسير بالرأي والمعقول ، ويذكر فيه المؤلف مناسبة السورة مع غيرها ، ويذكر المناسبات بين الآيات ، ويستطرد في العلوم الكونية ، ويتوسع بها ، كما يذكر المسائل الأصولية ، والنحوية ، والبلاغية ، والاستنباطات العقلية

ويبين الرازي في تفسيره معاني القرآن الكريم ، وإشاراته ، وفيه أبحاث مطولة في شتى العلوم الإسلامية ، كعلم الكلام ، وأقوال الفلاسفة والحكماء ، ويذكر فيه مذاهب الفقهاء وأدلتهم في آيات الأحكام ، وينتصر لمذهب أهل السنة في العقيدة ، ويرد على المعتزلة ، وأقوال الفرق الضالة ، ويفند مذاهبهم ، كما يرد على الفلاسفة .

---

(١) محمد نووي ، مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد ، ١/ ٨٨ .

ويعدُّ هذا الكتاب من أجلِّ كتب التفسير وأعظمها ، وأوسعها ، وأغزرها مادة ومحتوى ، والمرجع الذي يعتمد عليه كثير ممن جاء بعده من المفسرين ، لكن الرازي لم يكمله ، فجاء شهاب الدين الخوبي الدمشقي المتوفى سنة ٦٣٩هـ ، وأكمل قسما منه ، ثم جاء بعده نجم الدين أحمد بن محمد القمولي المتوفى سنة ٧٢٧هـ ، فأتمه إلى الأخير ، دون أن يتميز الأصل من التكملة[١] .

٢- تنوير المقباس من تفسير ابن عبَّاس ، جمعه بأسانيده أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ ، الشافعي ، صاحب (القاموس المحيط) ، المتوفى سنة ٨١٧هـ ، لكنه اعتمد على أسانيد ضعيفة جدا ، بل اعتمد على أسانيد الكذب ، قال الشوكاني : " .. ومن جملة التفاسير التي لا يوثق بها (تفسير ابن عباس) ، فإنه مروي من طريق الكذابين كالكلبي ، والسدي ، ومقاتل "[٢] .

يقول عنه صاحب (التفسير والمفسرون) : " ... أنَّ هذا التفسير المنسوب إلى ابن عباس لم يفقد شيئًا من قيمته العلميَّة في الغالب ، وإنَّما الشيء الذي لا قيمة له فيه نسبته إلى ابن عباس "[٣] .

٣- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ، للإمام العلامة شمس الدين ، محمد بن محمد الخطيب الشربيني المتوفى سنة ٩٧٧هـ .

تفسير قيم اقتصر فيه المؤلف على أرجح الأقوال ، وإعراب ما يحتاج إليه عند السؤال ، وترك التطويل بذكر أقوال غير مرضية وأعاريب محلها كتب العربية ، وحيث ذكر فيه شيئاً من القراءات فهو من السبع المشهورات ، وقد يذكر بعض أقوال وأعاريب ؛

---

[١] الذهبي : الدكتور محمد حسين ، التفسير والمفسرون ، ١/ ٢٠٦-٢١٠ ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

[٢] الشوكاني : محمد بن علي بن محمد الصنعاني ، الفوائد المجموعة ، ص٣١٦ .

[٣] انظر : الذهبي ، التفسير والمفسرون ، ١/ ٦٢ .

لقوّة مداركها ، أو لردودها ، ولكن بصيغة (قيل) ليعلم أن المرضي أوّلها[1] .

٤- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، المعروف بـ(تفسير أبي السعود) ، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي ، الحنفي ، المتوفى سنة ٩٨٢هـ .

الكتاب غاية في بابه ، ونهاية في حسن الصوغ وجمال التعبير ، كشف فيه صاحبه عن أسرار البلاغة القرآنية بما لم يسبقه أحد اليه ومن أجل ذلك ذاعت شهرة هذا التفسير بين أهل العلم ، وشهد له الكثير من العلماء بأنه خير ما كتب في التفسير . وقد اعتمد أبو السعود في تفسيره على تفسير الكشاف والبيضاوي وغيرهما ممن تقدمه ، غير أنه لم يغتر بما جاء في الكشاف من الاعتزالات[2] .

٥- الفتوحات الإلهيَّة بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، المعروف بـ(حاشية الجمل) ، لأبي داوود سليمان بن عمر بن منصور العجليّ الشهير بالجمل ، المتوفى سنة ١٢٠٤هـ .

هذا الكتاب هو بمثابة حاشية على تفسير الجلالين ؛ إذ إنَّ تفسير الجلالين جاء مختصرا جدا ، لا يتعدى شرح الكلمات ، فقام صاحب الفتوحات الإلهية بتوضيحه ، وشرحه شرحا مطولا ، بيَّن فيه وجوه الإعراب ، ومعاني الألفاظ ، وأقوال العلماء والمفسرين[3] .

---

[1] انظر : الذهبي ، التفسير والمفسرون ، ١/ ٢٤٠-٢٤٥ .

[2] انظر : الذهبي ، التفسير والمفسرون ، ١/ ٢٤٥-٢٥٠ .

[3] انظر : الذهبي ، التفسير والمفسرون ، ١/ ٢٤٠ .

الخامس ـ قيمته العلميَّة .

إنَّ قيمة أيِّ أثرٍ علميٍّ وأهمِّيَّته تنبع من ثلاث جهات :

الجهة الأولى : موضوعه .

إنَّ شرف العلوم بموضوعها ، وكتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) تأليف في التفسير ، وموضع التفسير هو القرآن الكريم ، وكلُّ علم يتصل بذلك الكتاب العزيز المحكم ، الذي هو النور المنزَّل من عند الله – سبحانه وتعالى – رحمة للعالمين ، أخلد على الزمان ، وأحفل بموفور الثواب ، وأكرم ما تُبذل فيه الجهود .

أضف إلى ذلك أنَّه التفسير الوحيد باللغة العربيَّة الذي خلَّفه عالم من علماء الأرخبيل ، فليس هناك تفسير آخر مكتوب باللغة العربيَّة من تأليف عالم إندونيسي غيره .

الجهة الثانية : مؤلِّفه .

لا شكَّ أنَّ مؤلِّفه ذو صَيتٍ ذائع على المستوى الوطنيّ ؛ حيث يعرفه الطلبة الذين يدرسون في المعاهد الإسلاميَّة ؛ حيث إنَّ بعض كتبه مقرَّر عليهم ، بل وعلى مستوى منطقة جنوب شرق آسيا ، فكثير من مؤلفاته يقتنيها بعض طلاب العلوم الشرعيَّة ، فاسمه مقرون دائمًا مع أولئك العلماء في هذه المنطقة ، وأمَّا على مستوى العالم الإسلاميّ ، فإنَّنا نعرف أنَّ كتب الشيخ أوَّل ما طبع منها طبع في مصر ، وبعضها مطبوع في حياته ، وفي ذلك العصر لا يمكن لكتاب أن يُطبَع إلاَّ أن يكون صاحبُه قد حظِي بشهرة واسعة النطاق ، وعُرف بعلمه وفضله . ومما عرضته قبل قليل فإنَّنا نقول إنَّ الشيخ من الشخصيات البارزة ، ومن العلماء الذين خلَّدهم التاريخ بذكر آثارِه ، ولا تزال كتبه وآراؤه بحاجة إلى من يقوم بدراستها ؛ لتعمَّ الفائدة ، شأنه في ذلك شأن علمائنا الآخرين الذين كانوا يواصلون النهار بالليل والليل بالنهار ؛ خدمة لهذا الدين الحنيف ، وتبصرةً لعموم المسلمين بدينهم ، فجزاهم الله عنَّا الجزاء الأوفى ، إنَّه على كلِّ شيء قدير .

الجهة الثالثة : المادة العلميَّة الي ضمَّنها المؤلِّف كتابه .

والناظر إلى هذا الكتاب يجد أنَّ صاحبه يطرق موضوعات كثيرة في نواح متعدِّدة ، جمع فيه مؤلِّفه خلاصة التفاسير التي سبقته ، فهو تفسير قيم يشهد على غزارة علم صاحبه ، وإحاطته بكلِّ ما يتكلَّم فيه ، موجز العبارة ، سهل المأخذ ، فهو صالح للطلبة الإندونيسيين الذين يجيدون اللغة العربيَّة ؛ لفتح الآفاق على كتب التفسير الأخرى المتخصِّصة .

الباب الثالث

دراسة المسائل النحوية

في " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

- **تمهيد .**
- **دراسة المسائل النحوية .**
- **الخلاصة .**

تمهيد :

النحو علم من علوم اللغة العربية العظيمة ، وهو النواة الأولى لكل علم شرعي ، وله أهميته ؛ لما يترتب عليه من استقامة اللسانين ؛ القلم واللسان المعروف المُتحدَّث به ، وهو علم عظيم ؛ حيث إنه يكون سبباً لصيانة اللسان عن الخطأ في الكلام العربي ، فاستقامة اللسانين تستلزم معرفة أصول هذا العلم، ومعرفة تركيب الكلام بعضه إلى بعض، ومعرفة ما يتعلق به ، وهو من أسباب فهم القرآن والسنة فهماً صحيحاً ، وهو من العلوم الشرعية التي في تعلمها وتعليمها الأجور الكثيرة من الله تعالى ، وهو علم سهل قليل المؤنة كثير الفائدة .

والنحو لغةً يُطلق على عدَّة معانٍ ، منها[1] :

١- القصد . يقال : نحَوْتُ نحوك ، أي : قصدْتُ قصدك . ونحوت الشيء ، إذا أممته .

٢- التحريف . يقال : نحا الشيءَ ينحاه وينحوه إذا حرَّفه .

٣- الصرف . يقال : نحوْتُ بصري إليه ، أي : صرفْتُ .

٤- المثل . تقول : مررت برجل نحوِك ، أي : مِثلِك .

٥- المقدار . تقول : له عندي نحوُ ألفٍ ، أي : مِقدارُ ألفٍ .

٦- الجهة أو الناحية . تقول : سرت نحوَ البيت ، أي : جهتَه .

٧- النوع أو القسم . تقول : هذا على سبعةِ أنحاءٍ ؟ أي : أنواع .

٨- البعض . تقول : أكلت نحوَ السمكة ، أي : بعضها .

وقد نظم الداودي المعاني السبعة منها في قولِه[2] :

---

[1] انظر : ابن منظور : أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الإفريقي المصري ، لسان العرب ، مادة (نحا) ، دار صادر ، بيروت ، والخضري : محمد ، حاشيته على ابن عقيل ، ١/ ١٠ ، دار إحياء الكتب العربية .

[2] الخضري ، حاشيته على شرح ابن عقيل ، ١/ ١٠ .

للنحــو ســبع معــان قد أتت لغة　　جمعتها ضــمن بيت مفرد كملا

قصـــــد ومثل ومقــدار وناحيـة　　نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

ولم يذكر الداودي في نظمه المعنى الثالث من تلك المعاني السابقة .

ونهاية ما ذكروه من معانيه لغةً عشَرةٌ ، منظومة في قوله[1] :

النحــوُ في لغةٍ قَصْـدٌ كذا مِثْلٌ　　وجانِبٌ وقَريبٌ بعْضٌ مِقْــدارُ

نَوعٌ ومِثْلٌ بيانٌ بعـــدَ ذا عقبُ　　عَشْرُ معانٍ لها في الكُلِّ أسرار

فزاد على المعاني السابقة معنى (جانب) ومعنى (قريب) .

وأقرب معاني النحو لغة وأكثرها تداولا هو القصد ، وهو أوفق المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي في رأي جماعة من العلماء ، كابن دريد ؛ حيث قال : " والنحو القصد ، نحوت الشيء أنحوه نحوًا ، إذا قصدته ، وكلُّ شيء أَمَّمْتَه ويَمَّمْتَه جميعًا ، فقد نحوتَه ، ومنه اشتقاق النحو في الكلام ، كأنه قصد الصواب "[2] ، وابن جني ؛ حيث قال : " النحو هو انتحاء كلام العرب في تصرفه من إعراب أو غيره ، ... ، وهو في الأصل مصدر شائع ، أي : نَحَوْتُ نحوًا ، كقولك : قصدْتُ قَصْدًا ، ثمَّ خصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أنَّ الفقه في الأصل مصدر فَقِهْتُ الشيء ، أي : عرفتُه ، ثمَّ خصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم "[3] ، وابن فارس ؛ حيث قال : " النون والحاء

---

[1] الفاسي : أبو عبد الله محمد بن الطيب ، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ، ١/ ٢٢٩ ، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال ، الطبعةالأولى ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، الإمارات العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

[2] ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزديّ ، جمهرة اللغة ، ١/ ٥٧٥ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧م .

[3] ابن جني ، الخصائص ، ١/ ٣٤ . وانظر : الزبيدي ، تاج العروس ، ٤٠/ ٤١-٤٢ حيث نقل هذا الكلام عن ابن سيده .

والواو كلمة تدلُّ على قصد ، ونحوت نحوه ، ولذلك سُمّيَ نحو الكلام ؛ لأنه يقصد أصول الكلام ، فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به "[1] ، وابن منظور ؛ حيث قال : " والنحو القصد والطريق ، يكون ظرفًا ويكون اسمًا ، نحاه ينحوه وينحاه نحوًا ، وانتحاه ، ونحو العربية منه "[2] ، والفاكهي ؛ حيث قال : " والظاهر أنَّه اصطلاحًا منقول من النحو بمعنى القصد ، وإطلاقه عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول ، فالنحو إذًا بمعنى المَنحُوّ ، أي : المقصود "[3] ، واللبدي ؛ حيث قال : " النحو في اللغة : مصدر أريد به اسم المفعول (المنحو) ، بمعنى المقصود ، وقد غلب لفظ المصدر (النحو) على هذا العلم بدلا من اسم المفعول "[4] .

وهو أولى بالأخذ مما نقله ابن منظور عن ابن السكيت قوله : " نحا الشيء ينحاه وينحوه ، إذا حرَّفه ، ... ومنه سُمِّي النحو ؛ لأنَّه يحرِّف الكلام إلى وجوه الإعراب "[5] .

. وأوّل تعريف شامل لمعنى النحو اصطلاحًا ما ذكره ابن جني ؛ حيث قال : " النحو هو انتحاء كلام العرب في تصرفه من إعراب أو غيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ؛ ليلحق مَن ليس من أهل اللغة العربيَّة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها . وهو في الأصل مصدر شائع ، أي : نَحَوْتُ نحوًا ، كقولك :

---

(1) ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، ٥/ ٤٠٣ ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (نحا) ١٥/ ٣٠٩-٣١٠ .

(3) الفاكهي : جمال الدين عبد الله بن أحمد ، شرح الحدود النحويَّة ، ص٢٣٢ ، دراسة وتحقيق الدكتور صالح بن حسين العايد ، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة ، الرياض .

(4) اللبدي : محمد سمير نجيب ، ص١٥ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان ، بيروت وعمان ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

(5) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (نحا) ، ١٥/ ٣١٠ .

قصدْتُ قَصْدًا ، ثمَّ خصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أنَّ الفقه في الأصل مصدر فَقِهْتُ الشيء ، أي : عرفتُه ، ثمَّ خصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم "[1] .

هذا الكلام الذي قاله ابن جني جمع بين لونين من الدراسات ؛ صرفيّ ، ويتضح في قوله (التثنية ، والجمع ، والتحقير (أي : التصغير)) ، ونحويّ ، ويتضح في قوله (الإضافة ، والإعراب ، والتركب) ، وهذا النوعان من الدراسات ، وهما الصرف (morphology) والتركيب (syntaxe) ، هما اللذان يسميان في الدراسات اللغوية الحديثة علمَ النحو (grammar) .

وقد عرَّفه اصطلاحًا علماء آخرون ، من ذلك ما ذكره ابن عصفور : " هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها "[2] .

وقال الفاكهيّ : " فحدُّه – أي : النحو – علم بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ الكلِم إعرابًا وبناءً " ، ثمَّ أردف قائلاً : " اعلم أنَّ هذا الحدّ جارٍ على عرفِ الناس الآن من جعلِ علم الصرف قسمًا برأسه ، غير داخل في علم النحو ، والمتعارف قديمًا شمول علم النحو له ، وممن سلك هذا العرف[3] بدر الدين ابن مالك ، وناظر الجيش ، وعليه فيقال في الحدِّ عوض (إعرابًا وبناءً) : إفرادًا وتركيبًا ، كما صنع ناظر الجيش ، وأيضًا ما وقع في كلام كثيرٍ في العرف القديم مِن عطف الصرف على النحو يكون من عطف الخاص على العام تنويهًا به ؛ إذ هو الأصل "[4] .

---

[1] ابن جني ، الخصائص ، ١/ ٣٤ . وانظر : الزبيدي ، تاج العروس ، ٤٠/ ٤١-٤٢ حيث نقل هذا الكلام عن ابن سيده .

[2] ابن عصفور : عليّ بن مؤمن بن محمّد الإشبيليّ ، المقرب ، ١/ ٤٥ ، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩١هـ .

[3] يعني : جعل علم النحو شاملاً للصرف ، كما فعل ذلك النحويون المتقدمون .

[4] الفاكهي ، شرح الحدود ، ص٢٣٣-٢٣٤ .

وذكر الفاسي أنَّ أشهر تعاريف النحويين المتأخرين للنحو قولهم : النحو علم بأصولٍ يُعرَف بها أحوال أواخر الكلم العربيَّة إعرابًا وبناءً[1] .

قد يقع في تصور بعض الناس أن النحو نوع من أنواع الحَذْلَقَة والترف اللغوي ، فرضَتْها رغبةٌ في التزيُّن والزَّخرفة عند جيل سابق من أجيال الأمة ، وهذا أمر فيه إنكار لقواعد علوم اللغات ، ولا يستقيم لمنطق العلم ، فالنحو العربي ليست بدعا بين الأمم ، فكل أمة لها قواعد وأنظمة ، تلتزم بها في تأليف كلامها ، وكل لغة من لغات الأرض ، لها قواعد استُخرِجت بعد استقراء نصوصها .

ويمكن إجمال ما يفيده النحو العربي في النقاط الآتية ، وهو في بعضِها بمعناه الاصطلاحيّ مشترك مع نحو لغات الأمم الأخرى :

١- النحو نظام علمي يحمي اللغة من فوضى التعبير واختلاط المقاصد، ويجعلها سهلة ميسرة جميلة، وبذلك يضمن لأبناء المجتمع لغة موحدة يتفاهمون بها وتتوحد من خلالها عقولهم وتتآلف قلوبهم، وتتقارب أساليبهم، وتبعدهم عن التشرذم النابع من الخضوع إلى اللهجات، فيسهل عليهم الالتفاف حول أهداف واحدة مشتركة، تعلموها يوم انضبط التفكير بالتعبير والتعبير بالتفكير، وبذلك تتم لهم وحدة التواصل بين الماضي والحاضر والأصالة والمعاصرة .

٢- النحو علم يخدم العلوم كلها : التجريبية ، والإنسانية ، والآداب ، والسياسة ، والقانون ، والفنون ، وهو لا يخدم تخصص اللغة العربية وحده كما يتصور بعض الناس ، بل هو علم يحكم نظام اللغة العربية ، لغة العلوم والفنون والآداب،

---

[1] الفاسي : أبو عبد الله محمد بن الطيِّب ، فيض الانشراح من روض طيِّ الاقتراح ، ص٢٤١ ، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجَّال ، دار البحوث للدراسات الإسلاميَّة وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

ويوصلها إلى مقاصدها التعبيرية ، في نقل العلوم بدقة وأمانة إلى المتعلمين والمخاطبين وجميع أبناء المجتمع ، في الماضي والحاضر والمستقبل .

٣- النحو هو المرشد العلميّ لاستعمال اللغة في التفكير والتعبير والتأليف والخطاب ، وهو العلم الذي يكشف عن المعنى ، وما يتصل به من علاقات وتراكيب تُوجِدُ التفاهُمَ بين أبناء المجتمع الواحد.

٤- النحو حماية للمعنى من فوضى المقاصد ، وتحريف الكلم عن مواضعه ، وقد استُخرِجَت قوانينُه بالأساليب العلمية السليمة التي ثبتت لدى العلماء في أثناء استقرار نصوص اللغة ، ومن فضائل هذا العلم أنه حمى "لغة القرآن الكريم" من تحريف القلوب الضالة لمعانيه في علوم التفسير ، أو استخراج الأحكام ، فكان سياجاً على المعنى القرآني مِن ألاعيب الزَنادِقة وغيرِهم من الفِرَق الضالَّة قديماً وحديثاً .

٥- وهو العلم الذي يعلم الإنسان التحليل المنطقي السليم لفهم اللغة ، ويُوجِد لديه القدرةَ على التأليف إن كان متحدثاً ، أو الفهم إن كان مستمعاً . وهو انعكاس لطرائق الأمم في التفكير والتفاهم والتعبير .

وفيما يلي دراسة المسائل النحوية في كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) :

الجار والمجرور نائبَ فاعلٍ

الأصل أنْ يُذْكر الفاعل مع فعله ، نحو : أكرم محمَّدٌ أستاذَه . وقد يحذف أو يترك ويؤتى بما ينوب عنه ؛ لأغراض متعددة[١] ، وعند ذلك يُبنى الفعل للمجهول ، فيقال : أُكْرِمَ الأستاذُ ، فيُقام المفعول به مُقام الفاعل ، فيصبح في الجملة عمدةً كما أنّ الفاعل في الجملة عمدة، ويُرفَع كما كان الفاعل قبل حذفه يُرفَع . ومن هنا اصطلحوا على أنْ يسمُّوه : **نائب الفاعل**[٢] .

---

(١) نظَّم أبو حيَّان هذه الأغراض في أُرجوزة قال فيها :

وحذفُ للخوفِ والإيهـــامِ | والوَزْنِ والتحقيرِ والإعـظام
والعلْمِ والجَهْلِ والاختِصار | والسَجْعِ والوفَـاقِ والإيثار

انظر : أبو حيَّان : محمَّد بن يوسف الأندلسيّ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ٣/ ١٣٢٧ ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمَّد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . وانظر كذلك : السيوطيّ : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ١/ ٥١٧ ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .

(٢) هذه التسمية من وضع ابن مالك ، ويقال كذلك : النائب عن الفاعل ، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه ، والمفعول الذي لا يُذكرُ فاعلُه ، والتسية الأولى وكذا الثانية أولى وأخصر . وليس المراد من مصطلح : نائب الفاعل أن المفعول به ينوب عن الفاعل في القيام بالفعل والوقوع على المفاعيل . فالمفعول به - وإنْ سمّي اصطلاحاً نائب الفاعل - يظل مفعولاً به في المعنى ، وسواء قلنا : أكرَمَ محمَّدٌ أستاذَه ، أو أُكْرِمَ الأستاذُ ، فإنّ الإكرام واقع على الأستاذ في الحالتين ، وإنما المراد من هذا المصطلح كما ذكرتُ أعلاه ، أنّ نائب الفاعل أصبح - بعد حذف الفاعل من الجملة - عمدة ، كما أنّ الفاعل في الجملة عمدة ، ومرفوعاً كما أنّ الفاعل مرفوع . انظر : ابن مالك : محمَّد ابن عبد اللهَّ بن عبد اللهَّ جمال الدين الطائيّ الجيَّانيّ الأندلسيّ ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص٧٧ ، تحقيق محمَّد بركات ، دار الكتب العربيّ ، مصر ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م ؛ وشرح التسهيل ، ٢/ ١٢٥ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيِّد والدكتور محمَّد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م ، وشرح الكافية الشافية ، ٢/ ٦٠٢ ، تحقيق عبد المنعم هريديّ ، دار المأمون ، دمشق - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

يقول المبرد : " وإنما كان رفعاً ، وحدّ المفعول أن يكون نصباً ؛ لأنك حذفت الفاعل . ولا بدّ لكل فعل من فاعل ؛ لأنه لا يكون فعلٌ ولا فاعلَ ... فلما لم يكن للفعـــل من الفاعل بدّ ، وكنت ههنا قد حذفته ، أقمتَ المفـعولَ مُقامه ؛ ==

فإذا كان الفعل مما ينصب مفعولين أو أكثر ، فالأول منهما يُجعَل نائبَ فاعل ، ففي نحو : مَنَحَت الجامعةُ الطلابَ المتفوِّقين جوائزَ ، إذا بنينا للمجهول قلنا : مُنِحَ الطلابُ المتفوقون جوائزَ ، وفي نحو : أنبأتُ محمَّدًا أخاهُ ناجحًا ، إذا بنينا للمجهول قلنا : أُنبِئَ محمَّدٌ أخاه ناجحًا .

فإذا بُنِيَ للمجهول فِعْلٌ لا مفعول له ، ينوب عن فاعله بعد حذفه أحد الأمور الآتية :

١- المصدر المتصرِّف[١] المختصّ[٢] ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ الحاقة : ١٣ .

٢- الظرف المتصرِّف[٣] المختصّ[٤] ، نحو : صِيمَ رَمضانُ .

٣- المجرور بحرف الجرّ[٥] ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ الأعراف : ١٤٩ .

== ليصحّ الفعل بها قام مَقام فاعله" . المبرِّد : أبو العباس محمَّد بن يزيد ، المقتضب ، ٤/ ٥٠ ، تحقيق محمَّد عبد الخالق عُضيمة ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة ، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ ، القاهرة ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .

[١] المراد من المصدر التصرِّف : ألا يلازم النصبَ على المصدريَّة ، وإنَّما ينتقل بين حركات الإعراب المختلفة .

[٢] المراد من المصدر المختصّ : أن يكتسب المصدر مِن لفظٍ آخر معنًى زائدًا على معناه المبهم المقصور عن الحدث المجرَّد ؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة ، وهذه الزيادة تأتيه من خارج لفظِه ، وهي التي تجعله مختصًا ، وتحدث بواحد أو أكثر من أمور متعدِّدة ، منها : وصفُه ، أو إضافته ، أو دلالته على العدد ، أو غيرها مما مِن كلِّ ما يُزيل معناه على مجرَّد تأكيد معنى الفعل ، ويجعل الإسناد إليه مفيدًا فائدة جديدة أساسيَّة .

[٣] المراد من الظرف التصرِّف : أن يصحَّ انتقاله بين حالات الإعراب المختلفة ، وعدم التزامه النصبَ على الظرفيَّة .

[٤] المراد من الظرف المختصّ : أن يزاد على الظرف معنى جديدٌ آخر يكتسبه مِن كلمةٍ تتصل به اتصالاً قويًّا ليزول الغموض والإبهام عن معناه ، كأن يكون مضافًا ، أو موصوفًا ، أو معرَّفًا ، أو غير ذلك مما يزيدُ معنى جديدًا على الظرف ، ويخرج عن معناه السابق من الإبهام والتجرُّد .

[٥] المجرور بحرف الجر لا يقبل النيابة إلاَّ بشرطين :

الأوَّل : ألاَّ يلزم الحرف الجارُّ للمجرور وجهًا واحدًا في الاستعمال كـ(مذ) ، و(منذ) ، و(ربَّ) ، والكاف ، وما خصَّ بقسمٍ واستثناء ، فلا ينوب شيءٌ من ذلك .

الثاني : ألاَّ يكونَ للتعليل كاللام ، والباء ، و(من) إذا دلَّت على التعليل .

انظر : المراديّ : حسن بن قاسم بن عبد اللهّ المراكشيّ المغربيّ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك ، ١/ ٦٠٥ ، تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن عليّ سليمان ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .

وإذا وُجد المفعول به في الكلام ، فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده ؛ لأنَّه أولى مِن غيره بالنيابة ؛ لكونِ الفعل أشدَّ طلبًا له مِن سواه ، فيرتفع هو على النائبيَّة ، وينتصب غيرُه ، نحو : يُكرَمُ الطلاَّبُ المتفوِّقون يَومَ الأربِعاءِ أمامَ زملائهم بهدايا قيِّمة إكرامًا عظيمًا . وهذا رأي البصريِّين إلاَّ الأخفش .

وذهب الأخفش[1] وأبو عبيد[1] والكوفيُّون[1] وابن مالك[2] إلى جواز إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجوده ؛ لوروده ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ الجاثية: ١٤ ببناء قوله (لِيُجزَى) للمفعول في قراءة أبي جعفر[3] ، وقولُه تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُـجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾ الأنبياء: ٨٨ في قراءة عاصم[4] ، أي : نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين . ومنه قول الشاعر[5] :

وَلَو وَلَدَتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كلبٍ   لسُبَّ بذلك الجَـرْوِ الكلابا

وقول الراجز[6] :

---

(١) انظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/ ١٢٨ ، وأبو حيَّان ، ارتشاف الضرب ، ٣/ ١٣٤٠-١٣٤١ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ١/ ٥١٩ .

(٢) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/ ١٢٨ .

(٣) انظر في هذه القراءة : الخطيب : الدكتور عبد اللطيف ، معجم القراءات ، ٨/ ٤٥٦ ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق – القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م ، ففيه إحالات إلى المصادر الأخرى لها .

(٤) انظر في هذه القراءة : الخطيب ، معجم القراءات ، ٦/ ٤٨ و٤٩-٥٠ .

(٥) البيت لجرير بن عطيَّة الخطفي ، انظر : ابن جنِّي : أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، ١/ ٣٩٧ ، تحقيق محمد عليّ النجار ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، وابن يعيش : يعيش بن علي موفَّق الدين ، شرح المفصَّل ، ٧/ ٧٥ ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، والرضيّ : محمد بن الحسن الإستراباذيّ ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، القسم الأوَّل ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظيّ ، مطبوعات جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلاميَّة ، عمادة البحث العلميّ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م ، وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/ ١٢٨ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ١/ ٥٢١ .

(٦) الرجَزُ لرُؤْبَة ، انظر : ابن عقيل : عبد اللهَّ العقيليّ بهاء الدين ، شرح ابن عقيل ، ١/ ٥١٠ ، معه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحـيي الدين عبد الحميد ، دار العـلوم الحديثة ، بيروت ، الطبعة الرابعة عشرة ، ==

لم يُغْـــنَ بِالعَـــلْياءِ سَـيِّدًا

ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلاَّ ذو الهُدى

وقد تعرَّض الشيخ محمَّد نووي لهذه المسألة ، وذلك في أثناء تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ الحاقة: ١٣ ، فقال : " **وقرأ أبو السمال**[١] **بنصب (نفخةً واحدةً) على المصدر وبإسناد الفعل إلى الجار والمجرور** "[٢] .

نجد في القراءة السابقة أنَّ المجرور بحرف الجرّ ينوب عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في العبارة ، كما هو المفهوم من كلام الشيخ السابق ، فانتصاب (نفخةً) يُعيِّن أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكونَ المصدر هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لو ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع ، كما هو في قراءة الجمهور .

والمراد مِن قوله (على المصدر) ، أي : على أنَّه مفعول مطلق ، وهو هنا المبيِّن للعدد ؛ حيث إنَّ النفخة اسم المرَّة من (نَفَخَ – يَنْفُخُ نَفْخًا) ، ويقال : نَفَخَ الصُورَ ونَفَخَ بالصورِ ،

== ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م ، والأشموني : عليّ بن محمَّد المصريّ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٢/ ٩٧ ، معه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينيّ ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقيَّة ، القاهرة ، والأنصاريّ : أبو محمد عبد اللهَّ جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد اللهَّ بن هشام الأنصاريّ المصريّ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٢/ ١٥٠ ، معه عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصريَّة ، صيدا – بيروت ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ١/ ٥٢١ ، والأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ١/ ٢٩١ .

[١] ورد في نصِّ (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) في كلتا النسخين (أبو السماك) ، وهو تحريف ، والصحيح ما أثبتُّه ، والتحريف في هذا الاسم بين اللام والكاف كثيرٌ في مراجع القراءات والتفسير .

انظر في هذه القراءة : ابن خالويه : الحسين بن أحمد الهمذاني ، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ص١٦١ ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، والعكبريّ : أبو البقاء عبد اللهَّ بن الحسين بن عبد اللهَّ ، إعراب القراءات الشواذ ، ٢/ ٣١٤-٣١٥ ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيِّد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهريَّة ، للتراث ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م ، والخطيب ، معجم القراءات ، ١٠/ ٥٨ .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٩٧ .

قاله الفراء وغيرُه ، وقيل : نَفَخَه لغةٌ في : نَفَخَ فيه[١] و(واحدة) صفة مؤكِّدة للموصوف .

ولا خلافَ في نيابة المجرور بحرف جرّ زائد ، وأنَّه في محلِّ رفعٍ ، وذلك كقولنا : ما ضَرَبَ محمَّدٌ مِن أحدٍ ، فـ(أحد) مجرورٌ لفظًا بحرف الجرّ الزائد ، ومنصوبٌ محلاًّ على أنَّه مفعول به في الأصل ، ثمَّ يبنى الفعلُ للمجهول ، فأصبحنا نقولُ : ما ضُرِبَ مِن أحدٍ ، فـ(أحدٍ) هنا الآن مرفوعٌ محلاًّ على أنَّه نائب فاعلٍ .

واختلف العلماء في المجرور بحرف جرٍّ غيرِ زائدٍ في نحوِ قولنا : مُرَّ بزيدٍ ، على خمسة أقوال :

الأوَّل : ذهب الجمهور إلى أنَّ المجرور هو النائب عن الفاعل في محلِّ رفعٍ كالمجرور بحرف الجرّ الزائد ؛ لأنَّ المجرور بالحرف مفعولٌ به معنًى ، فصحَّتْ نيابته عن الفاعل[٢] .

الثاني : ذهب الكسائيّ[٢] وهشام الضرير[٣] إلى أنَّ النائب عن الفاعل ضميرٌ مبهم مستَتِر في الفعل ، وجعلَ ضميرًا مبهمًا ؛ ليتحمَّل ما يدلُّ عليه الفعل من مصدر ، أو ظرف مكان ، أو زمان ؛ إذ لا دليل على تعيين أحدهما .

الثالث : ذهب الفراء[٤] إلى أنَّ النائب عن الفاعل حرف الجرّ وحده في محلِّ رفعٍ ، كما

---

(١) انظر : الزبيديّ : السيِّد محمَّد مرتضى الحسيني ، تاج العروس مِن جواهر القاموس ، (نفخ) ٣٥٧/٧ ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، التراث العربيّ ، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م .

(٢) انظر : أبو حيّان ، ارتشاف الضرَب ، ١٣٣٨/٣ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٥٢٢/١ ، والأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢٨٧/١ ، والصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ٩٥/٢ .

(٣) انظر : أبو حيّان ، ارتشاف الضرَب ، ١٣٣٨/٣ ، وانظر كذلك : والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٥٢٢/١ ، والأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢٨٧/١ ، والصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ٩٥/٢ ، فقد نسبوا جميعًا هذا الرأي إلى ابن هشام الخضراويّ الأندلسيّ .

(٤) انظر : أبو حيّان ، ارتشاف الضرَب ، ١٣٣٨/٣-١٣٣٩ ، والمرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٦٠٦/٢ ، وكلاهما نسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٥٢٢/١ ، والأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢٨٧/١ ، والصبان ، حاشية الصبان على شرخ الأشموني ، ٩٥/٢ .

قال إنَّه وحده بعد الفعلِ المبنيّ للفاعل في محلّ نصبٍ ، نحو : مَرَرْتُ بِزيدٍ .

الرابع : قال ابن درستويه[1] والسهيليّ[2] وتلميذُه أبو عليّ الرُّنْديّ[2] إنَّ النائب عن الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، لا المجرور ؛ لأنَّه لا يُتبع على المحلّ بالرفع ، ولأنَّه يُقدَّم ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ۝٣٦ ﴾ الإسراء: ٣٦ ، ولأنَّه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ ، وكلُّ شيءٍ ينوب عن الفاعل فإنَّه إذا تقدَّم كان مبتدأً ، ولأنَّ الفعلَ لا يؤنَّث له في نحو : مُرَّ بِهِنْدٍ . فقوله : مُرَّ بِزَيدٍ ، تقديره على هذا القول : مُرَّ هو ، أي : المرورُ .

الخامس : ذهب ابن مالك[2] إلى أنَّ النائب عن الفاعل هو الجارّ والمجرور معًا ، فيكونان في محلِّ رفع ، وهو الظاهر من كلام الشيخ محمَّد نووي السابق أعلاه ؛ حيث قال : " ... وبإسناد الفعل إلى الجار والمجرور " .

والمختار عندي هو الرأي الأوَّل الذي عليه جمهور النحويِّين من أنَّ المجرور هو النائب عن المفعول ، فقولنا : سِيرَ بِزَيدٍ ، (زيدٍ) هنا مجرورٌ لفظًا بحرف الجرّ ، ومرفوع محلاً على أنَّه النائب عن الفاعل .

والدليل على أنَّ المجرور هو النائب عن الفاعل ، وليس الضميرَ المبهم كما ذهب إليه الكسائيّ وهشام الضرير ، أو الضميرَ المستتر كما ذهب إليه اب درستويه والسهيليّ والرُّندِيّ أنَّ العرب تُصرِّح معه بالمصدر المنصوب ، نحو : سيرَ بِزيدٍ سيرًا ، فدلَّ على أنَّه النائب .

---

(١) انظر : أبو حيَّان ، ارتشاف الضرَب ، ١٣٣٨/٣ ، والأنصاريّ ، أوضح المسالك ، ١٢٨/٢ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٥٢٢/١ ، والأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢٨٧/١ ، والصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ٩٥/٢ .

(٢) ابن مالك ، التسهيل ، ص٥٧ ، وشرح التسهيل ، ١٢٤/٢ ، ١٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ، ٦٨/٢، وانظر : أبو حيَّان ، ارتشاف الضرَب ، ١٣٣٨/٣ ، والمرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٦٠٦/٢ .

وأجيب عن ترك التأنيث بأنَّه نظير قول القائل : كفى بهندٍ فاضلةً ، فإنَّها فاعلٌ قطعًا ، ولا يؤنَّث (كفى) .

وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع ، وهو العامل اللفظيّ الذي هو حرف الجرّ .

وأمّا الردّ على الفرّاء فإنَّ الحرف أيَّ حرفٍ لوحده منفردًا ليس له محلٌّ من الإعراب ، فكيف يمكن أن نزعم هنا أنَّ هذا الحرف في محلِّ رفع نائب فاعل .

وما ذهب إليه ابن مالك ، ووافقه الشيخ محمَّد نوويّ ، فهو أمر مخالف لما عليه جمهور النحويين من أنَّ الجارّ والمجرور لا بدَّ أن يكونَ لهما متعلَّق ، فإذا جعلناهما في محلِّ رفعٍ فاعل ، إذًا لا تعلُّقَ له .

المفعول المطلق

المفعول المطلق : مصدر منصوب يُذكر بعدَ فعلٍ أو شبهِه من لفظِه ، فيُؤكِّده ، أو يبيِّن نوعَه ، أو يبيِّن عددَه ، أو يكون بدلاً من التلفُّظ بفعله .

قال أبو حيَّان[1] : إنَّ تسمية ما انتصب مصدرًا مفعولاً مطلقًا هو قول النحويِّين ا.هـ ، وإنَّما سمَّوه مفعولاً مُطلقًا ؛ لأنَّه لم يُقيَّد بحرف جرٍّ ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ، فإنَّه لا يقع عليه اسم (المفعول) إلاَّ مقيَّدًا ، كـ(المفعول به) ، و(المفعول له) ، و(المفعول فيه) ، و(المفعول معه) .

وهو نوعان[2] :

النوع الأوَّل : مبهم ، وهو ما يساوي معنى عامله مِن غيرِ زيادة ، نحو : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ النساء: ١٦٤ ، وقوله تعالى : ﴿ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴿٤﴾ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾ ﴾ الواقعة: ٤ - ٥ ، أو بدلاً من التلفُّظ بفعله ، نحو : وقوفًا لا قيامًا ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١١﴾ ﴾ الملك: ١١ ، وهو لمجرَّد التوكيد ، ومِن ثَمَّ لا يُثنَّى ولا يُجمَع ؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الفعل ، فعُومِل معاملتَه في عدم التثنية والجمع .

النوع الثاني : مختصّ ، وهو ما زاد على معنى عامله ، فيفيد بيانًا للنوع ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ الأحزاب: ٣٣ ، أو نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا

---

[1] أبو حيَّان ، ارتشاف الضرَب ، ٣/١٣٥٥ .

[2] انظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/ ١٧٨ ، وأبو حيَّان ، ارتشاف الضرَب ، ٣/ ١٣٥٥ ، والمراديّ : توضيح المقاصد والمسالك ، ٢/ ٦٤٤-٦٤٦ ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ٢/ ٧٣-٧٤ .

﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ الفتح: ١ ، أو بيانًا للعدد ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ الحاقة: ١٤ . ويُثنّى ذو العدد ويُجمع بلا خلافٍ ، وأمّا المبيِّن للنوع فالمشهور أنّه يجوز تثنيَتُه وجمعُه إذا اختلفت أنواعُه ، نحو : سِرْتُ سَيرَي زيدٍ الحسنَ والقبيحَ .

ويختصُّ المصدر بـ(أل) العهديّة ، قمتُ القيامَ ، أي : القيامُ الذي تَعْهَدُه ، بـ(أل) الجنسيّة ، نحو : جلستُ الجلوسَ ، ويراد منه الجنسَ والتنكير ، وبوصفه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ الأحزاب: ٧١ ، وبإضافته ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ[1] ﴾ آل عمران: ١٣ .

وينتصب المصدر بالمصدر ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا ﴾ الإسراء: ٦٣ ، أو بالفعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ الحاقة: ١٤ ، أو بالوصف ، المراد من الوصف : اسم الفاعِل ، أو اسم المفعول ، أو المُبالغة ، دون اسمِ التفضيل والصفة المشبهة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ الصافات: ١ ، وأنا مسرورٌ سرورًا عظيمًا ، وأنتَ قتّالٌ أعداء اللهِ قتْلاً شديدًا .

ووردت بعض الألفاظ التي تذكر بعد الفعل لتؤكده ، أو لتبين نوعه ، أو مرادفه ، أو صفته ، أو عدده ، وغيرها من الأنواع الأخرى ، ولكنها غير مشتقة من لفظه ، لذلك عدها علماء النحو مما ينوب عن المفعول المطلق ، ولها أحكامه ، فهي منصوبة مثله ، وهي[2] :

---

(١) الأصل – والله أعلم – : يرونهم رأيًا مِثلَ رأيِ العين ، حُذف المصدر الذي هو المفعول المطلق ، ثمَّ صفته ، فقام مَقامَه المصدر المضاف إلى (مثل) فأُعرِبَ مفعولاً مطلقًا .

(٢) انظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/ ١٨١-١٨٢ ، وأبو حيّان ، ارتشاف الضرَب ، ٣/ ١٣٥٤-١٣٥٧ ، وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ١/ ٥٦٠-٥٦٢ ، والمراديّ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٢/ ٦٤٦-٦٤٩ ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ٢/ ٧٦-٧٨ ، والغلاييني : مصطفي ، جامع الدروس العربيّة ، مراجعة وتنقيح الدكتور عبد المنعم خفاجة ، منشورات المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت ، الطبعة الثامنة والعشرون ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م .

الأوّل : مرادف المفعول المطلق ، نحو : فَرِحتُ جَذَلاً ، وبَكَيْتُ نَحِيبًا ، ومنه قوله تعالى :

﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾ ﴾ الطارق: ١٧ .

الثاني : اسم المَصْدر ، نحو : تَوَضّأْتُ وُضوءًا ، وأبغَضْته بُغْضًا ، ومنه قوله تعالى :

﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ آل عمران: ٣٧ .

الثالث : مُلاَقِيهِ في الاشْتِقَاقِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾ ﴾ المزمل: ٨ .

الرابع : صفته ، نحو : أجري سريعًا ، أي : جريًا سريعًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَضَلُّوا۟ كَثِيرًا ۖ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا ﴿٢٤﴾ ﴾ نوح: ٢٤ ، أي : إضلالاً كثيرًا ، فحُذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مُقامَه .

الخامس : كلّيَّته ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ النساء: ١٢٩ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ الإسراء: ٢٩ .

السادس : بَعْضِيَّته ، نحو : أكْرَمْتُهُ بعضَ الإكْرامِ ، وأنْكَرْتُ عليه بعضَ الإنكار .

السابع : نَوْعُهُ ، نحو : رَجَعَ القَهْقَرَى ، وقعَد القُرْفُصَاءَ ، وسِرتُ الهُوَيْنَى ، واشتمل الصَّمَّاءَ[١] ، وجلس الاحتباءَ[٢] .

الثامن : الضمير المتصل العائد إلى المفعول المطلق ، نحو : كافأتُ المتفوِّقَ مكافأةً لم أُكافِئْها لطالبٍ من قبلُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ۖ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾ المائدة: ١١٥ .

التاسع : عددُه ، نحو : ضربْتُك خمسَ ضرَباتٍ ، وأنذَرْتُك ثلاثًا ، ومنه قوله تعالى :

﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ النور: ٤ .

---

[١] اشتمال الصمَّاء : أن يردَّ الإنسان الكساء مِن قِبَلِ يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ، ثمَّ يردّه ثانيةً مِن خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطِّيهما جميعًا . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ٣٦٨/١١ .

[٢] الاحتباء أن يضمَّ رِجليه إلى بطنه بثوبٍ أو عمامة أو نحوهما ، يجمعهما على مع ظهره ويشدُّ عليهما ، وقد يكون الاحتباء باليدين عوضَ الثوب ، انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ١٦١/١٤.

العاشر : آلتُه ، نحو : ضربْتُك عصًا ، ورميتُك حجرًا ، ورشَقتُ العدوَّ سَهمًا ، وهو يطَّرِد في جميع آلات الفعل ، فلو قلنا : رمَيتُك كرسيًّا ، أو ضربْتُه خَشَبَةً ، لم يجزْ ؛ لأنَّهما لم يُعهدا للرمي وللضرب .

الحاديَ عشَرَ : الإشارة إليه ، نحو : وقاوم المجاهدون الأعداء تلك المقاومة البُطولية .

الثانيَ عشَرَ : (أيّ الكماليَّة) مضافة إلى المصدر ، نحو : اجتهدْتُ أيَّ اجتهادٍ .

الثالثَ عشَرَ : (ما) و(أيّ) الاستفهاميتان ، نحو : ما أكرمْتَ خالدًا ، أي : أيَّ إكرامٍ أكرمْتَ خالدًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ الشعراء: ٢٢٧ .

الرابعَ عشَرَ : (ما) و(مهما) و(أيّ) الشرطيات ، نحو : ما تذهبْ أذهبْ ، أي : أيَّ ذهابٍ تذهبْ أذهبْ ، ونحو : مهما تذاكِرْ أذاكِرْ معك ، ونحو : أيَّ سيرٍ تسرْ أَسِرْ .

الخامس عشر : اسم وقت ، كقول الشاعر[1] :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ... وَعَادَ كما عَادَ السَّلِيمُ مُسَهَّدا

وقد ذكر الشيخ محمَّد نوويّ المفعول المطلق في مواضع كثيرة من كتابه (مراح لبيد

---

[1] البيت للأعشى مَيْمون بن قيس من قصيدة في مَدْح النبي – صلى اللهُ عليه وسلَّم – في صلح الحديبية يريد الإسلام ، والسَّليم : المَلْدُوغ ، وهو الذي لدغته الحيَّة ، والأرمد يعني به الشاعر نفسه ، والمُسَهَّد : وهو المسهَّر الذي لا ينام ؛ لئلاَّ يدِبَّ السُّمّ فيه ، والشَّاهِد فيه (لَيْلَةَ أَرْمَدا) ؛ حيث نَصَب (ليلة) بالنيابة عن المَصدر ، والتَّقدير : اغتماضاً مثلَ اغْتِمَاضِ لَيْلَةِ أَرْمَد ، وليسَ انْتِصَابُها على الظرف ، انظر : ابن جنِّي ، الخصائص ، ٣/ ٣٢٢ ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح لها ، دراسة وتحقيق محمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م ، وابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ١٠/ ١٠٢ ، وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢/ ١٨١-١٨٢ ، وأبو حيَّان ، ارتشاف الضرَب ، ٣/ ١٣٥٧ ، والأنصاريّ : أبو محمد عبد اللهَّ جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد اللهَّ ابن هشام المصريّ ، مغني اللبيب عن كتُب الأعاريب ، ص٨١٣ ، تحقيق وتعليق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد اللهَّ ، مراجعة سعيد الأفغانيّ ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩م ، وابن عقيل : عبد اللهَّ بهاء الدين ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ١/ ٤٦٩ ، تحقيق محمد بركات ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ، والمراديّ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٢/ ٦٤٨ ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ٢/ ٧٧ ، والأشباه والنظائر ، ٤/ ٢٢٦ ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م .

لكشف معنى قرآن مجيد) ، فمن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾ الروم: ٦ : " (**وَعْدَ ٱللَّهِ**) **مصدر مؤكد لنفسه ، أي : وَعَدَهم الله بالنصر وبالفرَج وعداً** "[١] ، وقوله أيضًا في تفسير قوله تعالى : " ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ ۝٢٠﴾ الزمر: ٢٠ : " (**وَعْدَ ٱللَّهِ**) **أي : وعَدَهم الله بذلك وَعْداً، وهو مصدر مؤكد لمضمون الجملة** "[٢] .

ومثل ما سبق قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ۝٨٨﴾ النمل: ٨٨ : " **و(صنعَ) منصوب على أنه مصدر مؤكد لمضمون ما قبله ، أي : فإنَّ نفْخَ الصور المؤدّي إلى الفزع العامّ وحضور الكل الموقف وما فعل بالجبال ، إنما هو من صنع الله ، لا يحتمل غيره** "[٣] .

ومثله قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ ۖ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ۖ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ۝٢٨﴾ فصلت: ٢٨ : " **و(جزاءً) منصوب بـ(جزاءُ) ؛ فإن المصدر ينصب بمثله** "[٤] . ونجده يشير هنا إلى العامل الذي ينصب مفعولاً مطلقًا ، فقال إنَّ المصدر ينتصب بالمصدر ، وقد مرَّ حديثنا عنه .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨٥﴾ غافر: ٨٥ : " (**سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ**) **أي : سنَّ اللهُ ذلك المذكورَ من التعذيب عند التكذيب ، ومن ردِ الإيمان عند معاينة العذاب ، أي : إنَّ عدمَ قبول الإيمان حالَ البأس سنَّةُ الله مطَّرِدَةً في كل الأمم ،**

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١٦٢/٢ .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢٣٧/٢ .

[٣] نووي ، مراح لبيد ، ١٣٤/٢ .

[٤] نووي ، مراح لبيد ، ٢٦١/٢ .

ويجوز أن يكون (سنَّةَ) منصوباً على التحذير، أي : احذروا سيرة الله في المكذبين التي قد مضت على عباده "[1] .

وأكثر العلماء ، ومنهم : الزمخشريّ[2] وابن عطيَّة[3] وأبو البقاء العكبريّ[4] والقرطبيّ[5] وأبو السعود[6] ذهبوا إلى أنَّ (سُنَّةَ اللهِ) في الآية انتصب على أنَّه مصدر مؤكِّد لمضمون الجملة السابقة ، وأجاز بعضهم ، ومنهم : أبو حيَّان[7] والسمين الحلبي[8] والألوسيّ[9] مع الوجه السابق وجهًا آخر ، وهو أن يكون (سُنَّةَ اللَّهِ) منصوبًا على التحذير .

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٥٥ .

(٢) الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمر جار اللهَّ ، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ٥/ ٣٦٥ ، تحقيق وتعليق ودراسة الأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازيّ ، مكتبة العُبَيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .

(٣) ابن عطيَّة : القاضي أبو محمَّد عبد الحقّ بن غالب الأندلسيّ ، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ٤/ ٥٧٢ ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمَّد ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .

(٤) العكبريّ : أبو البقاء عبد اللهَّ بن الحسين بن عبد اللهَّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ٢٢٠ ، تحقيق عليّ محمَّد البجاويّ ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .

(٥) القرطبيّ : أبو عبد اللهَّ محمَّد بن أحمد بن أبي بكر ، الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمَّنه من السنَّة وآي القرآن ، ١٨/ ٣٨٦ ، تحقيق الدكتور عبد اللهَّ بن عبد المحسن التركيّ وكامل محمد الخرَّاط وغيَّاث الحاج أحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م .

(٦) أبو السعود : محمَّد بن محمَّد العِمادِيّ ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٧/ ٢٨٧ ، دار إحياء التراث ، بيروت .

(٧) أبو حيَّان : محمَّد بن يوسف الأندلسيّ ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٥٨ ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض ، ومشاركة الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور أحمد النجولي الجَمَل ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .

(٨) السمين الحلبيّ : أحمد بن يوسف ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ٩/٥٠٤ ، تحقيق الدكتور أحمد محمَّد الخراط ، دار القلم ، دمشق .

(٩) الألوسيّ : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود شكري البغدادي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، ٢٤/٩٣ ، إحياء التراث العربي ، بيروت .

ونجد الشيخ محمّد نوويّ اختار هذا الذي ذكرتُه أخيرًا ، فهو في الآية السابقة - كما يظهر من كلامه السابق - مع إجازته (سُنَّةَ اللهِ) أن يكون مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف لغرض توكيد مضمون الجملة السابقة ، أجاز كذلك أن يكون منصوبًا على التحذير .

وذهب ابن عاشور[1] إلى أنّ (سُنَّةَ اللهِ) منصوب على النيابة عن المفعول المطلق ؛ بحجّة أنّ (سنَّة) اسم المصدر من (السَنّ) ، وهو آتٍ بدلاً من فعله ، وهذا الرأي غريب ، فلا أحفظ أنّ اسم المصدر يأتي من الثلاثيّ المجرَّد ، وإنَّما يأتي من الثلاثي المزيد ، فـ(السُنَّة) و(السنّ) كلاهما مصدر (سنَّ يسُنُّ) .

والمفاعيل المطلقة التي وردت في الآيات السابقة ، وهي : (وعْدَ اللهِ) و(صُنْعَ اللهِ) و(سُنَّةَ اللهِ) عواملها كلُّها محذوفة وجوبًا ؛ حيث إنَّها كلَّها مؤكِّدة لمضمون ما قبلها ، فكلُّ واحد منها بمنزلة تكرير الجملة قبلها ، فكأنَّه نفسُ الجملة ، وكأنَّ الجملة نفسُه .

وكذا يجب حذف عامل المفعول المطلق إذا كان بدلاً من التلفُّظ بفعله ، ونجد حديث الشيخ محمد نووي عنه في تفسير قوله تعالى : ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ غُثَاءً فَبُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤١﴾﴾ المؤمنون: ٤١ : " **فـ(بعدًا) مصدر منصوب بفعل لا يستعمل إظهاره ؛ لأنه بمعنى الدعاء عليهم ، و(للقوم) متعلق بمحذوف ، واللام للبيان ، فالله تعالى ذكر ذلك على وجه الإهانة لهم ، وهو التبعيد من الخير** "[2] .

---

[1] ابن عاشور : محمّد الطاهر ، التحرير والتنوير ، ٢٤/٢٢٢ ، الدار التونسيّة للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٦٥ ، وانظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٤/ ٢٣٢ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤/ ١٤٤ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٦/ ٣٧٥ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٨/ ٣٤٤ .
قال الزمخشري : " (بُعْدًا) و(سُحْقًا) و(دَفْرًا) ونحوها مصادر موضوعة مواضع أفعالها ، وهي مِن جملة المصادر التي قال سيبويه : نُصِبَت لأفعالٍ لم يُستعمَلْ إظهارُها ، ومعنى (بُعْدًا) : بَعُدُوا ، أي : هَلَكوا ، يقال : بَعُدَ بُعْدًا وبَعَدًا ، نحو : رَشَدَ يَرْشُدُ رُشْدًا ورَشَدًا " ، وقال السمين الحلبيّ : " (بُعْدًا) مصدر بدَلٌ مِن اللفظ بفعلِه ، فناصبه واجب الإضمار ؛ لأنّه بمنزلة الدعاء عليهم " .

وكذا قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١١﴾ ﴾ الملك: ١١ :

" (فَسُحْقًا لأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ) وهو منصوب ، إما على المفعول به أي ألزمهم الله سحقاً ، أي : بعداً من رحمته ، أو على المصدر ، والتقدير : سحقهم الله سحقاً ، أي : باعدهم الله من رحمته مباعدة "[١] .

نجده هنا ذكر احتمالين في توجيه قوله (سُحْقًا) ، وأكثر العلماء ، ومنهم : الزجاج[٢] والطبريّ[٣] وأبو عليّ الفارسيّ[٤] والزمخشري[٥] وابن عطيّة[٦] وفخر الدين الرازي[٧] وأبو حيّان[٨] ذكروا وجهًا واحدًا فقط ، وهو أن يكون انتصابه على أنّه مفعول مطلق نائب عن التلفظ بفعله ؛ لأنّه بمنزلة الدعاء عليهم ، وهو بمعنى (بُعْدًا) ، ثمّ اختلفوا هل هو مصدر أم اسم المصدر ؟ ، فذهب الزجاج وأبو عليّ الفارسيّ إلى أنّه اسم مصدر من (أَسْحَقَ يُسْحِقُ إسحاقًا) ، وذهب غيرُهما إلى أنّه مصدرُ (سَحَقَه اللهُ) ثلاثيًّا ، وهذا الأخير مسموع عن العرب ، فمن ذلك قول الشاعر[٩] :

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٩٠ .

(٢) الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ ، معاني القرآن وإعرابه ، ١/ ١٩٩ ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبدُه شَلَبيّ ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

(٣) الطبريّ : أبو جعفر محمّد بن جرير ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٣/ ١٢٦ ، تحقيق الدكتور عبد اللهّ بن عبد المحسن التركيّ ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة بدار هجَر الدكتور عبد السند حسن يمامة ، دار هجر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .

(٤) الفارسيّ : أبو عليّ الحسن بن عبد بن عبد الغفار ، الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، ٦/ ٣٠٧ ، تحقيق بدر الدين قَهوَجيّ وبشير جُوَيجاتيّ ، مراجعة وتدقيق عبد العزيز رباح ، دار المأمون للتراث ، دمشق – بيروت .

(٥) الزمخشري ، الكشاف ، ٦/١٧٣ .

(٦) ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٥/٣٤٠ .

(٧) الرازي : محمّد فخر الدين بن عمر ضياء الدين ، مفاتح الغبب ، ٣٠/ ٦٥ ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

(٨) أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٨/٢٩٤-٢٩٥ .

(٩) البيت لامرئ القيس ، انظر : القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢١/ ١٢١ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٨/ ٢٩٥ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٠/ ٣٨٤ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٩/ ١٢ .

يجُـولُ بأطرافِ البِلادِ مُغـرِّبًا   وَتَسْحَقُهُ رِيحُ الصَبا كُلَّ مَسْحَقِ

الأمر الذي جعل أبا حيَّان والسمين الحلبي يقولان إنَّه لا يُحتاج إلى ادعاء الحذف في المصدر ، أي : أنَّه ليس اسم مصدر ، ما دام فعله الثلاثيّ المجرَّد موجودًا .

وذهب السمين الحلبي إلى أنَّ (سُحْقًا) في الآية السابقة فيه وجهان :

أحدهما : أنَّه منصوب على المفعول به ، أي : ألْزَمَهم اللهُ سُحْقًا .

والآخر : أنَّه منصوب على المصدر ، تقديره : سَحَقَهم اللهُ سُحْقًا ، فناب المصدر عن عامله في الدعاء .

وهـذا الذي ذكره السـمين الحلبيّ هو الرأي الذي تمسك به الشيخ محمَّد نووي – كما مرَّ – .

وقد تحدَّث الشيخ عن اسم المصدر المنصوب نيابةً عن المفعول المطلق ، ولكنَّه – كما سيظهر بعد – لم يُطلِق عليه مصطلح اسم مصدر ، وإنَّما ذكر أنَّه مصدر تجوُّزًا . ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾ ﴾ هود: ١٠٨ : " (عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ) أي : غير مقطوع ، و(عطاء) نصب على المصدرية ، أي : يعطيهم عطاء ، وهذا ظاهر في أنه ليس المراد من هذا الاستثناء كون هذه الحالة منقطعة ، وما ذكر من أن عذاب الكفار في جهنم دائم أبداً ، هو ما دلَّت عليه الآيات والأخبار، وأطبق عليه جمهور الأمة سلفاً وخلفاً ، ولا ظلم على الله في ذلك؛ لأن الكافر كان عازماً على الكفر ما دام حياً ، فعوقب دائماً ، فهو لم يعاقب بالدائم إلا على دائم ، فلم يكن عذابه إلا جزاء وفاقاً "[1] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/٣٩٥ .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾ ﴾ آل عمران: ١٩٥ : " **وقوله تعالى (ثوابا) مصدر مؤكد لمعنى ما قبله ؛ لأن معنى مجموع قوله تعالى : (لأكفرن عنهم) و(لأدخلنهم) : لأُثِيبَنَّهم إثابةً من عند الله ، وقوله تعالى : (والله عنده حسنُ الثواب) تأكيد لكون الثواب في غاية الشرف** "[1] .

فـ(عطاءً) و(ثوابًا) كلاهما في الحقيقة ليس مصدرًا ، وإنَّما هما اسما مصدر من : أعطى يُعطِي إعطاءً ، ومِن : أثابَ يُثِيبُ إثابةً ، وقول الشيخ أنَّهما مصدران فيه نوع من التجوُّز .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَ مَا يُوعَدُونَ لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ الأحقاف: ٣٥ : " **وقرأ زيد بن علي والحسن وعيسى (بلاغاً) نصباً**[2] **؛ إما على**

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ١/١٣٧ .

(٢) انظر في هذه القراءة : ابن خالويه ، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ص١٦١ ، وابن الأنباريّ : أبو بكر محمَّد ابن القاسم بن بشار الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ص٨٩٤ ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م ، والقيسي : مكّي بن أبي طالب حَمُّوش بن محمَّد ، مشكل إعراب القرآن ، ٢/ ٣٠٤ ، تحقيق حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م ، وابن جني ، المحتسب ، ٢/ ٣١٧ ، والزمخشري ، الكشاف ، ٥/ ٥١٣ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٥/ ١٠٨ ، والأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٣٧٣ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩/ ٢٣٧ ، والعُكْبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١١٥٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ، ٢/ ٢٤٠ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٦/ ٦٨ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٩/ ٦٨٢ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ٩٠ ، والبنا : أحمد بن محمَّد ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمَّى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات ، ص٤٧٣ ، تحقيق وتقديم الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهريَّة ، القاهرة ، والشوكاني : محمد بن عليّ ، فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير ، ٥/ ٢٧ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٦/ ٣٥ .

المصدر ، أي : بلِّغ أيُّها الرسول بلاغاً ، كما يؤيِّده قراءة أبي مِجْلَز (بلِّغْ) أمراً[1] ، وإما على النعت لـ(ساعة) ، وقرأ الحسن أيضاً (بلاغٍ) بالجر[2] على أنه وصف لـ(نهار) على حذف مضاف ، أي : ذي بلاغ ، أي : أجل "[3] .

ذهب ابن جني[4] والزمخشريّ[5] وابن عطيّة[6] أبو حيّان[7] والسمين الحلبيّ[8] وأبو السعود[9] والبنا[10] والشوكانيّ[11] إلى أنَّ قوله (بلاغًا) في قراءة من نصبه يكون منصوبًا بفعل مُضمر ، تقديره : بَلِّغْ بلاغًا ، فيكون منصوبًا على أنَّ (بلاغًا) ، وهو اسم مصدر ، نائبٌ عن (تبليغ) ، وهو مصدر (بلَّغَ يُبَلِّغُ) . وأجاز القيسيّ[12] وأبو البقاء العُكْبَرِيّ[13] والقرطبيّ[14] مع الوجه السابق وجهًا آخر ، وهو كون (بلاغًا) نعتًا لـ(ساعة) ، وهذا الأخير قد ذكره الشيخ محمد نووي .

ونجد هنا أنَّه ذكر أنَّ نصب (بلاغًا) - في أحد القولين اللذين ذكرهما – على المصدر ، وهذا فيه نوع من التجوُّز كما ذلك كثيرٌ من المفسرين ، والحقّ أنَّ (بلاغًا) ليس

---

(1) أي : على صيغة فعل الأمر ، وانظر في هذه القراءة : المصادر السابقة .
(2) انظر في هذه القراءة مصادر قراءة من قرأ (بلاغًا) السابقة .
(3) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٩٦ .
(4) ابن جني ، المحتسب ، ٢/٣١٧ .
(5) الزمخشري ، الكشاف ، ٥/٥١٣ .
(6) ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٥/١٠٨ .
(7) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/٦٨ .
(8) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٩/٦٨١ .
(9) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/٩٠ .
(10) البنا ، .إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ٢/٤٧٣ .
(11) الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٥/٢٧ .
(12) القيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ٢/٣٠٤ .
(13) العُكبريّ ، إعراب القراءات الشواذ ، ٢/٢٤٠ .
(14) القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩٨/٢٣٧ .

مصدرًا ، وإنَّما هو اسم مصدر .

ومثل ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٠﴾ ﴾ القصص: ٦٠ : " **وقرئ (فمتاعاً الحياة)**[١] **بنصب الكلمتين على المصدر وعلى الظرف ، أي : يتمتعون متاعاً في الحياة الدنيا** "[٢] .

فـ(متاعًا) في الحقيقة ليس مصدرًا ، وإنَّما هو اسم مصدر ، ولكنَّ الشيخ درج على عادة كثيرٍ من المفسِّرين من تسمية المفعول المطلق مصدرًا من غير التفرقة بين ما هو مصدر وما هو اسم مصدر ، وكما قلت سابقًا إنَّه من باب التجوز .

كما تحدَّث الشيخ محمَّد نوويّ عن مرادف المفعول المطلق الذي ينوب عنه في النصب على المفعوليَّة المطلقة ، فمن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ ﴾ الأنبياء: ٧٢ : " **أي : عطية وفضلا من غير أن يكون جزاء مستحقا ، فـ(نافلة) منصوب على المصدر** "[٣] .

اختلف المفسرون في تفسير معنى (النافلة) ، فقيل إنَّها العطيَّة[٤] ، وهذا قول مجاهد

---

[١] قال الدكتور عبد اللطيف الخطيب في كتابه معجم القراءات ، ٧/ ٦٢ : " ووجدتُ في حاشية الجمل وروح المعاني القراءة بالنصب (فمتاعًا الحياةَ الدنيا) ، والنصب على المصدر ، وأكثر المراجع تذكر هذه القراءة في الآية التي التالية " . وانظر : الجمل : سليمان بن عمر العجيليّ ، الفتوحات الإلهيَّة بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيَّة المعروف بحاشية الجمل ، ٣/ ٣٥٥ ، ضبط إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٠/ ٩٩ .

والآية التي قصدها الدكتور الخطيب هي قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَٰقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴿٦١﴾ ﴾ القصص: ٦١ ، قال الدكتور الخطيب ، معجم القراءات ، ٧/ ٦٣ : " قرأ بعضُهم (متاعًا الحياةَ الدنيا) بالتنوين والنصب (متاعًا) نصب على المصدر ، والحياة الدنيا نصب على الظرفيَّة " .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢/١٤٧ .

[٣] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤١ .

[٤] انظر : الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٦/ ٣١٦-٣١٧ ، وانظر كذلك : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤/ ٩٠ ، والرازي ، مفاتيح الغيب ، ٢٢/ ٩٠ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٦/ ٣٠٥ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/ ١٨١ .

وعطاء ، من نَفَلَهُ بمعنى أعطاه ، ومنه يسمَّى الرجل الكثير العطايا نَوْفَلاً . وقيل إنَّها الزيادة على ما سأل ، وهو قول أبي بن كعب وابن عباس وقتادة[1] والفراء[2] والزجاج[3] ، قالوا : إنَّ إبراهيم – عليه السلام – لمَّا سأل اللهَّ ولدًا قال : (ربِّ هبْ لي من الصالحين) فأجاب اللهَّ دعاءه ، (ووهب له إسحاق) ، وأعطاه يعقوب من غير دعائه ، فكان ذلك نافلةً ، كالشيء المتطوَّع به من الآدميين ، فكأنَّه قال : (ووهبْنا له إسحاق) إجابةً لدعائه ، (ووهبنا له يعقوبَ نافلةً) على ما سأل ، كالصلاة النافلة التي هي زيادة على الفرض ، وعلى هذا النافلة يعقوب خاصةً . وقيل (النافلة) ولد الولد ، وإنَّما يقال كذلك ؛ لأنَّه زيادة على الولد[4] .

قال أبو حيَّان : " فعلى الأوَّل يكون مصدرًا ، كـ(العاقبة) و(العافية)[5] ، وهو من غير لفظ (وهبنا) بل مِن معناه ، وعلى الآخَرين يراد به يعقوب فينتصب على الحال "[6] ، وقد تابعه في ذلك تلميذه السمين الحلبيّ[7] .

وذهب أبو السعود[8] والشوكاني[9] إلى أنَّ (نافلة) في جميع الأقوال الثلاثة

---

(1) انظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٦/٣١٥-٣١٦ ، وانظر كذلك : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٦/٣٠٥ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/١٨١ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٣/٤١٦ .

(2) الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد الدَيلَميّ ، معاني القرآن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

(3) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣/٣٩٨ .

(4) انظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٣/١٥٦ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٤/٢٣٠ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٦/٣٠٥ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/١٨١.

(5) وقد ورد في القرآن الكريم مصادر على وزن فاعلة ، فمن ذلك : كاشفة ، وعاقبة ، وعافية ، وكاذبة ، ولاغية ، وخائنة ، وكافَّة ، كما ورد كذلك على وزن مفعول ، مثل : الميسور ، والمعسور ، والمعقول .

(6) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٦/٣٠٥ .

(7) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/١٨١ .

(8) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٦/٧٧ .

(9) الشوكاني ، فتح القدير ، ٣/٤١٦ .

السابقة تُعرَبُ حالاً ، فتكون حالاً من إسحاق ويعقوب ، أو من يعقوب وحده . وهذا الرأي ذكره كذلك الألوسي[1] ، ونسبه إلى جمعٍ من العلماء من غير تصريح بأسمائهم .

وهذا الذي ذهب إليه أبو حيَّان ، وتابعه في ذلك تلميذه السمين الحلبيّ هو الذي اختاره الشيخ محمَّد نووي كما هو الظاهر من كلامه السابق ، فـ(نافلة) على رأي من قال إنَّها بمعـــنى العطيَّة منصوبٌ بـ(وهبْنا) على حدِّ قولِهم : قَعَدْتُ جلوسًا ، وبكَيتُ نحيبًا ، فـ(نافلة) نائبٌ عن المفعول المطلق ؛ على أنَّه مرادف لمصدر (وهَبْنا) ؛ لأنَّ الهبة والعطاء وكذا النفل من حيث المعنى متقاربة ، والله أعلم بالصواب .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ النساء: ٢٥ : " **فقوله تعالى (أن ينكح) إما مفعول لـ(طولا) ، وإما بدل منه ، وإما مفعول لـ(يستطع) ، و(طولا) مصدر مؤكد له ؛ لأنه بمعناه ؛ إذ الاستطاعة هي الطول ، أي : الفضل والزيادة في المال ، أو تمييز ، أي : ومن لم يستطع منكم زيادة في المال يبلغ بها نكاح الحرائر فلينكح الإماء ، أو المعنى : ومن لم يستطع استطاعة نكاحهن ، أو المعنى : ومن لم يستطيع منكم من جهة سعة المال لا من جهة الطبيعة نكاح الحرة ، فلينكح الأمة ؛ لأنها في العادة تخف مهورها ونفقتها ؛ لاشتغالها بخدمة السيد بخلاف الحرّة الفقيرة** "[2] .

اختلف العلماء في تفسير معنى (الطول) في الآية[3] ، فقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير والسُّدِّيّ وابن زيد ومالك بن أنس والشافعيّ وأحمد وإسحاق وأبو ثور

---

(١) الألوسي ، روح المعاني ، .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ١/١٤٧ .

(٣) انظر في هذا الخلاف : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٦/٥٩١-٥٩٥ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٢/٣٧-٣٨ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٦/٢٢٥-٢٢٨ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٣/٢٢٩-٢٣٠ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ١/٤٥٠ .

وجمهور أهل العلم إنَّ معناه الغِنى والسَعَة في المال ، ومعنى الآية على هذا القول : فمن لم يستطِعْ منكم غِنًى وسَعةً في ماله يقدر بها على نكاح المحصَنات المؤمنات فلينكح مِن فتياتكم المؤمنات . وقال ربيعة وإبراهيم النخعيّ وقتادة وعطاء وسفيان الثوريّ إنَّ معناه الجَلَد والصَّبْر ، ومعنى الآية على هذا القول : أنَّ من يهوى أمَةً حتَّى صار لذلك لا يستطيع أن يتزوَّج غيرَها ، فإنَّ له أن يتزوَّجها إذا لم يملك نفسَه وخاف أن يبغي بها ، وإن وجد سعةً في المال لنكاح حرَّة . وقال أبو حنيفة ، وهو مرويٌّ عن مالك : إنَّ الطَّول المرأة الحرَّة ، فمن كان تحته حرَّة لم يحلَّ له أن ينكح أمَةً ، ومن لم يكن تحته حُرَّة جاز له أن يتزوَّج أمَة ولو كان غنيًّا .

وفي نصبه ثلاثة أوجه :

الأوَّل : أنَّه مفعول به ، والعامل فيه قوله (يستطِع) ، وهذا الوجه أظهر الأوجه ، وإليه ذهب كثيرٌ من العلماء ، منهم : الزمخشريّ[1] وابن عطيَّة[2] وأبو البركات الأنباريّ[3] وفخر الدين الرازيّ[4] وأبو البقاء العُكْبَريّ[5] وأبو حيَّان[6] والسمين الحلبيّ[7] وأبو السعود[8] والشوكانيّ[9] والألوسيّ[10] .

---

(1) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٥٨/٢ .

(2) ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٣٧/٢ .

(3) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٥٠/١ .

(4) الرازي ، مفاتح الغيب ، ٥٨/١٠ .

(5) العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٣٤٨/١ .

(6) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٢٣٠/٣ .

(7) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٦٥٣/٤ .

(8) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٦٦/٢ .

(9) الشوكاني ، فتح القدير ، ٤٥٠/١ .

(10) الألوسيّ ، روح المعاني ، ٧/٥ .

وعلى هذا الوجه يحتملِ قوله (أن ينكح) ثلاثة أوجه أيضًا[1] :

الأوّل : أنَّه في محلِّ نصبٍ بقوله (طَولاً) على أنَّه مفعول بالمصدر المنوَّن ؛ لأنَّه مصدر (طُلْتُ الشيءَ) ، أي : نِلتُه ، والتقدير : ومن لم يستطِع أن ينالَ نكاحَ المحصنات .

الثاني : أنَّه بدلٌ من (طَولاً) بدلَ الشيءَ من الشيءِ وهما لشيء واحد ؛ لأنَّ الطَول هو القُدرة أو الفضل ، والنكاح قدرة وفضل .

الثالث : أنَّه في محلِّ نصبٍ على حذف حرف الجرّ ، إمَّا أن يكون بتقدير (إلى) أو اللام ، والجار والمجرور متعلِّقان بمحذوف صفة لـ(طَولاً) ، والمعنى : ومن لم يستطع غنًى موصِلاً إلى نكاحهنَّ أو لنكاحهنَّ .

الثاني : أنَّ (طَولاً) منصوب على أنَّه مفعول لأجله على حذف مضاف ، والتقدير : ومن لم يستطِعْ منكم لعدم طَولِ نكاح المحصنات . وعلى هذا يكون (أن ينكح) مفعولاً به لـ(يستطِع) ، أي : ومَن لم يستطِع نكاحَ المحصنات لعدمِ الطَّول .

الثالث : أن يكون (طَولاً) منصوبًا ؛ لكونه نائبًا عن المفعول المطلق ، وقد أجازه ابن عطيَّة حيث قال : " ويصحُّ أن يكون (طَولاً) نصبًا على المصدر ، والعامل فيه الاستطاعة ؛ لأنَّها بمعنى يتقارب "[2] ، يعني : أنَّ الطَّول هو الاستطاعة في المعنى ، فكأنَّه قيل : ومَن لم يستطِعْ منكم استطاعةً ، و(أن ينكح) على هذا مفعولٌ بالاستطاعة أو بالمصدر .

---

[1] انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٢/ ٣٧ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٣٤٨ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٣/ ٢٣١ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣/ ٦٥٤ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مرايا القرآن الكريم ، ٢/ ١٦٦ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٥/ ٧-٨ .

[2] ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٣٧/٢ ، وانظر : أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٢٣١/٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٦٥٥/٤ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٨/٥ .

وهذا الوجه الأخير الذي أجازه ابن عطيّة اختاره الشيخ محمد نوويّ كما هو ظاهر من كلامه السابق ، وأجاز أيضًا أن يكون (طولاً) منصوبًا على أنّه تمييز ، وهذا رأيٌ غريبٌ لم أهتد إلى من قال به من العلماء ، وقد أوضح معنى الآية على هذا الرأي بقوله : " ومن لم يستطيع منكم من جهة سعة المال لا من جهة الطبيعة نكاح الحرة ، فلينكح الأمة ... " .

وهنا نجده يعبّر عن مرادف المفعول المطلق الذي ينتصب نائبًا عنه بالمصدر ، كما فعل ذلك كثيرٌ من العلماء المفسّرين .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ وَحَرۡثٌ حِجۡرٞ لَّا يَطۡعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعۡمِهِمۡ وَأَنۡعَٰمٌ حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا وَأَنۡعَٰمٞ لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِۚ سَيَجۡزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ١٣٨﴾ الأنعام: ١٣٨ : " (افتراءً عليه) وهذا إما مفعول له وعامله (قالوا) ، أو حال من ضميره ، أو مصدر مؤكد له ؛ لأنّ قولهم ذلك هو الافتراء "[1] .

قوله (افتراءً عليه) في انتصابه أوجه[2] :

الأوّل : أن يكون مفعولاً لأجلِه ، أي : قالوا ما تقدَّم لأجل الافتراء على الباري – سبحانه وتعالى – ، وقد نسب السمين الحلبيّ هذا الرأي إلى سيبويه[3] ،

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢٦٣/١ .

(٢) انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢/ ٢٩٤ ، والقيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ١/ ٢٧٢ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٢/ ٤٠٢-٤٠٣ ، ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٢/ ٣٥١ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٩/ ٤٥-٤٦ ، والعُكْبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤/ ٢٣٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدرّ المصون ، ٥/ ١٨٢ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٣/ ١٩٠ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٢/ ١٦٧ ، والألوسيّ ، روح المعاني٨/ ٣٥ .

(٣) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥/ ١٨٢ ، ولم أهتد إلى مظانّ وجود هذا القول في كتاب سيبويه . وقال الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢/ ٢٩٤ : " ... فأعلَمَ اللهُ أنَّ ذلك افتراءٌ ، أي : يفعلون ذلك افتراءً عليه ، وهو منصوب بقوله (لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ) ، وهذا يسمّيه سيبويه مفعولَ له " .

واختاره الشوكاني قائلاً : " وانتصابه على العلّة أظهر "[1] .

الثاني : أن يكون نائبًا عن المفعول المطلق ، وقد ذهب العلماء في هذا الوجه إلى أنَّ العامل فيه قوله (وقالوا) ، أي : أنَّ ما قالوه تقوُّل على اللهِّ وافتراءٌ ، فالقول هنا بمعنى الافتراء ، فيكون على حدِّ قولهم : بكَيتُ نحيبًا ، فكأنَّه يقول : افترَوا افتراءً ، إلاَّ الزجاج ؛ حيث ذهب إلى أنَّ العامل فيه قوله (لا يذكرون) ، قال : " وحقيقته أنَّ قوله (لا يذكرون) بمعنى : يفترون ، فكأنَّه قال : يفترون افتراءً "[2] .

الثالث : أن يكون مفعولاً مطلقًا على تقدير عامل من لفظه ، أي : افترَوا ذلك افتراءً .

الرابع : أن يكون حالاً ، من فاعل (وقالوا) ، أي : مُفترِين .

وقد ذكر الشيخ محمَّد نووي الأوجه السابقة إلاَّ الوجه الثالث ، ونجده يعبِّر عن مرادف المفعول المطلق الذي ينتصب نائبًا عنه بالمصدر ، وهو دأب كثير من المفسِّرين كما أشرتُ إلى ذلك من قبل .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٢٠٩﴾ ﴾ الشعراء: ٢٠٨ – ٢٠٩ : " (ذكرى) أي : لأجل تذكيرهم العواقب ، وهو منصوب على أنَّه مفعول لأجله ، أو مفعول مطلق منصوب بـ(منذرون) ؛ لأن التذكرة في معنى الإنذار ، أو منصوب بفعل مقدر هو صفة لـ(منذرون) ، أي : إلا لها منذرون يذكرونهم ذكرى . ويجوز أن يكون (ذكرى) مفعولاً له علة لـ(أهلكنا) ، والمعنى : وما أهلكنا من أهل قرية ظالمين إلا بعدما ألزمناهم الحجة بإرسال المنذرين إليهم ؛ ليكون إهلاكهم عبرة لغيرهم ، فلا يعصوا مثل

---

[1] الشوكاني ، فتح القدير ، ٢/١٦٧ .

[2] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢/٢٩٤ .

عصيانهم "[١] .

قوله (ذكرى) يحتمل أن يكون مرفوعًا كما يحتمل أن يكون منصوبًا[٢] ، وفي كلا الاحتمالين لا تظهر عليه علامة الإعراب ؛ لأنَّه اسم مقصور .

وفي حالة كونه مرفوعًا فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، تقديره : إنذارنا ذكرى ، أو هذه ذكرى ، وتكون الجملة اعتراضيَّة .

والآخر : أن يكون صفة لـ(منذرون) ، إمَّا على المبالغة ، وإمَّا على حذف مضاف ، أي : منذرون ذَوو ذِكرَى ، أو على وقوع المصدر موقِع اسم الفاعل ، أي : مُنذرون مُذَكِّرون ، وقد انفرد أبو حيَّان[٣] وتلميذه السمين الحلبيّ[٤] بذكر هذا الوجه .

وفي حالة كونِه منصوبًا فيه خمسة أوجه :

الأوَّل : أنَّه حال من الضمير في (منذرون) ، وهذا قول الكسائيّ[٥] ، والتقدير : مُذَكِّرين ، أو ذَوي ذِكرَى ، أو جُعِلوا نفسَ الذكرى مبالغة .

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/١١٧ .

[٢] انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤/١٠٢-١٠٣ ، والطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٧/ ٥٦١-٥٦٢ ، القيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ١/ ٥٣٠ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٤/ ٤١٨ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤/ ٢٤٤ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٦/ ٨٠ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٢١٧ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١٠٠٢ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٤/ ١٧١ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/ ٥٦١-٥٦٢ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣/ ١١٩ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٩/ ١٣٢ .

[٣] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/٤٢ .

[٤] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/٥٦١ .

[٥] انظر : القيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ١/ ٥٣٠ ، وابن عطيَّة ، النحرر الوجيز ، ٤/ ٢٤٤ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٢١٧ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٦/ ٨٠ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٢ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣/ ١١٩ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٩/ ١٣٢ .

الثاني : أن يكون مفعولاً مطلقًا على تقدير عامل من لفظه ، أي : تُذَكِّرون ذِكرى ، وهذا المحذوف صفة لـ(مُنذِرون) ، وهذا قول الفرَّاء[1] .

الثالث : أن يكون نائبًا عن المفعول المطلق ، والعامل فيه (منذرون) ؛ لأنَّه في معنى : مُذَكِّرون ، فكأنَّه قيل : مُذكِّرونَ ذِكرَى ، أي : تذكرة . وهذا قول الزجاج[2] والطبريّ[3] .

الرابع : أن يكونَ مفعولاً لأجله ، أجازه الزمخشري ، وقال : " على معنى : أنَّهم يُنذِرون لأجلِ الموعِظة والتذكرة "[4] .

الخامس : مثل الوجه الرابع ، إلاَّ أنَّ العامل في هذا الوجه قوله (أهلكنا) ، وهذا الأخير ذكره الشيخ محمد نوويّ – كما مرَّ – .

نجد الشيخ في كلامه السابق لم يذكر الاحتمال الأوَّل في (ذكرى) وهو كونه مرفوعًا ، وذكر الاحتمال الثاني فقط ، وعدَّد فيه أربعةً من الأوجه الخمسة التي أوردته هنا ، ولم يذكر الوجه الأوَّل .

والذي يهمُّنا من كلامه أنَّه ذكر المصطلح المعروف في الدراسة النحويَّة ، وهو قوله إنَّ (ذكرى) منصوب على أنَّه (مفعول مطلق) بدل قوله : منصوب على المصدر .

وفي الحقيقة لا نزال نجد في كلامه نوعًا من التجوُّز ، والسبب في ذلك أنَّ (ذكرى) ليس مصدرًا ، وإنَّما هو اسم مصدر ، وأمَّا المصدر من (ذكَّر يُذكِّرُ) هو :

---

(1) الفراء ، معاني القرآن ، ، وانظر : القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٦/ ٨٠ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤/ ١١٩ .

(2) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤/ ١٠٢ ، وانظر : المصادر السابقة .

(3) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٧/ ٦٦١-٦٦٢ .

(4) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤/ ٤١٨ ، وانظر : الرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٤/ ١٧١ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٢ .

التذكير أو التذكرة ، فكان المفترَض أن يقول إنَّه منصوب نائبًا عن المفعول المطلق .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَٰقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ العنكبوت: ٣٦ : " (وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي ٱلأَرْضِ مُفْسِدِينَ)[١] أي : لا تعملوا المعاصي في الأرض ، ويمكن أن يقال : نصب (مفسدين) على المصدر ، كما يقال: قم قائماً، أي قياماً "[٢] .

أكثر العلماء ذهبوا إلى أنَّ (مفسدين) حال مؤكِّدة[٣] ؛ وذلك لأنَّ قوله (لا تعْثَوا) : لا تُفسِدوا ، وحسَّن ذلك اختلافُ اللفظين ، فهو كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ التوبة: ٢٥ .

وذهب بعضهم إلى أنَّه منصوب على أنَّه حالٌ مؤسِّسة أو مبيِّنة ، وقد أجاز هذا الوجه السمين الحلبيّ[٤] بحجَّة أنَّ الفساد أعمّ والعِثِيّ أخصّ ، وهذا ظاهر كلام الزمخشريّ[٥] ؛ حيث قال : " والعِثِيّ أشدُّ الفساد ، فقيل لهم : لا تتمادَوا في الفساد في فسادكم ؛ لأنَّهم كانوا مُتمادِين فيه " ، وقد تابعه في ذلك فخر الدين الرازي[٦] والألوسيّ[٧] .

---

[١] وردت هذه العبارة من قوله تعالى في بعض الآيات في القرآن الكريم ؛ في البقرة : ٦٠ ، وفي الأعراف : ٧٤ ، وفي هود : ٨٥ ، وفي الشعراء : ١٨٣ ، ولكن الشيخ لم يتعرَّض لها للإعراب إلاَّ في العنكبوت : ٣٦ .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ١٥٧/٢ .

[٣] انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ١/ ١٥٢ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢/ ١٤٢ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٦٧ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ١/ ٣٩٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١/ ٣٨٩ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ١/ ٩٦ .

[٤] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣٨٩/١ .

[٥] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٢٧٥/١ .

[٦] الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٠٩/٣ .

[٧] الألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٧٢/١ .

ولم أهتدِ فيما يتوفَّر لديَّ من مصادر إلى من ذهب إلى أنَّه يكون منصوبًا على أنَّه نائب عن المفعول المطلق على تقـدير ما ذكر الشيخ محـمَّد نوويّ ؛ حيث ذهب إلى أنَّ (مفسدِين) اسمُ فاعل بمعنى المصدر ، فيكون كقوله : جلسْتُ قعودًا وبكَيتُ نحيبًا .

وما ذكره (قُمْ قائمًا) كلام منقول عن العرب ، ومنه قول امرأةٍ منهم ترقِّصُ ولدَها[1] :

قُمْ قَائمًا قُمْ قائمًا

أَصبْتَ عَبْدًا نائمًا

تقديره – كما قال – قُمْ قِيامًا

وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ (قائمًا) في قولهم : قمْ قائمًا ، حالٌ مؤكَّدة ، قال : " والتفريع في الحال المؤكَّدة على مذهب الجمهور ، وهي تارةً تكون من لفظِ العامل ، كقول الشاعر :

قُمْ قَائمًا قُمْ قائمًا

صادفتَ عَبْدًا نائمًا

وتارة تكون من غير لفظه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ "[2] .

وأرى الأولى أن يقال إنَّ (مفسدين) في الآية حال مؤكَّدة كما ذهب إليه

---

[1] ورد هذا الرجز في : ابن جنّي ، الخصائص ، ٣/ ١٠٣ ، تحقيق محمد عليّ النجار ، دار الكتاب العربيّ ، والقرطبيّ ، جامع البيا لأحكام القرآن ، ٢٠/ ١٧٦ ، وأبو حيَّان ، ارتشاف الضرب ، ٣/ ١٦٠١ ، وفيه (صادفْتَ) بدل (أصبْتَ) ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ٣/ ١٤٥ ، والبيت الثاني فيه : (إنَّك لا ترجع إلاَّ سالمًا) .

[2] أبو حيَّان ، ارتشاف الضرب ، ٣/١٦٠١ .

جمهور العلماء ، وما ذهب إليه الشيخ محمَّد نووي لا يُلتفَتُ إليه ؛ لأنَّ وضْع اسم الفاعل موضِع المصدر ليس أمرًا مطَّرِدًا ، والحمل على الأكثر المعروف أولى من الحمل على الغريب الشاذ ، والله أعلم بالصواب ، وهو قصد السبيل .

ومن الأمور التي تنوب مناب المفعول المطلق التي ذكرها الشيخ محمد نووي العدد ، وقد أشار إلى ذلك في موضِعَين :

أحدهما : قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ ﴾ النور: ٦ : " وقرأ حفص وحمزة والكسائي برفع (أربع)[1] خبر لـ(شهادة) و(بالله) متعلق بـ(شهادات) ، والباقون بنصب (أربع) على أنه مفعول مطلق ، والعامل فيه شهادة ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، أي : فالواجب شهادة ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي : فشهادة كل واحد منهم واجبة "[2] .

نجد الشيخ قد استخدم هنا مصطلح (المفعول المطلق) ، وقوله : " (أربع) على أنه مفعول مطلق " ، فيه نوع من التجوُّز ، فـ(أربع) ليس مصدرًا حتَّى يقال إنَّه مفعول مطلق ، ولكنَّه عددٌ يكون نائبًا عن المفعول المطلق .

والآخر : قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم

---

[1] انظر في هذه القراءة : الفارسيّ ، الحجة للقراء السبعة ، ٥/ ٣١٠ ، وابن زنجلة : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة ، ص٤٩٥ ، تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م ، وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ٥/ ٢٢٩-٢٣٠ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٧٥ .

﴿ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٨﴾ ﴾ النور: ٥٨ : "

فـ(ثلاثَ مرات) منصوب على الظرف الزماني أو على المصدرية ، أي : ثلاثة استئذانات ، (مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ) وهذا في محل نصب على أنه بدل من (ثلاث مرات) ، أو في محل رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : أحدها من قبل الخ . (وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ) فـ(من) بيان لـ(حين) ، أو تعليل لـ(تضعون) ، أي : من أجل حر وقت الاستواء "[1] .

اختلف العلماء في إعراب قوله (ثلاثَ مرات) على وجهين :

أحدهما : أنَّه منصوب على الظرف الزمانيّ ، أي : ثلاثة أوقات ، ثمَّ تلك الأوقات بقوله : (مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ) ، (وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ) ، (وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ) ، وهذا اختيار الزمخشريّ[2] وابن عطيَّة[3] والقرطبي[4] وفخر الدين الرازي[5] وأبي البركات الأنباريّ[6] وأبي البقاء العُكبريّ[7] والسمين الحلبيّ[8] وأبي السعود[9] ، وقال ابن عطيَّة محتجًّا لهذا الوجه : " (ثلاث مرَّات) نصبٌ على الظرف ؛ لأنَّهم لم يؤمَروا بالاستئذان ثلاثًا ، وإنَّما

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٨٨-٨٩ .
[2] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤/٣١٩ .
[3] ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤/١٩٤ .
[4] القرطبيّ ، جامع لأحكام القرآن ، ١٥/٣٣٣ .
[5] الرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٤/٣٢ .
[6] الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/١٩٩ .
[7] العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/٩٧٧ .
[8] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/٤٣٨ .
[9] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٦/١٩٣ .

أمروا بالاستئذان في ثلاثة مواطن ، والظرفيَّة في (ثلاث) بيِّنة " ، وقد نسب أبو حيَّان[1] والألوسي[2] هذا الوجه إلى الجمهور .

والآخر : أنَّه منصوب على أنَّه نائب عن المفعول المطلق ، أي : ثلاثة استئذانات ، ورجَّح أبو حيَّان هذا الوجه قائلاً : " والظاهر من قوله (ثلاث مرَّات) ثلاث استئذانات ؛ لأنَّك إذا ضربْتَ ثلاث مرَّات ، لا يُفهَم منه إلاَّ ثلاث ضربات ، ويؤيِّده قولُه – عليه الصلاة والسلام - : « الاستئذان ثلاثٌ »[3] ، وعليه الذي الجمهور أنَّ معنى (ثلاث مرَّات) : ثلاث أوقات ، وجعلوا ما بعده مِن ذكر تلك الأوقات تفسيرًا لقوله (ثلاث مرَّات) ، ولا يتعيَّن ذلك ، بل تبقى (ثلاث مرَّات) على مدلولها "[4] .

وقد ردَّ على أبي حيَّان تلميذُه السمين الحلبيّ قائلاً : " مُسَلَّمٌ أنَّ الظاهر كذا ، ولكنَّ الظاهرَ هذا متروك للقرينة المذكورة ، وهي التفسير بثلاثة الأوقات المذكورة "[5] .

وقد سبق أن ذكر الشيخ محمَّد نووي هذين الوجهين ، وقوله في أحد الوجهين إنَّ (ثلاث مرَّات) منصوب على المصدريَّة فيه نوع من التجوُّز ، والسبب في ذلك لأنَّ (ثلاث) عدد وليس مصدرًا ، ولكنَّه كثيرًا ما يستخدم مصطلحات غيره من المفسِّرين .

---

(١) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٣٣/٦ .

(٢) الألوسيّ ، روح المعاني ، ٢١٢/١٨ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، (٥٧٥٣) ، والترمذي في سننه ، (٢٦٩٠) ، ٥٣/٥-٥٤ .

(٤) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٣٣/٦ .

(٥) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤٣٨/٨ .

ومن الأمور التي تنوب عن المفعول المطلق والتي ذكرها الشيخ محمد نووي صفته ، وقد تحدَّث عنها في تفسير قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴿٤١﴾ ﴾ آل عمران: ٤١ ، قال : " (واذكر ربك كثيرًا) ، أي : ذكرًا كثيرًا على كل حال "[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ الأعراف: ٣ : " (قليلا ما تذكرون) ، أي : تذكُّرا قليلا أو زمانا قليلا تَذكَّرون ، و(ما) مزيدة للتوكيد "[2] .

قوله (قليلاً) فيه أربعة أوجه[3] :

الأوَّل : أن يكون منصوبًا ؛ لأنَّه صفةٌ تنوب عن المفعول المطلق ، وتقديرُه : تَذَكَّرُون تَذَكُّرًا قليلاً .

الثاني : أن يكون منصوبًا ؛ لأنَّه صفةٌ تنوب عن المفعول المطلق ، والناصب له قوله (وَلَا تَتَّبِعُوا۟) ، أي : ولا تتَّبِعوا مِن دونه أولياءَ اتِّباعًا قليلاً ، وقد أجاز هذا الوجه الحَوفيّ[4] .

الثالث : أن يكون منصوبًا ؛ لأنَّه صفة لظرف زمان محذوف ، وتقديره : زمانًا قليلاً .

و(ما) في هذه الأوجه الثلاثة زائدة مؤكِّدة .

الرابع : أن يكون منصوبًا ؛ لأنَّه حال من فاعل (وَلَا تَتَّبِعُوا۟) ، و(ما) مصدريَّة أو

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٩٧/١ .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٢٧١/١ .

(٣) انظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٢/ ٤٢٢ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٢/ ٣٧٣ ، والأنبري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/ ٣٥٣-٣٥٤ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ٩٠ ، أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤/ ٢٦٨ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥/ ٢٤٦ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٣/ ٢١١ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٢/ ١٨٨ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٨/ ٧٧-٧٨ .

(٤) انظر : أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٢٦٨/٤ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢٤٦/٥ .

موصولة فاعل له ، كما قيل ذلك في قوله : ﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ الذاريات: ١٧ .

وقد قيل إنَّ (ما) في الآية نافية ، وهذا بعيد ؛ لأنَّ (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند البصريين ، وعلى تقدير تسليم ذلك يكون المعنى : ما تذكَّرون قليلاً ، وهذا ليس بطائل .

والظاهر من كلام الشيخ السابق أنَّه ذكر وجهين فقط ، وهما الأوَّل والثالث . والذي يهمُّنا هنا أنَّه لم يُطلِق على قوله (قليلا) مصطلحًا معيَّنًا في الإعراب ، وإنَّما جاء بتقدير المعنى حيث قال : " أي : تذكُّرا قليلا أو زمانا قليلا تذكَّرون " ، وإنَّما نجده قد أطلق مصطلحًا معيَّنًا في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ الحاقة: ٤١ - ٤٢ حيث قال : " و(ما) مزيدة لتأكيد معنى القلة ، وانتصب (قليلاً) على أنه نعت لمصدر محذوف ، أي : تؤمنون إيماناً قليلاً وتذكرون تذكراً قليلاً ، فإنهم قد يؤمنون في قلوبهم ويتذكرون بها ، إلا أنهم يرجعون عن ذلك سريعاً ، ولا يُتمّون الاستدلال ، كما أشار تعالى إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ ﴾ المدثر: ١٨ ، وقال في آخر الأمر : ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ ﴾ المدثر: ٢٤ ، وإما نافية ، فينتفي إيمانهم وتذكرهم ألبتة ، أي : لا يؤمنون أصلاً بأن القرآن من الله ، ولا يتذكرون أصلاً كيفية نظم القرآن "[1] .

فقد أطلق على الصفة التي تنوب عن المفعول المطلق بأنَّها (نعتٌ لمصدر محذوف) ، وهو المصطلح الذي كثيرًا ما يستخدمه كثيرٌ من المفسِّرين .

وقوله (قليلاً) في الآيتين السابقتين إمَّا أن يكون صفةً تنوب عن المفعول المطلق ، والعامل في الأولى (تؤمنون) وفي الثانية (تَذَكَّرون) ، وهذا أحد الوجهين اللذين

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٩٨-٣٩٩ .

ذكرهما الشيخ محمد نووي ههنا ، وإمَّا أن يكون منصوبًا على أنَّه نائب عن ظرف الزمان المحذوف ، والتقدير : زمانًا قليلاً ، و(ما) في هاذين الوجهين زائدة مؤكِّدة ، وإمَّا أن يكون حالاً من فاعل (تؤمنون) و(تذكَّرون) . وذهب ابن عطيَّة[1] إلى أن (قليلاً) يكون منصوبًا بفعلٍ مضمر يدلُّ عليه (تؤمنون) و(تذكَّرون) .

وما ذهب إليه الشيخ محمد نووي من أنَّ (ما) هنا يحتمل أن تكون زائدة ، وقد ذكره كذلك من قبل ابن عطيَّة ، فقد ذكرتُ - نقلاً عن الأئمَّة - أنَّ هذا الوجه بعيد .

ومن الأمور التي تنوب عن المفعول المطلق والتي ذكرها الشيخ محمد نووي (أيّ) الكماليَّة المضافة إلى المفعول المطلق ، وقد تحدَّث عنها في تفسير قوله تعالى :﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾ ﴾ الشعراء: ٢٢٧ ، قال : " **وقرئ « أيَّ مُنْفَلَتٍ يَنْفَلِتُون »[2] ، أي : وسيعلم الظالمون أن ليس لهم وجه من وجوه الانفلات ، فإنهم يطمعون أن ينفلتوا من عذاب الله تعالى ، و(أيّ) منصوب بـ(ينقلبون) ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ(سيعلم) ؛ لأن أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها ، لأن الاستفهام معنى ، و(ما) معنى آخر ، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض "[3] .**

---

(1) ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٥/ ٣٦٢ ، وانظر ردّ أبي حيان عليه : البحر المحيط ، ٨/ ٣٢١ ، وقد ردّ السمين الحلبي على أبي حيَّان ، انظر : الدر المصون ، ١٠/ ٤٤١ .

(2) بالفاء والتاءين ، وهي قراءة ابن عباس وابن أرقم والحسن وأبيّ بن كعب وأبي العالية وأبي مجلز وأبي عمران الجَوْنيّ وعاصم الجَحْدَري ، انظر : ابن خالويه ، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ص١٠٨ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٤/ ٤٢٨ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٦/ ٩٧ ، والعُكبريّ ، إعراب القراءات الشواذ ، ٢/ ١٠٨ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٧ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٨/ ٥٦٧ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٦/ ٢٧١ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٤/ ١٢١-١٢٢ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٩/ ١٥٢ ، وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ٦/ ٤٧٤-٤٧٥ .

(3) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٢٠ .

نجد في كلام الشيخ محمد نووي السابق أنَّه لم يصرِّح بأنَّ (أيّ) هنا نائب عن المفعول المطلق ، وكان يقتصر على قوله : "و(أيّ) منصوب بـ(ينقلبون) " .

و(منقلَب) مصدر ميميّ من (انقلَب – ينقلِب) ، وكان العلماء متَّفقين على أنَّ العامل في (أيّ) في الآية (ينقلبون)[1] ، فيكون التقدير : أيَّ انقلابٍ يَنقلِبون ، فـ(أيّ) نائب عن المفعول المطلق ، كما نقول : قيامًا قُمتُ ؛ لأنّ ما أُضيف إلى المفعول المطلق مما هو في المعنى صفة له كالمفعول المطلق ، ولا يجوز أن يكون العامل فيه (سيعلمون) ، والسبب في ذلك لأنَّ (أيّا) وسائر أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها ، وقد قال النحاس : "وحقيقة القول في ذلك أنَّ الاستفهام معنى ، وما قبله معنًى آخر ، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعضُ المعاني في بعضٍ "[2] . وهذا الذي قاله النحاس ذكره الشيخ ههنا . وإنَّما قُدِّم (أيّ) فأصبح في بداية الجملة ؛ لأنَّه استفهام ، والاستفهام له صدر الكلام . والجملة (أيَّ منقلبٍ يَنقلبون) في محلِّ نصبٍ سادَّة مسدَّ مفعولي (سيعلم) .

وذهب أبو البقاء العكبريّ[3] ، وتبعه الشوكاني[4] إلى أنَّ (أيَّ مُنقَلَبٍ) صفة لمفعول مطلق محذوف ، والتقدير : يَنقَلِبون انقلابًا أيَّ منقلَبٍ ، وقد تعقَّب عليه أبو حيَّان[5]

---

(1) انظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤/٢٤٧ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٦/٩٧ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/٢١٧ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/١٠٠٢ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٧/٤٧ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٨/٥٠٧ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٦/٢٧١ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٤/١٢١-١٢٢ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيّة ، ٣/٢٩٨ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٩/١٥٢ .

(2) النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد المصري ، إعراب القرآن ، ٣/ ١٩٦ ، تحقيق زهير زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م ، وانظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٦/ ٩٧ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٣/ ٢٩٨ .

(3) العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/١٠٠٢ .

(4) الشوكاني ، فتح القدير ، ٤/١٢١ .

(5) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٧/٤٧ .

والسمين الحلبيّ[1] والجَمَل[2] والألوسيّ[3] بأنّ ما ذهب إليه تخليط ، وهو مردود بأنَّ (أيّا) الواقعة صفةً لا تكون استفهاميَّة ، وكذلك الاستفهاميَّة لا تكون صفةً لشيءٍ ، بل هما قسمان ، كلُّ واحدٍ منهما قسم برأسه .

و(أيّ) تنقسم إلى أقسامٍ[4] ، فهي تكون استفهاميَّةً ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ التوبة: ١٢٤ ، وتكون شرطيَّةً ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ الإسراء: ١١٠ ، وتكون موصولة ، نحو قولِه تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩ ﴾ مريم: ٦٩ ، وتكون وصفيَّةً ، نحو : مررتُ برجُلٍ أيّ رجلٍ ، وتكون حاليَّة ، نحو : هذا محمَّدٌ أيَّ رجُلٍ ، وتكون مناداةً ، نحو : يا أيُّهذا ، وتكون موصلة لنداء ما فيه (أل) ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١ ﴾ البقرة: ٢١ .

---

[1] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٥٦٧/٨ .

[2] الجمل ، الفتوحات الإلهيّة ، ٢٩٨/٣ .

[3] الألوسيّ ، روح المعاني ، ١٥٢/١٩ .

[4] انظر : أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ١٨٦٨/٤ ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص١٠٧-١٠٩ ، وأوضح المسالك ، ٣/ ١٤١-١٤٤ ، وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/ ٦٤-٦٦ ، والسيوطي ، همع الهوامع ٢/ ٤٢٦-٤٢٧ ، والأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٢/ ٣٩٣-٣٩٥ ، معه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينيّ .

المفعول لأجله[1] ، ويسمِّيه بعضُهم : المفعول له ، ويسمِّيه الآخرون : المفعول مِن أجله ، وأكثر التسميات هو الأوّل : وهو مصدر منصوب يُبيِّن علَّة وقوع الحدث ، يشارك عاملَه في الفاعل والزمان ، نحو : سافرتُ طَلَبًا للعلم ، فكلمة (طلبا) مصدر يوضِّح للسامع سبب السفر ، وهو يشارك الفعل (سافرت) في الفاعليَّة وفي الزمان .

وحكمه جواز النصب إذا استوفى شروطه ، وهي : المصدريَّة ، وإبانة التعليل ، واتّحاده مع عامله في الفاعليَّة وفي الزمان ، أو جرُّه بحرف جر يفيد التعليل ، نحو : جئت رغبةً في المعرفة ، أو جئتك لرغبةٍ في المعرفة .

وقد تحدَّث الشيخ محمَّد نوويّ عن المفعول لأجله من خلال تفسيره لبعض آي القرآن الكريم ، فمن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ فَٱرْتَقِبْهُمْ وَٱصْطَبِرْ ﴿٢٧﴾ ﴾ القمر: ٢٧ : " (**فِتْنَةً لَّهُمْ**) **مفعول لأجله ، أي : امتحاناً لهم ؛ ليتميز حال من يثاب ممن يعذب** "[2] .

وذهب أبو البقاء[3] – مع إجازته كون (فتنةً) في الآية مفعولاً لأجله – إلى

---

(1) انظر : ابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ٢/ ٥٢-٥٤ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢/ ٦٧٠-٦٧٣ ، وشرح التسهيل ، ٢/ ١٩٦-١٩٩ ، وأبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٣/ ١٠٦٤ ، وابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢/ ٢٢٥-٢٣١ ، وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ١/ ٥٧٣-٥٧٨ ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ٢/ ٩٧-١٠١ ، والأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٢/ ١٧٩-١٨٤ ، معه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينيّ .

(2) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٣٨ .

وانظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١/ ١٩٩ ، والزمخشري ، الكشاف ، ٥/ ٦٦٠ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٩/ ٥٤ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠/ ٩٥ ، والرضي ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، ١/ ٢/ ٦٠٧-٦١٧ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/ ١٧٩ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ١٧٢ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥/ ١٢٦ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٤/ ٢٤٧ .

(3) العُكبَري ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/١١٩٥ .

جواز أن يكون حالاً ، أي : فاتِنَةً لهم ، وأجاز السمين الحلبيّ[1] - مع إجازته الوجهين السابقين - أن يكون مفعولاً مطلقًا من معنى الأوّل ، أي : أنَّ قوله (إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ) بمعنى : فَتَنَّا .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٨﴾﴾ الحجرات: ٧ - ٨ : " (**فَضْلاً مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً**) **مفعول من أجله منصوب بـ(حبَّب) و(كره) أو بـ(الراشدون)** "[2] .

وقد اختلف العلماء في انتصاب قوله (فَضْلاً مِّنَ ٱللهِ وَنِعْمَةً) على أربعة أوجه :

الأوّل : أن يكون (فضلاً) منصوبًا على أنَّه مفعول لأجله ، وقوله (نعمةً) معطوف عليه ، وهو اسم المصدر من (أنعم -يُنعِم) ، فهو بمعنى الإنعام . وأصحاب هذا الوجه اختلفوا في عامله على الأوجه الآتية :

الأوّل : أن يكون عامله محذوف ، والتقدير : إنَّما فعل اللهُ ذلك بكم فضلاً من اللهِ ونعمة ، أي : للفضلِ والنعمة ، وهو قول الزجاج[3] ، وقد تبعه النحاس[4] والقرطبي[5] ، وقدَّره الزمخشريّ[6] والفخر الرازي[7]

---

(١) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٠/١٤٢ .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣١٤ .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٥/٣٥ .

(٤) النحاس ، إعراب القرآن ، ٤/٢١١ .

(٥) القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩/٣٧٣ .

(٦) الزمخشري ، الكشاف ، ٥/٥٧٠ .

(٧) انظر : الرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٨/١٢٥ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٨/١١٠ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٠/٨ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/١٢٠ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥/٦٠ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٦/١٤٩ .

وأبو السعود[1] بقولهم : " جرى ذلك فضلاً " .

الثاني : أن يكون العامل فيه قوله (حبَّب إليكم وكرَّه إليكم الكفر) ، وعلى هذا الوجه يكون قوله (أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ) جملةً معترضة[2] .

الثالث : أن يكون العامل فيه قوله (الراشدون) ، وهذا رأي الزمخشريّ ، قال : " فإن قلت : مِن أين جاز وقوعُه مفعولاً له ، والرشد فعل القوم ، والفضل فعل اللهَّ تعالى ، والشرط أن يتَّحد الفاعل ؟ ، قلت : لَمَّا وقع الرشد عبارة عن التحبيب والتزيين والتكريه مُسنَدَةً إلى اسمه – تقدَّستْ أسماؤه – صار الرشد كأنَّه فعلُه ، فجاز أن ينتصب عنه "[3] ، وقال الألوسيّ : " وهذا نظير ما قالوا مِن أنَّ الإراءة تستلزم رؤيةً في قوله سبحانه : ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾ الرعد: ١٢ ، فيتَّحد الفاعل ويصحُّ النصب "[4] .

وهذان الوجهان الثاني والثالث هما اللذان ذكرهما الشيخ محمَّد نوويّ مجملاً من غير تفصيل ، وقد اكتفى بهما ولم يذكر الأوجه الأخرى التي أوردته ههنا .

الثاني : أن يكون منصوبًا على أنَّه مفعول مطلق ، وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون نائبًا عنه ، فيكون مفعولاً مطلقًا من غير فعله بأن يوضَع موضِع (رشدًا) ؛ لأنَّ رشدَهم فضلٌ من اللهَّ ؛ لكونهم موفَّقين فيه ،

---

(١) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٢٠/٨ .

(٢) الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٢٥/٢٨ .

(٣) الزمخشري ، الكشاف ، ٥٧٠/٥ ، وانظر : الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٢٥/٢٨ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ١١٠/٨ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٨/١٠ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٤٩/٢٦ .

(٤) الألوسيّ ، روح المعاني ، ١٤٩/٢٦ .

والفضل والنعمة بمعنى الإفضال والإنعام ، وهذا أحد أقوال الزمخشريّ[1] في توجيه قوله تعالى : ﴿ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

والآخر : أن يكون مؤكِّد لنفسِه ؛ لأنَّ ما قبله هو بمعناه ، أي : أنَّ التزبين والتحبيب هو نفس الفضل ، وهذا رأي ابن عطيَّة[2] ، وقال : " وقد يجيء المصدر مؤكِّدًا لما قبله إذا لم يكن هو نفس ما قبله ، كقولك : جاءني زيدٌ حقًّا ونحوه " .

الثالث : أن يكون منصوبًا على أنَّه حال ، والتقدير : مُتفضِّلاً ومُنعِمًا ، أو ذا فضلٍ ونِعمةٍ ، وقد أجازه الحوفيّ[3] وردَّ عليه كلٌّ من أبي حيَّان وتلميذه السمين الحلبيّ قائلَين إنَّ ما أجازه ليس بظاهرٍ في الآية .

الرابع : أن يكون خبرًا لـ(كان) محذوف ، واسمها محذوف كذلك ، والتقدير : كان ذلك فضلاً ، أجازه الزمخشريّ[4] ، وقد ردَّ عليه أبو حيَّان قائلاً : " وأمَّا تقديره : (أو كان ذلك فضْلاً) ، فليس مِن مواضع إضمار (كان) ، ولذلك شرطٌ مذكور في النحو "[5] .

الخامس : أن يكون منصوبًا على أنَّه مفعول به لفعل مضمر ، والتقدير : يبتغون فضلاً[6] .

---

(١) الزمخشري ، الكشاف ، ٥/٥٧٠ .

(٢) ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٨/١٢٠ .

(٣) انظر : أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/١١٠ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٠/٨ .

(٤) الزمخشري ، الكشاف ، ٥/٥٧٠ .

(٥) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/١١٠ ، وانظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٠/٨ .

(٦) انظر : العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١١٧١ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٨/ ١٢٥ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ١٢٠ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥/ ٦٠ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٦/ ١٤٩ .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ المائدة: ٣٨ : " **فـ(جزاءً) مفعول من أجله ، وعامله (اقطعوا) ، و(نكالا) مفعول من أجله ، وعامله (جزاء) على طريقة الأحوال المتداخلة ، كما تقول : ضربت ابني تأديبا له إحسانًا إليه ، فالتأديب علّة للضرب ، والإحسان علّة للتأديب** "[١] .

اختلف العلماء في توجيه انتصاب (جزاءً) في الآية على ثلاثة أوجه :

الأوَّل : أن يكون حالاً ، وهذا رأي الكسائيّ[٢] ، وهذه الحال يحتمل أن تكون من الفاعل ، أي : مجازين لهما بالقطع بسبب كسبهما ، وأن تكون من المضاف إليه في (أيديهما) ، أي : في حال كونهما مجازَينِ ، وإنَّما جاز مجيء الحال من المضاف إليه ؛ لأنَّ المضافَ جزؤه ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ الحجر: ٤٧ .

الثاني : أن يكون مفعولاً مطلقًا ، وهو قول قطرب[٣] والزجاج[٤] في أحد قوليه .

وقد اختُلِف في عامله على وجهين :

أحدهما : أنَّ العامل فيه محذوف ، تقديره : جازَوهما جزاءً .

والآخر : أنَّ العامل فيه معنى الكلام المتقدِّم ؛ لأنَّ قوله (فاقطعوا) في قوَّة : جازُوهما بقطع الأيدي .

الثالث : أن يكون مفعولاً لأجله ، وهو قول الزجاج[٥] الآخر والمشهور عنه عند بعض

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢٠٣/١ .

[٢] انظر : أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٣/ ٤٩٥ ، وانظر كذلك : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤/ ٢٦٤-٢٦٥ .

[٣] انظر : أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٩٥/٣ ، وانظر كذلك : السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٢٦٤/٤ .

[٤] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٤٧/٢ .

[٥] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه .

المعربين[١] ، وهو الظاهر من كلام الطبريّ[٢] ، وهو كذلك قول الزمخشريّ[٣] .

وقوله (نَكالاً) إعرابه كإعراب (جزاءً) ، فيكون التقدير على الوجه الأوَّل : مجازِينَ وناكِلينَ ، وعلى القول الثاني : جازَوهما جزاءً ونكَلوا بهما نكالاً ، وليس على الوجهين السابقين إشكالٌ ، وإنَّما الإشكال على الوجه الثالث ؛ حيث اعترض أبو حيَّان على قول الزمخشري : " (جزاءً) و(نكالاً) مفعولٌ لهما "[٤] ، قال : " وهذا ليس بجيّدٍ إلاَّ إذا كان الجزاء هو النكال ، فيكون ذلك على طريقة البدل ، أمَّا إذا كانا متباينَينِ فلا يجوز أن يكونا مفعولين لهما إلاَّ بواسطة حرف الجر "[٥] .

وقد دافع السمين الحلبيّ عن الزمخشري ضدَّ أستاذِه قائلاً : " قلت : النَكال نوعٌ من الجزاء ، فهو بدلٌ منه "[٦] ، وهذا الذي ذكره هو قول أبي البركات الأنباري ؛ حيث قـال : " و(نكالاً) منصوب ؛ لأنَّه بدل من قوله (جزاءً) "[٧] .

وقد أردف السمين الحلبي على قوله السابق قائلاً : " على أنَّ الذي ينبغي أن يقال هنا إنَّ (جزاءً) مفعولٌ مِن أجله ، والعامل فيه (فاقطَعوا) ، فالجزاء علَّة للأمر بالقطع ، و(نكالاً) مفعول مِن أجله أيضًا ، والعامل فيه (جزاءً) ، والنَّكال علَّةٌ للجزاء ، فتكون العلَّة معلَّلةً بشيءٍ آخر ، فتكون كالحال المتداخلة ، كما تقول : (ضربْتُه تأديبًا له إحسانًا إليه) ، فالتأديبُ علَّة للضربِ ، والإحسانُ علَّة للتأديب ، وكلام الزمخشريّ والزجاج قبله لا ينافي ما ذكرتُه ، فإنَّه لا منافاةَ بين هذا وبين قوليهما : " (جزاءً) مفعول لأجله ،

---

(١) انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ١٨٩/٢ ، الرازي ، مفاتيح الغيب ، ٢٣٥/١١ .
(٢) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٤١٠/٨ .
(٣) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٢٣٤/٢ .
(٤) الزمخشريّ ، الكشاف .
(٥) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٩٥/٣ .
(٦) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢٦٥/٤ .
(٧) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٩١/١ .

وكذلك (نكالاً) " فتأمَّله ، فإنَّه وجهٌ حسنٌ ، فطاح الاعتراض على الزمخشري والزجاج ، ... ، ثمَّ ظَفِرتُ بعد ذلك بأنَّه يجوز في المفعول له أن ينصب مفعولاً له آخر يكون علَّةً فيه ، وذلك أنَّ المعربين أجازوا في قوله تعالى : ﴿أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغۡيًا﴾ البقرة: ٩٠ أن يكون (بغيًا) مفعولاً له ، ثمَّ ذكروا في قوله (أن يُنزِّلَ الله) أنَّه مفعول له ناصبه (بغْيًا) ، فهو علَّة له ، صرَّحوا بذلك ، فظهر ما قلتُه "[1] .

وهذا الذي قاله السمين الحلبي نقله عنه كلٌّ من أبي السعود[2] والجمل[3] ، ومنهما نقل الشيخ محمَّد نوويّ كلامه في الآية .

وأكثر المعربين[4] يكتفون في إعراب قوله (جزاءً) وكذلك قوله (نكالاً) في الآية بقولِهم : مفعولٌ مِن أجله ، أو مصدر لفعل محذوف ، ولم يُفصِّلوا في ذلك .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغۡيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٖۚ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٞ مُّهِينٞ ٩٠﴾ البقرة: ٩٠ : " **وقد أجاز العلماء أن يكون (بغيًا) مفعولا له ناصبه (أن يكفروا) ، و(أن ينزل الله) مفعولا له ناصبه (بغيًا)** "[5] .

وهذا الذي ذكره الشيخ محمَّد نووي هو كلام السمين الحلبي السابق .

وفي انتصاب قوله (بغْيًا) ثلاثةُ أوجه :

---

[1] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢٦٤/٤ .

[2] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٣٥/٣ .

[3] الجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٤٨٩/١ .

[4] انظر : الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/ ٢٩١ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ١١/ ٢٣٥ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٤٣٦ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٧/ ٤٧٢ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٢/ ٣٩ .

[5] نووي ، مراح لبيد ، ٢٤/١ .

الأوَّل : أن يكون مفعولاً مِن أجله ، وهو قول الزجاج[1] والطبريّ[2] والنحاس[3] وأبي البركات الأنباريّ[4] والقرطبيّ[5] وأبو السعود[6] والشوكاني[7] ، وقد اختُلِف في عامله على وجهين :

أحدهما : أنَّ العامل فيه قوله (اشتروا) ، وهوقول الزمخشريّ ؛ حيث قال : " (بَغْيًا) : حسَدًا وطلَبًا لِما ليس لهم ، وهو علَّة (اشتروا) "[8] ، وقد تابعه في ذلك الشوكاني[9] .

والآخر : أنَّ العامل فيه قوله (يكفروا) ، أي : كفرهم لأجلِ البغْي ، وهو قول أبي حيَّان[10] وتلميذه السمين الحلبيّ[11] وأبي السعود[12] ، وقد ردَّ الأخير على ما قاله الزمخشريّ ؛ حيث قال : " (بغْيًا) ... علَّة لـ(أن يكفروا) حتمًا دون (اشتروا) ؛ لِما قيل من الفصل بما هو أجنبيّ بالنسبة إليه ، وإن لم يكن أجنبيًّا بالنسبة إلى فعل الذمّ وفاعله ، ولأنَّ البغي مما لا تليق له بعنوان البيع قطعًا ، لا سيَّما وهو معلَّل بما سيأتي من تنزيل الله تعالى من فضله على من يشاؤه " .

---

(1) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٧٣/١ .

(2) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٤٨/٢ .

(3) النحاس ، إعراب القرآن ، ٢٤٧/١-٢٤٨ .

(4) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٩١/١ .

(5) القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٥١/٢ .

(6) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٢٩/١ .

(7) الشوكاني ، فتح القدير ، ١١٣/١ .

(8) الزمخشري ، الكشاف ، ٢٩٧/١ .

(9) الشوكاني ، فتح القدير ، ١١٣/١ .

(10) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٧٣/١ .

(11) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥١٠/١ .

(12) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٢٩/١ .

الثـاني : أن يكون مفعولاً مطلقًا لفعلٍ يدلُّ عليه ما تقدَّم ، أي : بَغَوا بَغْيًا .

وقد ذكر أكثر المعربين هذين الوجهين من الإعراب ، منهم : ابن عطيَّة[1] وأبو البقاء العكبريّ[2] وأبو حيَّان[3] .

الثـالث : أن يكون حالاً ، وقد ذكر السمين الحلبي[4] هذا الوجه الأخير مع الوجهين السابقين ، وفي هذه الحالة يُحتمل أن يكون صاحبها فعل (اشتروا) ، والتقدير : اشتروا باغين ، وأن يكون صاحبها فاعل (يكفروا) ، والتقدير : يكفروا باغين .

وفي إعراب المصدر المؤوَّل من قوله (أن يكفروا) ثلاثة أوجه :

الأوَّل : أن يكون في محلِّ نصبٍ مفعولاً لأجله ، والعامل فيه قوله (بَغْيًا) ، وقد اختار هذا الوجه الزجاج[5] والطبريّ[6] والنحاس[7] وأبي البركات الأنباريّ[8] والقرطبيّ[9] وأبو السعود[10] والشوكاني[11] .

ومجيء المصدر المؤوَّل مفعولاً لأجله قد وردت له شواهد كثيرة ، من ذلك (أن

---

[1] ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ١/١٧٩ .

[2] العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/٩١-٩٢ .

[3] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ١/٤٧٣ .

[4] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١/٥١٠ .

[5] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١/١٧٣-١٧٤ .

[6] الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢/٢٤٨ .

[7] النحاس ، إعراب القرآن ، ١/٢٤٧-٢٤٨ .

[8] الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/٢٩١ .

[9] القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢/٢٥١ .

[10] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١/١٢٩ .

[11] الشوكاني ، فتح القدير ، ١/١١٣ .

تحبط) في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾ ﴾ الحجرات: ٢ ، ومنه (أن تصيبوا) في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ الحجرات: ٦ ، ومنه (أن تقول نفسٌ) في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٥٥﴾ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ الزمر: ٥٥ – ٥٦ ، ومنه (أن تقع) في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٥﴾ ﴾ الحج: ٦٥ ، وغير ذلك .

الثاني : أنّه في محلِّ نصبٍ على نزع الخافض ، وقد قدّر الزمخشري[1] وأبو البقاء العُكبريّ[2] وأبو حيّان[3] والسمين الحلبيّ[4] الخافض (على) ، أي : على أن يُنزِّلَ .

وجميع العلماء الأعلام الذين ذُكِروا آنفًا قد ذكروا الوجهين السابقين في توجيه قوله (أن يُنزِّلَ) ما عدا الأخير ؛ حيث ذكر معهما الوجه الثالث الآتي ذكره .

الثالث : أنّه في محلِّ جرٍّ بدلاً من (ما) في قوله (بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ) بدل اشتمال ، أي : بإنزال الله .

والأظهر قول من ذهب إلى أنَّ (بغيًا) مفعول لأجلِه ، والعامل فيه (أن يكفروا) ، و(أن يُنزِّل) مفعول لأجله أيضًا ، والعامل فيه قوله (بغيًا) ، وهو

---

(١) الزمخشري ، الكشاف ، ١/٢٩٧ .

(٢) العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/٩١-٩٢ .

(٣) أبو حيّان ، البحر المحيط ، ١/٤٧٣ .

(٤) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١/٥١٠ .

- كما مرَّ - اختيار الشيخ محمد نووي .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ﴾ النساء: ٤ : " **وانتصاب (نحلة) على أنها مفعول له ، أو حال من (الصدقات)** "[١] .

اختلف العلماء في معنى قوله (نحلة) ، فقال ابن عباس وابن جريج وابن زيد وقتادة : نحلةً فريضةً ، وقال الكلبيّ والفراء : عطيَّةَ تمليك ، وقال ابن الأعرابيّ : شِرعةً ودِينًا ، ومنه : نِحلة الإسلام خيرُ النِّحَل ، وقال الراغب : والنِّحلة والنُّحْلة العطيَّة على سبيل التبرُّع ، وهي أخصّ من الهِبة ؛ إذ كلُّ هبة نِحلة ، ولا ينعكس ، وسُمِّي الصداق نِحلة من حيثُ لا تجب في مقابلته أكثرَ من تمتُّع دون عِوَض ماليّ[٢] .

وفي انتصابه أربعة أوجه[٣] :

الأوَّل : أن يكون نائبًا عن المفعول المطلق ؛ على أنَّ معنى النِّحلة والإيتاء بمعنى الإعطاء ، فكأنَّه قيل : وانحَلوا النساء صَدُقاتِهنَّ نِحلةً ، أي : أَعطُوهنَّ عن طِيبةِ أنفسِكم ، فيكون مِن باب جلسْتُ قعودًا ، وبَكَيتُ نحيبًا .

الثاني : أن يكون مفعولاً مطلقًا لفعلٍ محذوف بمعنى (شَرَع) ، أي : نحل الله ذلك

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١/١٣٩ .

[٢] انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢/ ١٢ ، والطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٦/ ٣٨٠-٣٨١ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٦/ ٤٤-٤٥ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٣/ ١٧٤ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣/ ٥٧١-٥٧٢ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ١/ ٤٢٤ .

[٣] انظر : المحرَّر الوجيز ، ٢/ ٩ ، الزمخشريّ ، الكشاف ، ٢/ ١٧-١٨ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/ ٢٤٢ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٣٢٩ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٦/ ٤٥ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٣/ ١٧٤ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣/ ٥٧١ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢/ ١٤٣ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ١/ ٣٥٥ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٤/ ١٩٨ .

نِحلةً ، أي : شرَعه شِرْعةً ودِينًا .

الثالث : أن يكون مفعولاً لأجْلِه إذا فُسِّرَتْ بمعنى (شِرْعَةً) ، أي : أَعطُوهنَّ ديانةً وشِرْعةً .

الرابع : أن يكون مصدرًا في موضِع الحال ، إمَّا من الفاعلِين ، أي : ناحلِين ، وإمَّا من المفعول الأوَّل ، أو الثاني ، أي : مَنحولاتٍ .

الخامس : أن يكون تمييزًا ، وهذا الأخير انفرد بذكره القرطبيّ[1] .

وقد ذكر الشيخ محمَّد نوويّ من الأوجه السابقة الوجه الثالث والوجه الرابع إجمالاً ، وأقرب الوجوه عندي هو الوجه الأوَّل ، والله أعلم بالصواب .

---

[1] القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٤٥/٦ .

المفعول فيه هو الذي يُسمَّى ظرفًا[1] : ما ضُمِّنَ من اسم زمانٍ أو مكانٍ معنى (في) باطِّرادٍ لواقعٍ فيه مذكورٍ ، أو مُقدَّرٍ ناصبٍ له .

فهو إمَّا أن يكونَ ظرفَ زمانٍ ، نحو : غادر القطار ظهراً ، وانتظرتك ساعةً ، وغاب عنا دهراً ، وسافرت يومَ السبت ، وإمَّا ظرفَ مكانٍ ، نحو : وجلستِ وسط الأزهار ، واسترحتُ أمام الطاولة ، وخالدٌ عند المسجِد ، وامكُث هنا .

وإنَّما يُسمَّى هذا المفعول مفعولاً فيه ؛ لتضمُّنِه معنى (في) ، ويُسمَّى ظرفًا ؛ تشبيها له بالظرف ، وهو الوِعاء ، بمعنى : أن هناك شيئا في داخل شيء آخر .

وقد تعرَّض الشيخ محمَّد نووي للحديث عن الظرف في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ ﴿٣٨﴾ ﴾ القمر: ٣٨ ، حيث قال : " وقرئ (بكرةَ) غير منون على أن المراد بها أول نهار مخصوص "[2] .

والقراءة التي ذكرها الشيخ محمَّد نووي هي قراءة زيد بن عليّ[3] ، فيكون هذا اللفظ ممنوعًا من الصرف للعلميَّة والتأنيث ، وأريدَ بها أوَّل نهار مخصوص ، كما ذكره الشيخ نقلاً

---

(١) انظر : ابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ٢/ ٤٠-٤٧ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢/ ٦٧٤-٦٨٦ ، وشرح التسهيل ، ٢/ ٢٠٠-٢٤٦ ، وأبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٣/ ١٣٨٩-١٤٠١ ، وابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢/ ٢٣١-٢٣٨ ، وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ١/ ٥٧٣-٥٧٨ ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ٢/ ٩٧-١٠١ ، والأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٢/ ٨٤-١٩٧ ، معه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينيّ ، والأزهري : خالد بن عبد الله ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢/ ٣٣٧-٣٤٢ ، دار إحياء الكتب العربيَّة ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، وبهامشه حاشية يس .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٣٩ .

(٣) انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٥/ ٩١ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/ ٦٦١ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/ ١٨٠ ، والسمين الحلبيّ ، الدرّ المصون ، ١٠/ ١٤٣-١٤٤ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ١٧٣ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٧/ ٩١ ، وانظر كذلك : معجم القراءات ، ٩/ ٢٣٥ .

عن أبي السعود[1] ، وأمّا الجمهور فقد قرأوا (بُكرةً) بالتنوين ، فيكون نكرةً[2] ، وأريدَ بها بكرةً من البُكَرِ ، فيكون منصرِفًا ، وانصرافه ؛ لكونه لم يُرَدْ بها وقتٌ بعينِه .

ولم يُعرب الشيخ قوله (بكرة) كما فعل ذلك سابِقوه من العلماء الذين تعرَّضوا لتفسير هذه الآية ؛ لوضوحه ؛ حيث إنَّه منصوب على أنَّه ظرف زمان ، وقد انفرد الفخر الرازي[3] بذكر احتمالين لإعرابه ؛ أحدهما الوجه السابق ، وهو كونه ظرف زمان ، والآخر أنَّه منصوب على أنَّه نائب عن المفعول المطلق ، فيكون مِن باب (ضربْتُه سوطًا ضربًا) ؛ حيث بيَّن نوعًا من أنواع الضرب ؛ وذلك لأنَّ الضرب إمَّا بالسوط وإمَّا بغيره ، وقوله (صبَّحَهم) معناه أتاهم وقتَ الصبح ، لكنَّ التصبيح يُطلق على الإتيان في أزمنة كثيرة ، مِن أوَّل الصبح إلى ما بعد الإسفار ، فإذا قال (بكرةً) أفاد على أنَّه أوَّل جزءٍ منه ، وما أخَّر إلى الإسفار .

والأظهر ما سكت عليه الجمهور في إعرابه الدالّ على أنَّه منصوب على الظرفيَّة ؛ لوضوحه ، وإن كان ما ذكره الفخر الرازي ليس بمدفوع ، والله – سبحانه وتعالى – هو الأعلم بالصواب .

---

(1) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٧٣/٨ .

(2) انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٩١/٥ ، والنحاس ، إعراب القرآن ، ٢٩٧/٤ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٢١٩/٥ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٠١/٢٠ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ١٨٠/٨ ، والسمين الحلبي ، الدرّ المصون ، ١٤٣/١٠-١٤٤ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ١٢٧/٥ .

(3) الرازي ، مفاتح الغيب ، ٦٣/٢٩ .

الحال : وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه ، أو تأكيده ، أو تأكيد عامله ، أو تأكيد مضمون الجملة قبله[1] .

وإنَّما سمِّيَت الحال بهذا الاسم ؛ لأنها تبين حال وهيئة صاحبها وقت وقوع الفعل ، وهي إجابة عن سؤال مؤداه : كيف .. ؟ ، وبمعنى في حال كذا .

قال ابن الدهَّان : " لا تكمل الحال في الغالب إلاَّ بسبع شرائط ، منها : أن تكون نكرةً ، ومنها : أن تكون مشتقَّةً ، منها : أن تكون مِن معرفةٍ أو ما في حكمها ، ومنها أن يكون الكلام قد تمَّ دونها أو في تقدير ذلك ، ومنها : أن تكونَ مقدَّرةً بـ(في) ، ومنها : أن تكون منتقلةً في الغالب ، ومنها : أن تكون جواب (كيف) "[2] .

وصاحب الحال : هو ما تبيِّنُ الحالُ هيئتَه ، وتكون وصفًا له في المعنى ، وهو إما الفاعل ، نحو : لا تطلُبِ العلمَ خاملاً بل اطلبْه مُجِدًّا ، أو نائب الفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ النساء: ٢٨ ، أو المبتدأ ، نحو : زيدٌ مسرورًا قادِمٌ ، أو الخبر ، نحو : هذا عليٌّ قادمًا ، أو المفعول به ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ ﴾ الأحزاب: ٤٥ ، أو المضاف إليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَى

---

[1] انظر : ابن هشام : عبد اللهَّ بن هشام الأنصاريّ ، شرح شذور الذهب ، ص٢٤٤ ، بعناية عبد الغنيّ الدقر ، الشركة المتَّحدة ، دمشق ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ، وانظر كذلك : ابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ٢/ ٥٥-٦٩ ، ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢/ ٧٢٦-٧٦٦ ، وشرح التسهيل ، ٢/ ٣٢١-٣٧٨ ، وأبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٣/ ١٥٥٧-١٦٢٠ ، وابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢/ ٢٩٣-٣٥٩ ، وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ١/ ٦٢٥-٦٦٢ ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ٢/ ٩٧-١٠١ ، والأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٢/ ٢٥٠-٢٨٨ ، معه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينيّ ، والأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢/ ٣٦٥-٣٩٣ ، وبهامشه حاشية يس ، والغلايينيّ : مصطفى ، جامع الدروس العربيَّة ، ٣/ ٧٤-١٠٨ ، المكتبة العصريَّة ، صيدا – بيروت ، الطبعة الخامسة عشرة ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

[2] ابن الدهان : أبو محمَّد سعيد بن المبارك ناصح الدين ، الغرَّة ، ٢/ ٨٩ ، مخطوط بدار الكتب ، الجزآن الثاني والثالث

ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ المائدة: ١٠٥ ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٩٥﴾ ﴾ آل عمران: ٩٥ ، أو المجرور بالحرف ، نحو : لا خيرَ في العلم مُحَطِّمًا للقِيَم .

والحال باعتبار معناها نوعان :

- الحال المُؤَسِّسة ، وهي التي لا يُستفادُ معناها بدونها ، وتُسمَّى أيضًا المُبيِّنَة ؛ لأنَّها تُذكر للتبيين والتوضيح ، وذلك نحو : جاء محمَّدٌ راكبًا . وأكثر ما تأتي الحال من هذا النوع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾ الدخان: ٣٨ .
- الحال المؤكِّدة ، وهي تكون :

أ- مؤكِّدةً لعاملها لفظًا ومعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ النساء: ٧٩ ، أو معنًى فقط ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾ ﴾ مريم: ٣٣ .

ب- ومؤكِّدةً لصاحبها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ يونس: ٩٩ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ النحل: ١٢ بنصبِ (النجومَ) معطوفًا على قوله (الليلَ) ، ونصْبِ (مُسَخَّراتٍ) على الحاليَّة ، في غير قراءةِ حفصٍ[1] .

---

[1] وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع وحمزة والكسائيّ ، وأبي بكر عن عاصم ، وأبي جعفر ويعقوب ، قال مكي ابن أبي طالب القيسيّ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، ٢/ ٣٥ ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م : " والاختيار النصب ؛ لأنَّ الجماعة عليها " ، وانظر : الفارسيّ ، الحجَّة للقراء السبعة ، ٥/ ٥٥ ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص٣٨٦-٣٨٧ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٢/ ١٩٩ ، وابن عطيَّة ، المحرَّر الوجيز ، ٣/ ٣٨٢ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٥/ ٤٦٥ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٣/ ١٥٢ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٢/ ٥٦٢ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٤/ ١٠٩ ، والبنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ٢/ ١٨١ ، وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ٤/ ٦٠٢ .

ت- ومؤكِّدةً لمضمون الجملة قبلها ، شريطةً أن تكون هذه الجملة مكوَّنةً من اسمين مَعْرِفَتين جامدين ، والعامل محذوف وجوبًا ، والحال واجبة التأخير ، نحو : محمَّدٌ أبوك عَطوفًا ، ونحو قوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ فاطر: ٣١ ، ومنه قول الشاعر[1] :

أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نسبي وهل بِدارةَ يا لَلنَّاسِ من عارِ

وباعتبار لفظها ثلاثة أنواع :

- **الحال المفردة** ، وهي ما لا تكون جملة أو شبه جملة ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ ﴾ الفتح: ٢٧ ، وقوله تعالى : ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا ﴾ القصص: ٢١ ، وقوله تعالى : ﴿ وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾ الأعراف: ١٢٠ .
- **والحال شِبْهُ الجملة** ، وهي إمَّا أن تكون ظرفًا ، نحو : رأيتُ القمرَ بين النجوم ، وإمَّا أن تكون جارًّا ومجرورًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ القصص: ٧٩ . والحال التي تكون شبهَ جملةٍ متعلِّقة بمحذوف تقديره (كائنًا) أو (مستقرًّا) هو الحال في الحقيقة .
- **والحال الجملة** ، وهي إمَّا أن تكون جملة فعليَّة ، ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ ﴾ القصص: ٢٥ ، وإمَّا أن تكون جملةً اسميَّةً ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ﴿٧﴾ ﴾ الملك: ٧ . والحال الجملة لا بد من اشتمالها على رابط يربطها بصاحب الحال ، والرابط قد يكون ضميراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ ﴾ عبس: ٨ ، وقد

---

[1] البيت لسالم بن دارة من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة ، انظر : سيبويه ، الكتاب ، ٧٩/٢ ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص٨٧ ، وابن يعيش ، شرح المفصّل ، ٦٤/٢ ، وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣٥٧/٢ ، وابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ٤١/٢ ، والأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٢٧٦/٢ ، معه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني .

يكون واواً وحدها ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴾ يوسف: ١٤ ، وقد يكون الواو والضمير معاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ البقرة: ٢٤٣ ، وقد يكون الواو وقد ، نحو : جئتك وقد طلعت الشمس .

وسبق أن أوردْت كلام ابن الدهان أنَّ الغالب في الحال أن تكون مشتقَّة ، وهو الأصل فيها ، وقد جاءت جامدة على نوعين :

أحدهما : ما يؤوَّل بمشتقّ ، وذلك في عدَّة مواضع :

١- أن تكون الحال الجامدة دالَّة على التشبيه ، نحو : وضح الحقّ شمسا ، ونحو : جاءت زينب بدراً ، ونحو : هجم المجاهد على العدوّ أسدًا ، والتقدير : ظاهرًا كالشمس ، وجميلةً كالبدر ، وشجاعًا كالأسد .

٢- أن تكون دالَّةً على مشاركة بصيغة مخصوصة هي صيغة (مفاعلة) أو ما في معناها ، نحو : سلَّمتُ البائعَ النقودَ يدًا بيدٍ ، ونحو : كلَّمْتُه فاه إلى فيَّ ، ونحو : قابلتُه وجهًا لوجهٍ ، والتقدير : مُتقابِضَينِ ، ومتشافِهَينِ ، ومُتقابِلَينِ .

٣- أن تكون دالَّةً على ترتيب وتفصيل ، نحو : قدموا رجُلاً رجُلاً ، ونحو : دخلوا اثنين اثنين ، ونحو : قرأت القصة فصلاً فصلاً ، ومزَّقتُ الثوب جزءاً جزءاً ، فتقدير المثال الأوَّل والثاني : مُرَتَّبِينَ ، وتقدير الثالث والرابع : مفصَّلةً ومفصَّلاً .

٤- أن تكون دالَّة على تسعير ، وذلك مثل ما يُوزن ، أو يُكال ، أو يُقاسُ ، أو يُقَيَّمُ ، نحو : باعَ العطَّارُ الكمّونَ أوقيةً بدينار ، ونحو : بعت الزيت لتراً بدينار ، ونحو : اشتريت الحرير متراً بعشرين ريالا ، ونحو : يُباعُ الوردُ باقةً بثلاثةِ دنانير ، والتقدير : مُسَعَّرًا بكذا .

والآخر : ما لا يؤوّل بمشتقّ ، وذلك في عدّة مواضع أيضًا :

١- أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق ، وذلك نحو : صاحبْتُ محمَّدًا رجُلاً شَهْمًا ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ ﴾ مريم: ١٧ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ ﴾ يوسف: ٢ ، وهذه الحال هي التي تسمَّى الحال الموطِّئة ، وإنَّما تُسمَّى موطِّئة ؛ لأنَّها توطِّئ وتمهِّد لما بعدها لأن تكون حالاً في الحقيقة ، وقيل إنَّ الصفة هي التي وطأت الإسم الجامد أن يكون حالا .

٢- أن تكونَ دالَّة على عدد ، نحو : تمّ ميقاتُ شهر رمضان ثلاثين يوما هذا العامَ ، ونحو : قضَيتُ مدَّةَ الدراسة عشرَ سنوات ، ونحو : اكتمل العمل عِشْرينَ يومًا ، فـ(ثلاثين) و(عشْر) و(عشرين) حالات غير مؤوَّلات بمشتقّ .

٣- أن تكونَ دالَّةً على طور فيه تفضيل ، نحو : التفاحُ طازجاً خيرٌ منه مربًّى ، ونحو : محمَّدٌ رجلاً أقوى منه كهْلاً .

٤- أن تكون نوعاً من أنواع صاحبها المتعددة ، نحو: هذا مالُك ذهبًا ، وهذا مالي ورَقًا ، فالمال ، وهو صاحب الحال ، وله أنواع متعددة ، منها : الذهب ، والفضة ، والقطع النحاسية والفضية والورقية أيضاً .

٥- أن تكونَ أصلاً لصاحبها ، نحو : خذْ خاتَمك ذهبًا واشتَرِ سوارَك فضَّةً ، فـ(ذهبا) و(فضَّةً) وهما الحالان الجامدتان غير المؤولتين بمشتق هما أصل و(الخاتم) و(السوار) فرع منهما ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾ ﴾ الإسراء: ٦١ .

٦- أن تكونَ فرعا لصاحبها ، نحو : تدفأت بالصوف معطفا ، فكلمة (معطفا) وهي الحال الجامدة غير المؤولة بمشتق فرع من صاحبها الصوف .

وإنَّما أوردتُ هذه الأنواع من الحال الجامدة ؛ وذلك لأنَّ أكثر حديث الشيخ محمَّد نووي عن الحال المفردة أكثرها أحوال جامدة ، فمن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ الأحقاف: ١٢ : " **(لسانًا عربيًّا) حال من (كتاب) ، وقيل : مفعول لـ(مصدق) على حذف مضاف ، أي : مصدق ذا لسان عربي، وهو النبي – صلى الله عليه وسلم –** "[١] .

وقد اختلف العلماء في انتصاب (لسانًا) على خمسة أوجه[٢] :

الأوَّل : أنَّه منصوب على أنَّه حال ، وإنَّما جاز أن يكون حالاً مع أنَّه اسم جامد ؛ لأنَّه موصوف بالمشتقّ ، وهو قوله (عربيًّا) ، فهذه الصفة وطَّأت الاسم الجامد وسوَّغتْه أن يكون حالا ، وذهبت فرقة إلى أنَّ الحال هي (عربيًّا) ، وهذا الاسم الجامد توطئة للصفة أن تكون حالاً . وعلى الخلاف في أيِّهما هو الحال ، يكون صاحب الحال على وجهين :

أحدهما : أنَّ صاحبَ الحال هو الضمير المستتر في (مصدِّقٌ) العائد إلى (كتاب) ، والعامل في الحال (مصدِّق) .

والآخر : أن يكون صاحب الحال هو (كتاب) نفسَه ، وهو وإن كان نكرة

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٩٢ .

[٢] انظر : ابن عطيَّة ، المحرَّر الوجيز ، ٥/ ٩٥-٩٦ ، الزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/ ٤٩٨ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٣٦٩ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٨/ ١٢ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١١٥٥ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩/ ١٩٢ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/ ٥٩ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/ ٦٦٥-٦٦٦ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ٨٢ ، الشوكاني ، فتح القدير ، ٥/ ١٧ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٤/ ١٢٧ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٦/ ١٥-١٦ .

ولكنَّه قد خُصِّص بالصفة ﴿ مصدِّق ﴾ فقرُب من المعرفة ، والعامل حينئذٍ إمَّا اسم إشارة ، وإمَّا ها التنبيه .

الثـاني : أنَّه منصوب على أنَّه مفعولٌ لقوله (مصدِّق) ، أي : أنَّ هذا الكتاب يُصدِّق لسانَ محمَّدٍ – صلَّى الله عليه وسلَّم – ، وهذا الوجه أجازه أبو البقاء العُكبَريّ[1] ، وقد تعقَّبه عليه السمين الحلبيّ قائلاً : " وعلى هذا تكون الإشارة إلى غير القرآن ؛ لأنَّ المراد باللسان العربيّ القرآن ، وهو خلاف الظاهر "[2] .

الثالث : أنَّ المراد بـ(لسانًا عربيًّا) هو محمَّد الرسول – صلَّى الله عليه وسلَّم – على تقدير حذف المضاف ، والتقدير : ذا لسان عربيّ ، فيكون مفعولاً به لقوله (مصدِّق) ، وقد علَّق ابن عطيَّة على هذا الوجه بقوله : " والمراد على هذا القول باللسان محمَّد رسول الله ولسانه ، فكان القرآن بإعجازه وأحواله البارعة يُصدِّق الذي جاء به ، وهذا قول صحيح المعنى جيِّد "[3] .

الرابـع : أنَّه منصوب على نزع الخافض ، أي : بلسانٍ ، وهذا الأخير وإن ذكره بعض أهل العلم ، ولكنَّه ضعيف جدًّا ، وقد ضعَّفه بعض العلماء ، منهم : السمين الحلبيّ[4] .

الخامس : أنَّه منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : أعني لسانًا عربيًّا ، وهذا الوجه الأخير انفرد بذكره القرطبي[5] .

وقد سبق أنَّ الشيخ محمَّد نوويّ اكتفى بذكر الوجهين الأوَّل والثالث فقط ،

---

[1] العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٥٥/٢ ، وانظر : القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩٢/١٩ .

[2] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٦٦٦/٩ ، وانظر : الشوكاني ، فتح القدير ، ١٧/٥ .

[3] ابن عطيَّة ، المحرَّر الوجيز ، ٩٥/٥-٩٦ .

[4] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٦٦٦/٩ .

[5] القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩٢/١٩ .

والوجه المختار من هذه الأوجه هو الأوّل على وجود خلاف في ذلك - كما مرَّ - ، وهو الظاهر من كلام أكثر من تعرَّضوا لتفسير الآية ؛ حيث ذكروا الوجوه الباقية بقولهم (قيل) ، وبالله التوفيق وعليه التكلان .

ومثل ما سبق قوله تعالى : ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوۡمٍ يَعۡلَمُونَ ۝٣ ﴾ فصلت: ١ - ٣ ، قال الشيخ محمَّد نوويّ : " (قُرْآناً عَرَبِيّاً) نصب على الاختصاص والمدح ، أو على الحالية من (كتاب) ، أو من (آياته) "[١] .

الوجه في انتصاب (قرآنًا) على أنَّه حال من (آياته) أو من (كتاب) ؛ لأنَّ هذا الأخير وإن كان نكرة ولكنَّه قد خُصِّص بالوصف الجملة (فُصِّلت آياته) ، وإنَّما جاز أن يكون حالاً مع كونِه اسمًا جامدًا ؛ لاتِّصافه بالمشتقّ ؛ ويجوز أن يكون حالاً موطِّئةً لما بعدها لأن يكون هو الحال المقصودة ، وهو اختيار أبي البقاء العُكبريّ[٢] والشوكانيّ[٣] ، وهو الظاهر مِن كلام أبي حيَّان[٤] والسمين الحلبيّ[٥] .

وقد أجاز بعض العلماء أوجها أخرى على النحو التالي :

الأوَّل : أنَّه منصوب على الاختصاص والمدح ، والتقدير : أمدح قرآنًا عربيًّا ، وهو قول الأخفش الأوسط[٦] ، وهو المختار عند الزمخشريّ[٧] وفخر الدين الرازي[٨]

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٥٧ .
[٢] العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/١١٢٣ .
[٣] الشوكاني ، فتح القدير ، ٤/٥٠٥ .
[٤] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/٤٦٣ .
[٥] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٩/٥٠٥ .
[٦] الأخفش ، معاني القرآن ، ٢/٦٨٠ .
[٧] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/٣٦٦ .
[٨] الرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٧/٩٥ .

وأبي السعود[1] والألوسيّ[2] ، وهو الظاهر من كلام الشيخ محمَّد نرويّ السابق ؛ حيث ذكره أوّلاً ، ثمَّ ذكر الوجه القائل إنَّه منصوب على الحاليَّة .

وقد ضعَّف ابن عطيَّة[3] هذا الوجهَ .

الثـــاني : أنَّه منصوب على أنَّه لمَّا شُغِلَ التفصيلُ بالآيات حتَّى صارت بمنزلة الفاعل انتصب (قرآنًا) لوقوع البيان عليه ، وهذا الوجه والوجه الذي بعده أوردهما ابن جرير الطبريّ[4] والقرطبيّ[5] ، وقد نسب الأوَّل هذا الوجه إلى بعض نحويّي البصرة .

الثالث : أنَّه منصوب على القطع ؛ لأنَّ الكلام قد تمَّ عند قوله (آياته) ، وقد نسب ابن جرير الطبريّ هذا الوجه إلى بعض نحويِّي الكوفة ، كما ذكر النحَّاس[6] بنحوه .

الرابع : أنَّه منصوب على أنَّه المفعول الثاني لـ(فُصِّلت) ، وهذا الوجه منسوب إلى الأخفش[7] .

الخامس : أنَّه منصوب على المفعوليَّة المطلقَة ، وعامله محذوف ، والتقدير : يقرؤه قرآنًا عربيًّا .

السادس : أنَّه منصوب على إضمار فعلٍ يدلُّ عليه (فُصِّلَت) ، والتقدير : فصَّلناه قرآنًا عربيًّا .

---

(1) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢/٨ .

(2) الألوسيّ ، روح المعاني ، ٩٥/٢٤ .

(3) ابن عطيَّة ، المحرَّر الوجيز ، ٤/٥ .

(4) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٣٧٥/٢٠ .

(5) القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٨٩/١٨ .

(6) النحاس ، إعراب القرآن ، ٤٧/٤ .

(7) انظر : أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٦٣/٧ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٩٥/٢٤ .

والوجهان الأخيران قد ذكرهما أبو حيَّان والسمين الحلبيّ والشوكانيّ والألوسيّ مع بعض الأوجه الأخرى المذكورة .

ومن الأحوال الجامدة التي ذكرها الشيخ محمَّد نوويّ هي المصادر التي وقعت أحوالاً ، فالمصدر ليس من المشتقَّات ؛ إذ إنَّه يدلُّ على حدثٍ فقط ، إلاَّ أنه غير مُدرَج في أنواع الحال الجامدة بنوعيهما .

فمن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴿١٩٨﴾ ﴾ آل عمران: ١٩٨ : " **(نزلاً من عند الله) ، أي : حال كون الجنات عطاءً وإكرامًا من الله ، كما تعدّ الضيافة للضيف إكرامًا** "[١] .

اختلف العلماء في انتصاب (نُزُلاً[٢]) في الآية على أوجه :

الأوّل : أنَّه منصوب على أنَّه نائب عن المفعول المطلق المؤكّد لقوله (خالدِينَ فيها) ؛ لأنّ خلودَهم فيها نزولُهم فيها ، وعلى هذا يكون (نُزلاً) مصدر بمعنى النزول ، أو لقوله (لهم جنات) ؛ حيث إنَّه بمعنى : نُنْزِلُهم جنَّاتٍ نُزُلاً ، وعليه فإنَّ (نُزُلاً) اسم المصدر بمعنى الإنزال ، الأوّل فيه نظر ؛ إذ مصدر نَزَلَ : نزول ، وليس (نزل) ، فالثاني أولى بالأخذ ، وهو قوله قول الزجاج[٣] والأزهريّ[٤]

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١٣٧/١ .

[٢] انظر : أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ١٥٤/٣-١٥٥ ، والزبيديّ ، تاج العروس ٤٨٠/٣٠-٤٨١ (نزل) ، حيث ذكرا مفصَّلاً المعاني الواردة لهذه الكلمة .

[٣] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٥٠١/١ .

[٤] الأزهريّ : أبو محمَّد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، ٢١١/١٣ ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني ، مراجعة الأستاذ عليّ محمد البجاوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، القاهرة .

وابن عطيّة[1] وأبي البركات الأنباريّ[2] وأبي البقاء العُكبريّ[3] ، وقد أجازه الزمخشريّ[4] وفخر الدين الرازي[5] وأبو السعود[6] ، ونسبه القرطبيّ[7] والشوكانيّ[8] إلى البصريين .

الثاني : أنَّه منصوب على أنَّه مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : نزلوها نُزُلاً ، أي : نزولاً ، وقد ذكره الألوسيّ[9] .

الثالث : أنَّه منصوب على الحاليَّة على تقدير أنَّ هذا المصدر بمعنى اسم الفاعل ، وقد نسب القرطبيّ[10] والشوكانيّ[11] هذا القول إلى الكسائيّ ، ونسبه أبو القاء العُكبريّ[12] إلى الكوفيِّين ، ونسبه أبو البركات الأنباريّ[13] إلى البصريين .

الرابع : أنَّه منصوب على الحاليَّة من الضمير المجرور في (فيها) على تقدير مصدريَّته ، أي : منزولةً ، جوَّزه أبو البقاء[14] العُكْبريّ والألوسيّ[15] .

---

(1) ابن عطيَّة ، المحرَّر الوجيز ، ١/٥٥٨ .

(2) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/٢٣٨ .

(3) العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/٣٢٣ .

(4) الزمخشريّ ، الكشاف ، ١/٦٨٢ .

(5) الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٦/١٥٩ .

(6) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢/١٣٥ .

(7) القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٥/٤٨٢ .

(8) الشوكاني ، فتح القدير ، ١/٤١٤ .

(9) الألوسي ، روح المعاني ، ٤/١٧٣ .

(10) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٥/٤٨٣ .

(11) الشوكاني ، فتح القدير ، ١/٤١٤ .

(12) العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/٣٢٣ .

(13) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/٢٣٨ .

(14) العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/٣٢٤ ، وانظر : السمين الحلبيّ ، الدرّ المصون ، ٣/٥٤٧ .

(15) الألوسيّ ، روح المعاني ، ٤/١٧٣ .

الخامس : أنَّه منصوب على القطع ، وقد نسب القرطبيّ[1] هذا القول إلى الكسائيّ ، ونسبه أبو البركات الأنباريّ[2] إلى الكوفيّين .

السادس : أنَّه منصوب على التمييز من قوله : ﴿ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ ، وهو قول الفرّاء[3] والطبريّ[4] ، وكانا يُعبِّران عن التمييز بقولهما : التفسير ، فالأوّل مصطلح بصريّ والثاني مصطلح كوفيّ .

السابع : أنَّه منصوب على الحاليّة من الضمير المستكنّ في قوله (خالدين) على أنه جمع (نازل) ، قاله أبو عليّ الفارسيّ[5] في كتابه (التذكرة) .

الثامن : أنَّه منصوب على أنَّه حال جامدة ؛ على أنَّه بمعنى : ما يُهيَّأ للنزيل ، والنزيل : الضيف ، وجمع (نُزُل) : أنزال ، قال الشاعر[6] :

وَكُنَّا إذَا الجبَّارُ بالجَيْشِ ضَافَنا جعَلْنَا القَنَا والمُرْهِفَاتِ نُزُلاً

وهو حال لقوله (جنَّاتٍ) ؛ لتخصيصِها بالوصف ، والعمل فيه ما في الظرف من معنى الاستقرار ، وتكون (الجنَّات) حينئذٍ هي نفسُها (النزُل) من باب التجوز ،

---

(1) القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٤٨٢/٥ .

(2) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٣٨/١ .

(3) الفراء ، معاني القرآن ، ٢٥١/١ ، وانظر : النحاس ، إعراب القرآن ، ٤٢٨/١ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٤٨٣/٥ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ١٥٥/٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدرّ المصون ، ٥٤٧/٣ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٤١٤/١ .

(4) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٣٢٦/٦ .

(5) انظر : العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٣٢٤/١ ، والسمين الحلبيّ ، الدرّ المصون ، ٥٤٧/٣ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٧٣/٤.

(6) قائله أبو الشعراء الضبّيّ ، والجبّار : الملك العاتي ، رضافَه يَضيفُه : نزل عنده ضيفًا ، والقنا : الرماح ، والمُرهِفات : السيوف ، والمعنى : إذا نزل بنا الجبّار مع جيشِه نزول الضيف ، وفيه تهكّم به ؛ حيث جاء محاربًا ، فشبَّهه بمن جاء للمعروف طالبًا ، ورشّح ذلك التشبيه بجعل الرماح والسيوف المُرهفات والمسنونات نُزُلاً له ، وهو الطعام المعدّ للضيف . انظر : الزمخشريّ ، الكشاف ، ١/ ٦٨٢ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٣/ ١٥٤ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣/ ٥٤٦ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢/ ١٣٥ .

وهذا الوجه ذهب إليه الزمخشريّ[1] وفخر الدين الرازي[2] وأبو السعود[3] .

وهذا الوجه هو أقرب الوجوه إلى ما ذكره الشيخ محمَّد نوويّ ، وقد اكتفى الشيخ بذكر وجه واحد فقط لا غيرَ .

التاسع : مثل الوجه الثامن ، ولكن بتقدير مضاف ، أي : ذا نُزُل ، ذكره الألوسيّ[4] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴿٣١﴾ نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ ﴿٣٢﴾ ﴾ فصلت: ٣١ – ٣٢ : " (نُزُلاً) حال من (ما تدعون) ، أي : حال كون هذا رزقاً مهيَّأً كما يُهيَّأ للضيف مستقِرًّاً لكم ﴿ نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ ﴾ "[5] .

نجد في كلام الشيخ محمَّد نووي السابق أنَّه قد التزم برأيه ، حيث جعل (نُزُلاً) حالاً جامدةً موصوفة بالصفة المحذوفة التي تعلَّق بها الجارّ والمجرور ﴿مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ ﴾ على أنَّ (نزُلاً) بمعنى : رزق الضيف ، أو ما يُهيَّأ له .

والحقّ على أنَّ آراء هؤلاء العلماء في الآية لا تخرج عن تلك الأوجه التي أوردتُها في الآية السابقة[6] .

---

(1) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٦٨٢/١ .

(2) الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٥٨/١٦-١٥٩ .

(3) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٣٥/٢ .

(4) الألوسيّ ، روح المعاني ، ١٧٣/٤ .

(5) نووي ، مراح لبيد ، ٢٦٢/٢ .

(6) انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤/ ٣٨٦ ، والطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٠/ ٤٢٩ ، والقيسيّ ، الكشف عن وجوه ، ٢/ ١٢٩ ، وابن عطيّة ، المحرَّر الوجيز ، ٥/ ١٥ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/ ٣٨٢ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٣٤٠ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٧/ ١٢٤ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١١٢٧ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٨/ ٤١٨ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٧٥ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/ ٢٥٦ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ٨٢ ، الشوكاني ، فتح القدير ، ٤/ ٥١٥ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٤/ ٤٢ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٤/ ١٢٢ .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۩ ﴿١٥﴾ ﴾ الرعد: ١٥: " (طوعًا وكرهًا) ، حال كونهم طائعين بسهولة ونشاط ، وحال كونهم كارهين للعبادة بمشقة ؛ لصعوبة ذلك على بعض المؤمنين "[١] .

في انتصاب (طَوْعًا وكرْهًا) ثلاثة أوجه[٢] :

الأوَّل : ما ذكره الشيخ محمَّد نووي ، وهو أنَّ (طوعًا) منصوب على الحاليَّة ، وقوله (كرهًا) معطوف عليه ، وهما مصدران ، فإنْ قلنا بوقوع المصدر حالاً من غير تأويل فهو ظاهرٌ ، وإلاَّ فهو بتأويل : طائعين وكارهين ، والظاهر من كلام الشيخ أنَّه يميل إلى الأخير ، وقد اكتفى الشيخ بذكر هذا الوجه دون غيره تبعًا لأبي السعود[٣] والجمل[٤] ؛ حيث إنَّهما لم يذكرا غير هذا الوجه .

الثاني : أنَّ (طَوعًا) منصوب على المفعوليَّة المطلقة ، و(كرهًا) معطوف عليه ، والتقدير : يسجدُ سُجودَ طَوعٍ وسجودَ كره .

الثالث : أنَّ (طَوعًا) منصوب على أنَّه مفعولٌ لأجله ، و(كرهًا) معطوف عليه ، والتقدير : للطوع وللكره .

والمختار هو الوجه الأوَّل ، والله أعلم بالصواب .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ طس ۚ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾ هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ ﴾ النمل: ١ – ٢ : " (هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ) هما حالان من

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٤٢٥/١ .

[٢] انظر : العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٧٥٠/٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣٦/٧ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٧٣/٣ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٢٦/١٣ .

[٣] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١١/٦-١٢ .

[٤] الجمل ، الفتوحات الإلهيّة ، ٤٩٧/٢ .

(آيات) ، أي : هادية إلى الله ومبشرة بالوصول إلى الله بهدايته للمصدقين بتلك الآيات ، أو بدلان منها ، أو خبران آخران لـ(تلك) "[1] .

قوله (هُدًى) و(بُشْرَى) كلاهما اسم مقصور ، فاحتمل أن يكونا منصوبين ، كما احتمل أن يكونا مرفوعين[2] .

ففي احتمال كونهما منصوبين خمسة أوجه :

الأوّل : أن يكون (هُدًى) منصوبًا على الحاليّة من (آيات) على إقامة المصدر مقام الفاعل فيه للمبالغة ، و(بشرى) معطوف عليه ، فكأنَّها نفس الهدى والبشارة ، والعامل في الحال ما في (تلك) مِن معنى الإشارة ، وهي عامل معنويّ ، وهذا اختيار الزجاج[3] والزمخشريّ[4] والقرطبيّ[5] وفخر الدين الرازي[6] وأبي حيَّان[7] وأبي السعود[8] والألوسيّ[9] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١٢٠/٢ .

[2] انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٠٧/٤ ، الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٦/١٨ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٤/ ٤٢٩-٤٣٠ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤/ ٢٤٨ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٢١٨ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٤/ ١٧٧ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١٠٠٣ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٥١ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/ ٥٧٠ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٦/ ٢٧٢ ، الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤/ ١٢٥ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٩/ ١٥٦ .

[3] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٠٧/٤ .

[4] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤٢٩/٤ .

[5] القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٠٠/١٦ .

[6] الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٧٧/٢٤ .

[7] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٥١/٧ .

[8] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢٧٢/٦ .

[9] الألوسيّ ، روح المعاني ، ١٥٦/١٩ .

الثاني : مثل الوجه الأوَّل إلاَّ أنَّ صاحب الحال هو (القرآن) ، وهذا اختيار أبي البركات الأنباريّ[1] ، وقد ضعّف السمين الحلبيّ[2] هذا الوجه ؛ مِن حيث كونُه مضافًا إليه .

الثالث : أن يكون (هُدًى) حالاً من (كتاب) في قراءة من رفعه ، ويضعُف في قراءة من جرَّه[3] ، وهذه الأخيرة هي قراءة الجماعة .

الرابع : أن يكون حالاً من الضمير المستكنّ في (مُبين) ، ويستوي في ذلك كونُه مرفوعًا أو كونه مجرورًا ، وقد ذكر هذا الوجه أبو البقاء العُكبريّ[4] .

الخامس : أن يكون (هدًى) منصوبًا على المفعوليَّة المطلقة ، و(بُشرى) معطوف عليه ، والتقدير : يهدي هدًى ويُبشِّر بُشرى ، أجازه أبو حيَّان[5] ، وقد ذكره السمين الحلبيّ[6] .

السادس : أن يكون (هدًى) منصوبًا على القطع من (آيات القرآن) ، و(بُشرى) معطوف عليه ، فيكون معناه : تلك آيات القرآن الهُدى والبُشرى للمؤمنين ، ثمَّ أُسقِطَت الألف واللام من (الهُدَى) و(البُشرى) ، فصارا نكرتين ، وهما صفة للمعرفة ، فنُصِبا ، وقد ذكر هذا الوجه ابن جرير الطبريّ[7] .

---

(1) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/٢١٨ .

(2) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/٥٧٠ .

(3) وهي قراءة أبي المتوكِّل وأبي عمران وابن أبي عبلة ، انظر : الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤/ ٤٢٩ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٥١ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤/ ١٢٥ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٩/ ١٥٦ ، وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ٦/ ٤٨٠ .

(4) العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/١٠٠٣ ، وانظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/٥٧٠ .

(5) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/٥١ ، وانظر : الألوسيّ ، روح المعاني ، ١٩/١٥٦ .

(6) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/٥٧٠ .

(7) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٨/٦ .

والظاهر مِن كلام الشيخ محمَّد نووي أنَّه ذكر وجهًا واحدًا فقط مِن أوجه كونهما منصوبين ، وهو الوجه الأوَّل .

وفي احتمال كونها مرفوعين ثلاثة أوجه :

الأوَّل : أن يكون (هدًى) خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي هُدًى وبُشرى ، فيكون (بشرى) معطوفًا عليه .

الثاني : أن يكون بدلاً من (آيات القرآن) ، و(بشرى) معطوف عليه

الثالث : أن يكون خبرًا بعد خبرٍ ، وهما جميعًا خبر لـ(تلك) على معنى قولهم : هذا حُلو حامضٌ ، أي : قد جمع الطَعْمين ، فيكون خبر (تلك) : آيات ، وخبرها : هُدًى وبُشرى ، فجمعت أنَّها آياتٌ وأنَّها هُدًى وبُشرَى .

والظاهر مِن كلام الشيخ محمَّد نووي أنَّه ذكر وجهين مِن أوجه كونهما مرفوعين ، وهما الوجهان الأوَّل والثاني .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾ ﴾ الصف: ٤ : " (صَفًّا) أي : يَصُفُّون ، و(صفاً) حال من فاعلِ (يقاتلون) ، أي : صافين أنفسهم ، أو مصفوفين "[1] .

ذهب أكثر العلماء[2] الذين تعرَّضوا للحديث عن إعراب قوله (صفًّا) في الآية إلى أنَّ انتصابه على الحاليَّة ، فهو مصدرٌ وقع موقع اسم الفاعل أو اسم

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٧٣ .

[2] انظر : والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٤٣٥ ؛ والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١٢٢٠ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/ ٢٥٩ ، السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٠/ ٣١٤ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ٢٤٣ ، الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٥/ ٢١٩-٢٢٠ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٤/ ٣٣٦ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٨/ ٨٤ .

المفعول ، مِن (صفَّ يصُفُّ صفًّا) المتعدِّي ، وصاحب الحال الواو الضمير في قوله (يقاتلون) ، فيكون التقدير على ما ذكره الشيخ محمَّد نوويّ ، أي : صافِّين أنفسَهم ، أو مصفوفين .

وانفرد القرطبي في إعرابه ؛ حيث إنَّ المفهومِ من كلامِه أنَّ (صفًّا) منصوبٌ على المفعوليَّة المطلقة وعامله محذوف ، قال : " أي : يصُفُّون صفًّا "[١] .

والوجه ما ذهب إليه الأكثرون ، والله أعلم بالصواب .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١﴾ العاديات: ١ : " و(ضبحًا) **حال بمعنى اسم الفاعل** "[٢] .

الضَّبْحُ من (ضَبَحَتْ الخَيلُ تَضْبَح ضَبْحًا وضُباحًا في عَدْوِها) : أسمعَت مِن أفواهها صوتًا ليس بصهيل ولا حمحمة ، وقيلَ : تَضْبَحُ تَنْحِمُ ، وهو صوتُ أنفاسِها إذا عَدَونَ[٣] .

في انتصاب (ضبحًا) خمسة أوجه[٤] :

الأوَّل : أنَّه منصوب على أنَّه نائب عن المفعول المطلق المؤكِّد ؛ فإنَّ الضَبْح نوع من السير ونوع من العدو ، فيقال هنا : ضَبَح الفرَسُ ، إذا عدا بشدَّة ، وقد نسب السمين الحلبيّ[٥] والشوكاني[١] هذا الرأي إلى أبي عبيدة

---

[١] القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٤٣٨/٢٠ .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٤٦٠/٢ .

[٣] انظر : الزبيدي ، تاج العروس ، ٦/ ٥٦١-٥٦٢ ، وانظر كذلك المصادر التي أوردتها هنا في إعراب قوله (ضَبْحًا) .

[٤] انظر : الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤١٧/٦ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٦٤/٣٢ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٥٠٠/٨ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨١/١١-٨٢ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٤٨٣/٥-٤٨٤ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيّة ، ٥٧٥/٤ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢١٥/٣٠ .

[٥] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨١/١١ .

وأبي العبّاس المبرِّد .

الثاني : أنّه منصوب على أنّه نائب عن المفعول المطلق المؤكِّد أيضًا ، ولكن على تقدير على اعتبار المعنى الأوّل الذي ذكرته لمعنى (الضَبْح) ، فيكون العدوُ مستلزمًا للضبح ، فهو في قوّة فعل الضبح ، وهو قول الفرّاء[2] ، وأجازه الزمخشريّ[3] .

الثالث : أنّه منصوب على أنّه مفعول مطلق لفعلٍ محذوفٍ، تقديره : والعادياتِ تَضْبَحُ ضَبْحًا ، وهذا الفعل وفاعله في محلِّ نصبِ حال ، وهذا قول الزجاج[4]

الرابع : أنّه بمعنى اسم الفاعل منصوب على الحاليّة ؛ بناءً على أنّ الأصل فيها أن تكون غيرَ جامدةٍ ، والتقدير : والعادياتِ ضابحاتٍ ، وهو الوجه الوحيد الذي ذكره الشيخ محمّد نوويّ ، وهو رأي أبي البركات الأنباريّ[5] وأبي البقاء العُكْبريّ[6] ، ونسبه فخر الدين الرازي[7] إلى البصريّين .

الخامس : أنّه منصوب على الحاليّة بتقدير محذوف ، والتقدير : والعادياتِ ذواتِ ضَبْح ، وإنّما يُعمَد إلى هذا التقدير ؛ إبقاءً للحال أن تكون مشتقّةً أو في معنى المشتق ، وقد ذكر السمين الحلبي[8] هذا الوجه الأخير .

---

(1) الشوكاني ، فتح القدير ، ٤٨٣/٥ .

(2) الفراء ، معاني القرآن ، .

(3) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤١٧/٦ ، وانظر : أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٥٠٠/٨ ، حيث اعترض على كلام الزمخشريّ ، وقد دافع عنه السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨٢/١١ ، وانتصر له ضدَّ أستاذه .

(4) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣٥٣/٥ .

(5) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٥٢٨/٢ .

(6) العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٣٠٠/٢ .

(7) الرازي ، مفاتح الغيب ، ٦٤/٣٢ .

(8) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨٢/١١ .

الفعل اللازم الذي يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر هو متعدٍّ بالواسطة ، والجار والمجرور بعده في محل نصب ، والدليل على ذلك أنه لو عطف على المجرور لنصب المعطوف ، يقال : مررت بزيد وعمراً بالنصب ، قال الشاطبي : "إنَّ الحرف إنْ حُذف فلا بد للمنجر به من النصب ، فيصير الفعل متعدياً بنفسه بالعرض ، كالمتعدي بحق الأصل ؛ وذلك لأنه إذا تعلق به الجارّ فقد صار موضعه نصباً ، ولذلك تقول : مررت بزيد وعمراً ، فتعطف على موضعه نصباً "[1] ، وقد يسقط حرف الجر بعد الفعل المتعدي بواسطة حرف الجر ، وينصب الاسم المجرور بعده ، فمنزوع الخافض انتصب بالعَرَض الذي طرأ عليه لا بسبب تحمُّل فعله معنى لم يكن فيه ذلك المعنى من ذي قبل ، والمصطلح المشهور في هذا الاسم المنصوب أنَّه منصوب على نزع الخافض .

و(النَّزْعُ) في اللغة مصدرُ نزَع الشيءَ ، إذا قلعه أو جذبه ، ومادة (نزع) تدلّ على القلع والإزالة ، يقال : نزع النجارُ المسمارَ فهو منزوع ، بمعنى : اقتلعه ، ونزع الأميرُ العاملَ عن عمله أزاله ، قال ابن فارس : " النون والزاء (كذا) والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قلع شيءٍ "[2] ، وقال ابن منظور : " أصل النزع الجذبُ والقلعُ .. نزع الشيءَ يَنْزِعُه نزْعاً فهو منزوع ، ونزيع ، وانتزعه فانتزع : اقتلعه فاقتلع ، ونزع الأميرُ العاملَ عن عمله أزاله ، وهو على المِثْل ؛ لأنه إذا أزاله فقد اقتلعه وأزاله "[3] ، فالنزع -إذن- إخراج الشيء بشدة ؛ لذا عبَّروا عنه بالجذب والقلع ، ومنه : نَزْعُ روح الميت ،

---

(1) الشاطبي : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ١/١٢٤ ، (قطعة من الكتاب) ، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي ، دار التراث ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .

(2) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ٤/١٠٢٢ .

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، ٨/٣٤٩ (نزع) .

ونزْع القوس ونزْعُ الدلوِ من البئر ، وكلُّ ذلك شديدٌ غير يسير ، وقالوا : رجُلٌ مِنْزَعٌ : شديدُ النزعِ[1] .

و(الخافض) في اللغة اسم فاعل من : خفَضَه يَخْفِضُه خَفْضاً ، ومعناه اللغويّ ضدّ الرفع[2] ، وهو في الدراسات النحويَّة مصطلح كوفي يقابله مصطلح بصري هو (الجر)[3] ، وهو أحد الحركات، التي تلزم أواخر الكلمات للإعراب إلى جانب المصطلحين (الرفع) و(النصب) ، فالخافض هنا المراد به هنا المصطلح النحوي المشهور عند الأكثرين بالجار .

وأمَّا المراد مِن تركيب المصطلحين (نزع الخافض) فهو : انتصاب الاسم المجرور بعد نزع حرف الجر ، قال أبو العبَّاس المبرِّد : " اعلم أنَّك إذا حذفتَ حروفَ الإضافة (أي : حروف الجر) من المقسم به نصبته ؛ لأن الفعل يصل فيعمل ، فتقول : اللهَ لأفعلن ؛ لأنَّك أردت : أُحلف اللهَّ لأفعلن ، وكذلك كلُّ خافض في موضع نصب إذا حذفته ووصل الفعلُ فعمل في ما بعده "[4] ، وقال اليمنيّ : " وهذا أصل مستمر في كل مجرور سقط منه الجار ، فإنه ينصب ويتعدى إليه الفعل بنفسه "[5] .

وقد تحدَّث الشيخ محمَّد نوويّ عن المنصوب على نزع الخافض ، فمن ذلك قوله في تفسيره قوله تعالى : " ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن

---

[1] انظر : الزمخشريّ ، أساس البلاغة ، ص٤٥٢-٤٥٣ .

[2] ابن منظور ، لسان العرب ، ١٤٥/٧ ، (خفض) .

[3] انظر : ابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ١١٧/٢ .

[4] المبرِّد ، المُقتَضب ، ٢٣١/٢ .

[5] اليمني : عليّ بن سليمان الحيدرة ، كشف المشكل في النحو ، ٤٤٩/١-٤٥٠ ، تحقيق هادي عطيّة مطر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

﴿تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ ﴿١٥٥﴾﴾ الأعراف: ١٥٥ : " (اختار) يتعدى إلى اثنين ، ثانيهما مجرور بـ(من) ، ثم يحذف حرف الجر ويوصل الفعل إلى المجرور ، و(سبعين) مفعول أول "[١] .

وقوله في تفسير قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ يوسف: ٣١ : " (فلما رأينه أكبرنه) ، أي : أعظَمْنَه وهِبْنَه ودُهِشْنَ عند رؤيته من شدة جماله ، وقيل : معنى أكبرن ، أي : حضن ، والهاء إما للسكت ، أو ضمير راجع إلى يوسف على حذف اللام ، أي : حضن له من شدة الشبق ، وأيضًا إنَّ المرأة إذا فَزِعَت ، فربما أسقطَت ولدَها فحاضت ، ويقال : أَكْبَرَت المرأةُ ، أي : دخلت في الكبر ، وذلك إذا حاضت ؛ لأنها بالحيض تخرج من حد الصغر إلى حد الكبر "[٢] .

المعنى الأوّل من أنَّ (أكبرن) في الآية بمعنى : أعظَمْنَه وهِبْنَه مرويّ عن ابن عبَّاس[٣] ، ونسبه ابن عطيَّة إلى الجمهور[٤] ، وأمَّا المعنى الثاني من أنَّ (أكبرنه) بمعنى : حِضْنَ ، فقد ذكر بعض المفسِّرين أنَّ عبد الصمد بن عليّ الهاشميّ روى عن أبيه عن جدِّه هذا المعنى[٥] ،

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٣٠١ ، وانظر : النحاس ، إعراب القرآن ، ٢/ ١٥٤ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٢/ ٥١٦ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٢/ ٤٥٩ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٩/ ٣٤٧-٣٤٨ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ١٥/ ١٨ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤/ ٣٩٧ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥/ ٤٧٣-٤٧٥ ، الشوكاني ، فتح القدير ، ٢/ ٢٥١ ، والزبيديّ ، تاج العروس ، ١١/ ٢٤١-٢٤٢ .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ١/٤٠٥ .

[٣] انظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٣/ ١٣٢-١٣٣ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٠/ ٣٣٢ .

[٤] ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٣/٢٣٩ .

[٥] انظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٠/١٣٢ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٣/٢٣٩ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٥/٣٠٢ .

وذكر الزجاج[1] والأزهريّ[2] والزبيديّ[3] أنّه مرويّ عن مجاهد ، كما روى الأخيران والألوسيّ[4] كذلك هذا المعنى عن ابن عبّاس ، وذكرا أنّه لغة طيِّء ، وقد نسبه القرطبي[5] إلى قتادة ومقاتل والسُّدِّيّ .

وبعض المحقِّقين من المفسِّرين[6] أنكروا أن يكون معنى (أكبرن) : حِضْن ، وقالوا إنَّ ذلك ليس معروفًا في اللغة ، وذكروا أنَّ عبد الصمد بن عليّ الهاشميّ ليس من رواة العلم .

قال الأزهريّ : " وإن صحَّت هذه اللفظة بمعنى الحيض فلها مخرج حسنٌ ، وذلك أنَّ المرأة إذا حاضت أوَّل ما تحيض فقد خرجَت مِن حدِّ الصِّغر إلى حدِّ الكِبَر ، فقيل لها : أكبَرَتْ ، أي : حاضت فدخلت في حدِّ الكِبَر الموجِب عليها الأمر والنهي "[7] ، وقال أيضًا : " فإن صحَّت هذه الرواية عن ابن عبَّاس سلَّمْنا له ، وجعلْنا الهاء في قوله (أكبرْنَه) هاء وقفة لا هاء كناية "[8] .

وقد أورد الزمخشريّ ما ذكره الأزهريَّ في توجيه (أكبرن) بمعنى (حضن) بقوله : " قيل : (أكبرن) بمعنى (حضن) ، والهاء للسكت "[9] .

---

(1) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٠٦/٣ .
(2) الأزهريّ ، تهذيب اللغة ، ٢١١/١٠ .
(3) الزبيديّ ، تاج العروس ، ١٠/١٤ .
(4) الألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٩٩/١٢ .
(5) القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٣٢/١١ .
(6) انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٠٦/٣ ، والطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٣٢/١٠ ، والأزهريّ ، تهذيب اللغة ، ٢١١/١٠ ، وابن عطيّة ، المحرَّر الوجيز ٢٣٩/٣ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٣٠٢/٥ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٢٢/٣ ، والزبيديّ ، تاج العروس ، ١٠/١٤-١١ .
(7) الأزهريّ ، تهذيب اللغة ، ٢١١/١٠ .
(8) الأزهريّ ، تهذيب اللغة ، ٢١٢/١٠ .
(9) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٢٧٨/٣ .

وقد اعترِض على كلام الأزهري بأنَّ إجماع القرّاء على ضمِّ الهاء في الوصل دليل على أنها ليست للسكت ؛ إذ لو كانت هاء السكت ، وكان من باب إجراء الوصل مُجرَى الوقف لم تُضَمَّ الهاء[١] .

وأجاز أبو حيّان[٢] والسمين الحلبيّ[٣] أن تكون الهاء في قوله (أكبرن) – إذا صحَّ أن يكون معناها (حِضْنَ) – نائبًا عن المفعول المطلق ، فيكون الضمير راجعًا إلى المصدر ، والتقدير : أكبَرْنَ إكبارًا .

كما أجاز أبو السعود[٤] والألوسيّ[٥] مع إجازتهما ما ذكره أبو حيّان والسمين الحلبيّ سابقًا وجهًا آخر ، وهو أن تكون الهاء ضميرًا يرجِع إلى يوسف – عليه السلام – على نزعِ الخافض ، والتقدير : حِضْنَ لأجلِه من شدَّة الشَبَق ، ومن أبي السعود هذا أخذ الشيخ كلامه هنا .

وقد وجدنا الشيخ في كلامه السابق يتعرَّض لمسألة نزع الخافض ، ولكنَّه لم يصرِّح بتسميته ، واكتفى بقوله (..... **ثم يحذف حرف الجر ويوصل الفعل إلى المجرور على حذف اللام**وصرَّح بمصطلح نزع الخافض في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ ﴾ المائدة: ١٦ حيث قال : " **(سبُلَ السلام) وهذا منصوب بنزع الخافض ؛ لأن (يهدي) يتعدي إلى الثاني بـ(إلى) أو باللام** "[٦] .

---

[١] انظر : أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٣٠٣/٥ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤٨٠/٦ .

[٢] أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٣٠٣/٥ .

[٣] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤٨٠/٦ .

[٤] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢٧٢/٤ .

[٥] الألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٢٠/١٢ .

[٦] نووي ، مراح لبيد ، ١٩٦/١ .

أكثر المصادر التي اعتمدت عليها لم يتعرَّض للحديث عن إعراب (سبُلَ السلام) ، والذين أعربوه ، ومنهم : السمين الحلبيّ[1] وأبو السعود[2] والجمل[3] والألوسيّ[4] ذكروا مثل ما ذكره الشيخ محمد نووي هنا حيث قالوا إنَّ (سُبلَ) منتصب على أنَّه مفعولٌ ثانٍ لـ(يَهدي) على إسقاط حرف الجرّ على نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ ﴾ الأعراف: ١٥٥ ، وإنَّما يُعدَّى إلى الثاني بـ(إلى) ، أو باللام ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ ﴾ الإسراء: ٩ .

وأجاز السمين الحلبيّ والألوسي أن ينتصب (سُبلَ) بدلاً مِن (رضوانه) ؛ إمَّا أن يكون بدلاً مطابقًا ؛ لأنَّ سبلَ السلام هي رضوان الباري سبحانه ، وإمَّا بدلَ اشتمال ؛ لأنَّ الرضوان مشتمل على سُبل السلام ، أو لأنَّها مشتملة على رضوان الله تعالى ، وإمَّا بدل بعضٍ مِن كلٍّ ؛ لأنَّ سُبلَ السلام بعض الرضوان .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ ٱنفُخُواْۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴿٩٦﴾ ﴾ الكهف: ٩٦ : " **(آتوني زبر الحديد) ، وقرأ حمزة (ائتوني) بوصل الهمزة في الموضعين ، ووافقه أبو بكر هنا ، وخالفه في الموضع الثاني ، والمعنى : جيئوني بزبر الحديد ، فـ(زبر) على قراءة همزة الوصل منصوبة على إسقاط الخافض** "[5] .

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائيّ وحفص عن عاصم وشعيب

---

[1] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢٢٩/٤ .

[2] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٩/٣ .

[3] الجمل ، الفتوحات الإلهيّة ، ٤٧٥/١ .

[4] الألوسيّ ، روح المعاني ، ٩٨/٦ .

[5] نووي ، مراح لبيد ، ٥٠٨/١ .

عن يحيى عن أبي بكر وأبو جعفر وشيبة ويعقوب قوله تعالى ﴿ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾ ﴾ الكهف: ٩٥ – ٩٦ (رَدْمًا . آتوني) بقطْع الهـمزة ومدِّها ، مِن (آتى) الرباعي ، بمعنى (أعطى) ؛ وهي اختيار ابن مجاهد ، وكذا تكون في الابتداء ؛ لأنَّها همزة قطع ، وقرأ يحيى عن أبي بكر عن عاصم وحمزة والأعمش والمُطوِّعيّ وطلحة والمفضَّل في الوصل (رَدْمَنِ ائْتوني) ، بكسر التنوين لالتقاء الساكنين ، ووصْلِ الألف ، وهو أمر من الثُّلاثيّ بمعنى المجيء ، من (أتى – يأتي)[1] ، والابتداء على هذه القراءة بهمزة مكسورة .

وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم في الابتداء (اِيتوني)[2] ، بكسر همزة الوصل ، وإبدال الهمزة الأصليَّة التي هي فاء الكلمة ياء ساكنة ، قال الجمل : " وإذا ابتدأت بكلمة (ائتوني) في قراءته [يعني أبا بكر] وحمزة تبدأ بهمزة مكسورة للوصل ، ثمَّ ياءٍ صريحةٍ هي بدل عن همزة فاء الكلمة ، وفي الدَّرْج تسقط همزة الوصل ، فتعود الهمزة ؛ لزوال موجِب إبدالها " .

---

[1] انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ١٦٠/٢ ، والنحاس ، إعراب القرآن ، ٢٩٥/٢ ، والطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٤٠٨/١٥ ، والقيسيّ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ٩٧/٢ ، وابن الأنباريّ ، إيضاح الوقف والابتداء ، ١٨٨/١ ، وابن زنجلة ، حجّة القراءات ، ص٤٣٤ ، والفارسيّ ، الحجَّة للقراء السبعة ، ١٧٥/٥ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٦١٦/٣ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٥٤٣/٣ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٨٦/١٣ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ١٧٢/٢١ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٨٦١/٢ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ١٥٥/٦ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤٨٣/٤ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيّة ، ٤٧/٣/٣ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٤٠/١٦ ، والبنا ، إتحاف فضلاء البشر ، ٢٢٦/٢-٢٢٧ ، وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ٣٠٣/٥-٣٠٤ .

[2] انظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٤٠٨/١٥ ، والقيسيّ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ٩٧/٢ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٥٤٣/٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤٨٣/٤ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيّة ، ٤٧/٣/٣ ، والبنا ، إتحاف فضلاء البشر ، ٢٢٦/٢-٢٢٧ ، وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ٣٠٣/٥-٣٠٤ .

والذين تحدَّثوا عن إعراب قوله (زُبَرَ الحديد) في قراءة يحيى عن أبي بكر عن عاصم وحمزة والأعمش والمُطوِّعيّ وطلحة والمفضَّل قد اتَّفقتْ كلمتُهم على أنَّه منصوب على نزع الخافض كما أشار إلى ذلك الشيخ محمَّد نوويّ ، وهو الباء ، أي : ائتوني بِزُبرِ الحديد[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴿٦﴾ ﴾ التحريم: ٦ : " (مَآ أَمَرَهُمْ) بدل اشتمال من (الله) ، أي : لا يعصون أمره ، أو منصوب على نزع الخافض ، أي : فيما أمرهم به من عذاب أهل النار "[2] .

(ما) في قوله تعالى (ما أمرهم) يَحتمل أن تكون موصولة والعائد محذوف ، أي : لا يعصون اللهَّ الذي أمرَهموه ، والأصل : به ، ويحتمل أن تكون مصدريَّة ، أي : لا يعصون اللهَّ أمرَه ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي ﴿٩٣﴾ ﴾ طه: ٩٣[3] .

وفي حالة كونها موصولة تكون في محلِّ نصبٍ صفةً للفظ الجلالة ، وفي حالة كونها مصدريَّة انفرد السمين بالذهاب إلى أنَّها بدل اشتمال من اسم الله ، وأجاز غيره من

---

[1] انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ٢/ ١٦٠ ، والنحاس ، إعراب القرآن ، ٢/ ٢٩٥ ، والقيسيّ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ٢/ ٩٧ ، وابن زنجلة ، حجَّة القراءات ، ص٤٣٤ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٣/ ٥٤٣ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٣/ ٣٨٦ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢١/ ١٧٢ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ٨٦١ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٦/ ١٥٥ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤/ ٤٨٣ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٥/ ٢٤٥ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣/ ٣١٢ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٣/ ٤٧ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ١٦/ ٤٠ ، وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ٥/ ٣٠٣-٣٠٤ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٨٧ .

[3] انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٠/٣٧١ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥/٢٥٣-٢٥٤ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٤/٣٦٨ .

العلماء[1] مع إجازتهم الوجه الذي ذكره السمين الحلبيّ وجهًا آخر ، وهو أن تكون في محلّ نصب على نزع الخافض ، والتقدير : لا يعصون اللهَ فيما أمرهم ، وقد سبق أنَّ الشيخ محمَّد نووي ذهب إلى أنَّ (ما) في الآية مصدريَّة ، وذكر الوجهين فيه .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾ النجم: ١١ : " **وقرأ هشام (ما كذَّب) بالتشديد ، و(ما) مفعول به موصولة ، والعائد محذوف ، وكذا قيل في قراءة التخفيف ، وقيل : فيه على إسقاط الخافض ، أي : فيما رآه** "[2] .

قرأ الجمهور (كذَبَ) بتخفيف الذال ، وقرأ أبو رجاء وأبو جعفر وقتادة والجَحدريّ وخالد بن إلياس وأبو الدرداء والحسن البصريّ وهشام بن عمَّار عن ابن عامر وابن عبَّاس فيما روى عنه هشام (كذَّب) بتشديدها[3] .

(ما) في قوله تعالى (ما رأى) يحتمل أن تكون موصولةً بمعنى (الذي) ، و(رأى) صلة ، والعائد محذوه ، أي : الذي رآه ، ويحتمل أن تكون مصدريَّة ، وفي هذه الحالة لا تفتقر إلى عائد .

---

(١) انظر : الزمخشريّ . الكشاف ، ١٦١/٦ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٢٨٨/٨ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢٦٨/٨ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٢٥٤/٥ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٣٦٨/٤ ، والألوسي ، روح المعاني ، ١٥٧/٢٨ .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٣٣٢/٢ .

(٣) انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ٩٦/٣ ، والزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٧١/٥ ، والنحاس ، إعراب القرآن ، ٢٦٣/٣-٢٦٤ ، والقيسيّ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ٢٩٤/٢ ، وابن زنجلة ، حجَّة القراءات ، ص٦٨٥ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٦٣٩/٥ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ١٩٨/٥ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٣/٢٠ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٩٧/٢ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٨٩/٢٨ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٨٧/٢ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ١٥٦/٨ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨٨/١٠ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٥٦/٨ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ١٠٦/٥ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيَّة ، ٢٢٥/٤ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٤٩/٢٧ ، وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ١٧٨/٩ .

ولا خلاف في قراءة من قرأ (كذَّب) بالتشديد أنّ (ما) في محلِّ نصب مفعول به ، وأمّا في قراءة من قرأ (كذَبَ) بالتخفيف فذهب أبو البقاء العُكبريّ[1] والشوكانيّ[2] إلى أنّها في محلِّ نصبٍ مفعول به ، وكانا يريان أن (كذَبَ) يتعدَّى بنفسه ، فيكون معناه مثل معنى (كذَّب) بالتشديد .

وذهب مكّيّ القيسيّ[3] والقرطبيّ[4] وأبو البركات الأنباريّ[5] إلى أنّها في محلِّ نصبٍ على نزع الخافض .

وأجاز الوجهين كلٌّ من ابن عطيّة[6] وأبي حيّان[7] والسمين الحلبيّ[8] ، ويظهر من كلام الشيخ السابق أنّه ذهب إلى هذا الأخير .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ ﴾ محمد: ٢٢ : " **وقرئ (تَقَطَّعُوا) ، بحذف إحدى التاءين من التقطُّع ، فانتصاب (أرحامكم) حينئذٍ على نزع الجار ، أي : في أرحامكم** "[9] .

قرأ الجمهور قوله تعالى (وتُقَطِّعوا) بالتشديد على التكثير ، من (قَطَّعَ) ، وقرأ الحسن (وتَقَطَّعُوا)[10] بفتح التاء والقاف ، وتشديد الطاء ، وأصله : تتَقَطَّعُوا ؛

---

[1] العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٨٧/٢ .

[2] الشوكانيّ ، فتح القدير ، ١٠٦/٥ .

[3] القيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ٣٣١/٢ .

[4] القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٣/٢٠ .

[5] الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٩٧/٢ .

[6] ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ١٩٨/٥ .

[7] أبو حيّان ، البحر المحيط ، ١٥٦/٨ .

[8] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨٨/١٠ .

[9] نووي ، مراح لبيد ، ٣٠٠/٢ .

[10] انظر : العكبريّ ، إعراب القراءات الشواذ ، ٢/ ٢٤٤ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٨/ ٨٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/ ٧٠١ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٦/ ٦٩ وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ٩/ ٢٦ .

بالتاءين ، ثمَّ حُذفَت إحداهما .

وأكثر المصادر التي أوردتها في تخريج هذه القراءة اتَّفق أصحابها على أنَّ قوله (أرحامكم) منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : وتَتَقَطَّعوا في أرحاكم ، وهو عين ما ذكره الشيخ محمَّد نووي .

هذا ، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ المنصوب على نزع الخافض سماعيّ ، وليس قياسيًا ، وإنَّما نقتصر في ذلك على الأمثلة التي سمعناها عن العرب ، فمن ذلك : أدخل الفصلَ ، أي : أدخلُ إلى الفصلِ ، وأسكنُ الدارَ ، أي : أسكن في الدار ، وتوجَّهتُ مكَّة ، أي : توجَّهتُ إلى مكَّةَ ، وذهبتُ الشامَ ، أي : ذهبْتُ إلى الشامِ ، فلا يجوز أن نقول : أبْحَثُك ، ولا أمُرُّك ، وإنَّما نقول : أبحثُ عنكَ ، وأمرُّ بك .

وينقاس حذف حرف الجرّ ونصب المجرور على نزع الخافض إذا أمن اللَّبْسُ ، وهو قبل الأحرف المصدريَّة (أنْ وأنَّ وكَي) ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٤﴾ ﴾ ص: ٤ ، أي : وعجبوا مِن أن جاءهم منذر منهم ، وقوله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ آل عمران: ١٨ ، أي : شهِد اللهُ بأنَّه لا إله إلاَّ هو ، وقول القائل : اجْتَهِدْ كي تَفوزَ ، إذا قدرنا (كي) مصدريَّةً ، أي : اجْتَهِدْ لكي تَفوزَ .

فإن لم يؤمَنِ اللَّبْسُ لم يجزْ ، فلا نقول : رغبْتُ أن أصاحب محمَّدًا ؛ لأنَّه لا يُفهم إن كنْتُ أرغبُ في المصاحبة أم عنها ، ولكن إذا قُصد الإبهامُ فإنَّه يجوز ذلك .

ومن الأفعال ما شاع استعمالُه متعدِّيا بنفسه تارةً ، وبحرف الجرّ تارةً أخرى ، وذلك نحو : شكَرْتُه وشكرْتُ له ، ونَصَحْتُه ونصَحْتُ له .

.. ومن النحويين من يعدُّ هذا النوع مِن قبيلِ المتعدِّي ، ويرى أنَّ اللام زائدة ،

ومِنهم مَن يعُدُّه مِن قَبيل اللازم ، ويجعلُ النصبَ على نزع الخافض ، ومنهم من يَعُدُّه لازمًا ومتعدِّيًا ، وهو الرأي الأولى بالأخذ ؛ ذلك لأنَّ الاستعمالين شائعان كثُر ورودُهما في كلام العرب ، فيكون كلّ واحدٍ منها قياسيّ ، وكلُّ واحد منهما أصل قائم بنفسه ، لا يكون أحدُهما فرعًا للآخر ، ولا حاجة إلى ادِّعاء وتكلُّف زيادة اللام أو النصب على نزِع الخافض ، والله أعلم بالصواب وهو قصد السبيل .

٣- المجرورات :

الجرّ على الجوار

المجرورات من الأسماء ثلاثة أنواع ، وهي : الاسم المجرور بحرف الجرّ ، والمضاف إليه ، والتابع للاسم المجرور ، وقد اجتمع ذلك في قوله ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾ الفاتحة: ١ ، فـ(اسم) مجرور بالباء ، ولفظ الجلالة (الله) مجرور بالإضافة ، و(الرحمن) و(الرحيم) مجروران بالتبعيَّة حيث إنَّهما صفتان للفظ الجلالة .

ووردت عن العرب بعضُ الأمثلة مشتملةً على اسم مجرور من غير سبب ظاهر من الأسباب التي ذكرتها لجرِّه إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ، ومن ذلك قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[1] ، بجرّ كلمة (خرب) مع أنَّها صفة لـ(جحر) ، ولا يصلح أن تكون صفة لـ(ضبّ) ؛ لأنَّ الضبّ - وهو نوع من الحيوانات - لا يوصف بأنَّه خرب ، فهو من باب جريان التابع على مجاوره لا على متبوعه ، وهذا هو الذي أطلقه كثيرٌ من العلماء بالجرّ على الجوار أو المجاورة .

والقول بالجوار بصفته عاملاً نحويًّا معنويًّا مع كثرة وقوعه في اللغة حتى قال ابن جني فيه : " وأما أنا فعندي أنَّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع "[2] لم يكن محلَّ اتفاق بين النحويين ، وتبعهم في الخلاف الفقهاء والمفسرون ، فأجازه بعضهم بكثرة ، وأنكره آخرون إطلاقاً ، وقصره بعضهم على الضرورة ، وقصره

---

[1] انظر : سيبويه ، الكتاب ، ١/ ٦٧ ، ٤٣٦ ، والفراء ، معاني القرآن ، ٢/ ٧٤ ، والمبرِّد ، المُقْتَضَب ، ٤/ ٧٣ ، والنحاس ، إعراب القرآن ، ٣/ ٣٦٧ ، وابن جنِّي ، الخصائص ، ١/ ١٩١ ، والأنباريّ ، الإنصاف في مسائل الخِلاف بين البصريين والكوفيين ، ٢/ ٦٠٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ، ١/ ٢٨٥ ، وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣/ ٣٠٨ ، وأبو حيَّان ، ارتشاف الضَرَب ، ٤/ ١٩١٢ ، وابن هشام ، مغني اللبيب ، ص٨٩٤ ، وابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ٢/ ٤٠٣ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٢/ ٤٤٠ .

[2] ابن جنِّي ، الخصائص ، ١/١٩٣ .

آخرون على السماع ومنع القياس على ما جاء منه، وأجازه آخرون لكن بشرط[1] .

وقد تحدَّث الشيخ محمَّد نوويّ عن مسألة الجرّ على الجوار ، وذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾﴾ المائدة: ٦ ، قال : " (**وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ**) **قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر عنه بالجر ، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه بالنصب . أما القراءة بالجر ، فهي معطوفة على الرؤوس ، فكما يجب المسح في الرؤوس كذلك في الأرجل ، وإنما عطفت الأرجل على الممسوح ؛ للتنبيه على الإسراف في استعمال الماء فيها ؛ لأنها موضع صبِّ الماء كثيراً ، والمراد غسلها ، أو مجرورة بحرف جر محذوف متعلق بفعل محذوف تقديره : وافعلوا بأرجلكم غسلاً ، وحذف حرف الجر وإبقاء الجر جائز ، ولا يجوز هذا الكسر على الجوار على أنه منصوب في المعنى عطف على المغسول ؛ لأنه معدود في اللحن الذي قد يحمل لأجل الضرورة في الشعر ، ويجب تنزيه كلام الله عنه ، ولأنه يرجع إليه عند حصول الأمن من الالتباس كما في قول الشاعر :**

---

[1] انظر : ابن جنّي ، الخصائص ، ١/١٩١-١٩٣ ، والأنباريّ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ٢/٦٠٢-٦٠٧ ، ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣/٣٠٨-٣١٠ ، وأبو حيّان ، ارتشاف الضَرَب ، ٤/١٩١٢-١٩١٤ ، وابن هشام ، مغني اللبيب ، ٨٩٤-٨٩٧ ، وابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ٢/٤٠٣-٤٠٥ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، ٢/٤٤٠-٤٤٢ .

كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[1]

وفي هذه الآية لا يحصل الأمن من الالتباس ، ولأنه إنما يكون بدون حرف العطف . وأما القراءة بالنصب ، فهي إمَّا معطوفة على الرؤوس ؛ لأنه في محل نصب ، والعطف على الظاهر وعلى المحلّ جائز كما هو مذهب مشهور للنحاة ، وإما معطوفة على (وجوهكم) فظهر أنه يجوز أن يكون عامل النصب في قوله تعالى : (بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) هو قوله تعالى : (وَٱمْسَحُواْ) وقوله تعالى : (فَٱغْسِلُواْ) ، فإذا اجتمع العاملان على معمول واحد كان الأولى إعمال الأقرب ، حتى إنَّ بعضهم لا يجوِّز أن يكون العامل (فاغسلوا) ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين المتعاطفين بجملة مُبيِّنة حكماً جديداً ليس فيها تأكيد للأول وليست هي اعتراضية ، فوجب أن يكون عامل النصب في قوله : (وَأَرْجُلَكُمْ) هو قوله : (وَٱمْسَحُواْ) ، فتدلُّ هذه الآية على وجوب مسح الأرجل ، لكن الأخبار الكثيرة وردت بإيجاب الغسل ، وهو مشتمل على المسح ولا ينعكس ، فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط ، فوجب الرجوع إليه ، ويجب القطع بأن غسل الرجل يقوم مقام مسحها ، وأيضاً إنَّ فرض الرجلين محدود إلى الكعبين ، والتحديد إنما جاء في

---

(1) هذا عجز بيت لامرئ القيس ، وصدره :

كَأَنَّ ثَبيرًا في عَرَانِينِ وَبْلِه

وثبير : جبل بعينه ، والعرانين : جمع عِرنين ، بمعنى الأنف ، ثمّ استُعيرت لأوائل المطر ؛ لأنَّ الأنوف تتقدّم الوجوه ، والوَبل : المطر الغزير المنهمر ، والبِجَاد : الكِساء المخطَّط ، والمُزَمَّل : المُلتفّ ، فالتزميل التلفيف بالثياب ، وقد جُرَّ (مُزَمَّل) على جوار (بجاد) ، وإلاَّ فالقياس يقتضي رفعَه . ومعنى البيت : أنَّ الشاعر وصف الجبلَ حين غشِيه المطر وعمَّه الخصبُ بشيخ ضعيف في بِجاد .

انظر : ابن جنّي ، الخصائص ، ١/ ١٩٢ ، والمحتسب ، ٢/ ١٧٩ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٧/ ٣٤٨ ، وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣/ ٣٠٩ ، وابن هشام ، مغني اللبيب ، ص٦٦٩ و ص٨٩٥ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤/ ٢١١ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٦/ ٧٣ .

الغسل لا في المسح ، وهذا جوابٌ لقولهم : ولا يجوز "[1] .

قوله تعالى : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ قُرِئَ ثلاثَ قراءاتٍ ، اثنتان منها متواترتان[2] ، وهما (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب ، وهي قراءة نافع والكسائيّ وابن عامر وحفص عن عاصم وابن مسعود ويعقوب والأعشى وأبو بكر وابن عبّاس والشافعيّ وعليّ والمفضَّل ، و(وَأَرْجُلِكُمْ) بالجرّ ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم وحمزة وأبي جعفر وخلف وأنس وعكرمة ويحيى بن وثّاب وقتادة والشَّعْبيّ والباقر وعَلقَمة والضحّاك والأعمش ، وواحدة منها شاذّة[3] ، وهي (وَأَرْجُلُكُمْ) ، وهي قراءة الوليد بن مسلم عن نافع وعمرو عن الحسن وسليمان الأعمش .

فأمّا قراءة النصب ففيها تخريجان[4] :

أحدهما : أنّها معطوفة على (أيديكم) فيكون حكمها الغسل كالأوجه والأيدي ، كأنّه

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١٩٢/١ .

[2] انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ٣٠٢/١ ، والزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٥٢/٢ ، والطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٨٨/٨-١٨٩ ، والنحاس ، إعراب القرآن ، ٤٨٥/١ ، والقيسيّ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ٤٠٦/١-٤٠٧ ، ومشكل إعراب القرآن ، ٢٢١/١ ، وابن زنجلة ، حجّة القراءات ، ص٢٢٣ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٢٠٤/٢ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ١٦٣/٢ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٤٢/٧ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٨٤/١ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ١٦٤/١١ ، والعُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢٤٤/١ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٤٢/٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢٠٩/٤-٢١٠ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١١/٣ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ١٨/٢ ، والجمل ، الفتوحات الإلهيّة ، ٤٦٧/١ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٧٣/٦ ، والبنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ٢٣١/٢-٢٣٢ .

[3] انظر : ابن جنّي ، المحتسب ، ٣١٤/١ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٢١٠/٢ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٥٢/٣ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١١/٣ ، وانظر كذلك : الخطيب ، معجم القراءات ، ٢٣٤/٢ .

[4] انظر : أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٥٢/٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢١٠/٤ .

قيل : اغسلوا أرجلَكم ، وهو قول الزجاج[١] والطبريّ[٢] وابن عطيّة[٣] والقرطبيّ[٤] وأبي البركات الأنباريّ[٥] ، إلاّ أنَّ هذا التخريج قد أفسده بعضُهم بأنَّه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضيَّة ؛ لأنَّها مُنْشِئَةٌ حكمًا جديدًا ، فليس فيها تأكيد للأوَّل ، قال ابن عصفور – وقد ذكر الفصل بين المتعاطفين – : " وأقبح ما يكون ذلك بالجُمَل " ، وهذا القول يدلُّ على عدم جواز تخريج الآية على ذلك وعلى تنزيه كتاب الله منه . وقال أبو البقاء العُكبريّ : " هو معطوف على الوجوه والأيدي ، أي : فاغسِلوا وجوهَكم وأيديَكم وأرجُلَكم ، وذلك جائز في العربيَّة بلا خلاف ، والسنَّة الدالَّة على وجوب غَسْل الرجلين تقوِّي ذلك "[٦] ، فجعَل السنَّة الواردة بغَسلِ الرجلين مقوِّيةً لتخريجه ، ووافقه في ذلك أبو السعود[٧] والشوكاني[٨] وقد ردَّ عليه السمين الحلبيّ قائلاً : " وليس بشيءٍ ؛ فإنَّ لقائلٍ أن يقول : يجوز أن يكون النصب على محلِّ المجرور في قوله (برؤوسكم) ، وكان حكمها المسح ، ولكنَّه نُسخ ذلك بالسنَّة ، وهو قول مشهور للعلماء "[٩] .

---

(١) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٥٢/٢ .

(٢) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٨٩/٨ .

(٣) ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ١٦٣/٢.

(٤) القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٤٢/٧ .

(٥) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٨٤/١ .

(٦) العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٤٢٢/١ .

(٧) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١١/٣ .

(٨) الشوكانيّ ، فتح القدير ، ١٨/٢ .

(٩) السمين الحلبي ، الدلا المصون ، ٢١٠/٤ .

والآخر : وهو ما ذكره السمين الحلبيّ على أبي البقاء العكبريّ السابق ، وهو أنّها معطوفة على موضع (برؤوسِكم) على خلاف في كُنْه هذه الباء ، هل هي زائدة أم تبعيضيَّة ، وهذا اختيار فخر الدين الرازي[1] .

وأمَّا قراءة الجرّ ففيها أربع تخريجات :

الأوّل : أنَّ قوله (وأرجلِكم) منصوب في المعنى عطفًا على الأيدي المغسولة ، وإنَّما جُرَّ على الجوار ، كقولِهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، بجرِّ (خَرِب) ، وكان حقُّه أن يكون مرفوعًا ؛ لأنَّه صفة في المعنى لـ(جُحْر) ؛ لصحَّة اتِّصافه به ، و(الضبّ) لا يوصف به ، وإنَّما جرُّه على الجْوار ، وهذا قول الفرَّاء[2] وأبي عبيدة[3] والأخفش الأوسط[4] وأبي البقاء العُكبريّ[5] والنوويّ[6] وابن كثير[7] والعينيّ[8] وأبو السعود[9] والشنقيطيّ[10] الذي أطال الكلام في هذه المسألة ، قال أبو البقاء العكبريّ عن هذا التوجيه : " وهو الإعراب الذي يقال هو على

---

(1) الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٦٥/١١ .

(2) الفراء ، معاني القرآن ، ٧٤/٢-٧٥ .

(3) أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، ١٥٥/١ .

(4) الأخفش ، معاني القرآن ، ٢٥٥/١ .

(5) العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٤٢٢/١ .

(6) النووي : محيي الدين أبو زكريًّا يحيى بن شرف الشافعيّ ، المجموع شرح المهذّب ٤١٨/١-٤٢٠ ، دار الفكر ، بيروت .

(7) ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ٢٤/٢ ، دار المعرفة بيروت .

(8) العينيّ : بدر الدين أبو محمَّد محمود بن أحمد ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، ٣٣٩/٢-٣٤٠ ، إشراف ومراجعة صدقي جميل العطار ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

(9) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١١/٣ .

(10) الشنقيطي : محمَّد الأمين بن محمَّد المختار ، أضواء البيان ، ٨/٢-١٥ ، طبعة صاحب السموّ الملكيّ الأمير أحمد ابن عبد العزيز بالمطابع الأهليّة بالأوفست ، الرياض ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

الجِوار ، وليس بممتنع أن يقع في القرآن الكريم ، فقد جاء في القرآن والشعر ... " ، وقال الإمام النووي : " الجر علي مجاورة الرؤوس مع أن الأرجل منصوبة ، وهذا مشهور في لغة العرب ، وفيه أشعار كثيرة مشهورة ، وفيه من منثور كلامهم كثير ، من ذلك قولهم : هـــذا جحر ضب خرب ، بجر (خرب) على جوارِ (ضب) ، وهو مرفوع صفة لـ(جحر) ومنه في القرآن : ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾﴾ هود: ٢٦ ، فجرَّ (أليماً) على جوارِ (يوم) ، وهو منصوب صفة لـ(عذاب) ، فإن قيل : إنما يصح الإتباع إذا لم يكن هناك واو ، فإن كانت لم يصحَّ ، والآية فيها واو ، قلنا : هذا غلط ، فإن الإتباع مع الواو مشهور في أشعارهم ، من ذلك ما أنشدوه[١] :

لَمْ يَبْقَ إلاَّ أَسِيرٌ غيرُ مُنْفَــلِتٍ ... أَوْ مُوثَقٍ فِي عِقالِ الأَسْرِ مَكْبُول

فخفض (موثقا) ؛ لمجاورته (منفلت) وهو مرفوع معطوف على (أسير) ، فإن قالوا : الإتباع إنما يكون فيما لا لبس فيه ، وهذا فيه لبس ، قلنا : لا لبسَ هنا ؛ لأنه حدد بالكعبين ، والمسح لا يكون إلى الكعبين بالاتفاق " .

وإنَّما ذهب هؤلاء إلى ما ذهبوا إليه ؛ لأنَّهم لم يجدوا مخرجا في نظرهم من الإشكال في ظاهر الآية في قراءة الجرّ ، وهو أن الرِّجل فرْضُها الغَسل وظاهر الآية أنَّ فرضها المسح ، إلا القول بالمجاورة .

وقد منع بعض العـــلماء أن يقـــع الجـــرّ على الجـــوار في القـــرآن الكريـــم ، وبخـــاصَّة في هـــذه الآية ، منهم : الزجـــاج[٢] وأبو

[١] هذا البيت للنابغة الذبياني ، انظر : أبو البقاء العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٤٢٤/١ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢١٢/٤ ، ورواية عجز البيت فيهما : أو مُوثَقٍ في حِبال القوم مجنوبِ .

[٢] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٥٣/٢ .

جعفر النحّاس[1] وابن خالويه[2] ومكّي القيسيّ[3] وفخر الدين الرازي[4] وأبو حيّان[5] والسمين الحلبيّ[6] والألوسيّ[7] ، قال النحّاس : " هذا القول غلط عظيم ؛ لأنَّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه ، وإنَّما هو غلط ، ونظيره الإقواء[8] " ، وقال أبو حيّان : " وهذا تأويل ضعيف جدًّا ، ولم يردْ إلاّ في النعت ؛ حيث لا يُلبِس على خلافٍ فيه قد قرّر في علم العربية " ، وأورد فخر الدين الرازي والسمين الحلبيّ والألوسيّ ردًّا على المثبتين للجر على الجوار في النقاط الآتية :

الأولى : أنّ الجرَّ على الجوار معدود في اللّحن الذي قد يتحمل لأجل الضرورة في الشعر ، وكلام الله يجب تنزيهه عنه .

الثانية : أنّ الجرَّ إنّما يُصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس ، كما في قوله : جحر ضبٍ خربٍ ، فإنّ من المعلوم بالضرورة أنّ الخرب لا يكون نعتاً للضب بل للجحر ، وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل .

الثالثة : أنّ الجرَّ بالجوار إنّما يكون بدون حرف العطف ، وأمّا مع حرف العطف فلم تتكلّم به العرب .

---

(1) النحاس ، إعراب القرآن ، ٩/٢ .

(2) ابن خالويه ، الحجّة في القراءات السبع ، ص١٢٩ .

(3) القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، ٢٢٠/١ .

(4) الرازي ، مفاتيح الغيب ، ١٦٥/١١ .

(5) أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٥٢/٣ .

(6) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢١٠/٤-٢١٦ .

(7) الألوسيّ ، روح المعاني ، ٧٣/٦ .

(8) الإقواء : اختلاف حركة الرَّويّ في قصيدة واحدة ، وهو أن يجيءَ بيتٌ مرفوعًا وآخرُ مجرورًا ، وهو من عيوبِ الشعر .

الثاني : أنَّه معطوف على قوله (برؤوسِكم) لفظًا ومعنىً ، وهو رأي الطبريّ[1] وابن عطيّة[2] والقرطبيّ[3] ، وهذا التوجيه يدلُّ على جواز الاقتصار على مسح الرِّجْلين .

الثالث : أنَّه معطوف على قوله (برؤوسِكم) لفظًا دون معنى للتنبيه على عدم الإسراف باستعمال الماء ؛ لأنَّها مظنَّة لصبِّ الماء كثيرًا فعُطف على الممسوح والمراد غَسلُها ، وهذا رأي الزمخشريّ[4] .

والزمخشري لم يذكر إلاّ هذا الوجه ، وهذا في الحقيقة ردٌّ على الوجوه الأخرى وإبطال لها ، كما أنّ ظاهر كلامه التجاؤه إليه لدلالة الأخبار على الغسل ، وقد نقل العيني[5] عنه هذا الوجه وارتضاه كما هو ظاهر عبارته ، بل اعتمده النسفي[6] من غير أن ينسبه إلى الزمخشري ، إلاّ أنه كما كما هو ملاحَظ تفسير للقرآن بالرأي ، محاولة لصرف الآية عن ظهورها في حكم المسح ، وفيه ضربٌ من التفلسُف لا يَستند إلى دليل شرعيّ ، ولذا قال أبو حيان بعد إيراده : " وهو كما ترى في غاية التلفيق وتعمية في الأحكام "[7] .

الرابع : أنَّه مجرور بحرف جرٍّ محذوف مقدَّر دلَّ عليه المعنى ، ويتعلَّق هذا الحرف بفعلٍ محذوف أيضًا يليق بالمحلّ ، فيُدَّعَى حذف جملة فعليَّة وحذف حرف جرّ ، ويكون التقدير : وافعلوا بأرجُلِكم غَسلاً ، وهذا التوجيه الأخير ذكره أبو

---

(1) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٨٩/٨ ، وانظر : الشوكانيّ ، فتح القدير ، ١٨/٢ .
(2) ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ١٦٣/٢.
(3) القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٤٣/٧ .
(4) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٢٠٤/٢ .
(5) العينيّ ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، ٣٣٩/٢ .
(6) النسفي : أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود ، مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، ٢٧٠/٢ .
(7) أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٥٢/٣ .

البقاء العُكبريّ[1] وأبو حيَّان[2] والسمين الحلبيّ[3] .

قال أبو البقاء العُكبريّ محتجًا لهذا التوجيه : " وحذف الجرّ وإبقاء الجرِّ جائز " ، **أقول : ولا يخفى أنّه تكلّف بلا وجهٍ وتقديرٌ بلا دليل ، والأصل عدمه** ، ولذا ردَّ عليه أبو حيَّان قائلاً : " وهذا تأويل في غاية الضَّعف " ، وقال السمين الحلبيّ : " قوله (وإبقاء الجرِّ) ليس على إطلاقه ، وإنَّما يطَّرد منه مواضع نصَّ عليها أهل اللسان ليس هذا منها " .

وأمَّا قراءة الرفع ففيها توجيه واحد وهو أن يكون قوله (وأرجلُكم) مرفوعًا على الابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأرجُلُكم مغسولة ، أو ممسوحة على ما تقدَّم في حمكها .

وإذا رجعنا إلى كلام الشيخ محمَّد نووي السابق وجدناه يذكر كلا التوجيهين اللذين قيلا فيمن قرأ بنصب (الأرجل) ، وأمَّا بالنسبة لقراءة الجرّ فإنَّه ذكر التوجيهين الثالث والرابع منها ، وردَّ على التوجيه الأوَّل ، وما ذكره أغلبه منقول من كلام فخر الدين الرازي ، ولا غرابة في ذلك ، فإنَّ كتاب (مفاتح الغيب) أحد الكتب التي اعتمد عليها في تفسيره .

وخلاصة القول : إن الشيخ نوّع في عرضه للمسائل النحوية في تفسيره وأكثر منها ، مما يدلّ على إحاطته الشاملة بتلك المسائل ، ومقدرته على توظيفها لخدمة النص القرآني ، واستخدامه في عرضها لنفس المصطلحات التي درج عليها المفسرون ، مثل إطلاقه على المفعول المطلق (مصدرًا) ، وإطلاقه على الصفة التي تنوب عن المفعول المطلق (نعت لمصدر محذوف) .

---

[1] العُكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/٤٢٤ .

[2] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٣/٤٥٢ .

[3] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤/٢١٥ .

الباب الرابع

التوجيهات الإعرابيّة

في تفسير " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

- **تمهيد .**
- **التوجيهات الإعرابية .**
- **الخلاصة .**

تمهيد :

الإعراب هو نظام وصفي لملحقات اللغة العربية الفصحى، يستخدم في كتابة النصوص العربية الملفوظة بالكامل، وأشهرها القرآن، وتُنطَق عند قراءة النصوص الرسمية، وقلما يستخدم في اللَّهجات العامية .

وهو في اللغة : الإبانة ، يقال : أعرب عن حاجته أبان عنها ، والتحسين ، أعربْتُ الشيءَ حسَّنْتُه ، والتغيير ، عرِبَتْ معِدةُ الرجل ، وأعربها الله غيَّرها ، والانتقال ، عَرِبَت الدابَّة في مرعاها : جالت ، وأعرَبَها صاحبها[(١)] .

وزاد السيوطي على المعاني السابق قائلاً : " ويأتي (أعربَ) لازمًا ، بمعنى : تكلَّم بالعربيَّة ، أو صارتْ له خَيلٌ عِرابٌ ، أو وُلِدَ له ولدٌ عربيُّ اللون ، أو تكلَّم بالفُحْش ، أو أعطى العُرْبُون "[(٢)] ، ثمَّ أردف قائلاً : " فهذه عشَرَةُ معانٍ ، والمناسب للمعنى الاصطلاحيّ منها هو الأوَّل ؛ إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة ... ويصحُّ أن يكون من الخمسة بعده "[(٣)] .

وقال ابن فارس عن المعنى الأوَّل الذي ذكره السيوطيّ وهو بمعنى الإبانة : " إعراب الكلام أيضاً من هذا القياس ؛ لأن بالإعراب يفرّق بين المعاني في الفاعل ، والمفعول ، والنفي ، والتعجب ، والاستفهام ، وسائر أبواب هذا النّحو من العلم"[(٤)] .

---

(١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٢/ ٨٣٣ . وانظر : ابن دريد ، جمهرة اللغة ، ١/ ٣١٩ ، وابن جني ، الخصائص ، ١/ ٣٥-٣٧ ، والعلولا : الدكتورة منيرة بنت سليمان ، الإعراب وأثره في ضبط المعنى ، دراسة نحوية قرآنيّة ، ص٤٧-٥٢ ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندريَّة ، ١٩٩٣م/ ١٤١٣هـ ، وياقوط : أحمد سليمان ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، ص١٩-٢١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م .

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، ١/٥٣ .

(٣) المرجع السابق . وانظر : الفاكهي ، شرح الحدود النحويَّة ، ص٣١١ .

(٤) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ٤/ ٣٠٠ .

وأما حقيقته في الاصطلاح ، فقد اختلف النحويون في ذلك على رأيين[1] :

أحدهما : أنَّ الإعراب لفظيّ ، وهو عبارة عن الحركات ، وهو أثرٌ ظاهر أو مقدَّر يُحدثه العامل في آخر الكلمة ، فيكون آخرها مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، أو مجزومًا ، حسب ما يقتضيه ذلك العامل .

وأصحاب هذا الرأي منهم : الزجاجي[2] ، وابن مالك[3] ، وابن الناظم[4] ، وابن هشام[5] ، والمرادي[6] ، وقال : " وهو أقرب للصواب " .

---

(1) لشهرة هذين التعريفين ، وسيطرتها على جو الدرس النحوي ، أشار إليهما جميعًا كثيرٌ من النحويين ، منهم :
- أبو البقاء العكبريّ في كتابه : مسائل خلافية في النحو ، ص١٠٢ ، تحقيق محمد خير الحلواني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الثانية .
- أبو حيان في كتابه : ارتشاف الضرب ، ٨٣٣/٢ .
- وابن أم قاسم المراديّ في كتابه : توضيح المقاصد والمسالك ، ٤٨/١ ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهريّة ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
- وابن عقيل في كتابه : المساعد على تسهيل الفوائد ، ١٩/١ ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- خالد الأزهري في كتابه : شرح التصريح على التوضيح ، ٥٩/١-٦٠ ، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- والسيوطي في كتابه : همع الهوامع ٥٣/١-٥٤ ، وفي كتابه : الأشباح والنظائر في النحو ، ٨٥/١-٨٨ ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م .
- والأشموني في كتابه : شرح الأشموني عل الألفية ، ١٩/١ ، وبحامشه حاشية الصبان ، ضبط وتصحيح مصطفى حسين أحمد ، دار الفكر ، بيروت .

ولقد فصل الدكتور عبد الهادي الفضلي هذا الخلاف بإسهاب في كتابه : دراسات في الإعراب ، ص١١-٢٦ ، المكتاب الجامعي ، الناشر تهامة ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م .

(2) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص٧٢ ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٦٩م .

(3) ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص٧ ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ ، وانظر كذلك : شرح التسهيل ، ٣٣/١ . وانظر : الفاكهي ، شرح الحدود النحويَّة ، ص٣١٣ .

(4) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص١٠ ، تصحيح محمد بن سالم اللبابيدي ، مطبعة ناصر خسرو ، بيروت .

(5) الأنصاري : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص٥٩/١-٦٠ ، وشرح قطر الندى ، بهامش حاشية السجاعي على قطر الندى ، ص٢٦ ، مصر ، ١٢٨٩م .

(6) المرادي : الحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ٤٨/١ ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر ، القاهرة ، العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م . وانظر : الفاكهي ، شرح الحدود النحويَّة ، ص٣١٣ .

وحجتهم أمران :

أحدهما : أنَّ الاختلاف أمرٌ لا يعقل إلاَّ بعد التعدد ، فلو جُعل الاختلاف إعرابًا ، لكانت الكلمة في أحوالها مبنية ؛ لعدم الاختلاف .

والثاني : أنَّه يقال أنواع الإعراب رفع ، ونصب ، وجرٌ ، وجزم ، ونوع الجنس مستلزم الجنس[1] .

والثاني : أنَّ الإعراب معنوي ، وهو عبارة عن الاختلاف ، وهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا .

وأصحاب هذا الرأي منهم : ابن جنِّي[2] ، ابن الحاجب[3] ، وابن عصفور[4] ، وابن آجُرُّوم[5] ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ حيث قال : " فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكِّنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع ؛ الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون "[6] ، واختاره الأعلم الشنتمري[7] ، وأبو حيَّان[8] .

---

(1) انظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، ٨٥/١ .

(2) حيث قال في الخصائص ، ٣٥/١ : " هو – يعني الإعراب – الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنَّك إذا سمعتَ (أكرم زيدٌ أباه) و(شكر سعيدًا أبوه) ، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرْجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه .

(3) انظر : الرضي ، شرح الكافية ، ١٨/١ .

(4) ابن عصفور ، المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ٤٧/١ ، مكتبة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣م/ ١٣٩٢م .

(5) انظر : شرح الآجُرُّمية لمحمد بن صالح العثيمين ، ص٢٩ ، مكتبة الأنصار ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م .

(6) سيبويه ، الكتاب ، ١٣/١ . وانظر في تطور المعنى الاصطلاحي للإعراب تبعًا لما ذكره سيبويه : العلولا ، ص٥٣-٥٦ . والفضلي ، دراسات في الإعراب ، ص١١-٢٦ .

(7) الأعلم ، النكت على كتاب سيبويه ، ١٣/١-١٤ ، تحقيق الدتور زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

(8) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٢٣/٢-٢٤ .

وحجتهم أمران :

أحدهما : لا يجوز إضافة الحركات إلى الإعراب ؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

والثاني : أنَّ الحركات قد تكون في المبني ، فلا تكون إعرابًا ، وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم : مطيَّة حرب ، أي : صالحة للحرب ، وكذلك هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة[1] .

وهذا الرأي الأخير هو الأولى بالأخذ ؛ فإنَّ الإعراب معنى قبل أن يكون حركة إعرابية ، ثم جاءت الحركة الإعرابية لتضبط المعنى ، وتحافظ عليه ، وتحرسه من العبث . وبفضل الإعراب يمكننا التقديم والتأخير في الجملة وفق ما يناسب المعنى ويعطيه دلالات أعمق ، مع المحافظة على مراتب الكلمات ، فالفاعل يبقى فاعلا وإن تأخر ، والمفعول يبقى مفعولا وإن تقدّم .

وفائدة الإعراب : تبيان المعنى ، والاستعانة به على فهم السياقات والتركيبات التي لا تتضح في كثير من الأحيان إلا بضبط الكلمة ، وتبيان موقعها الإعرابي . فإعراب الكلمات بأيِّ معنى تحتمله هذه الكلمة هو الهدف الحقيقي لهذا العلم العظيم ، وبدونه سيكون مجرَّدًا عن أيِّ فائدة حقيقيَّة يمكن أن ننسبها إليه[2] .

والإعراب من أهمِّ سمات اللغة العربيَّة الفصحى وإن لم يكن أهمَّها ، وأحد أبرز خصائصها ، وهي خاصية عُرفت بعد أن تفشى النطق الخاطئ في اللسان العربي ، وهو مظهر حيٌّ لعلم النحو وصناعته ، الأمر الذي جعل القدامى يختلط عندهم مفهومُ الإعراب بمفهوم النحو اختلاط بيِّنًا في كثيرٍ من كتبِ النحو واللغة ، فسمَّوا النحو إعرابًا ، وسمَّوا الإعراب نحوًا .

---

(1) انظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، ١/٨٥ .

(2) انظر : العلولا ، الإعراب وأثره في ضبط المعنى ، دراسة نحوية قرآنية ، ص٥٧-٦٠ .

من ذلك ما قاله الزمخشري في المفصل : " ويرون -- يعني : الفقهاء -- الكلام في أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًّا على علم الإعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه ، والأخفش ، والكسائي ، والفراء ، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين "[١] .

ومن ذلك ما قال ابن معطي في كتابه الفصول الخمسون : " إن غرض المبتدئ الراغب في علم الإعراب حصرته في خمسين نصلا "[٢]

ومن ذلك أيضًا ما أورده ابن منظور في لسان العرب : " نحا الشيء ينحاه وينحوه ، إذا حرَّفه ، وقال ابن السكيت : ومنه سُمِّي النحو ؛ لأنَّه يحرِّف الكلام إلى وجوه الإعراب "[٣] . وقال أيضًا : " والإعراب الذي هو النحو إنَّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ " ، وأورد قول الشاعر :

ماذا لَقِـينًا مِن المُستَعرِبينَ ومِن　　　قياس نحوِهم هذا الذي ابتدعوا

وقد ذهب صاحب كتاب (ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم) أنَّ سبب هذا الخلط يرجع إلى أنَّ الإعراب كان سببًا في نشأة النحو ، فسمِّي باسمه ، واستأثر الإعراب باهتمام النحويين ، وأصبح المحور الذي يدور حوله النحو وغيره من الداسات اللغوية[٤] .

---

[١] الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمر ، المفصل في علم العربيّة ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١/١٨ .

[٢] ابن معطي : زين الدين أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي المغربي ، الفصول الخمسون ، ص١٤٩ ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناجي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

[٣] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (نحا) ، ١٥/٣١٠ .

[٤] ياقوط : أحمد سليمان ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، ص١٦ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م .

والحقيقة أنَّ الإعراب عنصر من عناصر النحو ، فالنحو كلٌّ ، والإعراب بعض هذا الكلّ ، فهو من باب تسمية الجزء مع إرادة الكلّ ، ولو كان الإعراب هو النحو ، لكانت اللغات غير المعربة – كالإنجليزية مثلاً – لا يوجد بها نحو .

والإعراب من أبرز ما يميز اللغة العربيَّة عن غيرها من اللغات ؛ إذ بدونه تشتبه الأساليب ، وتلتوي المعاني ، فلا تدرك مراميها وأبعادها ، وبذلك قد ينغلق على الناس فهم تراثهم الأدبيّ والتاريخيّ ، بل فهم قرآنهم وكتابهم الكريم . ولا تخفى الرابطة الوثيقة بين المعاني والإعراب ، لذا قالوا : الإعراب فرع المعنى ، ولا يُتصوّر أن يُقدِم أحد على إعراب نص يجهل معناه، فإعراب النّص تجلية لمعانيه، وكشف لأحكامه ، وبدونه لا يتَّضح ما يهدف إليه الكلام ، أو ما يرمي إليه المتحدث أو المتكلِّم .

وإعراب العربية هو ما يؤدي لتشكيل نهاية الكلمات في سياق الحديث على الوجه الصحيح ، سواءً كان هذا التشكيل يختص بتغيير حركة الحرف الأخير ، أو تغيير الحروف الأخيرة في حالات أخرى ، فهو من أوضح معالم الاستعمال النطقي في تلاوة القرآن الكريم ، وفي إنشاد الشعر ، وإلقاء النثر خطابةً وقراءةً .

وتصنف حالات الإعراب في هذه الحالة بالرفع ، وعلامته الضمة ، أو الواو ، أو الألف ، أو ثبوت النون ، والنصب وعلامته الفتحة ، أو الألف ، أو الياء ، أو حذف النون ، والجر علامته الكسرة ، أو الياء ، أو حذف النون ، والجزم علامته السكون ، أو حذف النون ، أو حذف حروف العلة ، كما يوجد التنوين وهو مضاعفة الحركة الإعرابية في أواخر بعض الكلمات وغالبا ما يدل التنوين على تنكير الاسم .

قال السيوطي في شروط من أراد إعراب القرآن : إنّ أول واجب عليه " أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى، ولهذا لا يجوز

إعراب فواتح السور، إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه "[١] . لذلك، فإنّ المُعرِب " يزلّ إذا نظر في ظاهر اللفظ فقط، ولم ينظر في موجب المعنى"[٢] .

ولا غرو بعد ذلك إذا رأينا العلماء ينكبون على القرآن ، ويعربونه ويبينون مواقع مفرداته ومركباته ؛ إيمانًا منهم بإن هذا الصنيع لا يقلّ أهمّيّةً عن تفسير الكتاب وشرحه ، فهم بذلك يخدمون التفسير بالإعراب ، كما يخدم المفسرون المعربين بالتفسير ، فكما يكون الإعراب معينًا على فهم المعنى ، فقد تكون معرفة المعنى في أحيان أخرى معينة على الإعراب السليم[٣] .

ومن هنا لا نبتعد بعيدًا أن نقول إنّ الإعراب هو نفسه التفسير ؛ إذ عن طريقه يمكن الوصول إلى توضيح معان كثيرة من الآيات ، وكشف الستار عن غوامضها .

قال الزركشي : " الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظرُ في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلِّها ، ككونها مبتدأ ، أو خبرًا ، أو فاعلةً ، أو مفعولة ، أو في مبادئ ، أو في جواب ، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير ، أو جمع قلّة أو كثرة ، إلى غير ذلك "[٤] .

وفي هذه الصفحات التالية نحاول التعرُّف على توجيهات الشيخ محمد نووي الإعرابيّة في أثناء تفسيره لبعض الآيات القرآنيَّة .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا

---

[١] السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ٤/ ١٢٢٠-١٢٢١ .

[٢] السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ٤/ ١٢٢٢ .

[٣] انظر : اللبدي : محمد سمير نجيب ، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، ٢٧٧-٢٧٨ ، ٢٨٦-٢٨٧ .

[٤] الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ١/٣٠٢ .

﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ البقرة: ١٠٢

" (وما أنزل على الملكين) عطف على السحر ، أي : ويعلمونهم ما ألهماه من السحر . وقيل عطف على (ما تتلو) . واختار أبو مسلم أنَّ (ما) في محلِّ جرّ عطف على ملك سليمان ؛ وذلك أنَّ الملكين أنزلا لتعليم السحر امتحانًا من الله للناس هل يتعلمونه أولا كامتحان قوم طالوت بالشرب من النهر ، وقيل إنَّما أنزلا لتعليمه ؛ للتمييز بينه وبين المعجزة ؛ لئلاً يغترَّ به الناس ؛ لأنَّ السحرة كثروا في ذلك الزمن ، واستنبطوا أبوابًا غريبة من السحر ، وكانوا يدَّعون النبوَّة ، فبعث الله تعالى هذين الملكين ليعلما الناس أبواب السحر حتَّى يتمكَّنوا من معارضة أولئك الكذابين وإظهار أمرهم على الناس "[1] .

اختلف العلماء في حقيقة (ما) في قوله تعالى (وما أنزل على الملكين) على قولين :

أحدهما : أنَّ (ما) موصول اسميّ بمعنى (الذي) ، والذين اختاروا هذا القول قد اختلفوا في المعطوف عليه على ثلاثة أقوال :

أحدها : (السحر) في قوله (يُعلِّمون الناس السحر) ، أي : ويُعلِّمونهم ما أُنزل على الملكين ، فيكون (ما) في محلِّ نصبٍ ، وهذا اختيار الزمخشريّ[2] وأبي البقاء العكبريّ[3] وابن عطيَّة[4] وأبي حيَّان[5]

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/٢٧ .

[2] الزمخشريّ ، الكشاف ، ١/٣٠٥ .

[3] العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/٩٩ .

[4] ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ١/١٨٦ .

[5] أبو حيان ، البحر المحيط ، ١/٤٩٧ .

والسمين الحلبيّ[1] والشوكانيّ[2] ، وعلى هذا القول اختُلِف في هذا المُنزَل الذي عُلِّمَ أو الذي اتُبع على ثلاثة أقوال :

الأوّل : هو علم السحر ، أُنزِل على الملكين ؛ ابتلاء من اللهّ للناس ، من تعلَّمه منهم وعمِل به كان كافرًا ، ومن تجنَّبه أو تعلَّمه لا ليعملْ به ولكن ليتوقاه ولئلا يغترّ به كان مؤمنًا ،

عرفتُ الشرَّ لا للشرْ ... لكن لتَوَقِّيهِ

فمَن لا يَعرفِ الشرَّ ... من الناس يقع فيه

كما ابتُلي قوم طالوت بالنهر ، ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾ ﴾ البقرة: ٢٤٩

وهذا قول قتادة[3] ، وهو اختيار الزمخشريّ .

الثاني : المنزل هو الشيء الذي يفرَّق به بين المرء وزوجه ، وهو دون السحر ، وهذا قول مجاهد وغيره[4] ، وهو مرويّ عن ابن عباس[5] – رضي الله عنه – .

---

(1) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣١/٢ .

(2) الشوكانيّ ، فتح القدير ، ١١٩/١ .

(3) انظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٣٣٣/٢ .

(4) انظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ١٨٦/١ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٩٧/١ .

(5) انظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٣٣٣/٢ .

الثالث : هو السحر ؛ ليعلم على جهة التحذير منه والنهي عنه ، والتعليم على هذا القول إنّما هو تعريف يسير بمبادئه .

الثاني : (ما) في قوله (ما تتلو الشياطين) ، فتكون (ما) الثانية في محلّ نصبٍ أيضًا ، والتقدير : واتّبعوا ما تتلو الشياطين وما أُنزِل على الملكين ، وعلى هذا ، فما بينهما اعتراض ، وكان السمين الحلبي [1] لا يرى في هذا القول تقديمًا وتأخيرًا ، ورأيه هذا ردٌّ على ابن جرير الطبريّ الذي رأى أنَّ في هذا القول تقديمًا وتأخيرًا ، إلاّ أنَّ هذا الردّ ليس في مكانه ، وأظنُّه سهوًا منه ؛ لأنَّ ابن جرير قال ذلك في توجيه قول من ذهب إلى أنَّ (ما) في هذه الآية نافية ، كما سيأتي .

الثالث : (ملك سليمان) ، فتكون (ما) حينئذٍ في محلّ جرٍّ ، والتقدير : افتراءً على ملك سليمان وافتراءً على ما أُنزِل على الملكين ، وهذا اختيار أبي مسلم [2] ، وتقديره عند أبي البقاء العكبريّ [3] : وعلى عهد الذي أُنزِل على الملكين .

والآخر : أنَّ (ما) نافية ، والجملة معطوفة على الجملة المنفيَّة قبلها (وما كفر سليمان) ، والتقدير : وما أُنزل على الملكين إباحة السحر [4] . وكان ابن جرير الطبري [5] يرى أنَّ في هذا القول تقديمًا وتأخيرًا ، ووافقه الشوكاني [6] ،

---

(1) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢/ ٣١ .

(2) انظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ١/ ٤٩٧ ، وانظر كذلك : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢/ ٣١ .

(3) العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٩٩ .

(4) انظر : كلام الشيخ فيما يأتي ؛ حيث فصّل القول في رأي من ذهب إلى أنَّ (ما) ههنا نافية .

(5) انظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢/ ٣٣ .

(6) الشوكاني ، فتح القدير ، ١/ ١١٩-١٢٠ .

والتقدير : واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ، وما كفر سليمان وما أُنزل على الملكين ، ولكن الشياطين كفروا يعلِّمون الناس السحر ببابل هاروت وماروت ، فيكون معنيًّا بالملكين : جبريل وميكائيل .

وهذا القول الثاني قد أورده الشيخ محمد نووي كما يأتي قريبًا ، والأقوال الثلاثة في حالة كون (ما) اسمًا موصولاً قد ذكرها الشيخ أيضًا هنا ، وإنَّما أوردته مرَّةً أخرى من باب الترتيب والتنظيم ، وعزو كلِّ قولٍ إلى أصحابه ما وجدتُ في ذلك سبيلاً .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى في الآية السابقة :

" (هاروت وماروت) عطف بيان للملكين ؛ لأنَّهما ملكان نزلا من السماء كما أخرجه ابن جرير[1] عن ابن عباس ، وقيل (ما أنزل) نفي معطوف على قوله تعالى (وما كفر سليمان) كأنَّه تعالى قال : لم يكفر سليمان ، ولم ينزل على الملكين سحر ؛ لأنَّ السحرة كانوا يسندون السحر إلى سليمان ، وزعموا أنَّه مما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ، فكذَّبهم الله تعالى ذلك "[2] .

اختلف النحويُّون في إعراب (هاروتَ وماروتَ) ، واختلافهم مبنيٌّ على القراءتين في (الملكين) ، فمن فتح لام (الملَكين) ، وهم الجمهور[3] وهي القراءة المتواترة ، كان في (هاروت وماروت) أربعة أوجه :

أحدها : أنَّهما بدل من (الملكين) ، وهذا اختيار أبي البقاء العكبريّ[4] ابن

---

[1] الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢/ ٣٤١-٣٤٢ ، وانظر : السيوطي : أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين ، الدر المنثور ، ١/ ٥١٩-٥٢٠ ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركيّ ، بالتعاون مع الدكتور عبد السند حسن يمامة ، مركز هجر للبحوث والدراسات العربيَّة الإسلاميَّة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٧ ، وانظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ١/ ١٨٦ وأبو حيان ، البحر المحيط ، ١/ ٤٩٧ .

[3] انظر : الخطيب ، معجم القراءات ، ١/ ١٦٤ .

[4] العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٩٩ .

عطيّة[1] وأبي حيان[2] والسمين الحلبيّ[3] ، وجُرَّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة ؛ لأنَّهما ممنوعان من الصرف للعلميَّة والعجمة .

الثاني : أنَّهما عطف بيان لهما علَمان لهما ، وهذا اختيار الزمخشريّ[4] وأبي السعود[5] ، وهو اختار الشيخ محمد نووي كما هو مشاهد منا .

الثالث : أنَّهما بدل من (الناس) في قوله (يعلِّمون الناس السحر) بدل بعض من كلّ ، أو بدلاً مطابِقًا على رأي من قال إنَّ أقلَّ الجمع اثنان[6] ، فتكون الفتحة فيهما علامة إعراب .

الرابع : أنَّهما بدل من (الشياطين) في قوله (ولكنَّ الشياطين كفروا) في قراءة من شدَّد نون (لكنَّ)[7] ، فيكون (الشياطين) منصوبًا اسمها ، وهما حينئذٍ بدل بعضٍ من كلّ ، وقيل إنَّهما اسمان لقبيلتين من الجنّ ، فيكونان بدلاً مطابقًا . وأمَّا من قرأ برفع (الشياطين) ، فلا يكون (هاروت وماروت) بدلاً من (الشياطين) ، بل يكونان منصوبين على الذمّ[8] .

---

(1) ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ١/١٨٦ .

(2) أبو حيان ، البحر المحيط ، ١/٤٩٨ .

(3) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢/٣١ .

(4) الزمخشريّ ، الكشاف ، ١/٣٠٥ .

(5) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١/٣٣٨ .

(6) هذا الرأي محكيّ عن مالك وأصحاب مالك ، وابن داود ، وبعض النحويين ، وبعض الشافعيَّة . انظر في تفصيل هذا القول : ابن قدامة : عبد اللهّ بن أحمد موفق الدين ، روضة الناظر وجنَّة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ٢/ ٣١-٣٥ ، تقديم وتوضيح وتخريج الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، المكتبة الملكيَّة بمكة ، والمكتبة التدمريَّة بالرياض ، ومؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .

(7) وهي قراءة نافع وعاصم وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب ، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائيّ وخلف والأعمش (ولكنْ) بالتخفيف ، رفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وصورة القراءة : ولكنْ الشياطينُ كفروا ، وقرأ الحسن والضحاك : ولكنِ الشياطون كفروا ، ببسكون النون وضمّ الطاء ورفع (الشياطون) على الابتداء . انظر : الخطيب ، معجم القراءات ، ١/ ١٦٤ ، ففيه إحالات إلى مصادر هذه القراءات .

(8) انظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ١/٤٩٨ والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٢/٣٣ .

ومن كسر لام (الملِكين)[1] ، فيكون(هاروت وماروت) بدلاً من الملِكين أيضًا كالقول الأوَّل ، إلاَّ إذا فُسِّر الملكين بداود وسليمان كقول بعض المفسِّرين ، فلا يكونان بدلاً منهما ، بل يكونان متعلِّقين بـ(الشياطين) على الوجهين السابقين في رفع (الشياطين) ونصبه ، أو يكونان بدلاً من الناس كما تقدَّم[2] .

وقد خطَّأ ابن جرير الطبريّ هذه القراءة ، وهذا مما لا ينبغي أن يفعله أحدٌ ، فإنَّها مهما بلغت من الغرابة والشذوذ فيها ، فإنَّها مرويَّة عن الرسول – صلَّى الله عليه وسلَّم – ، أضف إلى ذلك أنَّ الذي رووا هذه القراءة من الذين يُحتجُّ بكلامِهم من الصحابة والتابعين ، فإذا كان العلماء لا يُخطِّئون ما شذَّ مما ورد عن العرب ، فمن باب الأولى ألا توجَّهَ التخطئة إلى قراءة من القراءات مهما كان شذوذها وغرابتُها ، والله أعلم .

وقرأ الحسن والزهريّ (هاروتُ وماروت) برفعِهما ، فهما خبر لمبتدأ محذوف إن كانا ملكين ، أي هما هاروتُ وماروت ، ويجوز أن يكون بدلاً من (الشياطين) الأوَّل أو الثاني على قراءة من رفعه إن كانا شيطانَين[3] ، وأجاز أبو البقاء العكبريّ أن يكونا مبتدأ وخبره (ببابل)[4] .

ومما سبق أن عرضت هنا نجد أنَّ الشيخ ذكر توجيهًا واحدًا فقط لإعراب (هاروتَ وماروت) ، قد يكون سبب ذلك أنَّه هو المختار عنده من بين التوجيهات الأخرى ، وزدتُ أنا هنا ما يمكن زيادته ؛ للدلالة على أنَّ الإعراب

---

(1) وهي قراءة ابن عباس والحسن بن عليّ وأبي الأسود الدؤليّ والضحاك بن مزاحم وعبد الرحمن بن أبزى وسعيد بن جبير والزهري وقتيبة عن الكسائيّ ، انظر : الخطيب ، معجم القراءات ، ١٦٤/١ ، ففيه إحالات لمصادر هذه القراءة .

(2) انظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٩٨/١ والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣٣/٢ .

(3) انظر : العكبري ، إعراب القراءات الشواذ ، ٩٨/٢ ، والمصدرين السابقين .

(4) العكبريّ ، إعراب القراءات الشواذ ، ٩٨/٢ .

علاقته بالمعنى قويّةٌ جدًّا ، وفي كثرة الوجوه الإعرابيَّة تثري معاني كثيرة بعضها يعضد الآخر ، ولا يكون في ذلك تعارضٌ بين هذه المعاني ؛ والله أعلم ، وهو قصد السبيل .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ البقرة: ١٧٧

" قوله (ليس البر) هو اسم جامع لكل طاعة ، ثمَّ قوله (ولكن البرَّ) هو اسم فاعل ، والأصل : بَرِرٌ ، بكسر الراء الأولى ، فلما أريد الإدغام نقلت كسرة الراء إلى الباء بعد سلب حركتها ، أو هو مصدر بمعنى اسم الفاعل الذي هو البارّ كما هو في القراءة الشاذة "[1] .

يريد الشيخ محمد نووي بقوله أنَّ البرَّ الأوَّل في قوله (ليس البر) المصدر أو اسم الجنس ، وأنَّ البرَّ الثاني في قوله (ولكنَّ البِرَّ) اسم الفاعل أو الصفة المشبَّهة ، فقد ذكر قبله هذا : " (ولكنَّ البرَّ) ولكنَّ الشخص البرّ (من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبّه) ... "[2] .

لا خلاف في (البرّ) الأوَّل أنَّه مصدر في القراءتين[3] الواردتين فيه برفعه ونصبه ، وقد أشار الشيخ محمد نووي إلى إحدى القراءتين قائلاً : " وقرأ حفص وحمزة

---

[1] نووي ، مراح ابيد ، ٤٥/١ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٤٥/١ .

[3] انظر في هاتين القراءتين : الخطيب ، معجم القراءات ، ٢٤٠/١-٢٤٣ ، فإنَّ فيه إحالات لمظانهما في كتب التفسير والقراءات .

بنصب (البرّ) على أنَّه خبر مقدَّم "[1] ، واتفاقهم عليه أنَّه من باب إخبار اسم المعنى باسم المعـــنى . وإنَّما الخلاف في قوله (ولكنَّ البرَّ من آمن) في قراءة من قرأ (البِرَّ) بكسر الباء ، سواء أكان ذلك في قراءة من شدَّد نون (لكنَّ) فنصب (البرَّ) اسمًا لها ، أم في قراءة من خفَّف نون (لكنْ)[2] فتكون مهملة وارتفع (البِرُّ) مبتدأً . وسبب ذلك أنَّنا نجد هنا ما ظاهره الإخبار عن اسم المعنى باسم الذات .

وقد اختلف العلماء في توجيه ذلك على خمسة أقوال :

أحـــدها : أن يكون البِرُّ هو نفس من آمن باللهَّ مبالغة ، كقوله : رجلٌ عَدْلٌ ، ورجلٌ ضبطٌ ، فصار كالجثَّة ، والمعنى : ولكنَّ البارُّ من آمن ، وهذا قول أبي عبيدة[3] .

الثـــاني : أن يكون (البِرّ) اسمَ فاعل مِن بَرَّ يَبَرُّ فهو بِرٌّ وبارٌّ ، والبِرُّ هنا أصله : بَرِرٌ ، مثل فَطِن ، فلمَّا أريدَ الإدغام نُقِلت كسرةُ الراء إلى الباء بعد سلْبِ حركتها ، فعلى هذه القراءة لا يحتاج الكلام إلى حذف وتأويل ؛ لأنَّ البِرَّ من صفات الأعيان ، كأنَّه قيل : ولكنَّ الشخصَ البِرَّ من آمن ، وهذا هو المختار عند السمين الحلبيّ[4] .

الثالث : أن يكون التقدير : ولكنَّ البِرَّ بِرُّ من آمن ، وهو قول سيبويه[5] والأخفش[6]

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٤٥/١ .

[2] وهي قراءة نافع وابن عامر والحسن والذماريّ وشُرَيح ، انظر : الخطيب ، معجم القراءات ، ٢٤٣/١ .

[3] أبو عبيدة : مَعْمَر بن المُثنَّى التيميّ ، مجاز القرآن ، ٦٥/٢ ، تعليق الدكتور محمد فؤاد سَزْكِين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، وانظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤/٢ .

[4] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢٤٥/٢-٢٤٦ .

[5] سيبويه ، الكتاب ، ٢١٢/١ .

[6] الأخفش ، معاني القرآن ، ٣٤٨/١ .

الفراء[1] وقطرب[2] ، وأحد قولي الزجاج[3] وأحد قولي أبي البركات الأنباريّ[4] ، وهذا اختيار الزمخشريّ[5] وابن عطيّة[6] .

الرابـع : أن يكون التقدير : ولكنَّ ذا البِرِّ من آمن بالله ، وهو المختار عند الزجاج وأبي البركات الأنباريّ في قولهما الآخر .

الخامس : أنَّ المصدر يقع موقع اسم الفاعل ، نحو : رَجُل عدلٌ ، أي : عادل ، كما قد يقعُ اسم الفاعل موقع المصدر ، نحو : أقائمًا وقد قعد الناس؟ في قولٍ ، وهذا رأي الكوفيِّين ، وهذا الأخير ذكره السمين الحلبيّ[7] .

وقُرئ (البَرُّ)[8] ، وأراد : البارّ ، كأنَّه قال : ولكنَّ البارَّ من آمن ، أي : المؤمن . وكان المبرِّد[9] يقول : " لو كنتُ ممَّن قرأ القرآن لقرأتُ (ولكنَّ البَرَّ) بفتح الباء " ، وإنَّما قال ذلك لأنَّه يكون اسم فاعل من بَرِرْتُ أَبَرُّ ، فأنا بَرٌّ وبارٌّ . وهذا القول من المبرِّد فيه نوع من الإجحاف ، فالقراءة يُحصل عليها بالتلقِّي والرواية ، ولا تكون على حسَب ما يراه القارئ مهما بلغت معرفتُه في علوم العربيَّة .

هذا ، وقد ذكر الشيخ محمد نوويّ هنا القول الثاني ، والقول الأوَّل الذي هو قول أبي عبيدة ، ويحتمل أن يكون ما ذكره ثانيًا متوافقًا مع القول الخامس الذي هو قول

---

(1) الفراء ، معاني القرآن ، ١٠٤/١ ، وانظر : والشوكاني ، فتح القدير ، ١٧٢/١ .

(2) انظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤/٢ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ١٧٢/١ .

(3) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢٤٦/١ .

(4) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٣٩/١ .

(5) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٣٦٢/١ .

(6) ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٢٤٣/١ .

(7) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢٤٦/٢ .

(8) ذكر هذه القراءة أبو البقاء العكبريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٣٩/٢ .

(9) أورد كلامَ المبرِّد كلٌّ من الزمخشري في الكشاف ، ١/ ٣٦٣ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣/ ٥٥ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٥/ ٤٢ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٢/ ٥ ، السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢/ ٢٤٧ .

الكوفيين ، وأمّا بالنسبة للقراءة الشاذة التي أشار اليها الشيخ هي : (ولكنّ البارّ)[1] ، وهذه القراءة تُقَوّي أنّ (البِرّ) بالكسر المراد به اسم الفاعل لا المصدر ، وهذا متوافق مع القول الأوّل والثاني والخامس ، والله أعلم .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٨ - ١٩

" (إنّ الدين عند الله الإسلام) ، وقرأ الكسائي[2] بفتح همزة (أن) ، وهو إما بدل من (أنه) بدل كلٍّ من كلٍّ إن فسّر الإسلام بالتوحيد نفسه ، أي : بالإيمان بكونه تعالى واحدا ، وبدل كل من بعض إن فسّر الإسلام بالشريعة ، فإنها تشتمل على التوحيد والعدل ونحوهما ، أو معطوف على (أنه) بحذف حرف العطف ، أو مبني على أن شهد واقع على أنّ الدين ، إما بإجراء أنّه على التعليل ، والتقدير : شهد الله لأجل أنه لا إله إلا هو أنّ الدين الآية ، أو بإجرائه على قراءة ابن عباس ، وهو بكسره على جعل جملة (أنه) اعتراضًا ، وعلى إيقاع (شهد) على أنّ الدين من باب تقديم وتأخير ، والتقدير : شهد الله أنّ الدين عند الله الإسلام ، وشهد بذلك الملائكة والنبيّون والمؤمنون ، أو بإجراء شهد مجرى (قال) ، مع جعل أنّ الدين معمولاً للحكيم بإسقاط

---

[1] ذكر هذه القراءة الزمخشري ، الكشاف ، ٣٦٣/١ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٥/٢ ، السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢٤٧/٢ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٤٥/٢ .

[2] وهي كذلك قراءة ابن عباس وابن مسعود ومحمد بن عيسى الأصفهانيّ والشنبوذيّ وأبي رُزين وأبي العالية وقتادة ، انظر : الخطيب ، معجم القراءات ، ٤٦٣/١-٤٦٤ ، فإنّه يحيل إلى مصادرها .

الجار ، أي : الحكيم بأنّ الدين . أما جعله بدل اشتمال من (أنه) فممتنع بذلك التفسير ؛ لأنه صار البدل أشمل من المبدل منه ، ولأنّ شرط بدل الاشتمال أن يكون المخاطب منتظرًا للبدل عند سماع المبدل منه ، وهنا ليس كذلك ، ولا سيما أن هنا فصلاً بين البدل والمبدل منه بأجنبي "[1] .

قال أبو علي الفارسيّ : " الوجه الكسر في (إنَّ) ؛ لأنَّ الكلام الذي قبله قد تمَّ "[2] ، وهي مؤكِّدة للجملة الأولى ، أي لا دينَ مرضيًّا لله تعالى سوى الإسلام الذي هو التوحيد والتدرع بالشريعة الشريفة .

وأمَّا من قرأ بفتح همزة (أنَّ) ، أي : أنَّ الدين عند الله الإسلام ، ففيها أوجه :

أحدها : أنَّ قوله (أنَّ الدين عند الله الإسلام) بدل من قوله (أنَّه لا إله إلاَّ هو) بدل كلٍّ من كلٍّ ، وهو قول ابن كيسان[3] ، والمراد من الإسلام هنا بمعنى الإيمان ، كما ذهب إليه الجمهور[4] ، أي : شهد الله أنَّ الدين عند الله الإسلام .

الثاني : أنَّه بدل اشتمال إن فُسِّر الإسلام بالشريعة ، لأنَّ الشريعة شاملة للإيمان والإقرار بالوحدانيَّة ، وذلك على تقدير اشتمال الثاني على الأوَّل[5] .

الثالث : أنَّه بدل من (القسط) بدلاً مطابقًا ؛ لأنَّه هو في المعنى ، فيكون محلُّه

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٩١/١ .

[2] الفارسيّ ، الحجَّة للقراء السبعة ، ٢٢/٣ .

[3] انظر : الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/ ١٩٥ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢/ ١٨ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ١/ ٣٢٦ ، والبنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ١/ ٤٧٢ ، وهو في الحقيقة مذهب أبي عليّ الفارسي ، الحجَّة للقراء السبعة ، ٣/ ٢٢ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ١/ ٥٣٧ .

[4] انظر : الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٨١/٥-٢٨٢ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٦٨/٥ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٣٢٦/١ .

[5] انظر : الفارسي ، الحجَّة للقراء السبعة ، ٣/ ٢٢ ، العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٢٤٨ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/ ١٩٥ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢/ ١٨ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٣/ ١٠٦ ، والبنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ١/ ٤٧٢ .

الجرّ ، وهذا أحد الوجوه الثلاثة التي ذكرها أبو عليّ الفارسيّ[1] .

الرابــع : أن يكون معطوفًا على (أنَّه لا إله إلاَّ هو) ، تقديره : شهد اللهُ أنَّه لا إله إلاَّ هو وأنَّ الدين عند اللهِ الإسلام ، ثمَّ حُذفَت واو العطف وهي مرادة في الكلام ، وهو قول ابن جرير الطبريّ[2] ، وقد ضعَّفه ابن عطيَّة ولم يبيِّن وجهَ ضَعفِه[3] ، ووجه ضعفه أنَّه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف ، فيُفصَل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب المفعول ، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع وبجملتي الاعتراض ، وصار التركيب نظيرَ قول القــائل : أكل زيد خبزًا وعــمرو سمكًا ، يعني : فَصَلَ بين (زيد) وبين (عمرو) ب(خبزًا) ، وفصَل بين (خبزًا) وبين (سمكًا) بـ(عمرو) ؛ إذ الأصل قبل الفصل : أكل زيد وعمرو خبزًا وسمكًا ، أضِف إلى ذلك أنَّ إضمار حرف العطف لا يجوز على الأصحّ[4] .

الخامس : أن يكون معمولاً لـ(شهِدَ اللهّ) ، أي : شهد الله بأنَّ الدين عند الله الإسلام ، فلمَّا حُذف الحرف جاز أن يُحكَم على موضِعه بالنصب أو بالجرّ ، فإن قلتَ : إنَّما يتَّجه هذا التخريج على قراءة ابن عبَّاس[5] (شهِد الله إنَّه لا إله إلاَّ هو) بكسر (إنَّه) ، وتكون حينئذٍ الجملة اعتراضًا بين (شهِد)

---

[1] الفارسيّ ، الحجّة للقراء السبعة ، ٢٢/٣ ، وانظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤١٢/١ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢٤٨/١ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٩٥/١ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٢٥/٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨٣/٣ .

[2] الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٥/ ٢٧٦ ، وانظر : البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ١/ ٤٧٢ .

[3] ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤١٢/١ .

[4] انظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٢٥/٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨٥/٣ .

[5] ذكر هذه القراءة : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١/ ٣٨٦ ، والطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٥/ ٢٧٦ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ١/ ٤١٢ ، وأبو حيَّان ، ٢/ ٤٢٠ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣/ ٨٥ .

وبين معموله كما قدَّمتُه ، وأمَّا على قراءة فتْحِ (إنَّه) الأولى ، وهي قراءة الجمهور ، فلا يتَّجه ما ذكرتُه من التخريج ؛ لأنَّ الأولى معمولة له استَغنى بها ، فالجواب : أنَّ ذلك متَّجه أيضًا مع فتح الأولى ، وهو أن تَجعلَ الأولى على حذف لام العلَّة ، تقديره : شهِد الله أنَّ الدينَ عند الله الإسلام لأنَّه لا إله إلاَّ هو . وهو قول الفرَّاء[1] ، وقد ذكره الواحديّ منسوبًا إليه ، ونقل منه السمين الحلبيّ[2] .

السادس : أن يكون على حذف حرفِ الجرِّ معمولاً للفظ (الحكيم) ، أي : بأنَّ ، كأنَّه قيل : شهد اللهُ أنَّه لا إله إلاَّ هو العزيز الحاكم بأنَّ الدين عند اللهَّ الإسلام ، فهو مبالغة (الحاكم) كالعليم والسميع والبصير ، أي : المبالغ في هذه الأوصاف ، وإنَّما عدَل عن لفظ (حاكم) إلى (حكيم) مع زيادة المبالغة ؛ لموافقة (العزيز) ، ومعنى المبالغة : تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع أنَّ الدين عند اللهَّ الإسلام ، أو حكم في كلِّ شريعة بذلك ، وهذا الوجه ذكره أبو حيَّان[3] ، وهو الأوجه عنده .

وقد أوردت فيما سبق ستَّة أوجه لتوجيه قراءة من قرأ (أنّ الدين عند الله الإسلام) بفتح همزة (أنَّ) ، ونجد هنا أنَّ الشيخ قد ذكر جميع تلك الوجوه ، إلاَّ أنَّه كان يعترض على الوجه الثاني هنا ؛ حيث إنَّه استبعد أن يكون (أنّ الدين عند الله الإسلام) بدل اشتمال ، فإنَّه كان يرى أنَّ نوع البدل هنا بدل بعضٍ من كلٍّ ، ويمنع أن يكون اشتمالاً ؛ بحجَّة أنه إذا كان الأمر كذلك صار البدل أشمل من

---

(1) الفراء ، معاني القرآن ، ١/١٩٩ .

(2) انظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣/٨٥-٨٦ ، وانظر كذلك : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٥/٢٧٦-٢٧٧ .

(3) أبو حيان ، البحر المحيط ، ١/٤٢٥ ، وانظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٣/٨٦-٨٧ .

المبدل منه ، وأضِف إلى ذلك أنّ شرط بدل الاشتمال أن يكون المخاطب منتظرًا للبدل عند سماع المبدل منه ، وهنا ليس كذلك ، ولا سيما أن هنا فصلاً بين البدل والمبدل منه بأجنبي ، وبهذا قد خالف الشيخ محمد نووي كثيرًا من النحويين ، فلا أحد منهم – فيما أعلم من ذلك وفق ما يتوفَّر لديّ من المصادر والمراجع – يقول إنَّ نوع البدل في الوجه الثاني بدلُ بعضٍ من كلّ .

وأنا أرى ما ذهب إليه الشخ هنا وجيهًا . وأولى بالأخذ ، وما ذكره من التعليل هنا واضح لا غبارَ عليه ، وأقرب إلى الصحّة ، والله أعلم بالصواب .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ آل عمران : ١٥٩

" (فبما رحمة) فـ(ما) استفهام للتعجب ، تقديره : فبأي رحمة "[١] .

هذا الذي ذكره الشيخ محمد نوويّ مشهور أنّه منقول عن ابن خطيب الريّ فخر الدين الرازي ؛ حيث رأى أنَّ (ما) في الآية استفهام تعجُّبيّ ، فكان يقول : " قال المحقّقون : دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز ، وهنا يجوز أن تكونَ (ما) استفهامًا للتعجُّب ، تقديره : فبأيِّ رحمةٍ من اللهَّ لنتَ لهم ، وذلك بأنَّ جنايتَهم لما كانت عظيمةً ، ثمَّ إنَّه ما أظهر ألبتَّةَ تغليظًا في القول ولا خشونةً في الكلام ، علموا أنَّ هذا لا يتأتّى إلاَّ بتأييدٍ ربَّانيّ قبل ذلك "[٢] .

وقد ردَّ عليه من قبلُ جماعةٌ من أعلام هذه الصناعة ، ابن هشام الأنصاريّ[٣] ،

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١٢٧/١ .

[٢] الرازي ، مفاتح الغيب ، ٩/٦٤-٦٥ .

[٣] الأنصاريّ ، مغني اللبيب ، ص٣٩٤ .

وأبو حيّان الأندلسيّ[1] ، والسمين الحلبي[2] ، ونُجمل ردَّهم عليه في النقاط التالية :

الأولى : ما نقله عن المحققين كلام صحيح لا غبارَ عليه ، ولكن زيادة (ما) للتوكيد لا ينكره في أماكنه من له أدنى تعلُّق بالعربيَّة ، فضلاً عن من تعاطى تفسير كلام اللهَّ ، وليس في هذا المكان مما يتوهَّمه أحدٌ مُهمَلاً ، فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها بأن يكون استفهامًا للتعجُّب .

الثانية : إنَّ تقديره ذلك (فبأيِّ رحمةٍ) دليل على أنَّه جعل (ما) مضافة للرحمة ، وما ذهب إليه خطأ ؛ من وجهين :

أحدهما : أنَّه لا تضاف (ما) الاستفهاميَّة ، ولا أسماء الاستفهام غيرَ (أيّ) بلا خلاف ، و(كم) على مذهب أبي إسحاق الزجاج في نحو : بكمْ درهمٍ اشتريت ؟ ، والصحيح أنَّ (درهم) هنا مجرور بـ(من) محذوفةً .

والآخر : أنَّه إذا لم تصحَّ الإضافة فيكون إعرابُه بدلاً ، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام ، نحو : ما صنعْتَ ؟ أخيرًا أم شرًّا ؟ .

الثالثة : أنَّ (ما) إذا كانت استفهامًا وسُبقتْ بأحد حروف الجرّ لا بد من أن تسقط ألفها ، نحو : بم كتبتَ ؟ ، عمَّ تسأل ؟ ، فيمَ رغِبْتَ ؟ ، وثبوت الألف في الآية دليل على أنَّ (ما) ليست استفهامًا .

وقد التمس له أبو حيان العذر عن قولِه قائلاً : " هذا الرجل لحظ المعنى ، ولم يلتفتْ إلى ما تقرَّر في علم النحو من أحكام الألفاظ ، وكان يُغنيه عن هذا الارتباك

---

[1] أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٣/١٠٣ .

[2] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٣/٤٦١ .

والتسلُّق إلى ما لا يُحسِنه والتسوُّر إليه قولُ الزجاج[1] في (ما) هذه إنَّها صلةٌ فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين "[2] .

وفي توجيه (ما) في الآية قولان :

أحدهما : أنَّها زائدة لغرَض التوكيد ، والدلالة على أنَّ لينه لهم ما كان إلاَّ برحمةٍ من اللهَّ ، ونظيره ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا ﴾ النساء: ١٥٥ ، وهذا مذهب سيبويه[3] وقد سمَّاها لغوًا ، وجمهور النحويين[4] .

والآخر : أنَّها غير زائدة ، بل هي نكرة ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنَّها موصوفة بـ(رحمة) ، أي : فبشيءٍ رحمةٍ ، ذكره السمين الحلبيّ[5] .

والآخر : أنَّها غير موصوفة ، بمعنى : أنَّها نكرة تامَّة ، فحينئذٍ لا حاجة لها إلى صفة ، و(رحمة) بدلٌ منها مبيِّنٌ لإبهامها ، والتنوين للتفخيم ،

---

(1) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١/ ٤٨٢ ، وكان يقول : " (ما) بإجماع النحويين ههنا صلة لا تمنع الباء من عملِها فيها عَمِلَتْ ، المعنى : فبرحمةٍ من اللهَّ لنتَ لهم ، إلاَّ أنَّ (ما) قد أحدثتْ بدخولها توكيدَ المعنى ، ولو قُرِئَت (فبما رحمةٌ من الله) جاز ، والمعنى : فبما هو رحمةٌ ، كما أجازوا (مثلاً ما بعوضةٌ) ، ولا تقرأنَّ بها ، فإنَّ القراءة سنَّة ، ولا يجوز أن يقرأ قارئ بها لم يقرأ به الصحابة أو التابعون أو من كان مِن قرَّاء الأمصار المشهورين بالقراءة " ، والمراد من قوله (الصلة) ههنا أنَّها زائدة ، وإنَّما سمَّى كذلك هروبًا من القول إنَّ في القرآن حرفًا زائدًا مهملاً ، وقد تبعه بعض أهل التفسير ، مثل الطبريّ ، والقرطبي ، وغيرهما .

(2) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٣/١٠٣ .

(3) سيبويه ، الكتاب ، ٣/٧٦ .

(4) انظر على سبيل المثال لا الحصر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١/ ٤٨٢ ، والطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٦/ ١٨٥ ، الزمخشريّ ، الكشاف ، ١/ ٦٤٦ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/ ٢٢٩ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٥/ ٣٧٧ ، والمالقي ، رصف المباني ، ص١٤٢ ، ص٣١٦ ، والمرادي ، الجنى الداني ، ص٣٣٢ ، والأنصاريّ ، مغني اللبيب ، ص٤١١ ، ٤١٦-٤١٧ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٣/ ١٠٣ .

(5) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣/٤٦١ .

وهو قول الأخفش الأوسط ، كما نقله أبو البقاء العكبريّ[1] ،

وقول ابن كيسان ، كما نقله مكّي القيسيّ[2] والشوكانيّ[3] .

وأرى الأولى بالتمسك به ما ذهب إليه سيبويه وجمهور الأئمة ؛ وذلك لأنَّ زيادة (ما) لغرَض التوكيد كثيرة في كلام العرب ، والقرآن نزل بلغتهم ، وأما ما ذهب إليه من ذهب إلى عدم زيادتها بكونها نكرةً ، سواء أكانت تامّة أو ناقصة ، فهو خلاف ما عليه الأكثرون ، والله أعلم ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ ﴾ النساء : ١٣

" (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات) نصب على الظرفية عند الجمهور ، وعلى المفعولية عند الأخفش "[4] .

هذا الكلام نقله الشيخ بلفظه عن أبي السعود[5] ، وهو كلام غريب لم يتعرَّض أحدٌ فيما اطلعتُ عليه من كتب التفسير ولا من كتب النحو المتوفِّرة لديَّ لهذه المسألة ، مع أنَّه لو كان هذا كما ذكراه ، لأسهب الأئمة في الحديث عنها ، ولا سيَّما كما ذكراه أنَّ المسألة بين الجمهور وبين الأخفش الأوسط .

الذي أحفظه أنَّ هناك خلافًا في نحو قول القائل : دخلت الدار ، وسكنت مكة ، وتوجهت المدينة ، وذهبتُ الشام ، ونزلت مصر ، وهي أفعال لازمة والأسماء التي بعد هذه الأفعال أماكن مخصوصة محدودة ؛ فكان حقُّها أن يُتعدَّى إليها بحرف جرٍّ ،

---

(١) العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٣٠٥/١ ، وانظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤٦١/٣ .

(٢) القيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ١٢٤/١ ، وانظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤٦١/٢ .

(٣) الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣٩٣/١ .

(٤) نووي ، مراح لبيد ، ١٤٣/١ .

(٥) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٥٤/٢ .

نحو : جلست في الدار ، وصليت في المسجد ، ولعبت في الملعب ، ولا يقال : جلست الدار ، ولا صليت المسجد ، ولا لعبت في الملعب ، يقول سيبويه : " اعلم أنه ليس كلُّ موضعٍ ، ولا كلُّ مكانٍ يحسن أن يكون ظرفاً ، فما لا يحسن أن يكون ظرفاً أن العرب لا تقول : هو جوفَ المسجدِ ، ولا هو داخلَ الدارِ ، ولا هو خارج الدارِ حتى تقول : هو في جوفها وفي داخل الدارِ ، ومن خارجها "[1] ، لذا اختلف النحويون في توجيهها على أربعة أقوال :

الأوّل : ذهب سيبويه وجماعة[2] إلى أن (ذهبت) و(دخلت) و(سكنت) و(نزلت) تَنصِبُ على الظرفية كلَّ مكانٍ دخلتْ عليه ، مبهماً كان أو لا ، نحو : ذهبتُ الشام ، دخلت الدار ، ونزلت مصر ، وسكنت الغرفة ؛ وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال ، فحُذف حرف الجر معها في غير المبهم أيضاً ، وانتصابُ ما بعدها على الظرفية ، يقول سيبويه : " وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبِّهُه بالمبهم ؛ إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذّ ؛ لأنّه ليس في (ذهب) دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت "[3] .

الثاني : ذهب الأخفش[4] والجرمي[5] والمبرد إلى أن منصوب هذه الأفعال

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، ١/٤١٠ .

[2] انظر : ابن الشجري ، الأمالي ، ٢/ ١٣٧-١٣٨ ، والرضيّ ، شرح الكافية ، ٢/ ١٥ ، وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٢٨-٢٢٩ ، وأبو حيّان ، ارتشاف الضرَب ، ٣/ ١٤٣٥-١٤٣٨ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٢/ ١١٢-١١٣ .

[3] سيبويه ، الكتاب ، ١/ ٣٥ .

[4] انظر : ابن عصفور ، شرح الجمل ، ١/٣٢٨ ، وأبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٣/١٤٣٥ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٢/١١٣ ، والأشموني ، شرح الأشموني ، ٢/١٨٥ .

[5] انظر : ابن الشجريّ ، الأمالي ، ٢/١٣٨ ، والأنباريّ : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، أسرار العربيّة ، ص١٨١ ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ ، دمشق ، والرضيّ ، شرح الكافية ، ٢/١٨٦ ، وأبو حيّان ، ارتشاف الضرَب ، ٣/١٤٣٥ ، والأشموني ، شرح الأشموني ، ٢/١٨٥ .

مفعول به على الحقيقة ، لا على الاتساع بنزع حرف الجر ، أما تعدِّيه بحرف الجر فأصلٌ ثانٍ ، فهما أصلان بمنزلة : نصحت له ونصحته ، يقول المبرد : " فإن قال : جلست الدار يا فتى ، أو قمت المسجدَ ، أو قمت البيت ، لم يجز ؛ لأن هذه مواضع مخصوصة ، ليس في الفعل عليها دليلٌ ... فأما دخلت البيت ، فإن البيت مفعول ، تقول : البيت دخلته ، فإن قلت ، فقد أقول : دخلت فيه ، قيل : هذا كقولك : نصحت له ، ونصحته ... ألا ترى أن دخلت إنما هو عملٌ فعلته وأوصلته إلى الدار ، ولا يمتنع منه ما كان مثل الدار ، تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت ، قال الله عز وجل : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ الفتح: ٢٧ ، فهو في التعدي كقولك : عمرت الدارَ ، وهدمت الدارَ ، وأصلحت الدارَ ؛ لأنه فعل وصل منك إليها مثل : ضربت زيداً "[١] .

الثالث : ذهب أبو علي الفارسي[٢] إلى أن منصوب هذه الأفعال على التوسُّع في الكلام بإسقاط حرف الجر ، لا على الظرفيَّة ، فهو منتصب انتصاب المفعول به على السعة بإجراء الفعلِ اللازم مُجرى المتعِّي ، قال : " وقولهم : دخلت البيت ، وذهبت الشام عند سيبويه ... حكمُه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر ، لكنَّ حرف الجر حذِف للاتساع "[٣] ، وتبعه في ذلك أبو

---

[١] المبرِّد : أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، ٣٣٦/٤-٣٣٩ ، تحقيق محمد بن عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ٤٤/٢ .

[٢] انظر : ابن الشجريّ ، الأمالي ، ١٣٨/٢ ، الأنباري ، أسرار العربيَّة ، ص١٨١ ، وأبو حيَّان ، ارتشاف الضرب ، ١٤٣٥/٣ ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ١١٣/٢ ، والأشموني ، شرح الأشموني ، ١٨٥/٢ .

[٣] الفارسيّ : أبو عليّ الحسن بن عبد الغفار ، المسائل البغداديات ، ص٥٥٥ ، تحقيق صلاح الدين السنكاويّ ، مطبعة العاني ، بغداد .

البركات الأنباريّ[1] وابن يعيش[2] وابن مالك[3] وابن هشام الأنصاريّ[4].

الرابع : أنَّ هذه الأسماء المنصوبة بعد هذه الأفعال انتصابها على التشبيه بالمفعول به ، وذلك أنَّ أصحاب هذا القول شبَّهوا الفعل اللازم بالفعل المتعدِّي ، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبَّة التي لا تُشتقُّ إلاَّ من الفعل اللازم[5] .

هذا الذي وقفت عليه فيما ذكر أبو السعود والشيخ محمد نووي في المسألة ، وهي في الفعل الثلاثيّ المجرَّد (دخل) ، وليس في الفعل المزيد (أدخل) ، ومع ذلك لا أرى بأسًا من حمله عليه . وما ذكره من أنَّ الجمهور نصبوه على الظرفيَّة فيه نظر ، فقد أوردت هنا أربعة أقوال .

والراجح عندي في قوله تعالى : ﴿ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ ﴾ أنَّ (جنَّات) منصوب على نزع الخافض ، كما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ ومن وافقوه ، ويكون التقدير – والله أعلم – : يُدخِلْه في جنَّاتٍ .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ ۞ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ ﴾ النساء: ٢٤

" **(فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة) ، أي : حال كون أجورهن**

---

[1] الأنباري ، أسرار العربيَّة ، ص١٨١ .

[2] ابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ٦٣/٧ .

[3] ابن مالك : عبد الله جمال الدين الجيانيّ ، شرح الكافية الشافية ، ٢/ ٦٨٣ ، تحقيق عبد المنعم هريديّ ، دار المأمون ، دمشق – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م ، وانظر : الأشموني ، شرح الأشموني ، ٢/ ١٨٥ .

[4] الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٢٣٥/٢-٢٣٦ .

[5] انظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٥٧٩/١ ، ٥٨٤-٥٨٥ ، والخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ٤٤٥/١ ، ٤٥٠ .

مفروضة من الله عليكم "[1] .

الفريضة في الأصل اسم من فرَض الشيءَ يفرِضُه فَرْضًا ، أي : أوجبه على إنسان بقدَرٍ معلوم[2] ، في إعراب (فريضة) في الآية ثلاثة أوجه[3] :

الأوَّل : أن تكون حالاً ، كما ذكره الشيخ محمد نووي ، وصاحب الحال (أجورهنَّ) ، والتقدير : مفروضَةً ، ويجوز أن تكون الحال اسمًا جامدًا أو مصدرًا إذا كان مؤوَّلاً بالمشتق ، ولكنَّ ذلك ليس بقياس ، وإنما مردُّه إلى السماع .

الثـاني : أن تكون مفعولاً مطلقًا مؤكِّدًا لعامله محذوفًا ، تقديره : فرض ذلك فريضَةً .

الثالث : أن تكون صفةً نائبَة عن المفعول المطلق ، والتقدير : وآتوهنَّ أجورَهنَّ إيتاءً مفروضًا .

والأظهر والأقرب إلى المعنى الذي يمكن أن تحتمله الأية هو الأوَّل ، وقد يكون هذا هو السرّ الذي من أجله أورد الشيخ قولاً واحدًا لا غير ، فالكتب التي رجعت إليها إمَّا أن تذكر وجهين على الأقل ، أو ثلاثة أوجه كما أوردته هنا .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾ ﴾ [الأنعام : ١]

" (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) ، وهذه الجملة إما معطوفة على قوله (الحمد

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/١٤٦ .

[2] انظر : الجوهريّ ، الصحاح ، ٣/١٠٩٨ (فرض) ، والزبيدي ، تاج العروس ، ١٨/٤٨٢ (فرض) .

[3] انظر : الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/٢٥٠ ؛ والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/٣٤٧ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٢/٥٦ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٢/٣٦ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٣/٢٢٨ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣/٦٥٣ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢/١٦٥ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ١/٤٥٠ .

لله) ، والباء متعلقة بـ(كفروا) ، فيكون (يعدلون) من العدول ولا مفعول له ، والمعنى أن الله تعالى حقيق بالحمد على ما خلقه ؛ لأنه تعالى ما خلقه إلا نعمة ، ثم الذين كفروا بربهم يميلون عنه فيكفرون نعمته ، أو متعلقة بـ(يعدلون) ، وهو من العدول ، ويوضع الرب موضع الضمير العائد إليه تعالى ، والمعنى أنه مختص باستحقاق الحمد والعبادة باعتبار ذاته وباعتبار شؤونه العظيمة الخاصة به ، ثم هؤلاء الكفرة يسوون به غيره في العبادة التي هي أقصى غايات الشكر الذي رأسه الحمد ، وإما معطوف على قوله (خلق السموات) والباء متعلقة بـ(يعدلون) ، وقدمت لأجل الفاصلة ، وهي إما بمعنى (عن) ويعدلون من العدول ، والمعنى أن الله تعالى خلق ما لا يقدر عليه أحد سواه ، ثم الذين كفروا يعدلون عن ربهم إلى غيره ، أو للتعدية ويعدلون من العدل وهو التسوية ، والمعنى أنه تعالى خلق هذه الأشياء العظيمة التي لا يقدر عليها أحد سواه ، ثم أنهم يعدلون به جمادًا لا يقدر على شيء أصلاً ، فيكون المفعول محذوفًا ، وكلمة (ثم) لاستبعاد الشرك بعد وضوح آيات قدرته تعالى "[1] .

الذي أثار قضيَّة العطف في جملة (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) لأوَّل مرَّة – فيما يبدو لي – هو الزمخشريّ ؛ حيث قال : " فإن قلتَ : علامَ عطف قوله : ﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ؟ ، قلت : إمَّا على قوله : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على معنى أنَّ اللهَ حقيقٌ بالحمد على ما خلق ؛ لأنَّه ما خلقه إلاَّ نعمةً ، ثمَّ الذين كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته ، وإمَّا على قوله : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ على معنى أنَّه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحدٌ سواه ، ثمَّ هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه "[2] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/٢٣٠ .

[2] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٢/ ٣٢١ . وهذا الذي ذكره الزمخشريّ أخذه السمين الحلبيّ قَضَّه بقضيضِه ، وكان يدافع عنه دفاعًا شديدًا ضدَّ الردود التي وجَّهها شيخه على الزمخشريّ ، انظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤/ ٥٢٤-٥٢٥ .

وإذا ما قرأنا ما ذكره الشيخ محمد نوويّ هنا نجدُ أنَّ أكثر من نصف كلامه من كلام الزمخشريّ ، وهذا ليس غريبًا ، والسبب في ذلك أنَّ فخرالدين الرازي نقل كلام الزمخشري كاملاً مع تصرُّف بسيط في بعض ألفاظه ، ونحن على علم أنَّ تفسير الرازيّ الموسوم (مفاتح الغيب) من المصادر التي اعتمد عليه الشيخ .

فالوجه الأوَّل الذي ذكره الشيخ محمد نوويّ من أنَّ جملة (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) معطوفة على جملة (الحمد لله) ، و(بربِّهم) الجار والمجرور متعلِّقان بـ(كفروا) ، فيكون العدول هنا بمعنى الميل ، هو قول الزمخشريّ .

وقد ردَّ على هذا الوجه أبو السعود حيث قال : " وأمَّا جعلُ الباءِ صلةً لـ(كفروا) على أنَّ (يعدِلون) من العدول .. فيرُدُّه أنَّ كُفرَهم به تعالى ، لا سيَّما باعتبار ربوبيَّته تعالى لهم ، أشدُّ شناعةً وأعظم جِنايةً مِن عدولِهم عن حمدِه عزَّ وجلَّ ؛ لتحقُّقِه مع إغفالِه أيضًا ، فجَعْلُ أهوَنِ الشَّرَّين عمدةً في الكلام مقصودَ الإفادةِ ، وإخراجِ أعظمِهما مَخرَجَ القيد المفروغ عنه ، ممَّا لا عهدَ له في الكلام السديد ، فكيف بالنَّظْمِ التنزيليّ "[١] .

والوجه الثاني الذي ذكره من أنَّ (بربِّهم) الجارّ والمجرور متعلِّقان بـ(يعدلون) ، والعدول هنا بمعنى التسوية كما فُهم ذلك من قوله (ثم هؤلاء الكفرة يسوون به غيره في العبادة) ، لا من قوله (وهو من العدول) ؛ لأنَّ هذا الأخير قد يفهم منه معنى الميل ، وهذا هو المتبادر لأوَّل مرَّةٍ إلى الذهن ؛ حيث إنَّ وزن (فُعول) كثيرًا ما يأتي للأفعال اللازمة ، كـ(خُروج) و(دخول) و(نزول) ، ويحتمل أنَّه أراد به معنى التسوية ، فجمع بينهما بسبب ما حصل له من ارتباك وتخليط .

هذا الوجه الثاني يبدو أنَّه مستفاد من قول أبي السعود[٢] ، إلاَّ أنَّ نقله منه في قوله

---

[١] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٠٥/٣ .

[٢] انظر : أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٠٥/٣ .

(ويوضع الرب موضع الضمير العائد إليه تعالى) غير دقيق ، فلم يقصد أبو السعود هذا الذي ذكره ، فإنَّه كان يقول : " ووضع الربّ موضع ضميره تعالى لزيادة التشنيع والتقبيح " ، فالغرض الذي ذكره أبو السعود غرضٌ بلاغيّ ، والغرض الذي يُفهم من كلام الشيخ السابق هو الغرض اللفظيّ ؛ حيث إنَّه جعل الاسم الظاهر ، وهو (ربّهم) ، هو العائد الرابط إلى لفظ الجلالة في قوله (الحمد للهَّ) ، وهذا لا يلزم هنا ؛ وإنَّما يكون لازمًا إذا كان جملة (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) معطوفة على جملة (خلق السموات) ، **وهي في هذه الحالة معطوفة على الجملة الصلَّة ، والمعطوف على** الصلة صلة ، فحينئذٍ لا بدَّ من رابط لها عائد إلى الموصول ، وليس في قوله (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) ما يصلح أن يكون رابطًا عائدًا إلى الموصول إلا بأن يُجعل الظاهر (ربهم) موقع المضمر ؛ ليصلح ارتباط هذه الجملة بالوصول في قوله (الحمد للهَّ الذي خلق السماوات والأرض) ، فيكون على حدِّ قولهم : أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدريّ ، أي : عنه ؛ لأنَّ الخدريّ هو نفسه أبو سعيد .

وقوله بعد ذلك : " **وإما معطوف على قوله (خلق السماوات) والباء متعلقة بـ(يعدلون) ، وقدمت لأجل الفاصلة ، وهي إما بمعنى (عن) ويعدلون من العدول ، والمعنى أن الله تعالى خلق ما لا يقدر عليه أحد سواه ، ثم الذين كفروا يعدلون عن ربهم إلى غيره ، أو للتعدية ويعدلون من العدل وهو التسوية ، والمعنى أنه تعالى خلق هذه الأشياء العظيمة التي لا يقدر عليها أحد سواه** " ، يُفهم منه أنَّ تقديم (بربِّهم) على متعلَّقه (يعدلون) إنَّما يكون مقتصرًا في حالة كون جملة (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) معطوفة على جملة (خلق السماوات والأرض) ، وهذا ليس بسديد ، بل هذا يقال كذلك في الوجه الأوَّل ، كما أنَّه لو قال كما يُفهم من كلام أبي السعود من أنَّ هذا التقديم الغرض منه الاهتمام به ورعاية

الفواصـــل ، لكان كلامُه أتمّ وأنسب للأسـلوب القرآني ، فقد قــال أبو السعود :
" والتقديم [يعني : تقديم (بربِّهم) على متعلَّقِه (يعدلون)] لمزيد الاهتمام والمسارعة إلى تحقيق مدار الإنكار والاستبعاد ، والمحافظة على الفواصل "[1] .

وهذا الوجه الذي ذكره من أنَّ قوله (خلق السماوات والأرض) يحتمَل أن يكون معطوفًا على قوله (خلق السماوات والأرض) ، وهو من كلام الزمخشريّ السابق ذكره ، قد ردَّ عليه أبو حيَّان قائلاً : " وهذا الوجه الثاني [يعني : من كلام الزمخشري] الذي جوَّزه لا يجوز ؛ لأنَّه إذ ذاك يكون معطوفًا على الصلة ، والمعطوف على الصلة صلة ، فلو جُعلَتْ جملة (ثمَّ الذين كفروا) صلةً لم يصحَّ هذا التركيب ؛ لأنَّه ليس فيها رابط يربط الصلة بالموصول إلاَّ إن خُرِّج على قولهم : أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدريّ ، يريد : رويتُ عنه ، فيكون الظاهر قد وقع موقع المضمر ، فكأنَّه قيل : ثمَّ الذين كفروا به يعدلون ، وهذا من الندور بحيث لا يقاسُ عليه ، ولا يُحمل كتابُ اللهِ عليه مع ترجيح حملِه على التركيب الصحيح الفصيح "[2] .

وتجويز الشيخ محمد نوويّ أن يكون (عن) بمعنى الباء ، وقوله (يعدِلون) من العدول الذي بمعنى الميل ، هو نفس معنى قول مَن جعَلَ (بربِّهم) متعلِّقًا بـ(كفروا) ، فردُّ أبي السعود السابق يمكن أن يطبَّق عليه هنا .

والمختار أن نقول إنَّ قـوله : (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) معطوف على (الحمد لله) ، و(يعدلون) من عدَل يعدِل عدْلاً ، بمعنى : سوَّى يُسوِّي تسويةً ، أو كما قال ابن جرير الطبريّ[3] : " يقال من مساواة الشيء بالشيء : عَدَلْتُ هذا

---

[1] انظر : أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٠٥/٣ .

[2] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٧٤/٤ .

[3] انظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٩٨/٩ .

بهذا ، إذا ساويته به ، عَدْلاً " ، أي : يَعدلون به ما لا يقدر على شيءٍ مما يقدر عليه ، وحُذف منه المفعول به هنا ؛ لوضوحه ، أو لتوجيه الإنكار إلى نفس الفعل بتنزيله منزلة اللازم ؛ إيذانًا بأنَّه المدار في الاستبعاد والاستنكار ، لا خصوصيَّة المفعول ، وهذا هو الحقيق بجزالة التنزيل ، والخليق بفخامة شأنه الجليل ، وقد قال هذا الأخير أبو السعود[1] .

وفيما يتعلَّق بـ(ثمَّ) في الآية ، لقد قال الزمخشريَّ فيه : " فإن قلتَ : فما معنى (ثمَّ) ؟ قلت : استبعاد أن يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته ، وكذلك ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ۝ ﴾ الأنعام: ٢ استبعادٌ لأنْ يَمترُوا فيه بعد ما ثبَتَ أنَّه محيِيهم ومُميتُهم وباعثُهم "[2] .

وقد تبعه في قوله جماعةٌ من المفسِّرين ، منهم : فخر الدين الرازي[3] ، ومنه أخذ الشيخ محمد نوويّ ، وقال ابن عطيَّة : " (ثمّ) دالَّة على قُبحِ فعلِ الذين كفروا ؛ لأنَّ المعنى أنَّ خلْقه السماواتِ والأرضِ وغيرِهما قد تقرَّر ، وآياتِه قد سطَعتْ ، وإنعامَه قد تبيَّن ، ثمَّ بعد هذا كلِّه عدلوا بربِّهم ، فهذا كما تقول : يا فلانُ ، أعطيتُك وأكرمْتُك وأحسنْتُ إليك ثمَّ تشتُمُني ، أي : بعد مهلة من وقوع هذا كلِّه ، ولو وقع العطف في هذا ونحوِه بالواو ، لم يلزمِ التوبيخ كلزومه بـ(ثمَّ) "[4] .

وقد ردَّ عليهما أبو حيَّان : " و(ثمَّ) كما تقرَّر في اللسان العربيّ أصلها للمهلة في الزمان ... وهذا الذي ذهب إليه ابن عطيَّة من أنَّ (ثمَّ) للتوبيخ ، والزمخشريّ من أنَّ (ثمَّ) للاستبعاد ، ليس بصحيح ؛ لأنَّ (ثمَّ) لم توضعْ لذلك ، وإنَّما التوبيخ أو

---

[1] انظر : أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٠٥/٣ .

[2] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٣٢١/٢ .

[3] الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٦٠/١٢ .

[4] ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٢٦٦/٢ .

الاستبعاد مفهوم مِن سياق الكلام ، لا مِن مدلولِ (ثمَّ) ، ولا أعلم أحدًا من النحويِّين ذكر ذلك ، بل (ثمَّ) هنا للمهلة في الزمان ، وهي عاطفةٌ جملةً اسميَّةً على جملةٍ اسميَّةٍ ، أخبر تعالى بأنَّ الحمدَ له ، ونبَّه على العلَّة المقتضية للحمد مِن جميع الناس ، وهي خلقُ السماوات والأرضِ ، والظلمات والنور ، ثمَّ أخبر أنَّ الكافرين به يعدلون ، فلا يحمدونَه "[1] .

وقد انتصر السمين الحلبي للزمخشريّ على أستاذه ، حيث رأى رأي الزمخشري ، فكان يقول : " (ثمَّ) هذه ليست للترتيب الزمنيّ ، وإنَّما هي للتراخي بين الرتبتين ، والمراد : استبعاد أن يعدلوا به غيرَه مع ما أرضح من الدلالات " .

وما ذكره أبو حيَّان هو السديد الذي لا يحادُ عنه ؛ إبقاءً لوظيفة (ثمَّ) اللغويَّة ، وأمَّا معنى الاستبعاد أو التوبيخ ، فإنَّه يُحصَل عليه من السياق ودلالة الكلام ، والله أعلم .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ الأنعام: ٢٥

" **فمحل (أن يفقهوه) مفعول معه بحذف المضاف أو مفعول لفعل مقدر ، أي : منعناهم أن يفقهوه "**[2] .

هذا الكلام الذي ذكره الشيخ محمد نووي هنا غريب تفرَّد به عن غيره من أئمة التفسير ، فالمحفوظ عنهم في مثل هذه العبارة من القرآن الكريم أنَّ هناك خلافًا بين البصريّين والكوفيّن في توجيهها ، وأظنّ أنَّ الغرابة التي وقع فيها الشيخ

---

[1] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤/٧٣-٧٤ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ١/٢٣٥ .

مردُها فهمه القاصر لما ذكره أبو السعود في تفسيره حيث قال : " (أن يفقهوه) أي : كراهةَ أن يفقهوا ما يستمعونه من القرآن المدلول عليه بذكر الاستماع ، ويجوز أن يكون مفعولاً لِما يُنبئُ عنه الكلام ، أي : منعناهم أن يفقهوه "[1] .

ففهم من قوله (كراهةَ أن يفقهوا ما يستمعونه من القرآن المدلول عليه بذكر الاستماع) أنَّه مفعول معه بحذف المضاف ، وفهم من قوله الآخر (أن يكون مفعولاً لِما يُنبئُ عنه الكلام ، أي : منعناهم أن يفقهوه) أنَّه مفعول لفعل مقدر ، أي : منعناهم أن يفقهوه .

وتفصيل الكلام في هذه المسألة أنَّ في مثل قوله (أن يفقهوه) قولَين :

أحدهما : أنَّه في موضِع نصبٍ على أنَّه مفعول لأجلِه ، والمعنى : وجعلنا على قلوبِهم أكنَّةً لكراهةِ أن يفقهوه ، فلمَّا حُذِفت اللام انتصبت (الكراهة) ، ولمَّا حُذفَت (الكراهة) انتقل نصبُها إلى المصدر المؤوَّل المضاف إليه . وهذا قول المبرِّد[2] والزجاج[3] وغيرِهما من البصريين[4] . وقد اختار هذا القول أبو عليّ الفارسيّ[5] الزمخشريّ[6] فخر الدين الرازيّ[7] وأبو البركات الأنباري[8] وأبو البقاء العكبريّ[9] وابن هشام الأنصاريّ[10] .

والآخر : أن تقدير قوله (أن يفقهوه) أي : لئلاَّ يفقهوه ، ثمَّ حُذفت اللام و(لا) ،

---

[1] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٣/١٢١ .

[2] انظر : أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٣/٤٢٤ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤/١٧٦ .

[3] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢/٢٣٦ .

[4] انظر : الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص٥٥ .

[5] انظر : أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٣/٤٢٤ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤/١٧٦ .

[6] الزمخشري ، الكشاف ، ٢/١٨٩ .

[7] الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٢/١٩٦ .

[8] الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/٢٨١ ، ٢١٧ .

[9] العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/٤٤٨ .

[10] الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص٥٥ .

ويلزم على هذا القول إضمار حرف النفي . وهذا قول الكسائيّ[1] والفراء[2] وغيرهما من الكوفيّين ، قالوا : وحذف (لا) شائع ذائع ، كقول الشاعر[3] :

رأَينا ما رأى البُصَراءُ فيها فـآلينا عليها أن تُبَـاعَا

أي : أن لا تُباعَ . وحكى أبو عبيدة قال : حدَّثْتُ الكسائيّ بحديثٍ رواه ابن عمر « لا يدعَوَنَّ أحدُكم على ولدِه أن يوافِق من اللهَّ إجابةً »[4] ، فاستحسنه ، أي : لئلاَّ يوافِقَ . وقد اختار هذا القول ابن جرير الطبريّ[5] .

وقد ذكر الرأيين معًا من غير ترجيح أحدهما على الآخر كلٌّ من القرطبيّ[6] وأبي السعود[7] والشوكانيّ[8] ، وقد سبق أن ذكرت أنَّ أبا عليّ الفارسي ممن رجَّح مذهب البصريين على مذهب الكوفيين في هذه المسألة ، وحجته في ذلك أنَّ حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف (لا)[9] .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢٣﴾ ﴾ الأنعام: ١٢٣

---

(١) انظر : أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٢٤/٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٧٦/٤ .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ، ٢٩٧/١ .

(٣) البيت للقطاميّ ، انظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٤٤٦/٩ ، ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ١٤٢/٢ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٢٤/٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٧٦/٤ .

(٤) رواه مسلم : الزهد ٢٣٠٤/٤ ، بلفظٍ قريب .

(٥) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٩٨/٩ .

(٦) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٤٥/٨ .

(٧) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٢١/٣ .

(٨) الشوكاني ، فتح القدير ، ١٠٨/٢ .

(٩) انظر : أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٢٤/٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٧٦/٤ .

" و(أكابر) مفعول ثان و(مجرميها) مفعول أول ، والظرف لغو ، وهو متعلق بنفس الفعل قبله ، أي : جعلنا في كل بلد فساقها عظماء "[1] .

المراد من (أكابر مجرميها) هم عُظماؤها ، حكاه ابن جرير الطبريّ[2] عن مجاهد وقتادة ، وقيل : الرؤساء والعظماء ، وإنَّما خصَّهم بالذكر ؛ لأنَّهم أقدرُ على الفساد[3] ، ولفظ (جعلنا) في الآية تصييريَّة ، أي : بمعنى (صيَّر) ، فيكون متعدِّيًا إلى اثنين ، وقد اختلفوا فيهما على أربعة أوجه :

الأوَّل : أن يكون (أكابر) هو المفعول به الثاني قُدِّم ، و(مجرميها) هو المفعولَ به الأوَّل أُخِّر ، وقُدِّم الأهمُّ ؛ إذ لعلَّة كبرهم أجرموا ، والتقدير : جعلنا في كلِّ قريةٍ مجرِميها أكابر ، فيكون الجارّ والمجرور (في كلِّ قريةٍ) متعلِّقان بنفس الفعل الذي قبله ، وهو (جعلنا) ، وهذا قول مكِّي بن أبي طالب القيسيّ[4] والواحديّ[5] وابن عطيَّة[6] وأبو البركات الأنباريّ والقرطبيّ[7] وفخر الدين الرزي[8] ، وهو أحد الوجوه التي ذكرها العكبريّ[9] ، وهو المختار عند أبي السعود[10] من بين الوجوه التي أوردها ، وهذا هو الوجه الوحيد الذي ذكره الشيخ محمد نوويّ ، وما أظنُّ

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢٦٠/١ .

[2] الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٩٨/٩ .

[3] انظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٤٥/٨ .

[4] القيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ٢٨٧/١ ، وانظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٣٥/٥ .

[5] انظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٣٥/٥

[6] ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٣٤١/٢ .

[7] القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩/٩ .

[8] الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٨٣/١٣ .

[9] العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٥٣٦/١ .

[10] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٨١/٣ .

أخذه إلاَّ من كلام أبي السعود ؛ لأنَّه أورده بنفس ألفاظه ، ومن المتوقَّع أنَّه أخذ هذا الوجه دون غيره من الوجوه التي ذكرها أبو السعود بعد اطلاعه على العلَّة التي ذكرها فخر الدبن الرازي والتي من أجلها اختار هذا الوجه ؛ حيث قال : " ولا يجوز أن تكون (الأكابر) مضافةً ، فإنَّه لا يتمُّ المعنى ، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني لـ(جعل) ؛ لأنَّك إذا قلتَ : جَعَلتُ زيدًا ، وسكتَّ ، لم يفدِ الكلام حتَّى تقولَ : رئيسًا أو ذليلاً أو ما أشبه ذلك ؛ لاقتضاء الجعل مفعولين ، ولأنَّك إذا أضفتَ (الأكابر) ، فقد أضفتَ الصفة إلى الموصوف ، وذلك لا يجوز عند البصريِّين "[1] ، وهذا الكلام الذي ذكره فخر الدين الرازي لا أظنُّه أخذ إلاَّ من الواحديّ ؛ فالذي قاله قد قاله من قبلُ بنفس ألفاظه إلاَّ مع تغيير بسيط جدًّا ، وهو أنَّ الواحديّ قال : " ولأنَّك إذا أضفتَ (الأكابر) ، فقد أضفتَ النعت إلى المنعوت "[2] ، فأبدل فخر الدين الرازي لفظ (النعت) ، وهو من مصطلحات الكوفيِّين ، بلفظ (الصفة) ، وهو من مصطلحات البصريين ، ولفظ (المنعوت) بلفظ (الموصوف) لا غير .

الثاني : أن يكون (أكابر) هو المفعولَ به الأوَّل ، و(في كلِّ قرية) ، الجار والمجرور متعلِّقان بمحذوف هو المفعول به الثاني ، و(مجرميها) بدل من (أكابر) ، وهذا هو المختار عند أبي البقاء العكبريّ[3] من بين الوجوه التي ذكرها ، وقد ذكره أبو السعود[4] كذلك .

---

(1) الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٨٣/١٣ .

(2) انظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٣٥/٥

(3) العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٥٣٦/١ ، وانظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٣٤/٢ .

(4) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٨١/٣ .

الثالث : أن يكون (أكابر) هو المفعول به الأوَّل مضافًا إلى (مجرميها) ، و(في كلِّ قرية) ، الجار والمجرور متعلِّقان بمحذوف هو المفعول به الثاني ، وفي الكلام على هذا تقديم وتأخير ، وإنَّما قدِّم المفعول به الثاني ؛ لأنَّ في المفعول به الأوَّل ضميرًا يعود إلى بعض ما فيه . وهذا قول أبي حيَّان[1] ، وهو الصحيح عند تلميذه السمين الحلبيّ[2] ، كما أجاز هذا الوجه كلٌّ من ابن عطيَّة[3] وأبي البقاء العكبريّ[4] وأبي السعود[5] .

الرابع : أن يكون (أكابر) هو المفعول به الأوَّل مضافًا إلى (مجرميها) ، والمفعول به الثاني محذوف ، تقديره : جعلنا في كلِّ قريةٍ أكابرَ مُجرِميها فُسَّاقًا ليمكروا ، ذكره أبو حيَّان[6] والسمين الحلبيّ[7] ، ونسبهما إلى بعض أهل العلم .

والصحيح الذي لا يحاد إلى غيره هو الوجه الثالث الذي ذكره أبو حيَّان وتلميذه السمين الحلبيّ ، وقد ردَّ أبو حيَّان على الوجهين الأوَّل والثاني في معرِض ردِّه على ابن عطيَّة الذي اختار الوجه الأوَّل ، وعلى أبي البقاء العكبريّ الذي اختار الوجه الثاني ، قائلاً : " وما أجازاه خطأ وذهول عن قاعدة نحويَّة ، وهو أنَّ أفعل التفضيل إذا كان بـ(مِن) ملفوظًا بها أو مقدَّرة ، أو مضافة إلى نكرة ، كان مفردًا مذكَّرًا دائمًا ، سواء كان لمذكر أو مؤنَّث ، مفردٍ أو مثنًى أو مجموعًا ، فإذا أُنِّث أو ثُنِّيَ أو جُمِعَ ، طابق ما هو له في ذلك ، ولزمه أحد أمرين ، إمَّا الألف واللام ، أو الإضافة

---

(1) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢١٧/٤ .

(2) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٣٤/٥ .

(3) ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٣٤١/٢ .

(4) العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٥٣٦/١ ، وانظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٣٤/٢ .

(5) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٨١/٣ .

(6) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢١٧/٤ .

(7) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٣٤/٥ .

إلى معرفة ، وإذا تقرَّر هذا ، القول بأنَّ (مجرميها) بدل من (أكابر) ، أو أنَّ (مجرميها) مفعول أوَّل خطأ ؛ لالتزامه أن يبقى (أكابر) مجموعًا وليس فيه الألف واللام ، ولا هو مضاف إلى معرفة ، وذلك لا يجوز "[1] .

وقال أبو حيَّان رادًّا على القول الرابع : " وهذا ضعيف جدًا لا يجوز أن يُحمَل القرآن عليه "[2] ، وزاذ السمين الحلبيّ على قول أستاذه في الردّ على هذا الوجه الأخير قائلاً : " وهذا ليس بشيءٍ ؛ لأنَّه لا يُحذَف شيءٌ إلاَّ بدليل ، والدليل على ما ذكروه غير واضح[3] " .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾ الأعراف: ١٣٧

" **ف(فرعون) اسم (كان) و(يصنع) خبر لكان مقدم ، أي : وخربنا الذي كان فرعون يصنعه من المدائن والقصور** "[4] .

في توجيه قوله تعالى : ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ أربعة أوجه[5] :

الأوَّل : أن يكون (فرعون) اسم (كان) مؤخَّر ، و(يصنع) خبرها مقدَّم ، و(ما) اسم موصول ، وصلتها الجملة الكَونيَّة ، والعائد فيها محذوف ، والتقدير :

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢١٧/٤ .

[2] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢١٧/٤ .

[3] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٣٤/٥ .

[4] نووي ، مراح لبيد ، ٢٩٨/١ .

[5] انظر : القيسيّ ، كشف مشكل إعراب القرآن ، ٣٢٩/١ ، والأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٧٣/١ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٥٩٢/١ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٤٣٩/٥-٤٤١ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢٦٧/٣ .

ودمَّرْنا الذي كان فرعونُ يصنعهُ ، وهذا اختيار أبي السعود[1] .

وهذا هو الوجه الوحيد الذي ذكره الشيخ محمد نوويّ ، وقد استضعفه مكّيّ ابن أبي طالب القيسيّ وأبو البركات الأنباريّ وأبو البقاء العكبريّ ، فكان أوّلهم يقول : " ويلزم مَن يُجيز هذا أن يُجيزَ (يقوم زيدٌ) ، على الابتداء والخبر وعلى التقديم والتأخير ، ولم يُجزْه أحدٌ "[2] ، وقال الثاني : " وفيه بعدٌ عند البصريّين ؛ لأنَّ إعمال الفعل الثاني أولى من الأوّل "[3] ، وقال الأخير : " وهذا ضعيف ؛ لأنَّ (يصنع) يصلح أن يعمل في (فرعون) ، فلا يقدَّرُ تأخيره ، كما لا يُقدَّر تأخير الفعل في قولك (قامٍ زيدٌ) "[4] .

الثاني : أن يكون اسم (كان) ضميرًا عائدًا على (ما) الموصولة ، و(يصنع) مسندٌ لـ(فرعون) ، والجملة خبر (كان) ، والعائد محذوف ، والتقدير : ودمَّرنا الذي كان هو يصنعُه فرعونُ ، وهذا اختيار أبي البركات الأنباريّ[5] .

الثالث : أن تكون (كان) زائدةً ، و(ما) مصدريّة ، والتقدير : ودمَّرنا ما يصْنَعُ فرعونُ ، أي : صُنْعَه ، وزيادة (كان) في كلام العرب واردة سائغة ، فقد قالوا : زيد كان قائمٌ ، ومن ذلك قول الشاعر[6] :

سَـرَاة بني أَبِي بَكْرٍ تسامى   على كان المُسَوَّمَةِ العِرابِ

---

[1] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٣/٢٦٧ .

[2] القيسيّ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، ١/٣٢٩ .

[3] الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/٣٧٣ .

[4] العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/٥٩٢ .

[5] الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١/٣٧٣ .

[6] هذا البيت لم يُعرَفْ قائلُه ، وسراة جمع سريٍّ ، بمعنى عزيز ، ونسامى أصله : تتسامى ، بالتاءين ، ثمّ حُذفت إحداهما ، والمسوَّمة الخيل التي جُعلت لها علامة وسمةٌ ثمَّ تُركتْ في المرعى ، والمسومة العراب بمعنى الخيول العربيّة . انظر : الأنباري ، البيان في غريب إعراب انقرآن ، ١/٣٧٣ ، وابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٢/٢٩١ .

الرابع : أن تكون (كان) زائدةً ، و(ما) موصولة اسميَّة ، والعائد محذوف ، والتقدير : ودمَّرنا الذي يصنعه فرعونُ .

الخامس : أن تكون (ما) مصدريَّة ، و(كان) ليست زائدة ، وإنَّما هي ناقصة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، والجملة من قوله (يصنع فرعون) خبر (كان) ، فهي مفسِّرة للضمير .

وأرى الأوجَهَ عندي الوجهَ الرابع ، وهو أقرب إلى المعنى الذي تساق الآية من أجله ، وهو أنَّ الله سبحانه وتعالى دمَّر جميع الأشياء التي صنعها فرعون ، ولا أرى بأسًا أن تكون (كان) هنا زائدة ، فزيادتها مقرَّرة في كلام العرب ، والله أعلم .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾ ﴾ الأنفال: ٤١

" وقوله (أن لله خمسه) خبر مبتدأ محذوف ، أي : فكون خمسه لله واجب ، وهذه الجملة خبر لـ(أن) "[١] .

قرأ جمهور القَرَأَة[٢] بفتح همزة (فأنَّ لله خمسَه) ، وفيها وجهان :

أحدهما : أن تكون (أنَّ) وما عمِلَتْ فيه في موضع رفعٍ خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : فالحكم أنَّ لله خمسَه ، وهذا قول أبي البركات الأنباريّ[٣] وأبي البقاء العكبريّ[٤] وأبي حيَّان[٥] .

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٣٢٢/١ .

[٢] انظر : الخطيب ، معجم القراءات ، ٢٩٤/٣-٢٩٥ ، فقد ذكر قراءة أخرى مع المصادر التي ذكرت القراءتين .

[٣] الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٨٧/١ .

[٤] العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٦٢٤/٢ .

[٥] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٩٤/٤ .

والآخر : أن تكون (أنَّ) ومعمولاها في محلِّ رفع مبتدأً خبرُه محذوف ، وتقديره : فحقٌّ أو واجبٌ أنَّ له تعالى خمسَه ، قاله الزمخشريّ[1] والسمين الحلبيّ[2] أبو السعود[3] والشوكانيّ[4] .

وهذان الوجهان على القول إنَّ الفاء في (فأنَّ للهِ خمسَه) إنَّما دخلت في هذه الجملة الواقــعة خبرًا لـ(أنَّ) في قوله (واعــلموا أنَّ ما غنمتُم) ؛ لِما في (ما) التي بمعنى (الذي) مِن معنى المجازاة ، كما دخلت في خبر (إنَّ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٠﴾ ﴾ البروج: ١٠ .

وقيل إنَّ الفاء زائدةٌ ، و(أنَّ) في قوله (فأنَّ للهِ خمسَه) بدل من (أنَّ) في قوله (واعلموا أنَّ ما غنمتُم) ، وقيل أيضًا إنَّ الثانية مؤكِّدة للأولى ، وقد ردَّ على هذا القول الأخير مكِّيّ بن أبي طالب القيسيّ[5] وأبو البركات الأنباريّ[6] قائلَين إنَّ هذا فاسدٌ ؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى أنَّ الأولى تبقى بغير خبر ، ولأنَّ الفاء تحول بين المؤكَّد والمؤكِّد ، وزيادتها لا تحسن في هذا الموضع .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا ﴿٤٦﴾ ﴾ الإسراء: ٤٦

" (وحده) ، أي : غير مقرون بآلهتهم في الأولوهية ، وهذا منصوب على

---

[1] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٥٨١/٢ .

[2] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٦٠٥/٥ .

[3] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢٢/٤ .

[4] الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣١٠/٢ .

[5] انظر : القيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ٣٤٦/١ ، والأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٨٧/١ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٦٢٤/٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٦٠٦/٥ .

[6] انظر : العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٦٢٤/٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٦٠٦/٥ .

الحـال من (ربك) ، أو على الظرف "[1] .

إنَّ في قوله (وحده) مسألتين اختلف فيهما العلماء ؛ إحداهما في اشتقاقه ، والأخرى في إعرابِه . فأمَّا اشتقاقها ، ففيه ثلاثة أقوال[2] :

الأوَّل : ذهب بعضُهم إلى أنَّ (وحده) مصدرٌ على حذف الزوائد ، من : أوحَدَ يُوحِد إيحَادًا ، فصار بعد حذف الزوائد : وحْد ، وعلى هذا فهو اسم مصدر وليس مصدرًا .

الثـــاني : أنَّه من : وَحَد يَحِدُ وحْدًا ، نحو : وعَد يَعِدُ وَعْدًا ، حكاه الأصمعيّ[3] ، وذكره الزمخشريّ[4] ورضيّ الدين الإستراباذيّ[5] والسيوطيّ[6] ، وعلى هذا فهو مصدر من الثلاثيّ المجرَّد .

الثالث : أنَّه مصْدرٌ لم يُوضَع له فِعلٌ[7] .

وأمَّا إعرابُه ففيه على ثلاثة أقوال :

الأوَّل : قال الخليل وسيبويه[8] إنَّه اسم موضوع موضِع المصدر الموضوع

---

(1) نووي ، مراح لبيد ، ١/٤٨٠ .

(2) انظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٣/٥٢٣ ، ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ٢/٦٣ ، والرضيّ ، شرح الكافية ، ١/٢٠٣ ، وأبو حيّان ، ارتشاف الضرَب ، ٣/١٥٦٧ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٧/٣٦٣ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٢/٢٣٢ ، والزبيدي ، تاج العروس ، ٩/٢٦٧-٢٦٨ .

(3) انظر : أبو حيّان ، ارتشاف الضرَب ، ٣/١٥٦٧ ، الأشموني ، شرح الأشموني ، ٢/٢٥١ ، الأزهريّ ، التصريح على التوضيح ، ١/٣٧٤ .

وفي اللســان عن الأزهري : وقد وَحِدَ يَوحَدُ وَحادَةً ووَحَدَةً ووَحْدًا ، وحكى عن هشـام الضرير : وَحَدَ يَحِدُ ، صدر (وحده على هذا الفعل . انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ٣/٤٤٨ ، ٤٤٩ ، مادة (وحد) .

(4) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٣/٥٢٣ .

(5) الرضي ، شرح الكافية ، ١/٢٠٢ .

(6) السيوطيّ ، همع الهوامع ، ٢/٢٣٢ .

(7) انظر : أبو حيّان ، ارتشاف الضرَب ، ٣/١٥٦٧ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٢/٢٣٢ .

(8) سيبويه ، الكتاب ، ١/٣٧٣-٣٧٤ ، وانظر : ابن السراج ، الأصول ، ١/١٦٥ .

موضِعَ الحال . وكان الزمخشري[1] يقول : " ... أنَّه مصدرٌ سادٌّ مسدَّ الحال " ، واعترض عليه أبو حيَّان[2] أنَّ ما ذكره ليس مذهبَ سيبويه ، ثمَّ ذكر قول سيبويه السابق .

الثاني : قال يونس بن حبيب[3] في أحد قولَيه ، وهشام الضرير[4] في أحد قولَيه إنَّ (وحده) ينتصب انتصاب الظرف ، فيجري مَجرى (عنده) ، وقد عبَّر ابن يعيش[5] قول يونس بقوله : إنَّ (وحده) معناه : على حياله ، وعلى حياله في موضع الظرف ، وقدَّره أبو حيَّان[6] والسيوطي[7] أنَّ الأصل في (جاء زيدٌ وحده) : على وَحْدِه ، حُذف الجارّ ونُصب (وحده) على الظرف .

والقول الآخر ليونس أنَّه يذهب في (وحده) مذهب الخليل وسيبويه ، وقد ذكر ذلك ابن يعيش[8] .

الثالث : قال هشام الضرير[9] في قوله الآخر إنَّ (وحده) منصوب على المصدر ، أي : على أنَّه مفعول مطلق .

---

(1) الزمخشري ، الكشاف ، ٥٢٣/٣ .

(2) أبو حيَّان ، ارتشاف الضرَب ، ١٥٦٧/٣ ، وانظر : والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٣٦٣/٧ .

(3) حكاه سيبويه عن يونس ، قال : " وزعم يونس أنَّ (وحده) بمنزلة (عندَه) ، انظر : سيبويه ، الكتاب ، ١/ ٢٧٧ ، وانظر كذلك : ابن السراج ، الأصول ، ١/ ١٦٦ ، وأبو حيَّان ، ارتشاف الضرَب ، ٣/ ١٥٦٧، والبحر المحيط ، ٦/ ٣٩والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٧/ ٣٦٣ والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٢/ ٢٣٢ ، والزبيدي ، تاج العروس ، ٩/ ٢٦٧، ٢٦٨ (وحد) .

(4) انظر : أبو حيَّان ، ارتشاف الضرَب ، ١٥٦٧/٣ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ٢٣٢/٢ .

(5) ابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ٦٣/٢ .

(6) أبو حيَّان ، ارتشاف الضرَب ، ١٥٦٧/٣ .

(7) السيوطيّ ، همع الهوامع ، ٢٣٢/٢ .

(8) ابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ٦٣/٢ .

(9) ابن منظور ، لسان العرب ، ٤٤٩/٣ (وحد) ، والزبيدي ، تاج العروس ، ٢٦٧/٩ (وحد) .

وأمَّا الشيخ محمَّد نوويّ ، فقد ذكر هنا القولين الأوَّل والثاني ؛ ولم يتعرَّض إلى القول الثالث ، وشأنه في ذلك كسائر العلماء الآخرين من المفسِّرين ؛ حيث إنَّ الذي تعرَّضوا للحديث عن قوله (وحده) كانوا لا يذكرون إلاّ إيَّاهما ، بل أكثرهم لا يذكرون إلاَّ القول الأوَّل وحده[1] .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ﴿٣٢﴾ ﴾ طه: ٢٩ - ٣٢

" وقرأ العامة على صيغة الطلب ، وهي ضم الهمزة من (اُشْدُدْ) ، وهي همزة وصل ، وفتح الهمزة من (أَشْرِكْه) ، وهي همزة قطع ، وقرأ ابن عامر وحده على صيغة الجواب ، وهو فتح همزة (أَشْدُدْ) وضم همزة (أُشْرِكْه) ، وكلاهما همزة قطع للمتكلم فيهما . ويجوز لمن قرأ على لفظ الأمر أن يجعل (أخي) مرفوعا على الابتداء ، و(اشدد به) خبرا ، ويوقف على (هارون) "[2] .

قوله تعالى (واجعل لي وزيرًا من أهلي هارون أخي) في إعرابه ثلاثة أوجه[3] :

الأوَّل : أنَّ مفعولي (اجعل) هما (لي) ، أي : أنَّ هذا الجار المجرور متتعلقان بمحذوف المفعول به الثاني مقدَّمًا ، و(وزيرًا) المفعول به الأوَّل مؤخَّرًا ، و(هارون) بدل من (وزيرً) ، و(أخي) بدل أو عطف بيان من (هارون) .

---

[1] انظر على سبيل المثال : الزمخشري ، الكشاف ، ٣/ ٥٢٣ ، مع ما اعتُرِض عليه من قِبَلِ أبي حيَّان ، ارتشاف الضَرَب ، ٣/ ١٥٦٧ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٥/ ١٧٦ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣/ ٢٣١ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٨ .

[3] انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣/ ٣٥٦ ، والزمخشري ، الكشاف ، ٤/ ٧٩-٨٠ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤/ ٤٢-٤٣ ، والعكبريّ ، البيان في إعراب القرآن ، ٢/ ٨٩٠ ، والرازي ، مفاتيح الغيب ، ٢٢/ ٤٩ ، أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٦/ ٢٢٥ ، السنين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/ ٣٢ ، الشوكاني ، فتح القدير ، ٣/ ٣٦٣ ، نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٨.

الثاني : أنَّ مفعوليه هما (وزيرًا) ، وهو المفعول به الثاني ، و(هارون) ، وهو المفعول به الأوَّل ، وقُدِّم الثاني ؛ اعتناءً بأمر الوزارة ، و(أخي) بدل أو عطف بيان من (هارون) .

الثالث : أنَّ مفعوليه (وزيرًا) ، وهو المفعول به الأوَّل ، و(من أهلي) ، هذا الجا والمجرور متعلقان بمحذوف هو المفعول به الثاني ، والجار والمجرور (لي) مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ الإخلاص: ٤ ، بمعنى أنَّ هذا الجار والمجرور متعلِّقان بمحذوف حال من (وزيرًا) .

وهذا الإعراب يصلح للقراءتين : (اشْدُدْ) و(أَشْرِكْ) ، على صيغة الأمر لغرض الدعاء ، وهي قراءة الجمهور ، و(أَشْدُدْ) و(أُشْرِكْ) ، أوَّلهما مجزوم على أنَّه جواب الأمر ، والثاني معطوف عليه ، على أنَّ موسى أسندَ هذين الفعلين إلى نفسه ، وهي قراءة ابن عامر وابن وردان والهذليّ[1] .

وما ذكره الشيخ محمد نووي من أنَّه يجوز لمن قرأ على لفظ الأمر أن يجعل (أخي) مرفوعا على الابتداء ، و(اشدد به) خبرا ، ويوقف على (هارون) ، هو قول الزمخشري بألفاظِه ، ومنه نقل فخر الدين الرازي ، ومن هذا الأخير نقل الشيخ .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ الأنبياء: ١ - ٣

---

[1] انظر في القراءتين : البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ٢٤٦/٢ ، والخطيب ، معجم القراءات ، ٤٢٨/٥-٤٢٩ ، ففي المصدر الثاني ذكر لمصادرهما .

" (الذين ظلموا) بدل من واو (أسروا) ، أو مبتدأ وخبره (أسروا النجوى) ، والمعنى : وهم أسروا النجوى ، فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلا على فعلهم بأنه ظلم "[1] .

قوله (الذين ظلموا) في توجيه إعرابه ثلاثة أوجه[2] :

أحدها : الرفع ، وفيه خمسة أوجه :

الأوّل : أن يكون هذا الموصول بدلاً من الواو في (وأسروا) ؛ إشعاراً أنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به ، وقد نسب سيبويه[3] هذا القول إلى يونس بن حبيب ، وعزاه ابن عطيّة[4] إلى سيبويه ، وذكر أبو حيَّان[5] والشوكاني[6] أنَّه قول المبرد ، وهو أحد قولي الأخفش الأوسط[7] ، والمختار عند أبي عبيدة[8] والزجاج[9] .

الثاني : أن يكون فاعلاً ، والواو في (أسروا) علامة جمع الفاعل ، كما تلحق الفعلَ تاءُ التأنيث لتدُلَّ على تأنيثه ، كـ(قامت هندٌ) ، وهذه اللغة جارية في المثنى ، وفي جمع الإناث أيضًا ، فيقال : جاءا أخوَاك ،

---

(1) نووي ، مراح لبيد ، ٣٢/٢-٣٣ .

(2) ذكر هذه الوجوه : الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٥٨/٢ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٩١١/٢ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٧٤/٤ ، أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٢٧٥/٦-٢٧٦ ، السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٣٢/٨-١٣٣ .

(3) سيبويه ، الكتاب ، ٤١/٢ .

(4) ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٧٤/٤ ، قال سيبويه ، الكتاب ، ٢٣٦/١ : " فإنّما يجيء على البدل ، وكأنَّه قال : انطَلَقوا ، فقيل له : من ؟ ، فقال : بنو فلان " .

(5) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٢٧٥/٦ ، وانظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٣٢/٨ .

(6) الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣٩٧/٣ .

(7) الأخفش ، معاني القرآن ، ٦٣٢/٢ .

(8) أبو عبيدة ، مجاز القرآن وإعرابه ، ٣٤/٢ .

(9) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣٨٣/٣ .

وجِئنَ أخواتُك ، وهي اللغة التي يُطلق عليها لغة (أكلوني البراغيث)[1] ، وقد قال بهذا القول الأخفش الأوسط[2] في قوله الآخر ، كما ذكره أبو عبيدة[3] .

الثالث : أن يكون هذا الموصول مبتدأً مؤخّرًا ، و(وأسروا النجوى) ، هذه الجملة الخبريّة خبره ، قدّمت على المبتدأ ، وقد نسب أبو حيّان[4] والسمين الحلبيّ[5] هذا القول إلى الكسائي ، والمعنى: وهؤلاء أسروا النجوى ، فوُضع المظهر الذي هو الموصول موضع المضمر تسجيلاً على فعلهم أنه ظلم[6] .

الرابـــع : أن يكون الموصول فاعلاً لفعلٍ مقدّرٍ ، فقيل : تقديره : يقول الذين ظلموا ، وهذا اختيار النحاس[7] قائلاً : " والقولُ كثيرًا ما يضمَر ، ويدلُّ عليه قوله بعد ذلك : ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ " ، وقيل : التقدير : أسرَّها الذين ظلموا .

الخامس : أن يكون الموصول خبرَ مبتدأ محذوف لغرض الذم ، والتقدير : هم الذين ظلموا ، أجازه الزجاج[8] .

---

(1) هذا الكلام رواه أبو عمرو الهذليّ عن بعض العرب انظر : أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، ٢/٣٤ ، وأكثر الذين تعرّضوا لتوجيه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ المائدة: ٧١ ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ الأنبياء: ٣ ذكروا هذا الكلام الذي رواه أبو عمرو .

(2) الأخفش ، معاني القرآن ، ٢/٦٣٢ .

(3) أبو عبيدة ، مجاز القرآن وإعرابه ، ٢/٣٤ .

(4) أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٦/٢٧٥ .

(5) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٨/١٣٢ .

(6) انظر : الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤/١٢٦ ، الرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٢/١٤١ .

(7) انظر : أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٦/ ٢٧٦ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٨/ ١٣٢ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٣/ ٣٩٧ .

(8) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣/ ٣٨٤ ، وانظر : الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤/ ١٢٦ ، الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/١٥٨ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ٩١١ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٨/ ١٣٢ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٦/ ٥٤ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٣/ ٣٩٧ .

السادس : أن يكون الموصول مبتدأً ، وخبره : الجملة مِن قوله ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ ، وعلى هذا القول لا بدَّ من إضمار القول ، تقديره : الذين ظلموا يقولون : هل هذا إلاَّ بشرٌ ، والقول يُضمَر كثيرًا ، وهذا الأخير ذكره السمين الحلبي[1] .

الثاني : النصب ، وهو أن يكون في محلِّ نصب على الذم ، بتقدير : أعني ، أجازه الزجاج[2] .

الثالث : الجرّ ، وهو على هذا الوجه إمَّا أن يكون نعتًا أو بدلاً من قوله (للناس) ، وهذا الوجه ذكره الفراء[3] .

وقد ذكر الشيخ من هذه الأوجه وجهين من أوجه الرفع ، وهما الوجهان الأوَّل والثالث .

والأظهر عندي هو الوجه الثالث ، وإن حكي عن سيبويه أنَّ مثل هذه اللغة ليست موجودة في القرآن الكريم لشذوذها ، وذلك أنَّها كانت لغةً معروفة من اللغات التي كانت سائدة عند العرب في عصر الاحتجاج ، ولا يخفى على أحد من الدارسين للغات القرآن الكريم أنَّ هناك لغات كثيرة واردة فيه ؛ حيث إنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلَّم – كان يقرأ ببعض هذه اللغات في بعض الأحيان على حسب العرب الذين كانوا معه في ذلك الوقت ، وهذا من الأسباب التي من أجلها وردت بعض القراءات القرآنيّة .

ولغة (أكلوني البراغيث) هي لغة أزد شنوءة[4] ، وهي لغة حسنةٌ قد خرَّج عليها بعضُهم هذه الآية وآتين أُخرَيين ، وهما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾

---

[1] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٣٢/٨ .

[2] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣٨٣/٣-٣٨٤ ، انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٣٢/٨ .

[3] الفراء ، معاني القرآن ، ١٩٨/٢ ، انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٣٢/٨ .

[4] انظر : أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٢٧٥/٦ .

المائدة: ٧١ ، وقوله تعالى : ﴿ لَيْسُوا سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ آل عمران: ١١٣ ، كما أسهب سيبويه[١] في الحديث عن هذه اللغة في كتابه .

والدليل على حسنها أنّنا نجد شواهد عليها ، وعددها لا بأس بها ، ومنها قول الشاعر[٢] :

يلومُونني في اشتراء النخيـ ... ـلِ أهـلي وَكُلُّهُمْ أَلْـوَمُ

وقول الشاعر[٣]:

تولّى قتالَ المارقينَ بنفسِه ... وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحميمُ

وقول الشاعر[٤] :

ولكنْ دِيـافِيٌّ أبـوه وأمُّه ... بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أقارِبُه

وهناك دليل آخر من حديث رسول الله -- صلى الله عليه وسلّم – ، وهو قوله : « يتعاقبون فيكم ملائكة »[٥] .

فلا أرى بأسًا أن هذه الآية والآيتين الأخريين يأتين على هذه اللغة ، وليس في ذلك قدح للقرآن الكريم ، وإنّما يدلُّ ذلك على أنَّ القرآن الكريم قد جاء بالكلام

---

(١) انظر : سيبويه ، الكتاب ، ٢/٤٠-٤١ .

(٢) البيت لأميّة بن أبي الصلت ، انظر : ابن الشجريّ ، الأماليّ ، ١٣٣/١ ، والأنصاريّ ، أوضح المسالك ، ٣٤٧/١ ، والسمين الحلبيّ ، ٣٥٤/٣ .

(٣) هذا البيت لعبيد الله بن قيس الرُقيّات ، انظر : ابن الشجريّ ، الأمالي ، ١٣٢/١ ، والأنصاريّ ، أوضح المسالك ، ٣٥٢/١ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٣٧٠/٤ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، ١٦٠/١ .

(٤) هذا البيت للفرزدق ، انظر : ابن جنّي ، الخصائص ، ٢/ ١٩٤ ، وابن الشجريّ ، الأمالي ، ١/ ١٢٣ ، وابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ٧/ ٧ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤/ ٣٢٧ ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ١/ ١٦٠ .
والديافيّ منسوب إلى دياف ، وهي قرية بالشام كان يسكنها النبط ، والسليط الزيت .

(٥) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري ، انظر : العسقلانيّ ، فتح الباري ، ٣٣/٢ ، و في صحيح مسلم ، المساجد ، ١/ ٤٣٩ .

واللغات التي يمكن أن يتكلَّم بها أولئك العرب في حديثهم في وقت نزول هذه الآيات ، مما يقوِّي على أنَّه معجز ؛ إذ إنَّه جاء باللغات التي يمكن أن يستخدمها العرب في كلامهم ، ومع ذلك عجزوا عن أن يأتوا بمثله ، والله أعلم بالصواب ، وهو الهادي إلى صراطه المستقيم .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴿١١﴾ ﴾ الشعراء: ١٠ – ١١

" (أَلا يَتَّقُونَ) وقرئ بكسر النون ، والأصل ألا يتقونني ، فحذفت النون لاجتماع النونين ، والياء للاكتفاء بالكسرة . وقرئ بتاء الخطاب على طريقة الالتفات الدال على زيادة الغضب عليهم ، أي : قل لهم : ألا تخافون عقاب الله ، فـ(ألا) للتنبيه وللعرض "[١] .

قراءة الجمهور (أَلا يَتَّقُونَ) بالياء على الغيبة وفتح النون التي هي علامة الإعراب في الأمثلة الخمسة ، وذكر الشيخ محمد نووي قراءتين شاذَّتين لها :

إحداهما : (أَلا تَتَّقُونَ) بتاء الخطاب[٢] ، على الالتفات إليهم إنكارًا وغَضَبًا عليهم وإن لم يكونوا حاضرين ؛ لأنَّه مبلِّغهم ذلك ومكافحهم ، قاله أبو حيَّان[٣] ، وهي قراءة عبد اللهَّ بن مسلم بن يسار وحماد بن سلمة وشفيق ابن سلمة وأبو قلابة وعبيد بن عمير وأبو حازم . واحتجَّ أبو الفتح

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/١٠٥ .

[٢] انظر في هذه القراءة : ابن جنّي ، المحتسب ، ٢/ ١٧٠ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤/ ٢٢٦ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ٩٩٥ ، والزمخشري ، الكشاف ، ٧/ ٣٧٩ ، والقرطبيّ ، جامع البيان لأحكام القرآن ، ١٦/ ١٢ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٧/ ٨ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/ ٥١٣ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٦/ ٢٣٦ ، الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤/ ٩٥ .

[٣] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٧/٨ .

ابن جنّي[1] وابن عطيّة[2] لهذه القراءة على أنَّها على إضمار القول ، وقد كثُر حذف القول عنهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾ ﴾ الرعد: ٢٣ - ٢٤ ، أي : يقولون : سلام عليكم .

والأخرى : (أَلا يَتَّقُونِ) بكسر النون وعلى الغيبة[3] ، وفيها تخريجان :

أحدهما : أصلها : يتّقونَنِي ، فحُذفَت النون الأولى لاجتماع النونين ، وحُذفت الياء ؛ اكتفاءً بالكسرة .

والآخـر : أجاز الزمخشريّ[4] أن يكون المعنى : ألا يا ناس اتَّقُونِ ، فحُذفت الألف التي في حرف النداء خطًّا ونُطقًا لالتقاء الساكنين بعد حذف المنادى ، وتابعه في إجازة ذلك فخر الدين الرازي[5] وأبو السعود[6] ، وقال أبو حيّان[7] وتلميذه السمين الحلبيّ[8] رادّين على الزمخشريّ : " وهذا تخريج بعيد " .

---

(1) ابن جنّي ، المحتسب ، ١٧٠/٢.

(2) ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٢٢٦/٤ .

(3) انظر في هذه القراءة : العكبريّ ، إعراب القراءات الشواذ ، ٩٩/٢ ، والزمخشري ، الكشاف ، ٣٧٩/٧ ، والقرطبيّ ، جامع البيان لأحكام القرآن ، ١٢/١٦ ، الراري ، مفاتح الغيب ، ١٢٢/٢٤ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/٧ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥١٣/٨ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢٣٦/٦ .

(4) الزمخشري ، الكشاف ، ٣٧٩/٧ .

(5) الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٢٢/٢٤ .

(6) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢٣٦/٦ .

(7) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/٧ .

(8) والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٥١٣/٨ .

وقال أبو حيَّان[1] عن حرف (ألا) إنَّها للعرض المضمَّن الحضّ على التقوى ، وقول مَن قال إنَّها للتنبيه لا يصحُّ .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ النمل: ٢٥

" (فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) والجار المجرور متعلق بـ(الخبء) ، أي : الذي يظهر المخفي فيهما من المطر والنبات ، ومتعلق بـ(يخرج) على أن فيه معنى (من) كما قاله الفراء "[2] .

قوله (فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) فيه وجهان[3] ، كما ذكره الشيخ محمد نوويّ :

أحدهما : أنَّ الجار والمجرور متعلِّقان بـ(الخبء) ، أي : المخبوء في السماوات والأرضِ .

والآخر : أنَّهما متعلِّقان بـ(يخرج) ، وهذا رأي الفراء ؛ حيث قال : " (في) و(مِن) يتعاقبان ، بقول العرب : لأستخرجنَّ العلم فيكم ، أي : منكم "[4] ، فالتقدير عنده : يُخرِجه من السماوات والأرض .

وقد اختار أبو حيَّان الوجه الأوّل ، وهو الأظهر ، ولا يحتاج إلى القول بتناوب الحروف .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ العنكبوت: ٣٦

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/٧ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ١٢٥/٢ .

[3] انظر : أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٦٧ ، السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٨/ ٦٠٥ ، الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤/ ١٣٤ .

[4] الفراء ، معاني القرآن ، ٢٩١/٢ .

" (وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) أي : لا تعملوا المعاصي في الأرض ، ويمكن أن يقال نصب (مفسدين) على المصدر كما يقال: قم قائماً، أي قياماً "[1] .

هذا التوجيه الذي ذكره الشيخ محمد نووي في (مفسدين) غريب وبعيد ، وقد نقله بلفظه من كلام فخر الدين الرازي ؛ حيث قال : " يمكن أن يقال نصب (مفسدين) على المصدر كما يقال : قم قائماً، أي قياماً ، ويكن قوله (وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) كقول القائل : اجلس قعودًا ؛ لأنَّ (العيث) و(الفساد) بمعنى "[2] .

فقد حمل الرازي (مفسدين) على أنَّه نائب عن المفعول المطلق ، وهذا يحتاج إلى تقدير بعيد كما يظهر ذلك من كلامه . وهناك غرابة أخرى أنَّه جاء بمصدر (عثا يعثو) على (العيث) فكأنَّه حمله على (عاث يَعيثُ عَيثًا) وهما بمعنى .

والأظهر حمل (مفسدين) على أنَّه حال كما ذهب إلى ذلك أكثر العلماء[3] ، ثمَّ اختلفوا في نوع هذه الحال على قولين :

أحدهما : أنَّها حالٌ مؤكِّدة ؛ لأنَّ (عثا يعثو) بمعنى (أفسَد يُفسِدُ) ، فمعناها قد فُهم مِن عاملها ، فتكرَّر المعنى تأكيدًا لاختلاف اللفظ ؛ ومثله قوله تعالى : ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ۝٢٥﴾ التوبة: ٢٥ ، وهذا رأي أكثرِهم .

والآخر : أنَّها حال مُبيِّنة ؛ لأنَّ الفســـاد أعمُّ والعثوّ أخصّ ، ولهذا قال الزمخشريّ : " فقيل لهم : لا تتمادَوا في الفساد في حال فسادِكم ؛ لأنَّهم كانوا متمادِين فيه ، فغاير بينهما كما ترى "[4] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١٥٧/٢ .

[2] الرازي ، مفاتح الغيب ، ٥٦/٢٥ .

[3] انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ١/ ١٥٢ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ١/ ٢٧٥ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٦٧ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢/ ٤٤٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١/ ٣٨٩ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١/ ١٠٦ ، الشوكاني ، فتح القدير ، ١/ ٩١ .

[4] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٢٧٥/١ ، وانظر : والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٣٨٩/١ .

والأظهر الأوَّل ، وقد جاء بعض الأمثلة على ذلك ، والله أعلم .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ لقمان: ٨

" أي نعيم جنات ، فـ(لهم) خبر (إنَّ) ، و(جنات) مرفوع على الفاعلية ، (خَٰلِدِينَ فِيهَا) حال من (جنات النعيم) ، أو من ضمير (لهم) "[١] .

قوله (لهم) فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون هذا الجار والمجرور متعلقين بمحذوف خبر مقـــدَّم ، فيكون قوله (جنات النعيم) مبتدأ مؤخَّر ، والتقدير : جنَّاتُ النعيم كائنةٌ لهم ، وعلى هذا القول يكون خبر (إنَّ) جملة اسميَّة .

والآخـر : أن يكون هذا الجار والمجرور متعلِّقين بمحذوف خبر (إنَّ) ، والتقدير : إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات كائنةٌ لهم جنَّاتُ النعيم ، فـ(جنَّاتُ النعيم) فاعلٌ لمتعلَّقِ الجار والمجرور ، ويكون خبر (إنَّ) مفردًا .

وهذا الأخير هو المختار عند الشيخ محمد نووي كما يُفهم من كلامِه ، وهو اختيار أبي البركات الأنباريّ[٢] والسمين الحلبيّ[٣] وأبو السعود[٤] .

وقوله (خَٰلِدِينَ فِيهَا) إمَّا أن يكون حالاً من (جنات النعيم) ، والعامل ما يتعلَّق به (لهم) ، وإمَّا أن يكون حالاً من ضمير (لهم) ؛ لاشتماله على ضميريهما ، وكلاهما محتملٌ ، واختار الأخير أبو البركات الأنباريّ[٥] وأبو البقاء العكبريّ[٦] .

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١٧٠/٢ .

[٢] الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٥٤/٢ .

[٣] السمين الحلبيّ ، المحرر الوجيز ، ٦٢/٩ .

[٤] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٧٠/٧ .

[٥] الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٥٤/٢ .

[٦] العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٠٤٣/٢ .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍۚ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًاۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴿١٣﴾ ﴾ سبأ: ١٣

" (ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا) فـ(آل) منادى، و (شكراً) مفعول به "[1] .

قوله (آلَ داود) فيه قولان[2] :

أحدهما : أن يكون (آل) منصوبًا على أنَّه منادى مضاف إليه ، وقد حذف حرف النداء ، والتقدير : يا آلَ داود ، وهذا هو اختيار الشيخ محمد نوويّ ، وهو الأظهر .

والآخر : أنَّ (آلَ) منصوب بفعل مقدَّر لغرَض التخصيص ، والتقدير : أعني : آل داود .

وقوله (شكرًا) في انتصابه ستة أوجه[3] :

الأوَّل : أن يكون مفعولاً لأجلِه ، والمفعول به لـ(اعملوا) محذوف ، والتقدير : اعملوا الطاعات وواظِبوا عليها شُكرًا لربِّكم على ما أنعم به عليكم ، وهذا اختيار أبي البركات الأنباريّ[4] .

الثـــاني : أن يكون مفعولاً به ، أي : اعملوا عملاً هو الشكر ، كالصلاة والصيام ، والعبادات كلُّها في أنفسِها هي الشكر ؛ إذ سدَّت مسدَّه ، ولأنَّها من جملته ،

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١٩٣/٢ .

[2] انظر : العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٠٦٥/٢ .

[3] انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢٤٦/٤-٢٤٧ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤١٠/٤ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ١١٢/٥ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٠٦٥/٢ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٥٠/٢٥ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٢٥٥/٧ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٦٣/٩ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٢٦/٧ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣١٧/٤ .

[4] الأنباريّ . ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٧٧/٢ .

وهذا اختيار ابن جرير الطبريّ[1] والقرطبي[2] ، وهذا الوحيد الذي ذكره الشيخ محمد نووي ، وقد ضعَّف هذا الوجهَ من حيث الصناعة الإعرابيَّة أبو البركات الأنباريّ قائلاً : " ولا يكون منصوبًا بـ(اعملوا) ؛ لأنَّ (اشكروا) أفصح من (اعملوا الشكرَ) "[3] .

الثـــالث : أن يكون حالاً ، أي : شاكرين ، فهو مصدر واقع موقعَ الحال .

الرابـــع : أن يكون نائبًا عن المفعول المطلق على حدِّ قولِهم : أبكي نحيبًا ، كأنَّه قيل : اشكروا شكرًا بعملكم .

الخامس : أن يكون مفعولاً مطلقًا وعامله فعل من لفظه محذوف ، والتقدير : اعملوا واشكروا شكرًا .

السادس : أن يكون صفةً لمصدرٍ (اعملوا) ، والتقدير : اعملوا عملاً ذا شكرٍ ، وقد انفرد بذكر هذا الوجه الأخير السمينُ الحلبيّ[4] .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ۝٦ ﴾ يس: ٦

" (مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ) أي لم ينذر آباؤهم الأقربون لتطاول مدة الفترة ؛ لأن قريشاً لم يُبعث إليهم نبي قبل نبينا - صلى الله عليه وسلم- ، فـ(ما) نافية ، والجملة صفة لـ(قوماً) ، ويصح كونها موصولة أي الذين أنذر آباؤهم الأقدمون ، ويصح كونها مصدرية فيكون نعتاً لمصدر مؤكد ، أي : لتنذر قوماً إنذاراً كائناً مثل إنذار آبائهم الأقدمين من العذاب "[5] .

---

(1) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٩/٢٣٥ .

(2) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٧/٢٧٨ .

(3) الأنباريّ . ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/٢٧٧ .

(4) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٩/١٦٣ .

(5) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٠٦ .

(ما) في قوله (مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ) فيها خمسة أوجه[1] :

الأوّل : أن تكون نافيةً ؛ لأنَّ (آباؤهم) لم يُنذَروا قبل النبيّ - صلى اللهّ عليه وسلم- ، وهذا قول قتادة[2] ، وهو المختار عند الزجاج[3] وأبي البركات العكبريّ[4] ، وتكون (ما) في هذه الحال لا محلَّ لها من الإعراب .

الثاني : أن تكون موصولة فتكون في محلِّ نصبٍ مفعولاً به ثانيًا ، والعائد إليه محذوف مقدَّر ، أي : لتُنذِرَ قومًا الذي أُنذِرَه آباؤهم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا ﴾ النبأ: ٤٠ ، وهذا قول ابن عبَّاس وعكرمة وقتادة أيضًا[5] ، وقد نسب ابن جرير الطبري[6] هذا القول إلى بعض البصريين .

الثالث : أن تكون نكرة موصوفة ، فتكون في محلِّ نصبٍ مفعولاً به ثانيًا كذلك ، والعائد إليه محذوف مقدَّر ، أي : لتنذر قومًا شيئًا أُنذِرَه آباؤهم .

الرابع : أن تكون مصدريَّةً في محلِّ نصبٍ ، والتقدير : لتُنذِر قومًا إنذارًا مثلَ إنذارِ آبائهم ، فحُذف (إنذارًا) الأوّل وكذا حذف (مثل) فأصبح : لتنذرَ قومًا إنذارَ آبائهم .

الخامس : أن تكون زائدة ، والتقدير : لتُنذِرَ قومًا أُنذِرَ آباؤهم ، ذكره

---

[1] انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢٧٨/٤ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤٤٦/٤ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ١٦٥/٥ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٠٧٩/٢ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٤٢/٢٦ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٢٥٥/٧ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٦٣/٩ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٥٩/٧ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣٦٠/٤ .

[2] انظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤٤٦/٤ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٤١١/١٧ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٣١٠/٧ .

[3] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٢٧٨/٤ .

[4] الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٩١/٢ .

[5] انظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤٤٦/٤ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٤١١/١٧ .

[6] الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٣٥/١٩

أبو البقاء العكبريّ[1] .

ومما سبق من كلام الشيخ محمد نووي أنّه ذكر ثلاثةً من هذه الأوجه ، وهي : الأوّل والثاني والرابع ، وكان يقول في تقدير توجيه الوجه الرابع : " لتنذر قوماً إنذاراً كائناً مثل إنذار آبائهم الأقدمين من العذاب " ، وقوله هنا (كائنًا) لا يلزم ؛ لأنّ لفظ (مثل) يمكن أن يوصَف به ، فهو بمعنى : مماثل ، والله أعلم .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ يس: ٣٥

" (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) وهو ما يتخذ من ذلك الثمر من العصير والدبس ونحوهما ، فـ(ما) موصولة عطف على ثمره ، ويؤيد هذا قراءة حمزة والكسائي وشعبة بحذف الهاء من (عملته) ، فإن حذف العائد من الصلة أحسن من الحذف من غيرها . وقيل: (ما) نافية ، ومحل الجملة نصب على الحالية ، والمعنى : أن الثمر بخلق الله تعالى لا بفعلهم "[2] .

(ما) في قوله (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) فيها وجهان[3] :

الأوّل : أن تكون موصولة ، فتكون في محلّ جرٍّ معطوفة على (ثمرِه) ، ويجوز أن تكون في محلّ نصبٍ عطفًا على محلّ (مِن ثمرِه) ، والضمير في (عملته)

---

[1] انظر : العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/١٠٦٥ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٠٩-٢١٠ .

[3] انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤/ ٢٨٦ ، والطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٩/ ٤٣٣ ، والقيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ٢/ ٢٢٦ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤/ ٤٥٣ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٧/ ٤٤٠-٤٤١ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/ ١٧٦-١٧٧ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١٠٨٢ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٦/ ٦٨ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٧/ ٢٥٥ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/ ٢٦٨ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٧/ ١٦٦-١٦٧ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤/ ٣٦٨ .

عائد عليها ، وقال الشيخ محمد نووي إنَّ هذا الوجه تؤيده قراءة حمزة والكسائي وشعبة بحذف الهاء من (عملته) [1] .

وهذا القول غريب ، بل وجود العائد في قوله (عملته) يقِّوي كونها موصولة ، وفي حالة عدم ذكر هذا العائد يُحتمل أن تكون (ما) موصولة ويحتمل أن تكون وحرفيَّة مصدريَّة .

وأمَّا بالنسبة لمعنى الآية على هذا الوجه ؛ إمَّا يكون على ما ذكره الشيخ ، وهو ما يُتَّخَذُ من ذلك الثمر من العصير والدبس ونحوهما ، وقد ذكره أبو السعود[2] ، وإمَّا أن يكون بمعنى ما عملته أيديهم من الغرس والسقي والآبار وغير ذلك من الأعمال إلى أن بلغ الثمر منتهاه ، وهذا قول الزمخشريّ[3] وفخر الدين الرازي[4] والسمين الحلبيّ[5] ، وذكر المعنيين معًا الشوكانيّ[6] .

الثـــاني : أن تكون نكرةً موصـــوفةً ، فتكون في محلِّ جرٍّ معطوفة على (ثمرِه) ، ويجـــوز أن تكون في محلِّ نصبٍ عطفًا على محلِّ (مِن ثمرِه) ، والضـــمير في (عملته) عائد عليها ، والتقدير : ليأكلوا من ثمرِه وشيءٍ عملتْه أيديهم .

الثالث : أن تكون نافيَةً ، على معنى : أنَّ الثمر خلق الله ، ولم تعمله أيدي البشر ، وعلى هذا فالضمير في (عملته) عائد على (ثمرِه) ، وهذا قول[7] ابن عباس والضحاك ومقاتل .

---

[1] انظر في تخريج القراءتين ومظان وجودهما بين المصادر : معجم القراءات ، ٨٤/٧-٤٨٥ .

[2] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٦٦/٧ .

[3] الزمخشريّ ، الكشاف ، ١٧٦/٥-١٧٧ .

[4] الرازي ، مفاتح الغيب ، ٦٨/٢٦ .

[5] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٢٦٨/٩ .

[6] الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣٦٨/٤ .

[7] انظر : القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٤٤١/١٧ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣٦٨/٤ .

الرابع : أن تكون مصدريَّة ، فتكون في محلِّ جرٍّ كذلك ، أي : ومِن عملِ أيديهم ، وهو مصدر أريدَ به المعمول ، فيعود إلى معنى الموصول ، وهذا الوجه لا يأتي مع قراءة من قرأ (وما عملتْه) مع الضمير .

ومما ذكره الشيخ محمد نووي وجدناه يذكر الوجهين الأوَّل والثالث من بين الوجوه التي أوردتُها .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ الزمر : ٢٩

" **فـ(مثلاً) مفعول ثانٍ لـ(ضرب) و(رجلاً) مفعوله الأول** "[١] .

قوله (ضَرَب) مأخوذ من الضريب الذي هو الشبيه ، ومنه قولُهم : هذا ضَرْبُ هذا ، بفتح الضاد وكسرها ،أي : شِبْهُه[٢] ، وقوله (ضرب الله مثلاً رجلاً) ، في إعراب (مثلاً) و(رجلاً) أوجه :

الأوَّل : أن يكون (مثلاً) هو المفعول به الثاني ، و(رجلاً) هو المفعول به الأوَّل ، **كما ذكره الشيخ محمد نووي هنا** ، ومعتَمد من أعرب هذا الإعرابَ أنَّ الزمخشريّ[٣] وابن عطيّة[٤] وأبو البركات الأنباريّ[٥] ومن وافقوهم أجازوا أن يكون (ضرب) إذا كان مع لفظ المثل متعدِّيًا إلى مفعولين بمعنى (جعَل) ، ويكون التقدير حينئذٍ : ضربَ رجُلاً مثلاً ، أي : جعله مثلاً .

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢٣٩/٢ .

[٢] انظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ١١٠/١ ، ٥٢٩/٤ ، والزبيدي ، تاج العروس ، ٢٤٣/٣ (ضرب) .

[٣] انظر : الزمخشريّ ، الكشاف ، ٣٧٧/٣ .

[٤] انظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ١١٠/١ ، ٣٣٥/٣ .

[٥] انظر : الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢٩٢/٢ .

الثـاني : أن يكون (مثلاً) مفعولاً به لـ(ضرب) ، و(رجلاً) بدلاً منه ، وهذا رأي الكسائيّ[1] ؛ حيث قال إنَّ (رجلاً) إنَّما انتصب في الآية ؛ لأنَّه ترجمة لـ(مثلاً) وتفسير له ، والتفسير والترجمة مصطلحان كوفيان بمعنى البدل عند البصريين .

الثالث : أن يكون (مثلاً) مفعولاً به لـ(ضرب) ، و(رجلاً) منصوبًا بنزع الخافض ، وقد أجاز هذا الوجه الكسائي[2] ، أي : ضرب الله مثلاً بِرَجلٍ ، أو لرجل ، أو في رجلٍ ، وقال ابن عطيّة[3] إنَّ في هذا نظر ، ولم يبيِّن ما هذا النظر .

وما ذكره الشيخ محمد نووي هنا أخذه من كلام أبي السعود القائل : " و(مثلاً) مفعول ثانٍ لـ(ضرب) و(رجلاً) مفعوله الأول ، أُخِّر عن الثاني للتشويق إليه وليتَّصل به ما هو من تتمته التي هي العمدة في التمثيل "[4] .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ الزمر : ٢٢

" (أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ) أي : أكلُّ الناس سواء فمن جعله مستعداً للإسلام فهو على هداية من ربه ، فـ(من) شرطية ، وخبرها ما بعدها . وقيل : اسم موصول مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :

---

[1] انظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٧٣/١٨ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٤٦١/٤ .

[2] انظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٥٢٩/٤ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٧٣/١٨ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٠٧/٧ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٤٦١/٤ .

[3] انظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ١١٠/١ ، ٣٣٥/٣ .

[4] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢٥٣/٤ .

أفمن شرح الله صدره للإسلام فاهتدى فهو على لطف إلٰهي فائض عليه كمن طبع على قلبه فلم يهتد لقسوته "[1] .

يكاد يُجمع العلماء على أنَّ (من) في قوله (أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ)[2] مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : أفمن شرح اللهُ صدرَه للإسلام كمن قسا قلبُه ، أو كالقاسي المُعرِض ؟ ، ولم أجد في المصادر التي اطلعتُ عليه مَن ذهب إلى أنَّ (من) في الآية شرطيَّة ؛ **فهو مما تفرَّد به الشيخ محمد نووي في هذه المسألة . والغريب من قول الشيخ أنَّه بعد أن ذكر أنَّ** (من) **شرطية ، قال : " وخبرها ما بعدها " ، ولم يحدِّد جواب الشرط ، أهو محذوف أو مذكور ، فتحديد جواب (مَن) شرطيَّةً أولى من تحديد خبرِها ، والله أعلم .**

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ الزمر: ٢٤

" والهمزة للاستفهام الإنكاري، والفاء عاطفة على جملة مقدر، و(من) اسم موصول مبتدأ وخبره محذوف ، وقيل : معطوف على (يتقي) ، وتقدير الكلام : أكلُّ الناس سواء ، فمن يجعل وجهه قائماً مقام الدرقة يقي به وجهه العذاب الشديد يوم القيامة وتقول لهم خزنة النار : ذوقوا عذاب ما كنتم تكسبونه في الدنيا ، كمن هو آمن من العذاب . قيل : يلقى الكافر في النار مغلوبة يداه إلى عنقه ، وفي عنقه صخرة من كبريت مثل الجبل العظيم فتشتعل النار فيها وهي في

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٣٨ .

[2] انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤/ ٢٥١ ، والطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٠/ ١٨٩ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٦/ ٢٦٦ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤/ ٥٢٧ ، الزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/ ٢٩٩ ، والقرطبيّ ، الجامع في أحكام القرآن ، ١٨/ ٢٥٦ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٠٥ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/ ٤٢١ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٧/ ٢٥٠ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤/ ٤٥٨ .

عنقه ، **فحزُها على وجهه لا يطيق دفعها عنه للأغلال التي في يديه وعنقه** "[1] .

وهذه الآية مثل الآية التي قبلها تمامًا ، ومع ذلك لم يذهب الشيخ محمد نوويّ في هذه الآية أنَّ (من) يحتمل أن تكون شرطيَّة ويحتمل أن تكون موصولة ، بل جعلها اسمًا موصولاً مبتدأ ، وخبره محذوف كما حُذف في نظائره ، وهذا هو رأي العلماء في ذلك ، **وهناك سبب مهمٌّ جدًا أنَّ الشيخ لم يقل كما قال في القول السابق** ، ألا وهو أنَّ قوله (أفمن يتَّقي) بإثبات الياء ، وهو فعل مضارع ، دليل على أنَّه لا يمكن أن تكون (مَن) قبله شرطيَّة ، فلو كانت شرطيَّة للزمها أن تجزم المضارع التي بعدها ، وهو هنا بحذف حرف العلَّة ، وهو الياء ، فلمَّا لاحظ وجودها مع الفعل المضارع ، فهو دليل واضح على أنَّ (من) هنا موصولة ، والله أعلم .

والتقدير الذي ذكره الشيخ هنا هو تقدير الزمخشريّ ، وهو إمَّا أخذه عن طريق فخر الدين الرازي[2] ، وإمَّا عن طريق أبي السعود[3] ، فإنَّهما قدَّرا بمثل ما قدَّره الزمخشري وبألفاظه أو بعض ألفاظه .

وقدَّره ابن جرير الطبريّ بقوله : " ومعنى الكلام : أفمن يتَّقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة خيرٌ أم من يُنْعَمُ في الجِنان ؟ "[4] ، وهذا تقدير الزجاج[5] وابن عطيَّة[6] كذلك أو قريب منه .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٣٩ .

[2] الرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٦/٢٧٥ .

[3] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٧/٢٥٢ .

[4] الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٠/١٩٤

[5] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤/٣٥٢ .

[6] ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤/٥٢٨ .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ الزمر : ٦٤

" و(غير الله) منصوب بـ(أعبد) ، و(تأمروني) اعتراض ، وقيل : إنّ (أعبد) معمول لـ(تأمروني) على إضمار (أن) المصدرية ، فلما حذفت بطل عملها ، وجاز تقديم معمول صلة (أن) على الموصول بـ(أن) المحذوفة ، والأصل : أتأمروني بأن أعبد غير الله ، ويؤيد هذا القول قراءة (أعبد) بالنصب "[1] .

قوله (أفغيرَ اللهِ) في نصبه أربعة أوجه[2] :

الأول : أنَّ (غير اللهَّ) منصوب بـ(أعبُد) ، و(تأمرونِّي) اعتراض ، ومعناه : أفغيرَ اللهَّ أعبدُ بأمركم ، وهذا قول الأخفش[3] ، وقد عبَّر عن (الاعتراض) هنا بقوله : " كأنَّه أراد الإلغاء " ، والتعبير الأوَّل قول الزمخشريّ[4] ، ومنه نقل فخر الدين الرازيّ[5] وأبو السعود[6] ، ومنهما نقل الشيخ محمد نووي هذا القول الأوّل .

الثـاني : أنَّ (غير اللهَّ) منصوب بـ(أعبد) ، و(أعبد) معمولٌ لـ(تأمرونِّي) على إضمار (أن) المصدريَّة ، فلمَّا حُذِفَت بطُل عملُها ، فارتفع الفعلُ ، والأصل : أفتأمرونِّي بأنْ أعبُدَ غيرَ اللهَّ ، ثمَّ قُدِّم مفعول (أعبد) على (تأمرونّي)

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢٤٤/٢ .

[2] انظر : العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١١٣/٢ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٢٥/٢-٣٢٦ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٣١٩/٥ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٢٠/٧-٤٢١ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤٣٩/٩-٤٤١ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤٧٤/٤ .

[3] انظر : الأخفش ، معاني القرآن ، ٢/ ٦٧٢-٦٧٣ ، وانظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٠/ ٢٤٣ .

[4] انظر : الزمخشريّ ، الكشاف ، ٣١٩/٥ .

[5] انظر : الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٣/٢٧ .

[6] انظر : أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٢٦٢/٧ .

العامل في عامله ، ولو ظهرت (أن) لم يجز أن ينتصب (غيرَ) بـ(أعبد) ؛ لأنَّ ما كان في صلة (أن) لا يجـوز أن يعمل فيها قبلها ، إلاَّ أنَّه لمَّا حُذفت (أن) سقط حكمُها ، والدليل على ذلك أنَّ الفعل قد ارتفع ، ولو كان حكم (أن) ثابتًا ، لوجب أن يكون الفعلُ منصوبًا ، فلمَّا لم ينصب دلَّ على سقوط حكمها ، ويدلُّ على إرادة (أن) في الأصل قراءة الحسن البصريّ[1] (أعْبُدَ) بنصب الفعل ؛ اعتدادًا بـ(أن) ، وقد نسب الشوكانيّ[2] هذا القول إلى الكسائيّ وغيره ، وهو القول الثاني من القولين اللذين ذكرهما الشيخ .

الثالث : أنَّ (غير اللهَّ) منصوب بـ(تأمرونِّي) ؛ لأنَّه يقتضي مفعولين ، الثاني منهما بحرف جرٍّ ، كقولك : أمرتُك الخيرَ ، أي : بالخير ، فالياء هي المفعول به الأوَّل ، و(غيرَ) هو المفعول به الثاني ، و(أعبد) في تقدير (أن أعبد) ، في موضِع البدل من (غير) بدلَ اشتمال ، فـ(أن) مضمرة أيضًا ، والتقدير : أفغيرَ اللهِّ تأمرونِّي عبادته ، والمعنى : أفتأمرونني بعبادةِ غيرِ الله .

الرابـع : أنَّ (غير اللهَّ) منصوب بفعلٍ محذوف ، أي : أفتُلزِمونني غيرَ اللهَّ ، وفسَّره ما بعده .

والمختار هنا القول الثاني ، والله أعلم .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴿٤٨﴾ ﴾ غافر : ٤٨

" (إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ) ، فـ(كل) مبتدأ و(فيها) خبره ، والجملة خبر (إن) . وقرئ

---

[1] ابن خالويه ، مختصر في شواذ القرآن ، ص١٣٢ ، العكبري ، إعراب القراءات الشواذ ، ٢٠٣/٢ .

[2] انظر : الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤٧٤/٤ .

(كُلاًّ) بالنصب على التأكيد لاسم (إن) ، أي : إنَّ كلنا واقعون في النار "[١] .

قوله تعالى (إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ) في قراءة الجمهور برفع (كلٌّ) ، إعرابه واضح[٢] كما ذكره الشيخ محمد نوويّ ، فالتنوين في (كلٌّ) هو تنوين عِوَض عن كلمة ، أي : كلُّنا ، والجار والمجرور (فيها) متعلِّقان بمحذوف خبر لـ(كلّ) ، والجملة الاسميَّة (كلٌّ فيها) في محل رفع خبر (إنَّ) .

وقرأ[٣] السُمَيْفِع وعيسى بن عمر (كلاًّ) بالنصب ، ففي إعرابه على هذه القراءة أوجه :

الأوَّل : أنَّ يكون توكيدًا لاسم (إنَّ) وهو هنا ضمير المتكلِّمين (نا) ، و(كلاًّ) هنا معرفة ، والتنوين عوض عن مفردٍ مضاف إليه ، والتقدير ، إنَّا كلَّنا فيها ، وهذا قول الكسائيّ[٤] والفرَّاء[٥] ، والكوفيِّين[٦] وقد كانوا يعبِّرون عن التوكيد بلفظ (النعت) ، وقد تابعهم الزمخشريّ[٧] وابن عطيَّة[٨] .

قال الزمخشريّ : " هل يجوز أن يكونَ (كلاًّ) حالاً قد عمِل فيها (فيها) ؟ ،

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٥٣ .

[٢] انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤/ ٥٦٣ ، الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٣٣٢ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٤٩ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/ ٤٨٧ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٤/ ٤٩٥ .

[٣] انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤/٥٦٣ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٨/٣٦٧ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/٤٤٩ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/٤٨٧ .

[٤] انظر : القرطبي ، الجامع في أحكام القرآن ، ١٨/٣٦٧ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٤/٤٩٥ .

[٥] انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ٣/١٠ ، وانظر : القرطبي ، الجامع في أحكام القرآن ، ١٨/٣٦٧ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٤/٤٩٥ .

[٦] انظر : أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/٤٤٩ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٩/٤٨٧ ، وانظر كذلك : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٠/٣٤٢ .

[٧] انظر : الزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/٣٥٢ .

[٨] انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ١/١١٠ ، ٤/٥٦٣ .

قلتُ : لا ، لأنَّ الظرفَ لا يعمَلُ في الحال متقدِّمةً كما يعمل في الظرف متقدِّمًا ، تقول : كلَّ يومٍ لك ثوبٌ ، ولا تقول : قائمًا في الدار زيدٌ "[1] .

وقد ردَّ عليه أبو حيَّان قائلاً : " وهذا الذي منعه أجازه الأخفش إذا توسَّطت الحال ، نحو : زيدٌ قائمًا في الدار ، وزيدٌ قائمًا عندك ، والتمثيل الذي ذكره ليس مطابقًا في الآية ؛ لأنَّ الآية تقدَّم فيها المسند إليه الحكم ، وهو اسم (إنَّ) وتوسَّطت الحال إذا قلنا إنَّها حال ، وتأخَّر العامل فيها ، وأمَّا تمثيله بقوله : (ولا تقول : قائمًا في الدار زيدٌ) ، تأخَّر فيه المسند والمسند إليه ، وقد ذكر بعضُهم أنَّ المنع في ذلك إجماع من النحاة "[2] .

وقد دافع السمين الحلبيّ الزمخشريَّ ضدّ أستاذه قائلاً : " قلت : الزمخشريّ منْعُه صحيح ؛ لأنَّه ماشٍ على مذهب الجمهور ، وأمَّا تمثيله بما ذكر ، فلا يضرُّه ؛ لأنَّه في محلِّ المنع ، فعدم تجويزه صحيح "[3] .

الثاني : أن يكون حالاً ، وصاحب الحال اسم (إنَّ) وهو ضمير المتكلِّمين (نا) ، والعامل (فيها) ، وهذا قول ابن مالك[4] ، وكان يمنع ورود (كلّ) توكيدًا إذا لم يكن مضافًا لفظًا ، قال ابن مالك : " وأجاز الفراء والزمخشريّ في قراءة من قرأ (إنَّا كلاًّ فيها) بالنصب على توكيد اسم (إنَّ) ، وذلك عندي غير جائز ؛ لأنَّ ألفاظَ التوكيد على ضربين ؛ ضربٌ مصرَّح بإضافته إلى ضمير المؤكَّد ، وهو : النفس ، والعين ، وكلٌّ ، وجميع ، وعامة ، وضربٌ منويٌّ الإضافة إلى ضمير المؤكَّد ، وهو : أجمع ، وأخواته ، وقد

---

[1] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/ ٣٥٢ ، وانظر : أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٧/ ٢٧٩ .

[2] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/٤٤٩ .

[3] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٩/٤٨٧ .

[4] انظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣/٢٤٤ ، ٢٩٢ ، وانظر : الشوكاني ، فتح القدير ، ٤/٤٩٥ .

أجمعنا على أنَّ المنويّ الإضافة لا يستعمل صريح الإضافة ، وأجمعنا على أنَّ غير (كلّ) من الصريح الإضافة لا يستعمل منويّ الإضافة ، فتجويز ذلك في (كلّ) يستلزم عدم النظير ، في الضربين ؛ لأنَّ غير (كلّ) إمَّا ملازم لصريح الإضافة ، وإمَّا ملازم لمنويِّها ، فإفراد (كلّ) بجواز الاستعمالين مستلزم لعدم النظير ، والمفضي إلى ذلك هو هو ما ذهب إليه الفراء والزمخشريّ ، فوجب اجتنابُه . والقول المرضيّ عندي أنَّ (كلاًّ) في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها) ، و(فيها) هو العامل ، وقد قِّمت الحال عليه مع عدم تصرُّفه ، كما قُدِّمت في قراءة (والسماواتُ مطويَّاتٍ بيمينه)[1] ، وفي قول النابغة الذبيانيّ[2] :

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدراعِهِم فِيهِم ورَهطُ ربيعةَ بن حُذارِ

ومثله قولُ بعض الطائيّين[3] :

دعَا فأَجَبْنَا وهو بادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيكُم فكانَ النَّصرُ غيرَ بَعِيدِ "[4]

الثالث : أن يكون (كلاًّ) بدلاً من ضمير المتكلِّمين (نا) في (إنَّا) ؛ لأنَّ (كلاًّ) قد

---

(1) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ الزمر: ٦٧ ، فقد قرأ عيسى بن عمر والجحدريّ (مطويَّاتٍ) منصوبًا على الحال ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنَّه جمع مؤنَّث سالم ، انظر : ابن خالويه ، مختصر ابن خالويه ، ص١٣٢ ، والعكبريّ ، إعراب القراءات الشواذّ ، ٢/ ٢٠٤ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٢٢ .

(2) يعني بنصب (مُحقِبِي) على الحال ، انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٩٣ ، ٢٤٥ ، أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٤٩ ، السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/ ٤٨٨ .

محقبي أدراعهم : جعلوها وراءهم حقيبة ، والأدراع جمع درع ، والرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة ، وهط الرجل قومه .

(3) يعني بنصب (بادِيَ) على الحال ، انظر : شرح التسهيل ٢٩٣/٣ ، أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٤٩/٧ ، السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٤٨٨/٩ .

(4) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ٢٩٢/٣-٢٩٣ ، وانظر : ٢٤٤/٣-٢٤٥ .

ولِيَت العوامل ، فكأنَّه قيل : إنَّ كلاًّ فيها ، وهذا اختيار أبي حيَّان[1] والسمين الحلبيّ[2] وابن هشام الأنصاريّ[3] .

ومن قبلُ منع أبو البركات الأنباريّ أن يكون (كلاًّ) في الآية بدلاً ؛ حيث قال : " ولا يجوز أن يُنصبَ (كلّ) على البدل من الضمير في (إنَّا) ؛ لأنَّ ضميرَ المتكلِّم لا يُبدَل منه ؛ لأنَّه لا لُبْسَ فيه ، فلا يفتقر إلى أن يُوضَّحَ بِغيرِه "[4] ، وهو كذلك كلام المبرِّد[5] ومكِّيّ بن أبي طالب القيسي[6] .

وقد ردَّ أبو حيَّان على هذا القول مدافعًا ما ذهب إليه قائلاً : " فإن قلت : كيف تجعلُه بدلاً ، وهو بدل من كلّ من ضمير المتكلِّم ، وهو لا يجوز عند البصريين ، قلتُ : مذهب الأخفش والكوفيِّين جوازه ، وهو الصحيح ، على أنَّ هذا ليس مما وقع فيه الخلاف ، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يُبدَل مِن ضمير المتكلِّم ؛ لأنَّه لم يتحقَّق مناط الخلاف "[7] ، وقال ابن هشام الأنصاريّ : " وإنَّما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كلٍّ ؛ لأنَّه مفيد للإحاطة ، مثل : قمتُم ثلاثتُكم "[8] .

ومما أوردته تبيَّن أنَّ الشيخ محمد نووي اختار في إعراب (كلاًّ) في هذه الآية ما ذهب إليه الكوفيون والزمخشريّ من أنَّه توكيد لضمير المتكلِّمين (نا) في (إنَّا) .

---

(1) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/٤٤٩ .

(2) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٩/٤٨٧ .

(3) الأنصاريّ ، مغني اللبيب ، ص٢٥٧ ، ٦٦٢-٦٦٣ .

(4) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/٣٣٢ .

(5) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٩/٤٩٠ .

(6) القيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ٢/٢٦٧ .

(7) أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٧/٤٤٩ .

(8) الأنصاريّ ، مغني اللبيب ، ص٢٥٧ ، وانظر : ص٦٦٢-٦٦٣ .

والمختار عندي ما ذهب إليه أبو حيَّان والسمين الحلبيّ وابن هشام الأنصاريّ من أنَّ (كلاًّ) في الآية بدل لضمير المتكلِّمين (نا) في (إنَّا) ، والله أعلم بالصواب .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوۡمٍ يَعۡلَمُونَ ۝٣ ﴾

فصلت: ١ - ٣

" (قُرْآناً عَرَبِيّاً) نصب على الاختصاص والمدح ، أو على الحالية من (كتاب) ، أو من (آياته) "[١] .

قوله (قُرْآناً عَرَبِيّاً) في إعرابه سبعة أوجه[٢] :

الأوَّل : أنَّ قوله (كتاب) خبرٌ لمبتدأ أخبَرَ به أنَّ التنزيل كتابٌ ، ثمَّ قال (فُصِّلَتْ آياتُه قرآنًا عربيًّا) شَغل الفعلَ بالآيات حتَّى صارت بمنزلة الفاعل ، فنصب القرآن ، و(عربيًّا) صفة لـ(قرآنًا) ، وهذا قول الأخفش الأوسط[٣] .

الثاني : أنَّ (قرآنًا) منصوب على الحال ، أي : فُصِّلَت آياتُه في حال كونِه قرآنًا عربيًّا ، وهذا قول الزجاج[٤] ، وهي حينئذٍ مؤكِّدة ؛ لأنَّها لا تنتقل .

الثالث : أنَّ (قرآنًا) توطئة للحال ، و(عربيًّا) هو الحال ، وهذا قول علي بن سليمان الأخفش الصغير[٥] ، وهو اختيار أبي البقاء العكبريّ[٦] .

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢٥٧/٢ .

(٢) انظر : الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ١٠/ ٣٧٩ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٥/ ٣-٤ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٧/ ٤٤٠-٤٤١ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/ ١٧٦-١٧٧ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٧/ ٤٦٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/ ٥٠٥ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤/ ٥٠٥ .

(٣) الأخفش ، معاني القرآن ، ٢/ ٦٨٠ ، وانظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٠/ ٣٧٥-٣٧٦ .

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣٧٩/٤ .

(٥) انظر : القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٧٢/١٨ .

وفي القولين الثاني والثالث يكون صاحب الحال إمّا (كتاب) ؛ لوصفِه بـ(فُصِّلَت) ، وإمّا (آياته) ، **كما ذكره الشيخ محمد نوويّ .**

الرابـع : أن يكون (قرآنًا) منصوبًا على الاختصاص والمدح ، أي : أريد بهذا الكتاب المفصَّل قرآنًا من صفته كيت وكيت ، أو : أمدح قرآنًا عربيًّا ، وهذا القول منسوب إلى الأخفش الأوسط[2] أيضًا ، وهو المختار عند الزمخشريّ[3] .

الخامس : أن يكون (قرآنًا) منصوبًا على أنَّه مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : يقرأه قرآنًا .

السادس : أن يكون (قرآنًا) أصله المبتدأ الثاني ، أي : فَصَّلتُ آيتِه قرآنًا عربيًّا ، فلمَّا بني الفعلُ للمجهول ، أصبح (آياته) مرفوعًا على أنَّه نائب فاعل ، وانتصب (قرآنًا) على أنَّه مفعول به .

السـابع : أن يكونَ منصوبًا بتقدير فعلٍ ناصبٍ له ، والتقدير : فصَّلناه قرآنًا ، فيكون مفعولاً به ثانيًا .

وقد ذكر الشيخ محمد نووي هنا وجهين فقط ؛ اقتداءً بفخر الدين الرازي[4] وأبي السعود[5] ، وهما الوجه الرابع والوجه الثاني ؛ حيث إنَّ الأخيرين لا يذكران إلاَّ هذين الوجهين أخذاهما مما ذكره الزمخشريّ .

وأنا أرى الأرجح هو الوجه الثالث ، وهو أن يكون (قرآنًا) توطئة للحال ، و(عربيًّا) هو الحال ، والله أعلم ، وهو الهادي إلى صراطه المستقيم .

---

(1) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٢٣/٢ .

(2) انظر : الشزكاني ، فتح القدير ، ٥٠٥/٤ .

(3) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٣٦٦/٥ .

(4) انظر : الرازي ، مفاتح الغيب ، ٩٥/٢٧ .

(5) انظر : أبو السعود ، ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٣/٨ .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾ ﴾

فصلت: ٤٤

" (وَٱلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ فِى ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ) أي : والذين لا يؤمنون هو حال كونه كائناً في آذانهم صمم ، فـ(وقر) خبر للضمير المقدر ، والجملة خبر الموصول ، وفي آذانهم متعلق بمحذوف ، وقع حالاً من (وقر) ، (وَهُوَ) أي القرآن (عَلَيْهِمْ عَمًى) "[1] .

في إعراب قوله تعالى : (وَٱلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ فِى ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ) أربعة أوجه :

الأوّل : أن يكون (الذين لا يؤمنون) مبتدأً ، و(في آذانهم) الجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر ، تقديره مستقِرٌّ أو كائنٌ ، و(وقرٌ) فاعلٌ لهذا المحذوف .

الثاني : أن يكون (الذين لا يؤمنون) مبتدأً أوّل ، و(في آذانهم) الجار والمجرور متعلّقين بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ الثاني ، تقديره مستقِرٌّ أو كائنٌ ، و(وقرٌ) مبتدأ ثانيًا مؤخّر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محلِّ رفعٍ خبرٌ للمبتدأ الأوّل .

الثالث : أن يكون (الذين لا يؤمنون) مبتدأً ، و(وقرٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف ، و(في آذانهم) الجار والمجرور متعلّقين بمحذوف حال لـ(وقر) ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محلِّ رفع خبر لـ(الذين لا يؤمنون) ، والتقدير : والذين لا يؤمنون هو وقْرٌ في آذانهم ، لمّا أخبر عنه بأنّه هدًى وشفاء

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٦٤ .

للمؤمنين ، أخبر عنه أنَّه وقْرٌ وصمَمٌ في آذان الكافرين وعمًى عليهم ، وهذا الوجه هو الوجه الوحيد الذي أورده الشيخ محمد نووي هنا ، وهو قول الزمخشريّ ، نقله عنه أبو السعود[1] ، وأخذ الشيخ من هذا الأخير .

وقد رُدَّ على هذا الوجه أنّه لا حاجةَ إلى الإضمار مع تمام الكلام بدونه[2] كما هو الحال في الوجهين الأوّل والثاني .

الرابع : أن يكون (الذين لا يؤمنون) عطفًا على (الذين آمنوا) ، و(وقْرٌ) عطفًا على (هُدًى) ، وهذا من باب العطف على معمولي عاملَينِ .

وأحسن هذه الوجوه وأسهلها هو الوجه الثاني ، ولا تكلُّفَ فيه ولا حاجة إلى تأوُّل محذوف ، كما أنَّ معناه مستقيم لا غبار عليه .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾ الشورى: ٥١

" وقرأ نافع برفع (يرسلُ) بإضمار المبتدأ ، أي : أو هو يرسل ، أو بالعطف على ما يتعلق به (من وراء) ؛ إذ التقدير : أو بسمع من وراء حجاب ، و(وحياً) في موضع الحال عُطِفَ عليه ذلك المقدَّرُ المعطوف عليه أو (يرسل) ، والتقدير : إلا موحياً أو مُسمعاً من وراء حجاب أو مرسل رسول ، وكذلك (فيوحي) فسكنت ياؤه ، وأما على قراءة الجمهور بنصب (يرسل) و(يوحي) ، فهو معطوف على المضمر الذي يتعلق به (من وراء حجاب) ، هذا الفعل المقدر معطوف على (وحياً) ، والمعنى : إلا بوحي ، أو إسماع للكلام من وراء

---

[1] انظر : أبو السعود ، ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ١٦/٨ .

[2] انظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٣٢/٩ .

حجاب ، أو إرسال رسول ، ويقال : التقدير : وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ أن يوحي إليه وحياً ، أو يُسمع إسماعاً من وراء حجاب ، أو يرسل رسولاً "[1] .

قوله تعالى : (أو يرسلُ رَسولاً فيوحِي) قرأه الزهريّ وشيبة ونافع برفْعِ الفِعلَين ، وهذه القراءة فيها ثلاثة أوجه[2] :

الأوّل : أنَّ (يُرسِلُ) مرفوع على إضمار مبتدأ ، أي : هو يُرْسِلُ ، ذكره ابن جرير الطبريّ[3] وأبو البركات الأنباريّ[4] وأبو البقاء العكبريّ[5] وفخر الدين الرازي[6] وأبو السعود[7] والشوكانيّ[8] .

الثـاني : أنّه عَطْفٌ على (وحيًا) على أنّه حالٌ ؛ لأنَّ (وَحْيًا) في تقدير الحال أيضًا ، فكأنّه قال : إلاَّ مُوحِيًا أو مُرسِلاً ، ذكره الزجاج[9] وأبو عليّ الفارسيّ[10] .

كان الزمخشريّ يقول : " (وحيًا) و(أن يرسِل) مصدران واقعان موقِع الحال ؛ لأنَّ (أن يرسِل) في معنى : إرسالاً ، و(من وراء حجاب) ظرف واقع موقِعَ الحال أيضًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ آل عمران: ١٩١، والتقدير : ما صحَّ أن يُكلِّمَ أحدًا إلاَّ موحِيًا ، أو مُسمِعًا مِن وراء حجاب ،

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٧٢ .

[2] انظر : ابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص٦٤٤ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/ ٤٢١ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٥/ ٤٣-٤٤ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٨/ ٥٠٨ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٧/ ٥٠٤ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/ ٥٦٦ ، والبنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ٢/ ٤٥١ .

[3] الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٠/٥٤١ .

[4] الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/٣٥١ .

[5] العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/١١٣٦ .

[6] الرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٧/١٩٠ .

[7] أبو السعود ، ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/٣٧ .

[8] الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤/٥٤٥ .

[9] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤/٤٠٣ .

[10] الفارسيّ ، الحجة للقراء السبعة ، ٦/١٣٦ .

أو مُرسِلاً "[1] . فعلّق على قولِه أبو حيّان قائلاً : " أمّا وقوع المصدر موقِع الحال فلا يَنْقاسُ ، وإنّما قالتْه العرب ، وكذلك لا يجوز : جاء زيدٌ بُكاءً ، تريدُ : باكيًا ، وقاس منه المبرِّد ما كان منه نوعًا للفعلِ ، نحو : جاء زيدٌ مَشْيًا أو سُرعةً ، ومنع سيبويه أن يقعَ (أن) والفعل المقدَّر بالمصدر موقعَ الحال ، فلا يجوز نحو : جاء زيدٌ أن بضحك ، في معنى : ضَحِكًا الواقع موقِع ضاحِكًا ، فجعْلُه (وحيًا) مصدرًا في موضِع الحال مما لا ينقاسُ ، و(أن يرسلَ) في معنى : إرسالاً الواقع موقِع مُرسِلاً ممنوع بنصِّ سيبويه "[2] .

الثالث : أن يكونَ معطوفًا على ما يتعلَّق به (مِن وراء حجاب) ؛ إذ التقدير : أو يُسمِعُ مِن وراء حجابٍ ، و(وَحْيًا) في موضع الحال ، عُطِف عليه ذلك المقدَّر المعطوف عليه (أو يُرسِلُ) ، والتقدير : إلاَّ موحِيًا أو مُسمِعًا مِن وراء حجاب أو مُرسِلاً رسولاً ، وهذا الأخير ذكره السمين الحلبيّ[3] مع الوجهين المتقدِّمين ، ولم أهتد إلى غيره .

وقوله (فيُوحِي) على هذه التقديرات الثلاثة مرفوع بالعطف على (يُرسِلُ) وعلامة رفعه ضمّة مقدَّرة على الياء منع مِن ظهورِها الثِقَلُ .

وقد ذكر الشيخ محمد نووي وجهين لقراءة من رفع (يُرسل) و(يوحي) ، وهو الوجه الأوّل والوجه الثالث .

وقرأ الباقون (أو يرسلَ رَسولاً فيوحِيَ) بنصب الفعلين ، وفي هذه القراءة ثلاثة أوجه[4] كذلك :

---

[1] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤٢١/٥ .

[2] أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٥٠٤/٧ .

[3] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٦٦/٩ .

[4] انظر : العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٣٦/٢ ، والقرطبيّ ، الجامع في أحكام القرآن ، ٥٠٨/١٨ ، السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٦٦/٩-٥٦٧ ، .

الأوَّل : أنَّ (يُرسِلَ) إنَّما يكون منصوبًا بالعطف على موضِع (وحيًا) ؛ لأنَّ معناه : وما كان لبشرٍ أن يُكلِّمَه اللهُ إلاَّ أن يُوحيَ إليه أو يُرسِلَ فيوحيَ بإذنه من يشاء ، فيكون مِن باب عطف مصدر على مصدر ، وهذا قول الخليل وسيبويه[1] ، وقد ذكره الزجاج[2] وابن جرير الطبريّ[3] وأبو البركات الأنباريّ[4] وابن عطيّة[5] وفخر الدين الرازي[6] .

الثاني : يكون (يُرسِلَ) منصوبًا بالعطف على المُضمَر الذي يتعلَّق به (مِن وراءِ حجاب) ؛ إذ التقدير : أو يُكَلِّمَه مِن وراء حجاب ، وهذا الفعل المقدَّر معطوف على (وَحْيًا) ، والمعنى : إلاَّ بوحيٍ أو إسماعٍ من وراء حجابٍ أو إرسالِ رسولٍ فيوحيَ ذلك الرسول إلى النبيّ الذي أرسل عنه بإذن الله ما يشاء ، وهذا قول أبي حيَّان[7] .

الثالث : يكون (يُرسِلَ) منصوبًا بـ(أن) مضمَرةً ، وتكون هي وما نصبتْه معطوفين على (وحيًا) ، و(وحيًا) حال ، فيكون هنا أيضًا حالاً ، والتقدير : إلاَّ موحِيًا أو مُرسِلاً ، وهذا كلام الزمخشريّ[8] ، وتابعه الشوكانيّ[9] والبنا[10] .

---

(1) سيبويه ، الكتاب ، ٤٩/٣ .

(2) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤٠٣/٤ .

(3) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٥٤١/٢٠ .

(4) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٥١/٢ .

(5) ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤٣/٥ .

(6) الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٩٠/٢٧ .

(7) أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٥٠٤/٧ .

(8) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤٢١/٥ .

(9) الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٥٤٥/٤ .

(10) البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ٤٥١/٢.

وتوجيه الشيخ لهذه القراءة الثانية فيه نوع من الإشكال ؛ حيث قال : " وأما على قراءة الجمهور بنصب (يرسل) و(يوحي) ، فهو معطوف على المضمر الذي يتعلق به (من وراء حجاب) ، هذا الفعل المقدر معطوف على (وحياً) ، والمعنى : إلا بوحي ، أو إسماع للكلام من وراء حجاب ، أو إرسال رسول " ، وهذا عينه كلام أبي حيّان المذكور في الوجه الثاني ، ولكن تقديره لما ذكره أقرب ما يكون إلى الوجه الأوّل ؛ حيث قال : " ويقال : التقدير : وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ أن يوحي إليه وحياً ، أو يُسمع إسماعاً من وراء حجاب ، أو يرسل رسولاً " ، وهذا الكلام في الحقيقة هو نصُّ ما قاله فخر الدين الرازي[1] ، فقد جمع الشيخ وجهًا واحدًا يجمع في بيانه وجهين .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ ﴾ الزخرف: ١٧

" وقرئ (مسوَدٌّ) و(مسوَادٌّ) ، واسم (ظل) إما ضمير يعود إلى (أحد) ، وجملة (وجهُه مسودٌّ) من المبتدأ والخبر خبرها ، وإما (وجهه) ، فـ(مسود) خبر مبتدأ مقدر ، أي : هو مسودٌّ ، فتقع هذه الجملة موقع خبر (ظل) "[2] .

من قرأ[3] (مسوَدٌّ) و(مسوَادٌّ) ، ففي هذه القراءة ثلاثة أوجه :

أحـــدها : أن يكونَ في (ظَلَّ) ضميرٌ للمبشَّر ، و(وجهُهُ مسودٌّ أو مُسوادٌّ) جملة

---

[1] الرازي ، مفاتح الغيب ، ١٩٠/٢٧ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢٧٤/٢ .

[3] انظر في هذه القراءة : الفراء ، معاني القرآن ، ٢/ ٢٨ ، والقيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ٢/ ٢٨٢ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/ ٤٣٣ ، القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩/ ١٨ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٧/ ٢٠٣ ، والسمين الحلبيّ ، ٩/ ٥٧٨ ، أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ٤٢ ، الألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٥/ ٧٠ .

اسميَّة من المبتدأ والخبر في محلِّ نصبٍ خبر (ظلَّ) ، وهذا قول الزمخشريّ[1] وأبي البقاء العكبريّ[2] والقرطبيّ[3] وأبي السعود[4] .

الثاني : أن يكونَ اسم (ظلَّ) ضميرُ الشأن محذوف ، و(وجهُهُ مسودٌّ أو مُسوادٌّ) جملة اسميَّة من المبتدأ والخبر في محلِّ نصبٍ خبر (ظلَّ) ، وهذا قول السمين الحلبيّ[5] .

الثالث : أن يكون (وجهُه) اسم (ظلَّ) ، و(مسودٌّ) أو (مسوَادٌّ) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره : هو مسودٌّ أو مسوادٌّ ، والجملة الاسميَّة من المبتدأ المحذوف وخبره في محلِّ نصبٍ خبر (ظلَّ) ، وهو قول فخر الدين الرازي[6] ، ومنه أخذ الشيخ محمد نووي قوله الثاني .

وقد ذكر الشيخ في توجيه قراءة من قرأ (مسوَدٌّ) و(مسوَادٌّ) الوجهين الأوَّل والثالث ، والأظهر عندي الوجه الأوَّل ، والله أعلم .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ الزخرف: ٣٩

" وفاعل (ينفع) إما (أنكم) ومدخولها ، و(إذ ظلمتم) إما بدل من (اليوم) ، والمعنى : ولن ينفعكم اليوم إذ تبين الآن عندكم وعند الناس جميعاً أنكم ظلمتم أنفسكم في الدنيا بالإشراك بالله كونكم مشتركين في العذاب ، بمعنى : لن

---

(١) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤٣٣/٥ .

(٢) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٣٨/٢ .

(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٨/١٩ .

(٤) أبو السعود ، ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٤٢/٨ .

(٥) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٧٨/٩ .

(٦) الرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٠٣/٢٧ .

يحصل لكم التشفي بكون قرنائكم معذبين مثلكم حيث كنتم تدعون عليهم بقولكم : ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾ ﴾ الأحزاب: ٦٨ ، وإما مضمر يعود إلى التمني ، و(إذ ظلمتم) تعليل لنفي النفع ، وكذلك (أنكم) بفتح الهمزة ، ويؤيِّد هذا الاحتمالَ قراءةُ ابن عامر في رواية (إنكم) بكسر الهمزة ، والمعنى : ولن ينفعكم يوم القيامة تمنيكم لمباعدتهم لأجل ظلمكم أنفسكم في الدنيا باتباعكم إياهم في الكفر والمعاصي ؛ لأن حقكم أن تشتركوا أنتم وقرناؤكم في العذاب كما كنتم مشتركين في سببه في الدنيا "[1] .

قوله (لن ينفعَكم) في فاعلِه قولان[2] :

أحـــدهما : أن يكون (أنَّكم في العذاب مشتركون) هو الفاعل ، على معنى : لن ينفعَكم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في الأمر الصعب اشتراكهم فيه ؛ لتعاوُنكم في تحمُّل أعبائه وتقسُّمِهم لشدَّته وعنائه ، وذلك أنَّ كلَّ واحد منكم به من العذاب ما لا تبلغه طاقته . وهذا اختيار الزجاج[3] وابن جرير الطبريّ[4] وفخر الدين الرازيّ[5]

والآخـــر : أن يكونَ فاعله ضميرًا مستترًا يعود على ما يُفهم مما قبلُ ، أي : لن يَنفَعَكم هو أي : تمنِّيكم لمباعدتِهم ، أو الندم ، أو القول المذكور ، وعلى هذا الوجه يكون قوله (أنَّكم في العذاب مشتركون) تعليلاً ، أي : لأنَّكم ،

---

(1) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٧٦ .

(2) انظر : الفارسيّ ، الحجَّة للقراء السبعة ، ٤/ ١٥٥ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/ ٤٤٤ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩/ ٤٩ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/ ١٧-١٨ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥/ ٥٩٠ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ٤٨ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٤/ ٥٥٧ .

(3) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٤/ ٤١٢-٤١٣ .

(4) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٠/ ٥٥٩ .

(5) الرازي ، مفاتح الغيب ، ٢٧/ ٢١٥ .

فحُذف الجارّ ، فجرى في محلِّه الخلاف ، أهو نصبٌ أم جرّ ؟ ، والأظهر النصب على أنَّه مفعول لأجلِه ، ويؤيِّد هذا الوجه قراءة ابن عامر[1] بخلاف عنه (إنَّكم في العذاب مشتركون) بكسر الهمزة ، فإنَّه استئناف مفيد للتعليل . وهذا قول مقاتل[2] ؛ حيث قال : " المعنى : ولن ينفعَكم اليومَ الاعتذار والندم ؛ لأنَّكم وقرناءكم مشتركون في العذاب كما اشتركتم في الكفران في الدنيا " . وقد اختار هذا الوجهَ ابن عطيَّة[3] والألوسيّ[4] .

والشيخ محمد نووي قد ذكر الوجهين اللذين قيلا في فاعل (ينفعكم) في الآية ، وبقِي توجيه (إذ) في قوله (إذ ظَلَمْتُم) ، حيث إنَّ المعربين قد استشكلوا إعــرابه ، ووجه الإشكال أنَّ قوله (اليومَ) ظرفٌ حاليٌّ ، و(إذ) ظرف لما مضى ، و(ينفعكم) للمستقبل ؛ لاقترانه بـ(لن) التي هي لنفي المستقبل .

قال السمين الحلبيّ : " والظاهر أنَّه [يعني : ينفعكم] عاملٌ في الظرفين ، وكيف يعمل الحدث المستقبل الذي لم يقع بعدُ في ظرفٍ حاضرٍ أو ماضٍ ؟ هذا ما لا يجوز ، فأجيبَ عن إعمالِه في الظرف الحالي على سبيل قُربِه منه ؛ لأنَّ الحال قريبٌ من الاستقبال فيجوز ذلك ، قال تعالى : ﴿ فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡـَٔانَ ﴾ الجن: ٩ ، وقال الشاعر[5] :

---

[1] انظر : الفارسيّ ، الحجّة للقراء السبعة ، ٤/ ١٥٥ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٥/ ٥٦ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٣٩ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩/ ٤٩ ، والرازي ، مفاتيح الغيب ، ٢٧/ ٢١٥ .

[2] انظر : القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩/ ٥٠ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/ ١٨ .

[3] ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٥/ ٥٦ .

[4] الألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٥/ ٨٣ .

[5] هذا البيت لم يعرَف قائله ، انظر : المالقي ، رصف المباني ، ص٣٩٦ ، والمرادي ، الجنى الداني ، ص٥٩ ، السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٥/ ٥٩١ .

فإنِّي لستُ بخاذِلِكم ولكنْ   سأسعى الآن إذ بلغَت أناها

وهو إقناعيّ ، وإلاّ فالمستقبل يستحيل وقوعه في الحال عقلاً "[1] .

وقوله (إذ ظلمتم) في (إذ) أوجه[2] :

الأوَّل : أنَّ (إذ) بدل من من (اليوم) ، قال ابن جنِّي[3] في مساءلتِه أستاذه أبا عليّ : " راجعتُه مرارًا في قوله تعالى : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ ﴾ ، مستشكلاً إبدال (إذ) من (اليوم) ، فآخِر ما حصل منه أنَّ الدنيا والأخرى متَّصلتان ، وهما سواءٌ في حكمِ اللهَّ تعالى وعِلمه ، فتكون (إذ) بدلاً من (اليوم) حتَّى كأنَّها مستقبلة ، أو كأنَّ اليوم ماضٍ " ، وأخذ الزمخشريّ تخريج (إذ) بدلاً من (اليوم) من ابن جنّي فقال : " فإن قلتَ : ما معنى قوله تعالى : (إذ ظلمتم) ؟ ، قلت : معناه : إذ صحَّ ظُلْمُكم وتبيَّن ، ولم يبقَ لكم ولا لأحد شُبهةٌ في أنَّكم كنتم ظالمين ، وذلك يوم القيامة ، و(إذ) بدل من (اليوم) ، ونظيره[4] :

إذا ما انتسبنا لم تَلِدْني لئيمةٌ   ولم تجدي مِن أنِ تُقِرِّي بها بدًّا

أي : تبيَّن أنِّي ولدُ كريمةٍ "[5] . قال الألوسيّ : " وفسَّر ذلك بالتبيُّن ، قيل : لئلا يُشكلَ جعله وهو ماضٍ بدلاً من (اليوم) وهو مستقبل ؛

---

(1) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٩١/٩ .

(2) انظر : العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٤٠/٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٩١/٩ ، والأنصاريّ ، مغني اللبيب ، ص١٤-١١٥ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٤٨/٨ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥٥٧/٤.

(3) انظر : العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٤٠/٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٩١/٩ ، والأنصاريّ ، مغني اللبيب ، ص١٤-١١٥.

(4) البيت لزائد بن صعصَعة الفقعسيّ ، انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ٦١/١ ، الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤٤٥/٥ ، والأنصاري ، مغني اللبيب ، ص٤٠ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ١٨/٨ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٩٢/٥ .

(5) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٤٤٥/٥ .

لأنَّ تبيُّنَ كونِهم ظالمين عند أنفسِهم إنَّما يكون يوم القيامة ، واليوم وزمانُ التبيُّن متحدان ... "[1] .

الثـــاني : أنَّ في الكلام حذفَ مضاف ، تقديره : بعد إذ ظلمتم .

الثـالث : أنَّ (إذ) هنا للتعليل ، وحينئذٍ تكون حرفًا للتعليل كاللام .

الرابــع : أنَّ العامل في (إذ) هو ذلك الفاعلِ المقدَّر لا ضميره ، والتقدير : ولن ينفعَكم ظلمُكم أو جحدُكم إذ ظلمتم .

الخامس : أنَّ العامل في (إذ) ما دلَّ عليه المعنى ، كأنَّه قال : ولكن لن ينفعَكم اجتماعُكم إذ ظلمتم ، وهذا قول أبي علي الفارسيّ[2] ، ونسبه السمين الحلبيّ[3] هذا القول إلى أبي الحسن عليّ بن إبراهيم الحوفي .

وقد ذكر الشيخ محمد نووي من هذه الأوجه وجهين ، وهما : الأوَّل والثالث ، وهما اللذان ذكرهما أبو السعود[4] ، فمنه أخذ الشيخ .

أنا أرى الأظهر من بين هذه الوجوه أن تكون (إذ) في الآية للتعليل ، وقد أثبت هذا المعنى لها غير واحد من العلماء ، منهم : المراديّ[5] وابن هشام الأنصاريّ[6] .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ الذاريات: ١٧

" فـ(ما) زائدة ، وقيل : (ما) مصدريّة ، و(يهجعون) بدل اشتمال من الواو ، أي كان هجوعهم من الليل قليلاً ، أو فاعل لـ(قليلاً) ، أي : كانوا قليلاً من

---

(١) الألوسيّ ، روح المعاني ، ٨٣/٢٥ .

(٢) الفارسيّ ، الحجّة للقراء السبعة ، ١٥٦/٦-١٥٧ .

(٣) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٩٢/٩ .

(٤) أبو السعود ، ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٤٨/٨ .

(٥) المرادي ، الجنى الداني ، ص٢١٣ .

(٦) الأنصاريّ ، مغني اللبيب ، ٤٠ .

الليل هجوعهم. وقيل : (ما) نافية ، و(قليلاً) خبر (كان) ، وعلى هذا فالوقف عليه صالح كالوقف على (يهجعون) ، والمعنى : كان عددهم قليلاً لا ينامون من الليل "[1] .

قال ابن عطيَّة[2] إنَّ أكثرَ النحويين يذهبون إلى أنَّ (ما) في الآية مصدريَّة . و(قليلاً) خبر (كان) ، والمعنى : كانوا قليلاً من الليل هجوعُهم ، والهجوع مرتفعٌ بـ(قليلاً) على أنَّه فاعلٌ ، ومعنى الآية على هذا : أنَّ نومَهم كانَ قليلاً ؛ لاشتغالهم بالصلاة والعبادة ، فالمراد مِن كلِّ ليلة ، والهجوع بمعنى النوم في الليل .

ويجوز على ما ذكره ابن عطيَّة هنا أن يكون (ما يهجعون) بدلاً من اسم (كان) بدل اشتمال[3] ، وقد ذكر هذا الوجه والوجه الذي قبله الشيخ محمد نووي كما نرى .

وأجاز بعضهم أن تكون (ما) موصولة ، ويكون التقدير : كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون فيه[4] .

وذهب بعضهم إلى أنَّ (ما) زائدة ، وفي هذه الحالة يكون (قليلاً) إمَّا صفةً لمصدرٍ محذوف ، وتقديره : كانوا يهجعون هجوعًا قليلاً ، وإمَّا صفةً لظرف محذوف ، وتقديره : كانوا يهجعون وقتًا قليلاً ، والجملة الفعليَّة (يهجعون) في محلِّ نصبٍ خبر (كان) .

قال أبو البركات الأنباريّ : " ولا يجوز أن ينصبَ (قليلاً) بـ(يهجعون) إلاَّ و(ما) زائدة ، ولا يجوز أن تنصبه بـ(يهجعون) و(ما) مصدريَّة ؛ لأنَّك

---

(1) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٢٣ .

(2) انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٥/١٧٤-١٧٥ .

(3) انظر : الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٣٨٩-٣٩٠ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١١٧٩ .

(4) انظر : الزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/٦١٢ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/١٣٥ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/١٣٨ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥/٨٤ .

تكون قد قدَّمْتَ الصلة على الموصول "[1] .

وأمّا كون (ما) نافيةً فقد ضعَّفه كثير من النحويين ، منهم : الزمخشريّ[2] وأبو البركات الأنباريّ[3] وأبو البقاء العكبريّ[4] وأبو حيَّان[5] والسمين الحلبيّ[6] ، ومصدر القول إنَّ (ما) يحتمل أن تكون نافية ما رُوِيَ عن يعقوب الحضرميّ أنّه قال : اختلفوا في تفسير هذه الآية ، فقال بعضُهم : كانوا قليلاً ، معناه : كان عددُهم يسيرًا ، ثمَّ ابتدأ (من الليل ما يهجعون[7] ، وقد تحدَّثتُ عن هذه المسألة بإسهاب في أثناء حديثي عن الوقف والابتداء في هذه الآية ، فليراجَع مكانُه هناك[8] .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴿٥﴾ ﴾ القمر : ٥

" و(ما) إما نافية ، والمعنى : إنَّ الرسل لم يُبعثوا ليلجأوا قومهم إلى الحق ، وإنما أرسلوا مبلغين ، وإما استفهامية ، والمعنى: إنك يا أشرف الرسل أتيتَ بما عليك من الدعوة وإظهار الآية عليها ، فكذبوك ، فأنذرتَهم بما جرى على المكذبين ، فلم يُفِدهم إنذارُك ، فهذه حكمة بالغة ، فأيّ شيء من الأمور النافعة غير هذا تحصله ، فلم يبق عليك شيء آخر "[9] .

---

[1] الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٣٩٠ ، وانظر : القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩/ ٤٧٩-٤٨٠ .

[2] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٦١٣/٥ .

[3] الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٩٠/٢ .

[4] العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٧٩/٢ .

[5] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ١٣٤/٨-١٣٥ .

[6] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٤٥/١٠ .

[7] انظر : العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١١٧٩ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٩/ ٤٧٩ ، .

[8] انظر صفحة من هذا البحث .

[9] نووي ، مراح لبيد ، ٣٣٦/٢-٣٦٧ .

(ما) في قوله ﴿ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴾ تحتمل أمرين كما ذكره الشيخ محمد نووي ، وكما ذكره جمهور المُعربين[1] :

أحـــدهما : أن تكون استفهاميَّة في موضِع نصبٍ بـ(تغني) ، وهي مفعول به مقدَّم ، أي : أيَّ شيءٍ تُغني النذر ، قال ابن عطيَّة[2] إنَّها بمعنى التقرير ، وقال الزجاج[3] والقرطبي[4] إنَّها بمعنى التوبيخ .

والآخـر : أن تكون نافيةً على تقدير حذف مفعول به لـ(تُغني) ، والتقدير : فما تغني النذر شيئًا ، ذكر هذا الوجهَ وحده دون الوجه الأوَّل الزمخشري[5] وأبو حيَّان[6] .

وقد حُذفت الياء من (تُغني) ؛ إتباعًا لخطِّ المصحف ؛ لأنَّه كُتب على لفظ الوصل ، لا على لفظ الوقف .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٞ ﴿١١﴾ ﴾ المجادلة: ١١

" (يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٖ) ، والموصول

---

[1] انظر : الزجاج ، معاني القرآن ، ٥/ ٨٥ ، والطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٢/ ١٦ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٥/ ٢١٢٤ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٤٠٣ ، والعكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١١٩٢ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠/ ٧٧ ، والرازي ، مفاتيح الغيب ، ٢٩/ ٣٣ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٩/ ٥٠٥ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ١٦٨ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٥/ ١٢١ .

[2] ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٥/٢١٢ .

[3] الزجاج ، معاني القرآن ، ٥/٨٥ .

[4] القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠/٧٧.

[5] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٥/٦٥٥ .

[6] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/١٧٢ .

الثاني معطوف على الموصول الأول ، إما من عطف الخاص على العام ، أو من عطف الصفات ، و(درجات) مفعول ثانٍ ، كأنه قيل : يرفع الله المؤمنين العلماء درجات . وقال ابن عباس : تم الكلام عند قوله تعالى : (مِنكُمْ) ، وينتصب الذين أوتوا بفعل مضمر ، أي : ويخص الذين أوتوا العلم بدرجات، أو يرفعهم إلى درجات . قال ابن مسعود : مدح الله العلماء في هذه الآية ، والمعنى أن الله تعالى يرفع الذين أوتوا العلم على الذين آمنوا ولم يؤتوا العلم درجات في دينهم ؛ إذ فعلوا بما أمروا به "[1] .

قال أبو حيَّان : " الظاهر أنَّ قولَه (وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ) معطوف على (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) ، والعطف مُشعِرٌ بالمغايرة ، وهو مِن عطف الصفات ، والمعنى : يرفع اللهُ المؤمنين العلماء درجات ، فالوصفان لذات واحدة "[2] ، ثمَّ أردف قائلاً : " وقال ابن مسعود وغيره : تمَّ الكلام عند قوله (منكم) ، وانتصب (وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ) بفعلٍ مُضمَر ، تقديره : ويخصُّ الذين أوتوا العلم درجات ، فللمؤمنين رفعٌ ، وللعلماء درجات "[3] .

وأجاز السمين الحلبيّ[4] أن يكون عطف (وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ) على (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) من عطف الخاصّ على العامّ ؛ لأنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ بعضُ المؤمنين منهم ، ثمَّ قال : " وقال ابن عبَّاس : تمَّ الكلام عند قوله (منكم) ، وينتصب (وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ) بفعلٍ مُضمَر ، أي : ويخصُّ الذين أوتوا العلم بدرجات ، أو يرفعهم درجات "[5] . ونجد خلافًا بسيطًا بينه وبين أستاذه في نسبة القول الذي ذكره ؛

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٣٦٠/٢ .

[2] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢٣٥/٨ .

[3] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢٣٥/٨ .

[4] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٢٧٢/١٠ .

[5] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٢٧٢/١٠ .

حيث إنَّ أبا حيَّان – كما مرَّ – نسب هذا القول إلى ابن مسعود .

وكان الألوسي يختار هذا الوجه الذي ذكره السمين قائلاً : " وعطف (وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ) على (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) من عطف الخاصّ على العامّ ؛ تعظيمًا لهم بعدِّهم كأنَّهم جنسٌ آخر ، ولذا أُعيدَ الموصول في النظم الكريم "[1] .

والسمين الحلبي مع ذكره هذا الوجه ذكر كذلك الوجه الذي ذكره أستاذه أبو حيَّان ، فيصير مجمل ما ذكره الشيخ محمد نووي في هذه الآية قد قاله السمين الحلبيّ بألفاظ متقاربة .

وبقِيَ شيء ، ألا وهو إعراب قوله (درجات) ؛ حيث نجد الشيخ محمد نووي جعله مفعولاً به ثانيًا لـ(يرفع) .

والحق أنَّ في إعراب (درجات) في مثل ما ورد في هذه الآية خمسةَ أوجه ذكرها كلَّها السمين الحلبي[2] ، وهي كما يأتي :

الأوَّل : أنَّه منصوب على الظرفيَّة ، فيكون قوله (يرفع) متعدِّيًا إلى مفعول به واحد ، وهو قوله (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) ، أي : يرفع الله المؤمنين والعلماء درجات ومراتب ومنازل .

الثـــاني : أن ينتصب على أنَّه مفعول به ثانٍ ، وهذا يحتاج إلى تضمين (يرفع) معنى فعلٍ يتعدَّى إلى مفعولين ، وهو (يُعطي) مثلاً ، أي : يعطي الله بالرفع المؤمنين والعلماء درجات ، أي : رُتَبًا ، والدرجات هي المرفوعة ، كقوله : ﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ﴾ غافر: ١٥ ، وفي الحديث : « اللَّهمَّ ارفع درجتَه في علِّيِّين »[3] ، فإذا رُفِعتِ الدرجة فقد رُفِع صاحبُها .

---

[1] الألوسي ، روح المعاني ، ٢٨/٢٩ .

[2] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٥/٢٦-٢٧ .

[3] رواه مسلم في الجنائز ، باب ٤ ، ٢/٦٣٤ .

الثـالث : أن يكون منصوبًا بنزع الخافض ، فالأصل : يرفع الله المؤمنين والعلماء إلى درجات ومنازل ، فنُزع من الكلام (إلى) فانتصب (درجات) .

الرابـــع : أن يكون منصوبًا على التمييز ، ويكون منقولاً من المفعوليَّة ؛ إذ الأصل : يرفع اللهّ درجات المؤمنين والعلماء ، بالإضافة ، ثمَّ حُوِّل كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ القمر: ١٢، أي : عيونَ الأرض .

الخامس : أن ينتصب على الحال ، وذلك على حذف مضاف ، أي : ذوي درجات .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ ﴾ الصف: ١١-١٢

" (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) وهذا جواب قوله: (تُؤْمِنُونَ) إلخ لما فيه من معنى الأمر "[١] .

قوله (يغفِرْ) في جزمه ثلاثة أوجه[٢] :

الأوَّل : أن يكون جوابًا للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر ، وهو قوله ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ ، والدليل على أنَّ هذا الخبر معناه الأمر قراءة عبد اللهّ بن مسعود (آمِنوا الله ورسوله وجاهِدوا في سبيل اللهّ بأموالِكم وأنفسِكم)[٣] . قال الزمخشريّ : " فإن قلتَ : لِمَ جيءَ به على

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٧٥ .

[٢] انظر : الزجاج ، معاني القرآن ، ٥/ ١٦٦ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠/ ٤٤٦-٤٤٧ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٤٣٦ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١٢٢١ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/ ٢٦٠-٢٦١ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٠/ ٣٢١ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/ ٢٤٥ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٨/ ٨٩ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٥/ ٢٢٢ .

[٣] انظر في هذه القراءة : الفراء ، معاني القرآن ، ٣/ ١٥٤ ، وابن خالويه ، مختصر في شواذّ القرآن ، ص١٥٦ ، والزجاج ، معاني القرآن ، ٥/ ١٦٦ ، القيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ٢/ ٣٧٤ ، أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/ ٢٦٠ ، السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٠/ ٣١٩ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥/ ٢٢٢ .

لفظ الخبر ؟ قلتُ : للإيذان بوجوب الامتثال ، وكأنَّه امتثل فهو يُخبر عن إيمان وجهاد موجودَين ، ونظيره قول الداعي : غفر الله لك ، ويغفِرُ لك ، جُعِلت المغفرة لقوَّة الرجاء ، كأنَّها كانت ووُجدَت "(1) . وهذا قول المبرِّد(2) والزجاج(3) .

الثاني : أن يكون جوابًا للاستفهام في قوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ الصف: ١٠، وهذا قول الفراء(4) . وقد ردَّ عليه كثيرٌ من العلماء ، منهم : الزجاج ؛ حيث قال : " وقد غلط بعض النحويين فقال : هذا جواب (هل) ، وهذا غلط بيِّنٌ ، ليس إذا دلَّهم النبيّ – صلى الله عليه وسلَّم – على ما ينفعهم غفر الله لهم ، وإنَّما يغفرُ الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا "(5) .

الثالث : هو جوابٌ لما دلَّ عليه الاستفهام ، والمعنى : هل تُقبِلون إن دللْتُكم ، وهذا الوجه ذكره أبو البقاء العكبريّ .

والمختار الأوَّل ، وهو اختيار الشيخ محمد نووي ؛ حيث لم يذكر غيرَه .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الصف: ١٣

" (وَأُخْرَىٰ) وهو إما مرفوع ، أي : ولكم تجارة أخرى في العاجل مع ثواب الآجل ، أو منصوب بفعل مضمر ، إما من نوع الاشتغال ، أي : وتحبون

---

(2) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٦/١٠٦ .

(3) انظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠/٤٤٦ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٥/٢٢٢ .

(4) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٥/١٦٦ .

(5) الفراء ، معاني القرآن ، ٣/١٥٤ .

(6) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٥/١٦٦ ، وانظر : الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/٤٣٦ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/١٢٢١ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٨/٢٦٠-٢٦١ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٠/٣٢١ .

خصلة أخرى في الدنيا مع ثواب الآخرة ، أو من نوع معطوف على الجوابين ، أي : ويعطكم نعمة أخرى ، أو مخفوض عطفاً على تجارة "[1] .

قوله (أخرى) فيه خمسة أوجه[2] :

الأوّل : أنَّ (أخرى) مجرورة بالعطف على قوله (تجارةٍ) ، وتقديره : وعلى تجارةٍ أخرى ، فحُذف الموصوف وأقيمت الصفة مُقامَه ، وهذا قول الأخفش الأوسط[3] . وقد رُدَّ عليه حيث إنَّ هذه الأخرى ليست ممَّا دلَّ عليه ، إنَّما هي من الثواب الذي يعطيهم الله على الإيمان والجهاد بالنفس والمال .

الثاني : أنَّها مرفوعةٌ على الابتداء ، وخبرها مقدَّر ، أي : لكم ، أو ثَمَّ ، أو عنده تجارةٌ أخرى أو خصلةٌ أخرى ، فحُذف الموصوف وأقيمت الصفة مُقامَه ، وهذا قول الفراء[4] والزجاج[5] والزمخشريّ[6] .

الثالث : أنَّها منصوبة بفعل محذوف للدلالة عليه بالسياق ، تقديره : ويُعْطِكم ، أو يمنحْكم مثوبةً أخرى ، ويكون ذلك من باب[7] :

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٧٥ .

[2] انظر : الزجاج ، معاني القرآن ، ٥/١٦٦ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٠/٤٤٨ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/٤٣٦ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/١٢٢١ ، وأبو حيّان ، البحر المحيط ، ٨/٢٦١ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٠/٣٢١ ، وأبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٨/٢٤٥ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٨/٨٩ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥/٢٢٢-٢٢٣ .

[3] الأخفش ، معاني القرآن ، ٢/٧٠٨ .

[4] الفراء ، معاني القرآن ، ٣/١٥٥ .

[5] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٥/١٦٦ .

[6] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٦/١٠٧ .

[7] هذا البيت لم يُعرَف قائله ، وانظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١/٥٩٥ ، الأنصاريّ ، مغني اللبيب ، ص٨٢٨ ، الألوسيّ ، ٢٨/٩٠ .

عَــلَفْتُها تِبْنًا وماءً بــارِدًا حتَّى غَدَتْ همَّالةً عيناها

الرابـــع : أنَّها منصوبة بفعل محذوف يفسِّره (تُجِبُّنوها) ، فيكون من باب الاشتغال ، وحينئذٍ لا يكون (تُحِبُّنوها) نعتاً كما هو الحال في الوجوه السابقة .

الخامس : أن يكون الخبر جملةً حُذِف مبتدؤها ، تقديره : هي نصرٌ ، وهذه الجملة خبرٌ لـ(أخرى) ، ذكره أبو البقاء العكبريّ[١] ، وقد ردَّ عليه السمين الحلبي قائلاً : " وفيه بعدٌ كثيرٌ ، لأنَّه تقدير لا حاجة إليه "[٢] .

وقد ذكر الشيخ محمد نووي جميع هذه الأوجه إلاَّ الوجه الأخير .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢١﴾ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴿٢٤﴾ ﴾ نوح : ٢١ – ٢٤

" (وَلاَ تَزِدِ ٱلظَّلِمِينَ إِلاَّ ضَلاَلاً) ، وهذا معطوف على قوله تعالى : (رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى) على حكاية كلام نوح بعد (قال) وبعد (الواو) النائبة عنه ، فالواو ليست من كلام نوح ؛ لئلا يعطف الإنشاء على الإخبار ، لكن الظاهر أن المراد بالإخبار : طلب للنصرة عليهم ، فيجوز أن تكون الواو من كلام نوح ، أي : قال نوح : رب إنهم عصوني وقد عجزت وأيست عنهم ، فانصرني عليهم ، وقال : لا تزد الظالمين إلا ضلالاً "[٣] .

---

[١] العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٢٢١/٢ .

[٢] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٣٢١/١٠ .

[٣] نووي ، مراح لبيد ، ٤٠٤/٢ .

هذا الذي ذكره الشيخ محمَّد نووي هو رأي الزمخشريّ ؛ حيث قال : " فإن قلتَ علامَ عطف قوله (وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ) ؟ قلتُ : على قولِه (ربِّ إنَّهم عصَوني) ، على حكاية كلام نوح – عليه السلام – بعد (قال) ، وبعد الواو النائبة عنه ، معناه : قال : ربِّ إنَّهم عصَوني ، وقال : لا تزِدِ الظالمين إلاَّ ضلالاً ، أي : قال هذين القولين وهما في محلِّ نصبٍ ؛ لأنَّهما مفعولا قال ، كقولك : قال زيدٌ : نودِيَ للصلاة ، وصلِّ في المسجد ، تحكي قوليه معطوفًا أحدهما على صاحبه "[1] ، وقد نقل أبو السعود[2] كلام الزمخشري ، وعنه نقل الشيخ هذا الكلام .

وقال الألوسيّ معلِّلاً ما ذهب إليه الزمخشريّ : " وإنَّما ارتكب ذلك ؛ فرارًا مِن عطف الإنشاء على الخبر "[3] .

وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ قوله (وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ) معطوف على (قد أضلُّوا) ؛ لأنَّها محكيَّة بـ(قال) مضمرةً ، ولا يُشترط التناسب في الجمل المتعاطفة ، بل تعطف خبرًا على طلب ، وبالعكس ؛ خلافًا لمن اشترطه .

وللشيخ رأي آخر في المسألة عبَّر عنه بقوله : " لكن الظاهر أن المراد بالإخبار : طلبٌ للنصرة عليهم ، فيجوز أن تكون الواو من كلام نوح ، أي : قال نوح : رب إنهم عصوني وقد عجزت وأيست عنهم ، فانصرني عليهم ، وقال : لا تزد الظالمين إلا ضلالاً " .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ۝٣ ﴾ الجن : ٣

---

(١) الزمخشريّ ، الكشاف ، ٦/٢١٨ .

(٢) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، ٩/٤٠-٤١٦ .

(٣) الألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٩/٧٨ .

" (مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا) هذه الجملة مفسرة لما قبلها ، وبعضهم جعل (ما) مصدرية متعلقة بـ(تعالى) ، فحينئذ تكون (لا) زائدة ، أي : تعالى صفة ربنا ، ما اتخذ زوجة وولداً كما نسبه الكفار "[1] .

ذكر السمين الحلبي[2] أنَّ قوله (مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا) جملة مستأنفة فيها تقرير لتعالي جدِّه ، وذكر الألوسيّ[3] أنَّ هذا القول تفسير لقوله (وأنَّه تعالى جدُّ ربِّنا) وبيان لحكمه ، ولذا لم يُعطَف عليه . فالظاهر أنَّ (ما) هنا نافيَة ، و(لا) زائدة مؤكِّدة للنفي .

وما ذكره الشيخ مِن أنَّ بعضَهم جعل (ما) مصدرية متعلقة بـ(تعالى) ، فحينئذ تكون (لا) زائدة إنَّما هو مفهوم من معنى الآية الذي ذكره بعض العلماء ، فمن ذلك قول الزجاج : " وتأويل (تعالى جدُّ ربِّنا) : تعالى جلال ربِّنا وعظمته عن أن يتَّخذ صاحبةً وولدًا "[4] ، ومنه قول القرطبيّ : " ومعنى الآية : وأنَّه تعالى جلالُ ربِّنا أن يتَّخذ صاحبةً وولدًا للاستئناس بهما والحاجة إليهما ، والربُّ يتعالى عن الأنداد والنظراء "[5] .

فنحن إذا أردنا أن نربط القولين (وأنَّه تعالى جدُّ ربِّنا) و(مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا) مفسِّرين لقوله تعالى أو متأوِّلين له ، فلا بدّ من حذف النفي من الجملة الثانية ؛ ليستقيمَ المعنى ويُفهمَ المراد ، وذلك كقولنا : محمد بريء ، ما سرق ولا قتل ، فإذا ربطنا الجملتين لقلنا : محمد بريء من السرقة والقتل ، ولا نزعم بعد ذلك أنَّ (ما) في قولنا السابق مصدريَّة و(لا) زائدة ، والله أعلم .

---

(1) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤٠٥ .

(2) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٤٨٧/١٠ .

(3) الألوسيّ ، روح المعاني ، ٢٩/٨٤-٨٥ .

(4) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٥/٢٣٤ .

(5) القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢١/٢٨٢ .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝٦ ﴾ الانفطار : ٦

" وقرأ سعيد بن جبير والأعمش (ما أغرَّك) رباعياً ، فاحتمل أن تكون (ما) استفهامية ، وأن تكون تعجبية ، أي : أيّ شيء جعلك آمناً من عقاب ربك ، أو شيء عظيم يتعجب منه أدخلك في غرَّة ، أي : أمْنٍ مَن العذاب "[1] .

قوله (ما أغرَّك) في قراءة سعيد بن جبير والأعمش يحتمل وجهين[2] كما أورده الشيخ محمد نووي ههنا :

أحدهما : أن تكون (ما) نكرة تامَّة على مذهب سيبويه ، فتكون تعجُّبيَّة ، والفعل الذي بعده (أغرَّك) فعلٌ ماضٍ ، وفاعله ضميرٌ مستتر فيه وجوبًا تقديره هو عائد إلى (ما) ، والتقدير : شيءٌ أغرَّك ، أي : جعلك غارًّا ، قال الزمخشريّ في معناه : " من قولك : غرَّ الرَجلُ ، فهو غارٌّ ، إذا غفِلَ ، من قولِك : بيَّتهم العدوّ وهم غارُّون ، وأغرَّه غيرُه : جعله غارًّا "[3] .

وذهب الأخفش الأوسط إلى أنَّ (ما) التعجبيَّة موصولة ، والجملة التي بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، تقديره : الذي أغرَّك شيءٌ عظيم .

وذهب بعضُهم إلى أنَّ (ما) التعجبيَّة استفهاميَّة ، والجملة التي بعدها خبرٌ عنها ، والتقدير : أيُّ شيءٍ أغرَّك .

وذهب بعضهم إلى أنَّ (ما) التعجبيَّة نكرة موصونة ، والجملة التي

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٤٣١/٢ .

[2] انظر : ابن جنّي ، المحتسب ، ٤١٨/٢ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٣٣٠/٦ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤٤٧/٥ ، والعكبريّ ، إعراب القراءات الشواذ ، ٣٥٢/٢ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٢٧/٨-٤٢٨ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٧١٠/١٠ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٦٤/٣٠ .

[3] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٣٣٠/٦ .

بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : شيءٌ أغرَّك عظيمٌ[1] .

والآخر : أن تكون (ما) استفهاميَّة ، فتكون في محلِّ رفعٍ مبتدأ ، والجملة الفعليَّ التي بعدها (أغرَّك) في محلِّ رفع خبرُها ، والتقدير : ما الذي دعاك إلى الاغترار به ، أو : أيُّ شيء أدخلَك في غرَّة ، واللهُ أعلم .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ المطففين. ٣

" أي : وإذا كالوا مكيلهم أو وزنوا موزونهم للبيع ونحوه ينقصون في الكيل والوزن ، ويروى عن عيسى بن عمر وحمزة أنهما كانا يجعلان الضميرين توكيداً لما في (كالوا) و(وزنوا) ، ويقفان عند الواوين وُقَيفةً يُبِينَانِ بها ما أرادوا ، أي : إذا كالوا هم لغيرهم ، أو وزنوا هم لغيرهم ينقصون ، وإثبات الألف قبل (هم) لو لم يكن معتاداً في زمان الصحابة لمنع من إثباتها في سائر الأعصار "[2] .

قال أبو حيَّان : " التطفيف : النقصان ، وأصله من الطفيف ، وهو النزر الحقير ، والمطفِّف الآخذ في وزنٍ أو كيلٍ طفيفًا ، أي : شيئًا حقيرًا "[3] .

وقوله تعالى (كالوهم ووزنوهم) رُسِمتا في المصحف بغير ألف بعد الواو ، في الفعلين ، ومن ثَمَّ اختلف العلماء في (هم) على وجهين[4] :

---

[1] انظر هذا الخلاف في حقيقة (ما) التعجبيَّة : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٢/ ١٤٨-١٥٠ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤٣٢ .

[3] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/٤٣٠ .

[4] انظر : الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٥/ ٢٩٧-٢٩٨ ، والقيسيّ ، مشكل إعراب القرآن ، ٢/ ٤٦٣ ، والطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٤/ ١٨٦-١٨٧ ، والزمخشريّ ، الكشاف ، ٦/ ٣٣٥ ، والأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٥٠٠ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١٢٧٦ ، والقرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٢/ ١٣١-١٣٢ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٣١/ ٨٩ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/ ٤٣١ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٠/ ٧١٦-٧١٧ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٣٠/ ٦٩ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٥/ ٣٩٨ .

أحدهما : أنَّ (هم) ضمير نصبٍ ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنَّ (كال) و(وزن) ممَّا يتعدَّى بحرف الجرّ ، فتقول : كِلتُ لك ، ووَزَنْتُ لك ، ويجوز حذف اللام ، كقولك : نصَحْتُ لك ونَصَحْتُك ، وشكرْتُ لكَ وشكَرْتُك ، وعلى هذا يكون الأصل في الآية : كالوا لهم ووزنوا لهم ، فحذف حرف الجرّ ، ووصل كلا الفعلين بنفسِه ، والمفعول به محذوف ، وهو المَكيل والمَوزون .

وهذا قول الأخفش[1] والكسائيّ[2] والفراء[3] ، وقالوا إنَّ حذف اللام مع هذين الفعلين هي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم من قيس .

والآخر : أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامَه ، والتقدير : إذا كالوا مكيلهم أو وزنُوا موزونَهم ، وقد ذكر هذا الوجه الزمخشريّ[4] ، وعنه نقل فخر الدين الرازي[5] والألوسيّ[6] ؛ **والتقدير الذي ذكره الشيخ ههنا لا يكون إلاَّ على هذا الوجه .**

والآخر : أنَّ (هم) ضمير رفع ، توكيدٌ للضمير المرفوع الذي هو الواو في (كالوا) و(ووزنوا) ، ويكون على هذا قد حذف المكيل والمكيل له ، والموزون

---

[1] الأخفش ، معاني القرآن ، ٢/٧٣٤ .

[2] انظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٢/ ١٣٢ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ٣١/ ٨٩ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥/ ٣٦٨ .

[3] الفراء ، معاني القرآن ، ٣/٢٤٥-٢٤٦ .

[4] الزمخشري ، الكشاف ، ٦/٣٣٥ .

[5] الرازي ، مفاتح الغيب ، ٣١/٨٩ .

[6] الألوسي ، روح المعاني ، ٣٠/٦٩ .

والموزون له ، وهو منقول[1] عن عيسى بن عمر وحمزة .

والوجه الأوَّل أرجح ؛ لخط المصحف ؛ حيث إنَّ سقوط الألف بعد الواو دالٌّ على اتصال الضمير ، والله أعلم .

- ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾ البلد : ١١-١٦

" قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة بصيغة المصدر في (فكّ) و(إطعام) ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والباقون بصيغة الفعل فيهما على الإبدال من (اقتحم) المنفي بـ(لا) ، كأنه قيل : فلا فك رقبة ولا أطعم ، فـ(لا) مكررة في المعنى ، فلا يقال : إن (لا) لا تدخل على الماضي إلا مكررة "[2] .

(لا) في قوله تعالى ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ تحتمل ثلاثة أوجه[3] :

أحدها : أن تكون نافية بمعنى (ما) ، وهذا هو الظاهر ، كأنَّه قال : وهبنا له الجوارح ، ودلَّلْناه على السبيل ، فما فعَل خيرًا ، أي : فلم يقتحم ، وهذا قول والفراء[4] الزجاج[5] ، وقالا : لم يذكر (لا) إلاَّ مرَّةً واحدةً ، والعرب لا تكاد تُفرد (لا) مع الفعل الماضي حتَّى تعيد ،

---

[1] انظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٣١/٢٢-١٣٢ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤١١/٨ ، والألوسيّ ، روح المعاني ، ٦٩/٣٠ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٣٩٨/٥ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٤٤٧/٢ .

[3] انظر : الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٤٢١/٢٤ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٤٨٥/٥ ، والقرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٩٧/٢٢-٢٩٨ ، والرازي ، مفاتح الغيب ، ١٨٥/٣١ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٧١/٨ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٤٤٤/٥ .

[4] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣٢٩/٥ .

[5] الفراء ، معاني القرآن ، ٢٦٤/٣ .

كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ ﴾ القيامة: ٣١ ، وإنَّما أفردها ؛ لدلالة آخر الكلام على معناه ، فيجوز أن يكون قوله ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ البلد: ١٧ قائمًا مَقامَ التكرير ، كأنَّه قال : فلا اقتحم العقبة ولا آمن .

الثاني : أنَّ (لا) هنا بمعنى (لم) ، أي : لم يقتحم العقبة ، فلهذا لم يحتج إلى التكرير ، وهذا قول أبي عبيدة[1] والمبرِّد[2] وأبي عليّ الفارسيّ[3] .

الثالث : أنَّ (لا) في الآية جارية مجرى الدعاء ، وفي هذه الحالة لا حاجةَ إلى تكريرها وإن كانت داخلة على الفعل الماضي ، وذلك نحو : لا رَحِمَ الله عبدًا يعصي اللهَّ جهرةً ، فيكون معنى الآية : دعاء عليه ألا يفعلَ خيرًا .

الرابع : هي للتحضيض كـ(ألا) ، وهو قول أبي بكر القفال[4] ، وقال أبو حيَّان عن هذا الوجه : " ولا نعرف أنَّ (لا) وحدها تكون للتحضيض وليس معها همزة "[5] .

وقال الزمخشريّ : " فإن قلتَ : قلَّما تقع (لا) الداخلة على الماضي إلاَّ مكرَّرة ، ونحو قوله[6] :

فأيُّ أمرٍ سيِّءٍ لا فعله

لا يكاد يقع ، فما لها لم تكرَّر في الكلام الأفصح ؟ قلت : هي مكرَّرة في المعنى ؛ لأنَّ معنى ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ : فلا فكَّ رقبةً ولا أطعمَ مسكينًا ، ألا

---

[1] أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، ٢/٢٩٩ .

[2] الشوكاني ، فتح القدير ، ٥/٤٤٤ .

[3] الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ٦/٤١٤ .

[4] الرازي ، مفاتح الغيب ، ٣١/١٨٥ .

[5] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٨/٤٧١ .

[6] هذا الرجز لشهاب بن العفيف العبديّ ، انظر : ابن يعيش ، شرح المفصَّل ، ١/١٠٩ ، ٨/١٠٨ ، والمرادي ، الجنى الداني ، ص٢٩٧ ، والأنصاريّ ، مغني اللبيب ، ص٣٢٠ .

ترى أنَّه فسَّر اقتحام العقبة بذلك ؟! "[1] .

وقال أبو حيَّان معلِّقًا على كلام الزمخشريّ : " ولا يتمُّ له هذا إلاَّ على قراءة من قرأ (فكَّ) فعلاً ماضيًا "[2] .

وعلى ما قدَّمناه قال الشيخ محمد نووي قولته السابقة : " والباقون بصيغة الفعل فيهما على الإبدال من (اقتحم) المنفي بـ(لا) ، كأنه قيل : فلا فك رقبة ولا أطعم ، فـ(لا) مكررة في المعنى " .

والمراد من قوله (الباقون) يعني بهم من السبعة ، وهم[3] : ابن كثير وأبو عمرو ابن العلاء والكسائيّ ، فكانوا يقرأون : (فكَّ رقبةً أو أَطعَمَ في يومٍ ذي مسغبةً) .

- **ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ جَزَآؤُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ البينة: ٧-٨

" و(خالدين) حال مِن مقدَّر ، فعامله محذوف ، أي : دخلوها ، ولا يجوز أن يكون حالاً من (هم) في (جزاؤهم) ؛ لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وقوله : (عِندَ رَبِّهِمْ) حال من (جزاؤهم) ، أو ظرف له ، و(أبداً) منصوب بـ(خالدين) "[4] .

هذا الذي ذكره الشيخ محمد نوويّ هو قول السمين الحلبيّ بألفاظ متقاربة جدًّا ؛ حيث قال : " قوله (خالدين) حالٌ عامله محذوف ، أي : دخلُوها أو أُعطُوها ، ولا يجوز أن يكون حالاً من (هم) في (جزاؤهم) ؛ لئلاَّ يلزمَ الفصلُ بين المصدر ومعموله بأجنبيّ ،

---

[1] الزمخشريّ ، الكشاف ، ٣٧٨/٦ .

[2] أبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٤٧١/٨ .

[3] انظر : الفارسيّ ، الحجة للقراء السبعة ، ٤١٣/٦ ، وابن زنجلة ، حجة القراءات ، ص٧٦٤ ، البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعةَ عشَرَ ، ٦١٠/٢ .

[4] نووي ، مراح لبيد ، ٤٥٩/٢ .

على أنَّ بعضَهم أجازه من (هم) ، واعتذروا بأنَّ المصدر هنا غير مقدَّرٍ بحرفٍ مصدريٍّ ، قال أبو البقاء : وهو بعيدٌ . وأمَّا (عند) فيجوز أن يكونَ حالاً مِن (جزاؤهم) ، وأن يكون ظرفًا له ، و(أبدًا) ظرف زمان منصوب بـ(خالدين) "[1] .

ومن الذين ذهبوا إلى أنَّ (خالدين) حالٌ وعامله محذوف أبو البقاء العكبريّ[2] ، كما أشار إليه السمين الحلبيّ في النص السابق ، وأبو البركات الأنباريّ[3] .

وقد أشار السمين الحلبيّ وأبو البقاء العكبريّ إلى أنَّ هناك قومًا أجازوا أن يكون (خالدين) حالاً يعمل فيه قوله (جزاؤهم) ، واستضعفاه .

وهناك شيء أستشكله ، وهو أنَّ أبا البقاء العكبري والسمين الحلبيّ والشيخ محمد نووي أجازوا أن يكون (عند) في الآية حالاً لـ(جزاؤهم) ، والذي أحفظه أنَّ (عند) ظرف ملازم للظرفيَّة لا يخرج عنها إلاَّ بحرف الجرّ (مِن) ، فكيف يمكن أن يكون منصوبًا على أنَّه حال ؟ ، ولا أرى ما ذهبوا إليه إلاَّ أن يُجعَلَ (عند) ظرفًا متعلِّقًا بمحذوف ، وهذا المحذوف في محلِّ نصبِ حال ، فيكون التقدير : جزاؤهم كائنًا عندَ ربِّهم جنَّاتُ عدنٍ ، والله أعلم بالصواب .

خلاصة القول : مما سبق يتضح لنا أنّ الشيخ محمد نووي وظَّف الإعراب في توضيح المعنى الذي تنشده الآيات القرآنية ، وبيان ما تقصده من دلالات ، واهتمّ كثيرًا بذكر الأوجه الإعرابية الواردة في تفسيرها في كثير من الأحيان ، مبيِّنًا المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات ، كما رجَّح ما يراه مناسبًا منها مع الاستدلال لذلك . وقد تفرَّد الشيخ في تقدير بعض الأوجه النحوية ما لا يوجد عند غيره ، مما يُظهر مقدرته النحوية الفائقة وإلمامه التام بهذا الفن العظيم .

---

(1) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١١/٧١-٧٢ .

(2) العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٢٩٨/٢ .

(3) الأنباريّ ، البيان في إعراب القرآن ، ٥٢٦/٢ .

الباب الخامس

توجيهات الشيخ محمد نووي الإعرابيَّة لمواضع الوقف والابتداء في تفسير " مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد "

- تمهيد .
- التوجيهات لمواضع الوقف والابتداء .
- الخلاصة .

تمهيد :

الدراسة في هذا الفصل ترمي إلى بيان صلة المعنى بالإعراب من خلال مواضع الوقف والابتداء التي ذكرها الشيخ محمد نووي في تفسيره (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، وما ينشأ عن الوقف أو الوصل من اختلاف في المعنى ، يصحبه اختلاف في الإعراب ؛ مما يثري المعنى التفسيريّ للآيات القرآنيَّة .

فأقول : من أسباب الإبانة والإفصاح عن المعنى (تفصيل الحروف والوقف على ما قد تمَّ ، والابتداء بما يحسن الابتداء به)[1] ، والإعراب من أهمّ وسائل الإبانة والإيضاح ، ولذلك كان ارتباطه بعلم الوقف والابتداء ارتباطًا وثيقًا ؛ إذ إنَّ الوقف يؤثر في المعنى ، وهذا بدوره يؤثر في الإعراب .

ومن ثم كان لازما لمن يدرس الوقف في القرآن أن يكون ملمًّا بأوجه الإعراب المختلفة ، وما يستوجبه كل وجه من وقف في القراءة عند موضع معين ، فكم وقف على غير مكان الوقف، أو ابتدئ فيما لا يبتدأ به، فقلب المعنى إلى ضده ، لذا نجد كثيرًا من المشتغلين بعلوم القرآن من اتخذ الإعراب والفصائل النحوية قياسا لبيان موضع الوقف ، ولبيان أنواعه .

قال ابن الأنباري : " ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه "[2] .

---

[1] النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل القطع والائتناف ، ص٧٤ ، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

[2] ابن الأنباري : أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/١٠٩-١١٠ ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة اللعربيَّة ، دمشق ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م ، وانظر : السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ١/٢٣٢-٢٣٣

والوقف عنصر من العناصر الصوتية في اللغة ، وقد عرفه أبو حيان بأنَّه قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة ، وهو اختياري[1] ، وعرَّفه الجعبريّ بأنَّه قطع صوت القارئ على على آخر الكلمة الوضعيَّة زمانًا[2] ، وقال ابن الجزري : " قطع صوت القارئ على آخر الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة ، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه ، أو مما قبله ، لا بنية الاعتراض[3] .

وقال الزركشيّ : " هو فنٌّ جليل يعرف به كيفية أداء القراءة بالوقف على المواضع التي نصّ عليها القراء لإتمام المعاني ، والابتداء بمواضع محددة لا تختلُّ فيها المعاني[4] " .

وقال أبو يحيى الأنصاري : " الوقف يطلق على معنيين ؛ أحدهما : القطع الذي يسكت القراء عنده ، وثانيهما : المواضع التي نصَّ عليها القرَّاء "[5] .

فالوقف على هذا نوعان ، وحديثنا في هذا الكتاب عن النوع الثاني ، وهو قطع الكلمة عما بعدها وجوبًا أو جوازًا ، كما نصَّ عليه القراء ، وذكروا أنواعه ، وهو الوقوف على رؤوس الآي ، وهو الأصل ، وقد يأتي في وسط الآية ، ولكن الأغلب مجيئها في أواخرها ، فهو إذًا متعلق بالمعاني . وأمَّا النوع الأول ، وهو القطع الذي

---

(1) أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٢/٣٣٩ .

(2) الجعبري : إبراهيم بن عمر ، كنز المعاني شرح حرز المعاني ، مخطوط ، وقد نقلت كلام الجعبري هذا من ابن عقيلة ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، ٣/٤١٠ .

(3) ابن الجزري : أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ١/٢٤٠ ، تحقيق علي الصباغ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

(4) الزركشي ، البرهان في علو م القرآن ، ١/٣٤٢ .

(5) الأنصاري : أبو يحيى زكريا ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤ ، مطبوع بهامش كتاب منار الهدى .

يسكت القارئ عند آخر الكلمة بالسكون ، فهو بسبب انتهاء النفَس .

وفائدة معرفة الوقف والابتداء جليلة جدًّا ، وقد ذكر في ذلك ابن عقيلة نقلاً عن أئمة فنِّ القراءات حيث قال : " ولا مِريَةَ أنَّ بمعرفتهما تظهر معاني التنزيل ، ونعرف مقاصده ، وتستعدُّ القوَّة المفكِّرة للغوص في بحر معانيه على درر فوائده ومبانيه ، وقد قال الهذلي في (كامله) : الوقف حلية التلاوة ، وزينة القارئ ، وبلاغ التالي ، وفهم للمستمع ، وفخر للعالم ، به يُعرف الفرق بين المعنيين المختلفين ، والنقيضين المتنافيين ، والحُكمين المتغايرين ، وقال أبو حاتم : من لا يعرف الوقف لا يعلم القرآن "[١] .

وللنحويين إسهامهم البارز في الحديث عن الوقف والابتداء ، أو ما يسمى أحيانًا القطع والاستئناف أو الائتناف ، فاشتركوا مع القراء في التأليف فيه ، وفي بيان أنواعه ، وما يترتب عليه من اختلاف في المعاني ، فقد ذكر ابنُ النديم[٢] حمزةَ والفرَّاء وخلفًا وابنَ الأنباري وابن كيسان وغيرهم ، ونسب لكل منهم كتابا باسم كتب الوقف والابتداء ، وكذلك ذكر الزركشي[٣] أبا جعفر النحاس وابنَ عباد والمداني والعماني – وهم من النحويين القراء - ، ولكل منهم مؤلف في هذا الفن .

ومما يدل على الصلة الوثيقة بين علمي الوقف والابتداء وعلم النحو ما تزخر به كتب الوقف من المسائل النحويَّة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نجد ذلك واضحًا في كتاب القطع والائتناف للنحاس ، وكتاب إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ، والمكتفى لأبي عمرو الداني ، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني .

وكان الإعراب أبرز أدواتهم للخوض في هذا العلم ؛ لأنَّه (يعين على فهم العلاقة

---

(١) ابن عقيلة ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، ٣/ ٤١٣ ، وانظر : السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ١/ ٢٣٠ .

(٢) ابن النديم ، الفهرست ، ص٣٤ ، طبعة دار المعرفة للنشر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .

(٣) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ١/ ٣٤٢ .

بين المفردات ، فيساعد على معرفة الوقف والابتداء ، وهو باب جليل من أبواب علوم القرآن ؛ لما يترتب عليه من حسن الأداء ووضوح المعنى[١] ، فـ(أحكام الوقف ومعرفة التام منه ، وما يحسن وما لا يحسن متوقفة – في كثير من الأحيان على أحكام الإعراب)[٢] .

ومما يدل على اهتمام المسلمين الأوائل بعلم الوقف في القرآن أنهم كانوا يساوون بين تعلم الوقف وتعلم القرآن نفسه ، يدلُّ على ذلك ما رواه عبد اللهَّ بن عمر من (أنهم كانوا يتعلمون ما ينبغي أن يوقف عنده كما يتعلمون القرآن)[٣] ، ذلك أن المعنى متوقف على الموضع الذي يقف عنده القارئ ، وربما يقف القارئ على موضع يخل بالمعنى ويؤدي إلى التعسف في الإعراب ، وفي ذلك يقول ابن الجزري : " ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين ، أو يتكلفه بعض القراء ، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفا أو ابتداء – ينبغي أن يعتمد الوقف عليه – ، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه "[٤] .

ثم يأتي ابن الجزري بأمثلة من التعسف والتمحل في الوقف الذي يؤدي إلى التعسف في الإعراب أيضا ، فمن ذلك أن يقف القارئ على (أنت) من الآية (وارحمنا أنت مولانا فانصرنا) ، فتكون (أنت) تأكيدا لضمير الفاعل في (ارحمنا) ، وتكون (مولانا) منادى بحرف نداء محذوف . ومن ذلك أيضا أن يقف على (لا تشرك) في الآية (يا بني لا تشرك باللهَّ إن الشرك لظلم عظيم) على معنى القسم . ويصف ابن الجزري هذا النوع من الأمثلة بقوله (كله تعسف وتمحل وتحريف للكلم عن مواضعه)[٥] .

---

[١] الرعيض : عبد الوكيل عبد الكريم ، ظاهرة الإعراب في العربيّة ، ص٣٠٨ ،

[٢] الرعيض ، ظاهرة الإعراب في العربيّة ، ص٣٠٩ .

[٣] أخرجه النحاس ، القطع والاستئناف ، ١/ ١٢ ، وانظر : ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ١/ ٢٢٥ ، والسيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ٢/ ٥٣٩–٥٤٠ ، وابن عقيلة ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، ٣/ ٤١٢ .

[٤] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ١/ ٢٢٥ .

[٥] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ١/ ٢٢٥ .

فهذا مما يبيّن أنَّ لكلِّ موضِع من مواضع الوقف والإعراب وجهًا خاصًا من وجوه الإعراب ، وأنَّ التمحل في مواضع الوقف يؤدِّي بدوره إلى التمحل في وجوه الإعراب المختلفة ، وإيجاد ما يناسب من هذه الوجوه لموضع الوقف .

ويوثِق ابن الأنباري الرابطة بين الوقف والإعراب مستخدمًا الفصائل النحويَّة المزدوجة مقياسًا لعدم الوقف ، فلا يصحّ عنده الوقف على المضاف دون المضاف إليه ، ولا المنعوت دون نعته ، ولا المؤكد دون توكيده ، ولا المعطوف دون المعطوف عليه ، ولا البدل دون مبدله ، ولا (إنَّ) أو (كان) أو (ظنَّ) دون اسمها ، ولا اسمها دون خبرها ، ولا المستثنى دون المستثنى منه ، ولا الموصول دون صلته[1] .

هذا ، ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَ الوقف في حدِّ ذاته لا يتصف بوجوب ولا حرمة ، فليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه ، ولا حرام يأثم بفعله ، ما لم يتعمد القارئ وقفا يوهم خلاف المعنى المراد من الآية .

وفي ذلك قال ابن الجزري[2] :

وليس في القرآن من وقف وجب ولا حـــرام غــــير ما له سبب

فقول الأئمة أنَّه لا يجوز الوقف على كذا ، إنَّما قصدوا بذلك الجواز الأدائيّ ، وهو الذي يحسن في القراءة ، ويروق في التلاوة ، ولا يقصدون بذلك أنَّه حرام ولا مكروه ، وكذا قولهم إنَّه وقف لازم ، أو واجب ؛ لأنَّه لا يوجد في القرآن وقف واجب شرعًا ، إلاَّ إذا قصد بذلك عمدًا خلاف المعنى الذي أراده الله ، فإنَّه يكفر فضلاً عن أن يأثم[3] .

---

(1) ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/ ١٠٩-١١٠ ، وانظر : السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ١/ ٨٤ ، وكذلك : ياقوط : أحمد سليمان ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، ص٢٠٩-٢١٠ .

(2) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ١/ ٢٢٥ .

(3) انظر : ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ١/ ٢٣٠-٢٣٢ ، والسيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ٢/ ٥٥٣ .

وقال الدكتور يوسف عبد الرحمن الدرعشليّ ، محقق كتاب (المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني) : " وليس المراد أنَّ كلَّ موضع من ذلك يجب الوقف عنده ، بل المراد أنَّه يصلح عنده ذلك ، فالقارئ كالمسافر ، والمقاطع كالمنازل التي ينزلها المسافر ، وهي مختلفة بالتام والحسن ، كاختلاف المنازل في الخصب ، ووجود الماء ونحوه "[1] .

ولعل من المناسب أن أبين الآن بعض أنواع الوقف، حتى يتضح مراد الشيخ محمد نوويّ عند ذكره لأنواع الوقف في الصفحات التالية .

فأقول – مستعينًا بالله سبحانه وتعالى - : الوقف ينقسم ابتداءً إلى اضطراري ، وانتظاريّ ، واختباري ، واختياري :

الاضطراري : هو الذي يعرض للقارئ ضرورة لسبب من الأسباب كالعطاس ، والنوم ، والنسيان ، وضيق النفس ، ونحو ذلك من الأسباب ، فيقف مضطرا على الكلمة التي كان يتلوها حال حدوث السبب ، ثم يبتدئ القراءة عند زوال السبب من الكلمة التي وقف قبلها إن كان يصلح الابتداء بها ، أو من قبلها مما يصلح الابتداء به[2] .

والانتظاري : وهو أن يقف القـــارئ على كلمة ليعطف عليها غـيرها عــند جمعه ؛ لاختلاف القراءات والروايات .

والاختباري : هو الذي يؤمر القارئ بالوقوف عليه ؛ لبيان المقطوع والموصول ، والمجرور ، والمربوط ، والمحذوف ، والثابت للاختبار .

---

[1] الداني : أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسيّ ، المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عزّ وجلّ ، ص٤٨ (الدراسة) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

[2] انظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ١/ ٣٥٩-٣٦٠ ، وابن عقيلة ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، ٣/ ٤١٤ .

والإختياري : – وهو المَعْنيُّ هنا – فينقسم إلى : تام مختار ، وكاف جائز ، وحسن مفهوم ، وقبيح متروك[1] . والملاحظ في هذا التقسيم أنَّه مقيس بمقياس الإعراب ، مما يدلُّ على ذلك الارتباط المتين الذي يربط بين الإعراب ومعرفة الوقف والابتداء في القرآن الكريم ، ذلك الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، إنَّه تنزيل من غفور رحيم .

فالوقف التـام : هو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده ، لا معنى ولا لفظا ، فيحسن الوقف عليه ، والابتداء بما بعده.

ومن مواضعه : الوقف قبل ياء النداء ، وفعل الأمر ، والقسم ولامه دون القول و(اللّٰه) بعد رأس كلِّ آي ، والشرط ما لم يتقدم جوابه ، كما يجب الوقف أيضًا عند انتهاء مقول القول .

وقد يتأكد الوقف على التام لبيان معنى مقصود ، وهو الذي أطلق عليه السجاوندي الوقف اللازم[2] ، وعبَّر عنه بعضهم بالواجب ؛ لأنَّه لو وصل بما بعده لأوهم وصلُه معنى غير المعنى المراد[3] .

والوقف الكافي : هو ما يتعلق ما بعده به معنى لا لفظا ، بعبارة أخرى : هو الذي ينقطع عما بعده في اللفظ ، ولكنه يتعلق به في المعنى ، فيجوز الوقف عليه ، وقيل : بل يحسن

---

(٢) انظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ١/ ٣٥٩-٣٦٠ ، وابن عقيلة ، الزيادة والاحسان في علوم القرآن ، ٣/ ٤٠٤ .

(١) انظر : السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ٢/٥٤٤ .

(٢) انظر : ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ١/٢٣٢ .

الوقف عليه أيضًا ، والابتداء بها بعده[1] .

ومواضعه محكومة أيضًا بأحكام نحويَّة ، منها : الوقف بين المعطوفات ، وكلّ رأس آية بعدها (لام كي) ، و(إلاَّ) بمعنى لكن ، و(إنَّ) المكسورة والمشددة ، والاستفهام ، و(بل) ، و(ألا) المخففة ، و(السين) ، و(سوف) على التهديد ، و(نِعْمَ) ، و(بِئْسَ) ، و(كيلا) ما لم يتقدمهنّ قول أو قسم .

والوقف الحسن : هو ما تعلق ما بعده به معنى ولفظا ، فيحسن الوقف عليه ، ولا يبتدأ بما بعده ؛ لارتباط ما بعده به من ناحية المعنى والإعراب[2] ، كأن يكون في الجملة الثانية صفة لموصوف، أو مستثني لمستثنى منه ، أو جواب لشرط أو لطلب .

والوقف القبيح : وهو الذي لا يُفهم المراد منه ، أو بعبارة أخرى : هو ما تَعلَّقَ ما قبله بها بعده في اللفظ والمعنى ، واشتدَّ تَعَلُّقُه ؛ بحيث أَنَّ كُلا من الجملتين لا تُشَكِّل بنفسها جملةً مفيدةً . وهو يتفاوت ، وأَشدُّه قبحاً ما أَحْدَثَ خَلَلاً في المعنى وأَوْهَمَ معنىً فاسدا ، كأن يقف القارئ على كلمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بها بعدها ، بحيث لو

---

[1] انظر : ابن عقيلة ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، ٤١٧/٣ .

[2] انظر : ابن عقيلة ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، ٤١٧/٣-٤١٨ .

ابتُدِأت بها بعده أفاد معنى فاسدا وغير مقصود[1] ، وهو الآخر مقيس بمقاييس النحو ، كالوقف على المبتدأ دون خبره ، أو على الفعل دون فاعله ، أو على الموصوف دون صفته ، أو على صاحب الحال دونها ، أو على المستثنى دون المستثنى منه ، أو على الفعل دون مصدره في باب (المفعول المطلق) ، أو الوقف على القول ثم الابتداء بمقول القول بما يوهم أنَّ مقول القول حقيقة وليس قول الكفار ، وذلك نحو الوقف على : « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا » ثم يبدأ فيقول : « إنَّ اللهَّ هو المَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ » المائدة ١٧ ، وأقبح منه الوقف وأشنع الوقف على النفي دون حرف الإيجاب ، وذلك نحو : « لاَ إِلَهَ » يقف ، ثم يبدأ « إلاَّ الله » .

وأرى من المناسب هنا أن أنبِّه إلى أنَّ الابتداء لا يكون اختيارياً ؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة ، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى ، موفٍ بالمقصود ، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة ، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً بحسب التمام وعدمه ، وفساد المعنى إحالته ، نحو : " يد اللهَّ مغلولة " ، و" إنَّ اللهَّ فقير ونحن أغنياء " ، و" المسيح ابن الله " ، و" عزير ابن اللَّه " ، و" إنَّ اللَّه ثالث ثلاثة " ، وغير ذلك .

وذهب بعض العلماء إلى غير التقسيم السابق ، فقد قسم ابن الأنباري[2] الوقف

---

(1) انظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ١/ ٣٥٣ ، وابن عقيلة ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، ٣/ ٤٢٢ .

(2) انظر : ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ١/١٠٨ .

إلى ثلاثة أقسام ؛ تام ، وحسن ، وقبيح ، وجعله السجاوندي[1] خمسة أقسام ؛ لازم ، ومطلق ، وجائز ، ومجوز لوجهه ، ومرخّص لضرورة ، وذكر السيوطيّ[2] أنَّ بعضهم جعله ثمانية أقسام ؛ تام ، وشبيه به ، وناقص ، وشبيه به ، وحسن ، وشبيه به ، وقبيح ، وشبيه به .

ويحسن في هذا المقام أن أقول : إنَّني في إيراد الآيات التي عيَّن الشيخ محمد نووي فيها مواطن الوقف والابتداء أستخدم برنامج مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي ، ومصطلحات الوقف الموجودة في هذا المصحف من وضع لجان الإشراف على طباعة المصحف الشريف في العالم الإسلاميّ ، وتبعتها في ذلك لجنة ضبط ومراجعة مصحف المدينة النبويَّة ، وهي أقرب ما يكون إلى تقسيم السجاونديّ .

وإليك بيان هذه الرموز ، ورموز الوقف في الخانة الأولى هي تلك العلامات التي توجد في مصحف المدينة النبويَّة ، والتي في الخانة الثانية هي تلك الرموز التي وضعها الإمام أبو عبد الله السجاونديّ :

م	م	رمز للوقف اللازم ، وهو ما كان في وصله إفسادٌ للمعنى ، أو إيهامٌ لمعنىً آخر غير مرادٍ .
قلي	ط	رمز للوقف المُطْلَق ، والمراد به : ما يحسن فيه الابتداءُ بما بعده ، وذلك لا يكون إلا في الوصف التَّامِّ ، أو الكافي .
ج	ج	رمز للوقف الجائز ، وهو ما يجوز فيه الوقف والوصل بدرجةٍ متساويةٍ ؛ لوجـود وجهين فيها من الإعـراب من غير ترجيحٍ لأحدهما ، مثاله:

---

[1] انظر : السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ٢/ ٥٤٨ .

[2] انظر : السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، ٢/ ٥٤٨ .

	﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾﴾ البقرة: ٤٩ فقوله " يُذَبِّحُونَ" يجوز فيها أَن تُعْرَبَ في محلِّ نصبِ حالٌ من فاعلِ "يَسُومونَكُمْ" ، ويجوز أَن تكون استئنافيةً .	
صلي	ز	رمز للوقف المُجَوَّز لِوَجْهٍ ، وذلك إذا كان هناك وجهان متغايران في الإعراب ، وأحدهما أرجح من الآخر ، والوقف على الوجه المرجوح ، مثاله : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾﴾ البقرة: ٨٦ . فالفاء في قوله " فَلا " سببيةٌ ، وعلى هذا الوجه فالوصل أَوْلَى ، وهو الراجح، ويجوز إعراب الفاءِ استئنافية ، وهو وجهٌ مرجوح ، وعليه يكون الوقف مُجَوَّزاً .
	ص	رمز للوقف المُرَخَّصِ لضرورةِ النَّفَس ، وذلك إذا طال الكلام وانقطع النَّفَس ، فيقف عليه مع وجود الارتباط بما بعده ، ولكن إذا كان ما بعـده جملةً مفهومةً مفيدةً ، جاز أَن يبتدئ به ، وإلا لزمه العـود . مثاله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ﴾ النساء: ٢٣ .
لا	لا	رمز للموضع الذي لا يصلح للوقف أو الابتداءِ ، ويقع هذا في الوقف القبيح ، والوقف الحسن ، ففي الحسن يجوز الوقف ولا يحسن الابتداءُ ، وفي القبيح لا يحسن الوقف ولا الابتداءُ .
	∴	هذه النقاط الثلاث يشار بها إلى ما يُسمَّى بوقف المُرَاقَبَةِ ، أو وقف المُعَانقةِ ، والمراد به اجتماعُ موضعين صالحين للوقف وتجاوُرُهُما ، فلك حينئذٍ أن تقف على أحدهما ، وليس لك أن تقف عليهما معاً . مثاله : ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا

		رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ﴾ البقرة: ٢ . فيها وقفان متجـــاوران ؛ أحدهما علـى" رَيْبَ " ، والآخر على " فِيهِ " ، فإذا وقفْتَ على الأخر لزمك وصْلُ الثاني ؛ لأنَّ الجَار والمجرورَ " فِيهِ " يكون حينئذٍ متعلِّقاً بما بعده ، وإذا وقفْتَ على الآخرَ ، لزمكَ وصْلُ الأولِ ؛ لأنَّ الجَارَ والمجرورَ حينئذٍ متعلق بـ" رَيْبَ ".

وإنَّما اخترتُ التقسيم الأول ، وهو أنّ الوقف أربعة أقسام ؛ تام ، وكاف ، وحسن ، وقبيح ؛ لأنَّه يتمشى مع مصطلحات الوقفات التي طبَّقها الشـــيخ محمد نووي في تفسيره (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) مضافًا إليه ما ذكره السجاوندي من الوقف اللازم .

وقد تعرَّض الشيخ محمد نوويّ في تفسيره (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) لبعض مواطن الوقف والابتداء ، وتحدَّث عنها بإسهاب في بعض الأحيان لتوجيه هذه المواطن ؛ لتقرير أنواعها من حيث الوقف والابتداء ؛ لتتوافق مع المعاني التي تعنيها الآيات القرآنيَّة .

وفيما يلي تلك المواطن التي تحدَّث فيها الشيخ محمَّد نوويّ عن أثر الإعراب في الوقف والابتداء في تحديد المعاني المرادة من الآيات التي فسَّرها .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِي سَوْءَةَ أَخِيهِۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِيۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْأَرْضِ

" (مِن أَجْلِ ذلك) والجار والمجرور متعلق بـ(كتبنا) ، وهو ابتداء كلام ، فلا يوقف على اسم الإشارة ، فالوقف على قوله تعالى (من النادمين) تام ، هذا عند جمهور المفسرين وأصحاب المعاني ، ويروى عن نافع أنَّه كان يقف على واسم الإشارة ، ويجعله من تمام الكلام الأول ، فحينئذٍ الجار والمجرور متعلق بما قبله ، واسم الإشارة عائد على القتل ، أي : من أجل أنَّ قابيل قتل هابيل ، ولم يواره بالتراب (كتبنا) ، أي : أوجبنا في التوراة "[1] .

الرواية التي ذكرها الشيخ محمد نووي من أنَّ نافع وقف على اسم الإشارة وقفًا تامًّا خطَّأ النحاسُ هذا الوقف ، وقال : " وهذا قول خارج عن قول أهل التأويل ؛ لأنَّهم يقولون : من أجل ذلك قتل ابن آدم أخاه (كَتَبْنَا على بَنِي إِسْرَائِيلَ) ، قال الضحاك : مِن أجل قتل ابن آدم أخاه ظُلْمًا كتبنا على بني إسرائيل ، وفي الحديث : « ما تُقتَلُ نفسٌ إلى يوم القيامة إلاَّ كان على ابن آدم منها وزر ؛ لأنَّه الذي سنَّ القتل »[2] "[3] .

وقال أبو بكر ابن الأنباري إنَّ الذي وقف على اسم الإشارة هنا لا معرفةَ لهم بالعربيَّة ، ثمَّ غلَّطهم بحجَّة أنَّ (مِن) صلة لـ(كتبنا) ، فلا يتمُّ الوقف على الصلة دون الموصول[4] .

وأمَّا الأشموني فقد أجاز الوقف على (النادمين) وعلى اسم الإشارة (من أجل ذلك) قائلاً : " وقفان جائزان ، والوقوف إذا تقاربت يوقَف على أحسنها ، ولا

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/٢٠١ .

[2] الحديث رواه مسلم في صحيحه ١٣٠٣ بلفظ : « لا تُقتل نفسٌ ظُلمًا إلاَّ كان على ابن آدم الأوَّل كفل مِن دمها ؛ لأنَّه كان أوَّل من سنَّ القتل » .

[3] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٢٨٦ ، وانظر : الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٢٣٨ – ٢٣٩ .

[4] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٦١٧ .

يُجمع بينهما ، وتعلّق (من أجل ذلك) يصلح بقـوله (فأصبح) ، ويصلح بقوله (كتبنا) ، وأحسنها (النادمين) "[1] ، أي : والوقف على (النادمين) ، وهو وقف تام كما ذكره الشيخ محمد نووي ؛ لأنَّ المعنى يعضده ، وهو رأس الآية .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ۖ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٢﴾ ﴾

إبراهيم: ٢٢

" (إن الظالمين لهم عذاب أليم) هذا تمام كلام إبليس ؛ قطعًا لأطماع أولئك الكفار عن الإغاثة ، فالوقف على (من قبل) حسن ، أو ابتداء كلام من حضرة الله تعالى إيقاظًا للسامعين حتى يحاسبوا أنفسهم ويتدبروا عواقبهم ، فالوقف على (من قبل) تام ، كما هو عند أبي عمرو "[2] .

القول الذي ذكره الشيخ محمد نووي إنَّ قوله تعالى (إن الظالمين لهم عذاب أليم) تمام كلام إبليس قال به النحاس[3] ، فالوقف عنده على (من قبل) كافٍ ، وذهب أبو عمرو الداني[4] – كما ذكره الشيخ محمد نووي - ، وأبو بكر ابن الأنباري[5] ، والأشموني[6] أنَّ كلام إبليس انتهى عند قوله (من قبل) ، فحينئذٍ يكون الوقف عنده تامًّا ، وهذا الأخير هو المختار عندي ، والله أعلم .

---

(١) الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص١١٩ ، وانظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ١/ ٤٣٣ .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٤٣٥/١ .

(٣) النحاس ، القطع والائتناف ، ص٢٢ .

(٤) الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٣٤٠ .

(٥) ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٧٤٠/٢ .

(٦) الأشموني ، منار الهدى في في الوقف والابتدا ، ص٢٠٧ .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٣٨﴾ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلۡكِبَرِ إِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٩﴾ ﴾ إبراهيم: ٣٨ - ٣٩

" (وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء) وهذه الجملة من كلام الله تعالى تصديقًا لإبراهيم - عليه السلام - ، وهي اعتراض بين كلامي إبراهيم ، فالوقف على (نعلن) حسن كالوقف على (في السماء) "[1] .

ذكر الزمخشري أنَّ قوله (وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء) من كلام الله تعالى تصديقًا لإبراهيم - عليه السلام - ، كما قال الشيخ محمد نووي هنا ، وعزا الشوكاني[2] هذا الرأي إلى جمهور المفسرين ، أو من كلام إبراهيم ، يعني : وما يخفى على اللهَّ الذي هو عالم الغيب من شيء في كلِّ شيءٍ[3] ، واختار أبو حيَّان[4] هذا الثاني ، معلِّلا إياه اكتناف ما قبله وما بعده بكلام إبراهيم ، لما ذكر أنَّه تعالى عمَّم ما يخفى هو ومن كنى عنه ، تمَّم جميع الأشياء ، وأنَّها غير خافية عنه تعالى .

قال النحاس[5] إنَّ الوقف على (نعلن) صالحٌ ، ثمَّ نقل عن أبي حاتم أنَّه يرى أنَّ الوقف على (السماء) تامّ ، وكان زكريا الأنصايّ[6] يرى أنَّ الوقف عليها تامٌّ ، وقال أبو عمرو الداني[7] إنَّ الوقف عليهما تامٌّ ، وذهب الأشموني[8] إلى أنَّ الوقف عليهما كافٍ .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٤٣٨/١ .

[2] الشوكاني ، فتح القدير ، ١١٣/٣ .

[3] الزمخشري ، الكشاف ، ٣٨٧/٣ .

[4] أبو حيّان ، البحر المحيط ، ٤٢٢/٥ .

[5] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٤١ .

[6] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٢٠٧ .

[7] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٣٤١ .

[8] الأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٢٠٧ .

وأنا أرى أنَّ الوقف على (نعلن) و(السماء) كافٍ كما ذهب إليه الأشموني ، سواء أكان قوله (وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء) من كلام إبراهيم أو من كلام الله – سبحانه وتعالى - ، والله أعلم .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ مريم: ٣٤

" (ذلك عيسى بن مريم قول الحق) ، أي : عيسى بن مريم كلمة الله ، فالحق اسم الله ، أو المعنى خبر عيسى ابن مريم خبر الحق ، فـ(عيسى) عطف بيان . وقرأ عاصم وابن عامر (قولَ الحق) بالنصب على المدح إن فسر بكلمة الله ، فحينئذ الوقف في (مريم) وقف كاف ، وإن فسر القول الصدق ، كان مصدرا مؤكدا لـ(قال إني عبد الله) ، فـ(عيسى) خبر المبتدأ ، وعلى قراءة النصب كان اسم الإشارة راجعا لـ(من)[1] بينت نعوته الجليلة "[2] .

فيما ذكره الشيخ محمَّد نووي هنا خلاف بين الأئمة ، بدايةً نتحدَّث عن قراءة (قولُ الحقّ) بالرفع ، حيث نقل النحاس كلام يعقوب الحضرميّ أنَّه وقف على (مريم) على تقدير : ذلك قول الحقّ ، وعقَّب ذلك بقوله : " ولا يمتنع ما قال يعقوب "[3] ، وعليه فالوقف هنا كافٍ ، والمعنى : أنَّ اللهَّ تعالى قال : هذا الكلام قول الحقّ ، لا ما تدَّعون على عيسى ، ولا يجوز ذلك على قرل الكسائيّ ؛ حيث جعل (قول الحق)

---

[1] وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ ﴾ ، والمراد من قوله (بيَّنت نعوته الجليلة) قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِى وَلَمْ يَجْعَلْنِى جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾ ﴾ مريم: ٢٩ - ٣٣

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٦-٧ .

[3] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٤٥٤ ، وقد نقل أيضًا كلامَ يعقوب أبو عمرو الداني ، المكتفى في الوقف والابتداء ، ص٣٧٥ ، كذا ذكر هذا الوجه الأشموني ، منار الهدى في الوقف والابتداء ، ص٢٣٧ .

بدلاً من (عيسى) . ثمَّ أورد كلام أبي حاتم القائل إنَّ من قرأ (قولَ الحق) بالنصب ، وقف على (مريم) ، وقال النحاس : " وقد خولف أبو حاتم في هذا ؛ لأنَّ (قولَ الحق) مصدر قد عمل فيه ما قبله "[1] .

وما نقله أبو جعفر النحاس هنا عن الكسائيّ قد ذكره أبو بكر ابن الأنباري ؛ حيث قال : " فمن قرأ (قولُ الحقّ) بالرفع لم يقف على (ابن مريم) ؛ لأنَّ (قولُ الحقّ) نعت لـ(عيسى) "[2] ، هو أقرب إلى ما ذكره الشيخ محمد نووي هنا .

وفي قراءة من نصب (قولَ الحقّ) قال أبو بكر ابن الأنباري إنَّ فيها وجهين ؛ أحدهما أن ينصبه على المصدر ، كأنَّه قال : أقولُ قولاً حقًّا ، والوجه الآخر أن ينصبه على خبر (ذلك) ، ويجعل (ذلك) في مذهب (كان) ، كما تقول : هذا زيدٌ أخاك ، وهذا الخليفة قادمًا ، فتنصبه ؛ لأنَّك بـ(هذا) و(ذلك) الفعل ونصبتَ به ، كما تنصب بـ(كان) ، فمن الوجه الأوَّل يحسن الوقف عليه للمضطرّ ، ومن الوجه الثاني لا يحسن الوقف عليه ، أعني : (ابن مريم) ، كما لا يحسن الوقف على اسم كان دون الخبر "[3] .

وفيما ذكره الشيخ محمد نووي في حالة قراءة (قولَ الحقّ) بالنصب قد ذكره الأشموني حيث قال : " (ذلك عيسى بن مريم) كافٍ لمن قرأ (قولَ الحقّ) بالنصب ، وهو عاصم وابن عامر ، على أنَّ (قول) مصدر مؤكِّد لمضمون الجملة ، أي : هذا الإخبار عن عيسى ابن مريم ثابتُ صدقٍ ، فهو من إضافة الموصوف إلى الصفة ، كقولهم : وعد الصدق ، أي الموعد الصدق "[4] .

---

[1] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٤٥٤ .

[2] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٧٦٣/٢ .

[3] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٧٦٣/٢ .

[4] الأشموني ، منار الهدى في الوقف والابتداء ، ص٢٣٧ .

واستنباطًا من كلام الأئمة السابق ، سواء قرئ (قول الحقّ) بالرفع أو بالنصب ، فإنّه يجوز ، ولا يجوز الوقف على (ابن مريم) ، وذلك على حسب التوجيهات الإعرابيّة السابقة .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ النور: ٣١

" وقرأ ابن عامر هنا ، وفي (الزخرف)[1] ، وفي (الرحمن)[2] بضم الهاء وصلاً ، ووجهه أن الهاء كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين استثقلت الفتحة على حرف خفي، فضمت الهاء اتباعاً للرسم واتباعاً لحركة ما قبلها ، وقد رسمت هذه الثلاثة دون ألف ، فوقف أبو عمرو والكسائي بألف . والباقون بدونها ابتاعاً للرسم ، فالرسم سنة متبعة "[3] .

والوقف هنا وقف اضطراريّ وليس وقفًا اختياريًّا ، وقد أشار أبو حيَّان إلى ما ذكره الشيخ محمد نووي هنا ولكن من غير تعيين أشخاص معيَّنين ؛ حيث قال : " ووقف بعضهم بسكون الهاء ؛ لأنّها كُتبت في المصحف بلا أبف بعدها ، ووقف بعضهم بالألف "[4] .

وذكر البنَّا كما قاله الشيخ محمد نووي مع زيادة قارئ ، قال : " وقف عليها – يعني : (أيُّه) – بالألف على الأصل أبو عمرو ، والكسائيّ ، ويعقوب ، كموضع (الرحمن) و(الزخرف) ، والباقون بحذف الألف مع سكون الهاء :

---

(1) وهو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ ﴾ الزخرف: ٤٩

(2) وهو قوله تعالى : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ الرحمن: ٣١

(3) نووي ، مراح لبيد ، ٨١/٢ .

(4) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤١٤/٦ .

إتباعًا للرسم "[1] .

وذكر الرعينيّ مثل ما قاله الشيخ محمد نووي ، وأردف قائلاً : " ... ولا ينبغي أن يتعمَّد الوقف عليها ؛ لأنَّ بعدها نعتٌ لها لازم ، فلا يُقطع منها "[2] .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾ ﴾ النور: ٣٦ - ٣٧

" (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) وقرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم بالبناء للمفعول ، ونائب الفاعل لفظ (له) ، و(رجال) فاعل لفعل مقدر ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : يسبح له رجال أو المسبح رجال ، والوقف على الآصال حسن ، والباقون بالنباء للفاعل ، و(رجال) فاعل ، ولا يوقف على (الآصال) ؛ لعدم تمام الكلام "[3] .

ذكر النحاس أنَّ الوقف على (والآصال) في قراءة من قرأ (يسبَّح) بالبناء للمفعول صالح[4] ، ووقف عليه أبو عمرو الداني من غير ذكر نوعه قائلاً : " وهو رأس آية في الكوفي والبصريّ والشاميّ "[5] ، وحسَّنه أبو بكر ابن الأنباري[6] ،

---

(١) البنَّا : أحمد بن محمد ، إحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ٢/ ٢٩٦ ، تحقيق وتقديم الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهريَّة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

(٢) الرعيني : أبو عبد الله محمَّد بن شريح الرعيني الأندلسي ، الكافي في القراءات السبع ، ص١٦٧ ، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعيّ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

(٣) نووي ، مراح لبيد ، ٨٤/٢ .

(٤) النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥١٢ ، وذكر أنَّه قول سيبويه .

(٥) الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٠٩ .

(٦) ابن الأنباري : إيضاح الوقف والابتداء ، ٧٩٨/٢-٧٩٩ .

والأشموني[1] ، كما قال الشيخ محمد نووي .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٨﴾ ﴾

النور : ٥٨

" **(ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ) بالرفع خبر مبتدأ مقدر ، و(لكم) صفة ، أي هي ثلاثة انكشافات كائنة لكم ، أو مبتدأ وخبر ، أي : ثلاث عورات مخصوصة لكم بالاستئذان ، وعلى هذا فالوقف على (العشاء) ، هو وقف كاف ، وقرأ أهل الكوفة بالنصب على البدل من ثلاث مرات ، وكأنه قيل : في أوقات ثلاث عورات لكم ، وعلى هذا فالوقف على (لكم) ، وهو وقف تام "**[2] .

ذكر النحاس في قراءة من رفع (ثلاثُ) أنَّ الوقف على (العشاء) تامّ ، وقال إنَّه قول الأخفش الأوسط ، والقتبيّ ، وأحمد بن جعفر ، ومحمد بن عيسى ، ووافق الشيخَ محمد نووي في قراءة من نصب (ثلاثَ) على أنَّ الوقف على (لكم) تام[3] .

وقال أبو عمرو الداني[4] والأشموني[5] إنَّ الوقف في على (العشاء) قراءة من رفع (ثلاث) كافٍ ، كما ذهب إليه الشيخ نوويّ ، وذكر أبو بكر ابن الأنباري أنَّ الوقف في هذه الحال حسن[6] .

---

[1] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٢٦٨ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٨٩/٢ .

[3] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥١٥-٥١٦ .

[4] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤١٢ .

[5] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٢٧٠ .

[6] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٨٠١/٢ .

وأمّا في قراءة من نصب (ثلاثَ) ، فلا يجوز الوقف على (العشاء) ؛ لأنَّه في هذه الحال يكون بدلاً من (ثلاثَ مرات) ، ولا يُفصَل بين البدل والمبدل منه .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾ ﴾

الفرقان: ١٠

" وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر برفع (يجعلُ) على أنه معطوف على جواب الشرط ؛ لأن الشرط إذا كان ماضياً جاز في جوابه الجزم والرفع ، أو مستأنف بوعد ما يكون له - صلى الله عليه وسلم - في الآخرة ، وقرأ الباقون بإدغام لام (يجعلْ) في لام (لك) ، إما بتقدير الجزم على أنه معطوف على محل جواب الشرط وهو جزم ، أو بتقدير الرفع ، وإنما سكن اللام لأجل الإدغام ، فعلى الرفع حسن الوقف على (الأنهار) ، فإن المعنى : وسيجعل لك قصوراً في الآخرة ، وعلى الجزم لا يحسن الوقف على (الأنهار) ، فإن المعنى : إن شاء يجعل لك قصوراً في الدنيا "[1] .

ذكر الداني[2] أنَّ من قرأ (يجعلُ) رفعًا ، وقف على (الأنهار) ، ولم يبيِّن نوع الوقف ، وقال النحاس إنَّ الوقف في هذه الحال كافٍ[3] ، وجعله الأشموني جائزًا[4] .

وفي قراءة من جزم (يجعلْ) ، فلا يجوز الوقف على (الأنهار) ؛ لأنَّه في هذه الحال معطوف على جواب الشرط الذي هو (جعل) المبني على الفتح في محلِّ جزم .

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٩٣ .

(٢) الداني ، المكتفى في الوقف والأبتدا ، ص٤١٤ .

(٣) النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥١٨ .

(٤) الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٢٧٧ .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي ۗ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا ﴿٢٩﴾ ﴾ الفرقان: ٢٩

" (وكان الشيطان للإنسان خذولا) ، وهذا من كلام الله تعالى ، فإن آخر كلام الظالم (بعد إذ جاءني) ، فالوقف عليه تام "[١] .

كذا قال أبو عمرو الداني[٢] ، وأبو بكر ابن الأنباري[٣] ، الأشموني[٤] .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ ۚ وَكَفَىٰ بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا ﴿٥٨﴾ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾ ﴾

الفرقان: ٥٨ – ٥٩

" (ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ) فالوقف على (العرش) تام إن أعرب (الرحمٰن) على المدح خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو الرحمٰن الذي لا ينبغي السجود إلا له ، وهو في الحقيقة صفة ثالثة لـ(الحي) كما قرأ زيد بن علي بالجر ؛ لأن المنصوب والمرفوع على سبيل المدح وإن خرجا عن التبعية لما قبلها صورة تابعان له حقيقة ، ولا يوقف على (العرش) إن أعرب (الرحمٰن) بدلاً من الضمير المستكن في (استوى) ، فحينئذ فالوقف على (الرحمٰن) ، وهو وقف كافٍ "[٥] .

ذكر الشيخ محمد نووي هنا نوعين من الوقف على حسب إعراب (الرحمن) ؛

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٩٧/٢ .

[٢] المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤١٦ .

[٣] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٨٠٤/٢ .

[٤] الأشموني ، منار الهدى في الوقف والابتداء ، ص٢٧٤ .

[٥] نووي ، مراح لبيد ، ١٠٢/٢ .

أحدهما أنَّ الوقف على (العرش) تام إذا كان (الرحمن) خبرًا لمبتدأ محذوف على المدح ، أي : هو الرحمن ، والثاني قبيح إن أعرب (الرحمن) بدلاً من الضمير المستتر في (استوى) ، ويكون الوقف حينئذ على (الرحمن) وهو وقف كاف .

وهذا خلاف ما ذكره النحاس[1] وأبو عمرو الداني[2] ؛ حيث ذكرا ثلاثة أنواع من الوقف ، الأوَّل : يكون الوقف على (العرش) تام إذا كان (الرحمن) مبتدأً والخبر ما بعده ، والثاني : يكون الوقف عليه كافيًا إذا كان (الرحمن) خبرًا لمبتدأ محذوف ، والثالث إذا كان (الرحمن) بدلاً من الضمير المستتر في (استوى) ، فهما لا يجيزان الوقف على (العرش) ، ويكون حينئذ الوقف عالى (الرحمن) ، واختلفا في ذلك ، فقال النحاس إنَّ الوقف هنا تامّ ، وقال أبو عمرو الداني إنَّ الوقف حنئئذ يكون كافيًا ، كما ذكره الشيخ محمد نووي .

ووافق الأشموني النحاسَ وأبا عمرو الداني في النوع الأول ، وخالفهما في النوع الثاني ؛ حيث اتفق هو مع الشيخ محمد النووي ههنا ، وهو كون الوقف على (العرش) تامًّا إذا كان (الرحمن) خبرًا لمبتدأ محذوف ، ووافق النحاس في النوع الثالث[3] .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ النمل : ٢٤ - ٢٥

" (أَلاَّ يَسْجُدُواْ لله) مفعول له للصد أو التزيين على حذف اللام ، أي فصدهم ؛

---

(١) النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٢٤ .

(٢) الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤١٩ .

(٣) الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٢٧٥ .

لألاَّ يسجدوا له تعالى ، أو زين لهم أعـــمالهم لألاَّ يســجدوا ، أو بـدل من (أعمالهم) ، أي : وزين لهم الشيطان عدم سجودهم لله تعالى . وقرأ الكسائي : ألا يسجدوا ، بتخفيف اللام . فـ(ألا) حرف تنبيه واستفتاح ، و(يا) بعدها حرف تنبيه أيضاً ، أو نداء ، والمنادى محذوف تقديره : يا هؤلاء اسجدوا ، و(اسجدوا) فعل أمر ، فكان حق الخط على هذه القراءة أن يكون (يا اسجدوا) ، ولكن الصحابة أسقطوا ألف (يا) ، وهمزة الوصل خطاً لما سقطا لفظاً ، ووصلوا الياء بسين (اسجدوا) ، فاتّحدت القراءتان لفظاً وخطاً ، واختلفا تقديراً ، وعلى هذه القراءة فالوقف على (يهتدون) تام ، ولو وقف على (يا) بمعنى : ألا يا هؤلاء ، ثم ابتدئ بـ(اسجدوا) جاز ، بخلاف قراءة الباقين بإدغـام النون في (لا) ، فالوقف على (لا يهـتدون) جائز . وقرأ الأعـمش (هلا) ، وهي حرف ، وعبد الله بقلب الهمزة هاء . وقرأ أبي (ألا يسجدون) ، أي : لم لا يسجدون لله كما قاله ابن عباس . وعن عبد الله (هلا تسجدون) بمعنى (ألا تسجدون) على الخطاب ، و(هلا) يحتمل أن يكون استئنافاً من جهة الله تعالى ، أو من سليمان – عليه السلام – ، قال أهل التحقيق : قوله: (أَن لا يَسْجُدُواْ) يجب أن يكون بمعنى الأمر ؛ لأنه لو كان بمعنى المنع من السجود لم يكن معنى ؛ لوصفه تعالى باستحقاق السجود للاتصاف بكونه تعالى قادراً على إخراج الخبء عالماً بكل شيء "[1] .

ذكر الشيخ نووي هنا أنَّ الوقف على (يهتدون) تام في قراءة من خفَّف (ألا يسجدوا) ، والوقف على (يا) جائز ، وفي قراءة من قرأ (ألاَّ يسجدون) بإدغام نون (أن) في (لا) يكون الوقف على (يهتدون) جائز ، وذلك على حسب

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/١٢٥ .

التوجيه الإعرابي الذي ذكره[1] .

وقال النحاس[2] وأبو عمرو الداني[3] إنَّ الوقف على (يهتدون) في قراءة من خفف (ألا يسجدون) كافٍ ، ومنع الأخير الوقف عليه في قراءة من شدَّد (ألاَّ يسجدوا) ؛ لأنَّ العامل في (أن) ما قبلها ، فلا تقطع منه .

ووافق الأشموني الشيخَ محمد نووي في القراءة الأولى ، ووافق أبا عمرو الداني في القـراءة الثانية ، وقـال : " ولو وقف على قراءة الكسـائيّ (ألا يا) ، ثمَّ ابـتدأ (اُسجُدُوا) جاز ؛ لأنَّ تقديره : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، وكثيرٌ ممن يدَّعي هذا الفنَّ يتعمَّد الوقف على ذلك ، ويعدُّه وقفًا حسنًا مختارًا ، وليس هو كذلك ، بل هو جائز وليس مخـتارًا ، ومن وقف مضطرًّا على (يا) ثمَّ قـال (اُسجدوا) على الأمر جاز ... "[4] ، وهذا عين ما ذكره الشيخ محمد نووي هنا .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ النمل: ٨٢

" (تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا بِأَايَٰتِنَا لاَ يُوقِنُونَ) قرأ الكوفيون بفتح (أنَّ) بتقدير الباء ، كما يدل عليه قراءة عبد الله بن مسعود (بأن) بتصريح الباء ، أي : تحدثهم بأنَّ الناس كانوا لا يوقنون بآيات الله تعالى الناطقة بمجيء الساعة ومبادئها . وقرأ أبيّ (تنبئهم) ، وإضافة الآيات إلى نون العظمة ؛ لأنها حكاية من الله تعالى لمعنى قولها ، لا لعين عبارتها . وقرأ الباقون بكسر (إنَّ) على

---

[1] انظر في تفصيل هاتين القراءتين والقراءات الأخرى : الخطيب : عبد اللطيف ، معجم القراءات ٦/ ٥٠٤-٥٠٦ .

[2] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٣٥ .

[3] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٢٩ .

[4] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ٢٨٤ .

الاستئناف ، فعلى هذا فالوقف على (تكلمهم) تام ، وعليه أيضاً يجوز أن يكون بمعنى تُجرّحهم مع إفادة معنى التكثير ، ويدل عليه قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد وابن زرعة والحجدري (تَكْلُمهم) بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام ، والمراد بالجرح : الوسم بالعصا والخاتم "[1] .

ذكر الشيخ محمد نووي هنا أنَّ الوقف على (تكلِمهم) تامّ على قراءة من كسر همزة (إنَّ) بعده على الاستئناف .

وقد ذكر النحـــاس[2] والأشموني[3] كما قاله الشـيخ ، ولكنَّهما جعــل الوقف على (تكلمهم) في قراءة من كسر همزة (إنَّ) بعده كافٍ ، كما ذكر أيضًا أبو عمرو الداني[4] وأبو بكر ابن الأنباري[5] ، ولكنهما لم يحدِّدا نوع الوقف في هذه القراءة .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ ﴾ لقمان: ١٣

" **ومن وقف على (تشرك) جعل (بالله) قسماً** "[6] .

قال الأشموني : " وقد أغرب من وقف (لا تشرك) ، وجعل (بالله) قسمًا وجوابه (إنَّ الشرك) ، وربَّما يتعمَّد الوقف عليه بعض المتعنِّتين ، ووجه الغرابة : أنَّهم قالوا إنَّ الأقسام في القرآن الكريم المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو ، فإذا ذكرت الباء أتى بالفعل "[7] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١٣٣/٢ .
[2] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٣٩ .
[3] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ٢٨٧ .
[4] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٣٢-٤٣٣ .
[5] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٨٢٩/٢ .
[6] نووي ، مراح لبيد ، ١٧١/٢ .
[7] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ٣٠٣ .

وقال ابن عقيلة المكّيّ : " لا ينبغي أن يتعمَّد في الوقف إلا ما كان يرتضيه المتقنون من أهل العربيَّة وتأوَّله المحققون من الأئمة ، فليس ما يتعسفه بعض المقرئين ، أو يتكلَّفه متكلِّف من المُعربين ، أو يتأوَّله محرِّف من أهل الأهواء والمخطئين يُعتمَد عليه ، كأن يقف على نحو قوله ... (وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بنيَّ لا تشرك) ثمَّ يبتدئ (بالله إنَّ الشرك لظلم عظيم) على معنى القسم ... "[1] .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ ۞ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ ﴾ الأحزاب: ٦٠ - ٦١

" (مَلْعُونِينَ) وهو نصب على الشتم ، ويجوز عند الكسائي والفراء منصوباً بـ(أخذوا) الذي هو جواب الشرط ، وعلى الوقف (ملعونين) وقف كاف ، أي على غير هذا الإعراب "[2] .

ذكر هنا الشيخ نووي أنَّ (ملعونين) منصوب على الذم ، وفي هذا الإعراب لا يجوز الوقف عليه ، ويكون الوقف على (قليلاً) تامًّا ، وذكر النحاس[3] أنَّه قول أحمد ابن جعفر ، ومن يُعربه حالاً من الضمير في (يجاورونك) ، وفي هذه الحال يكون الوقف عليه تامًّا عند الأخفش الأوسط ومحمد بن يزيد[4] ، وكافيًا عند أبي حاتم[5] وأبي عمرو الداني[6] ، وهو اختيار الشيخ محمد نووي ، وحسنًا عند أبي بكر ابن الأنباريّ[7] .

---

[1] المكي : ابن عقيلة ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، ٣/٤٣٣-٤٣٤ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/١٨٩ .

[3] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٧٨ .

[4] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٧٨ .

[5] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٧٨ .

[6] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٦١ .

[7] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٨٤٣ .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾ ﴾ سبأ ٣

" (عالمُ ٱلْغَيْبِ) قرأ نافع وابن عامر بالرفع على المدح ، فالوقف على (لتأتينكم) حينئذٍ كافٍ ، وابن كثير وأبو عمرو وعاصم بالجر نعت لـ(ربي) ، أو بدل منه . وقرأ حمزة والكسائي (علاَّمِ) بالجر ، والوقف حينئذٍ على (بلى) ، وهو كاف كالوقف على (الغيب) "[١] .

رفع (عالمُ الغيب) هنا على وجهين ؛ أحدهما ما ذكره الشيخ محمد نوويّ ، وهو خبر لمبتدأ محذوف على المدح ، وذكر النحاس أنَّه قول أبي حاتم[٢] ، وعلى هذا الإعراب يكون الوقف على (لتأتينكم) كافيًا[٣] أو حسنًا[٤] ، والآخر أن يكون مبتدأ وخبره قوله (لا يعزب عنه)[٥] ، وهو قول الأخفش[٦] ، وعلى هذا الإعراب يكون الوقف عليه تامًّا[٧] ، وذهب الأشموني إلى أنَّ الوقف هنا تامّ على كلا الوجهين من الإعراب[٨] .

وهناك وجه ثالث لهذه القراءة ، ساقه أبو عمرو الداني حيث قال : " حدَّثَنا محمد

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١٩١/٢ .

[٢] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٨٠ .

[٣] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٨٠ ، والداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٦٣ ، والأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ٣١١ .

[٤] وهو قول أبي البركات ، انظر : ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٨٤٥/٢ .

[٥] انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ٣٥١/٢ ، والنحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٨٠ ، والداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٦٣ ،

[٦] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٨٠ .

[٧] المصدر السابق ، والداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٦٣ ،

[٨] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ٣١١ .

ابن عبد الله قال : حدَّثنا أبي قال : حدَّثنا عليّ قال : حدَّثنا أبو داود قال : حدَّثنا يحيى ابن سلاَّم قال : من قرأ بالرفع رجع إلى قوله (... وهو الرَّحِيمُ الغَفُورُ)[1] (عالمُ الغيب) ، وعلى هذا لا يتمُّ الوقف على (لتأتينكم) ولا يكفي "[2] .

وعلى قراءة من جرَّ (عالمِ الغيب) أو (علاَّم الغيب) على المبالغة ، يعربُ نعتًا لـ(ربِّي) أو بدلاً منه ، وفي هذه الحال لا يجوز الوقف على (لتأتينكم) ، وإنَّما الوقف حينئذ على آخر الآية[3] .

وما ذكره الشيخ محمد نووي من التفرقة في التوجيه الإعرابي بين قراءة (عالمِ الغيب) وقراءة (علاَّم الغيب) ، وكلاهما بالجر ، أمر غريب لم أعثر على من وافقه على ذلك ، والذي ذكره الأئمة أنَّ نافعًا أجاز الوقف على (بلى)[4] ، وعلَّق عليه الأشموني قائلاً : " ليس بوقف على المعتمد ؛ لاتصالها بالقسم "[5] .

والوقف على (الغيب) كاف على القراءتين ، كما ذكره الشيخ نووي ؛ والأشموني[6] .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ ۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٤٦﴾ ﴾ سبأ: ٤٦

---

[1] ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ ﴿٢﴾ ﴾ سبأ: ٢ .

[2] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٦٣ .

[3] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٨٠ ، والداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٦٣ ، والأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ٣١١ .

[4] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٨٠ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤/٤٠٥ ، والأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ٣١١ .

[5] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ٣١١ .

[6] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ٣١١ .

" (مَا بِصَٰحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ) نفي مستأنف ، فالوقف على (تتفكروا) تام عند أبي حاتم ، أي : ما بصاحبكم محمد من جنون ، ويجوز أن يكون (تتفكروا) معلقاً عن الجملة المنفية ، فهي في موضع نصب على إسقاط (في) ، أي ثم تتفكروا في عدم الجنون في صاحبكم ، ويجوز أن تكون (ما) استفهامية على معنى (ثم تتفكروا) ، أي : شيء بمحمد من آثار الجنون ، وعلى هذين الاحتمالين لا وقف على (تتفكروا) "[1] .

الرواية التي ذكرها الشيخ محمد نووي عن أبي حاتم هنا أوردها النحاس[2] ، والسمين الحلبي[3] ، ووافق أبا الحاتم على ذلك أبو عمرو الداني ، وأبو بكر ابن الأنباري[4] ، والأشموني[5] ، وحجتهم في ذلك أنَّ الجملة المنفيَّة بعدها مستأنفة ، وخالفهم في ذلك الفراء[6] ؛ حيث ذهب إلى أنَّ (ما) هنا استفهاميَّة ، وهو المذكور عند الشيخ محمد نووي في الاحتمال الثاني ، وأقرب ما يكون مما ذكره في الاحتمال الأوَّل هو ما ذكره الزمخشري ؛ حيث أجاز أن يكون المعنى : ثمَّ تتفكَّروا فتعلموا ما بصاحبكم من جِنَّة[7] .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ يس : ٥٢

" (هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ) أي : هذا البعث ما وعدنا به الرحمن ، (وَصَدَقَ

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١٩٨/٢ .

[2] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٨٠ .

[3] السمين ، الدر المصون ، ٢٠٠/٩ .

[4] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٨٤٧/٢ .

[5] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ٣١١ .

[6] الفراء ، معاني القرآن ، ٣٦٤/٢ .

[7] الزمخشري ، الكشاف ، ١٣٠/٥ .

ٱلْمُرْسَلُونَ) أي : صدقونا فيه . وقيل: الوقف على (هذا) بجعله بدلاً من (مرقدنا) ، وجعل (ما وعد الرحمٰن) خبر المبتدأ محذوف ، أي : هو ما وعدنا الرحمٰن به في الدنيا من البعث "[1] .

الأكثر الوقف على (الرحمن) وقف تامّ عند أبي عمرو الداني[2] والأشموني[3] ، وهو قول جميع أصحاب التمام من القرّاء والنحويِّين[4] ، وحسن عند أبي بكر ابن الأنباريّ[5] ، وكان حفص يقرأ بالسكت على (مرقدنا) سكتة خفيفة مِن غير تنفُّس مقدار حركتين ، ثمَّ يقرأ (هذا) ؛ لئلاَّ يوهِمَ أنَّه صفة لـ(مرقدنا)[6] ، ولفظ (قيل) الذي ذكره الشيخ نووي يدلُّ على ضعفِه ، ومع ذلك أجاز بعضهم الوقف على (هذا) ، ومنهم : أبو بكر ابن الأنباري[7] ، وأحمد بن جعفر الدِينَوَريّ[8] ، الوقف على (هذا) على التوجيه الذي ذكره الشيخ ، أو على أنَّه صفة لـ(مرقدنا) .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَقَالُوا۟ يَـٰوَيْلَنَا هَـٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَـٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ الصافات: ٢٠ - ٢١

" والوقف على (ويلنا) تام إن جعل (هذا يوم الدين) من كلام الملائكة جواباً لهم ، فالمعنى : هذا يوم جزاء الأعمال ، وإن جعل من كلام الكفار ؛

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢١٢ .

[2] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٧٣

[3] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٢٠

[4] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٥٩٩-٦٠٠ ، وذكر النحاس ممن قال به : أبو حاتم ، والقتيبي ، والفراء ، والأخفش الأوسط ، ويعقوب ، وأحمد بن موسى ، وأحمد بن جعفر ، وعيسى بن عمر ، ومجاهد ، والحسن البصري ، والقتادة .

[5] انظر : ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٨٥٤ .

[6] انظر : البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ٢/٤٠٢ .

[7] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/ ٨٥٤ ، وانظر : الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٧٤ .

[8] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٠٠ ، والداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٧٤ .

لأنهم كانوا يسمعون في الدنيا أنهم يبعثون ويجزون بأعمالهم ، فالوقف التام على (يوم الدين) ؛ لأن (هذا يوم الفصل) إلى آخره من كلام الملائكة ؛ جواباً لهم بطريق التوبيخ . وقيل: هو من كلام بعضهم لبعض "[١] .

هذا الذي ذكره الشيخ محمد نووي هنا ذكره كثير من أهل هذه الصناعة ، منهم أبو عمرو الداني[٢] ، وبعضهم حكوا تمام الوقف على (ويلنا) عن أبي حاتم[٣] وهو رأي أبي بكر ابن الأنباري[٤] .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ الصافات: ٦٠

" (إِنَّ هَٰذَا) أي الذي نحن فيه (لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ) ، والوقف هنا تام ، وقيل : هو من قول الله تعالى تصديقاً لقولهم . وقرئ (إنَّ هذا) أي الذي ذكر لأهل الجنة (لهو الرزق العظيم)[٥] ، قال الله تعالى ترغيباً للمكلفين في عمل الطاعات "[٦] .

وهذا الذي ذكره الشيخ محمد نووي من أنَّ الوقف على (العظيم) تامٌّ قال به أبو بكر ابن الأنباريّ[٧] ، وأبو عمرو الداني[٨] ، وعزاه النحاس إلى أحمد بن موسى وأبي حاتم ، ثمَّ أردف قائلاً : " هذا قول الفراء ، وعلى ذلك أهل التأويل ؛ لأنه قد انقطع الكلام[٩] " .

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢١٧/٢ .
[٢] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٧٨ .
[٣] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٠٤ ؛ أبو حيان ، البحر المحيط ، ٣٤١/٧ ، الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٢٣ ،
[٤] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٨٥٨/٢ .
[٥] انظر : هذه القراءة ذكرها الزمخشري ، ولم يعزها لأحد ، انظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٢١٢/٥ ، والخطيب ، معجم القراءات ، ٣٢/٨ .
[٦] نووي ، مراح لبيد ، ٢١٩/٢ .
[٧] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٨٥٨/٢ .
[٨] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٦٣ .
[٩] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٠٥ .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴿٥٧﴾ وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ ﴿٥٨﴾ ﴾ ص: ٥٧ – ٥٨

" والوقف على (فليذوقوه) كافٍ إن جعل خبراً لـ(هذا) ، أو جعل (هذا) مفعولاً لفعل محذوف يفسره (فليذوقوه) ، ويكون (حميم) خبر مبتدأ محذوف ، وإن جعل (هذا حميم) مبتدأ وخبر ، وما بينهما اعتراض ، فالوقف على (غسَّاق) ، وهو كافٍ "[1] .

التوجيهان للوقف الكافي على (فليذوقوه) اللذان قالهما الشيخ محمد نووي هنا ذكرهما النحاس[2] ، كما ذكرهما زكريا الأنصاري[3] والأشموني[4] أيضًا ، وعنده الوقف عليه حسنٌ كما قاله أبو بكر ابن الأنباريّ[5] ، إلاَّ أنَّ هذا الأخير ذكر توجيهًا واحدًا فقط ، وهو جعل (هذا) خبرًا له .

وبالنسبة للوقف على (غساق) ، جعل أبو بكر ابن الأنباري[6] الوقفَ عليه حسنًا إن جُعل (حميم) خبرًا لـ(هذا) ، كما ذكر ذلك الشيخ محمد نووي ، وجعل أبو عمرو الداني[7] الوقف عليه كافيًا مِن غير ذكر التوجيه ، وبه قال زكريا الأنصاري[8] ، وذكر التوجيه الذي ذكره أبو البركات ابن الأنباريّ والشيخ محمد

---

(٦) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٣٢ .

(٧) النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦١٥ .

(٨) الأنصاري : شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمَّد الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٣٠ ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّوأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م ، وهو مطبوع بهامش كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتدا .

(١) الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٣٠ .

(٢) ابن الأنباريّ ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٨٦٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الداني ، المكتفى في الوقف والابتداء ، ص٤٨٤ .

(٥) الأنصاريّ ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٣٠ .

نوويّ ، وأمّا النحاس ، فلم يذكر الوقف على (غساق) ، وإنّما ذكر أنَّ الوقف على (أزواج) تامٌّ[1] .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٦٣﴾﴾ ص: ٦٢ - ٦٣

" وقرأ أبو جعفر وشيبة ونافع وعاصم وابن عامر (أتخذناهم) بقطع الهمزة على الاستفهام للتوبيخ والتعجب ، فيوقف على (الأشرار) ، وهو كافٍ ، والمعنى : أَلأجْلِ أنّا قد اتخذناهم سخرياً في الدنيا فأخطأنا فلم يدخلوا النار ، فلذلك لا نراهم ، أم لأجلِ أنه زاغت عنهم أبصارُنا ولم نعلم مكانهم وهم فيها . وقرأ ابن كثير والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي (اتخذناهم) بوصل الهمزة ، فلا يوقف على (الأشرار) ؛ لأن (اتخذناهم) صفة أخرى لـ(رجالاً) ، والمعنى : ما لنا لا نرى في النار رجالاً سخرناهم وحقرناهم في الدنيا ، بل مالت أبصارنا عنهم فلا نعدهم شيئاً "[2] .

هذا الذي أورده الشيخ محمد نووي قال النحاس[3] عنه إنَّه قول أبي حاتم ، وأورده أبو عمرو الداني[4] والأشموني كذلك من غير عزو ، وخالفهم أبو بكر ابن الأنباري في توجيه من قرأ (اتخذناهم) بوصل الهمزة أنَّه صفة لـ(رجال) قائلاً : " وقال السجستاني[5] : هذا نعت لـ(رجال) . وهو خطأ ؛ لأنَّ النعت لا

---

[1] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦١٥ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٣٢-٢٣٣ .

[3] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦١٥ .

[4] الداني ، المكتفى في الوقف والابتداء ، ص٤٨٥ .

[5] يقصد به أبو حاتم .

يكون ماضيًا ومستقبلاً "[1] .

وأنا أرى أنَّ (اتخذناهم) بوصل الهمزة محتمل أن يكون صفة أو حالاً ، يكون صفة كما ذُكر هنا من أنَّه صفة ثانية لـ(رجال) ، ويكون حالاً لـ(رجال) بعد أن وُصف بـ(كنَّا نعدُّهم من الأشرار) فأصبحت هذه النكرة قريبة إلى المعرفة بعد وصفها ، فيصلح أن يكون بعدها حالاً ، وبقيت إشكاليَّة بسيطة ، وهي كون (اتخذناهم) فعلاً ماضيًا ، وقد اختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة ؛ حيث إنَّ البصريين لا يجيزون مجيء الجملة الحاليَّة من الفعل الماضي وفاعله إلاَّ إذا كان مسبوقًا بـ(قد) مذكورًا أو مقدَّرًا ؛ لأنَّ (قد) يقرِّب الفعل الماضي إلى الحال ، وأجاز ذلك الكوفيون من غير تقدير (قد) . وإنَّما أجاز أبو بكر ابن الأنباري كون (اتخذناهم) هنا حالاً من غير تقدير (قد) ، فإنَّه على أصل مذهبه ؛ حيث إنَّه من الكوفيين . وأمَّا أنا فإنَّني أرى ما ذهب إليه البصريون ، فلذلك أقدِّر هنا (قد) قبل (اتخذناهم) ، والحدث هنا وإن حصل في الزمن الماضي ، ولكنَّه في سياق المستقبل ؛ لأنَّه في معرِض القصَّة .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ۚ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾ ﴾ الزمر : ٣

" (وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى اللهِ زُلْفَى) والموصول مبتدأ ، وهو عبارة عن المشركين ، وخبره محذوف ، والوقف على (زلفى) كاف ، كما قاله أبو عمرو ، وقيل : تام ، أي : والمشركون الذين عبدوا من غير الله أرباباً ملائكة وعيسى وعزيراً والأصنام والشمس والقمر

---

[1] ابن الأنباريّ ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٨٦٣/٢ .

والنجوم يقولون : ما نعبدهم إلاّ ليقربونا إلى الله في المنزلة "[١] .

الذي ذكره الشيخ محمد نووي (وقيل : تام) هو جزء من كلام أبي عمرو ، حيث قال : " (زلفى) كافٍ ، وقيل : تام[٢] " . ومِن الذين ذهبوا إلى أنَّ الوقف على (زلفى) كافٍ هو الأشموني[٣] ، وأمّا الذي قال إنَّ الوقف على (زلفى) تامٌّ هو أحمد بن جعفر ، كما ذكر ذلك النحاس[٤] .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾ ﴾ غافر : ٤٥ – ٤٦

" ولا يوقف على (سوء العذاب) إن جعل (النار) بدلاً منه ، وإن جعل خبر مبتدأ محذوف ، فالوقف على (سوء العذاب) حسن ، وكذا إن قرئ (النار) منصوباً على الاختصاص أو نحوه ، وإن جعل (النار) مبتدأ وخبره ما بعده ، فالوقف على (العذاب) تام "[٥] .

القول إنَّ الوقف على (سوء العذاب) تامٌّ إن جُعل (النار) مبتدأً وخبره ما بعده (يُعرَضُون عليها غُدُوًّا وعَشِيًّا) هو قول محمد بن عيسى[٦] وأبي عمرو الداني[٧] ،

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٣٤ .

[٢] الداني ، المكتفى في الوقف والابتداء ، ص٤٨٧ ، وانظر : الأنصاريّ ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٣٢ .

[٣] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٣٢ .

[٤] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦١٨ .

[٥] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٥٢-٢٥٣ .

[٦] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٢٧ .

[٧] الداني ، المكتفى في الوقف والابتداء ، ص٤٩٤ ، وانظر : الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٣٩ ، الأنصاريّ ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٣٩ .

وذهب النحاس[1] والأشموني[2] إلى أنَّ الوقف عليه كافٍ إن جعل (النار) خبرًا لمبتدأ محذوف ، وقال الأنصاريّ[3] والشيخ محمد نووي - كما سبق - إنَّ الوقف حينئذٍ حسنٌ ، وإذا جعل (النار) بدلاً من (سوء العذاب) فلا يوقف عليه باتفاق الجميع ؛ لأنَّه يؤدي إلى الفصل بين البدل والمبدل منه ، وهذا التوجيه الإعرابي الأخير اختاره الزجاج[4] ، ورجَّحه على التوجيهين السابقين قبله .

وذكر الشيخ محمد نووي أنَّ الوقف على (سوء العذاب) حسنٌ في قراءة من قرأ (النار) بالنصب[5] ، وفيها وجهان ؛ أحدهما : أنَّه منصوب بفعل مضمَرٍ يفسّره (يُعرَضون) من حيث المعنى ، أي : يَصْلَون النارَ يُعْرَضُون عليها ، وعليه أكثر الأئمة[6] ، والآخر : على الاختصاص ، وهذا هو التوجيه الإعرابي الذي ذكره الشيخ محمد نووي هنا ، وقد أجازه الزمخشريّ[7] . ومن حيث التوجيهان السابقان ، يكون الوقف على (سوء العذاب) حسنًا كما ذكره الشيخ ، أو كافيًا .

وأجاز الفراء[8] والأخفش الأوسط[9] أن يُقْرأ (النار) بالجرّ على أنَّه بدل من (العذاب) ، ولم أهتد إلى من قرأه بالجرّ ، وأنا أرى أنهما أجازاه من حيث الصناعة الإعرابيَّة ، ولم يقصدا أنَّ أحدًا قد قرأه كذلك ، والله أعلم .

---

[1] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٢٨ .

[2] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٣٩ .

[3] الأنصاريّ ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٣٩ .

[4] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣٧٦/٤ ، وانظر : الشوكاني ، فتح القدير ،

[5] وقد ذكر هذه القراءة : الزمخشري ، ٥/ ٣٥١ ، والعكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١١٢٠ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٤٨/٧ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٧/ ٤٨٥ ، والشوكاني ، الفتح القدير ، ٤/ ٤٩٤-٤٩٥ .

[6] انظر : المصادر السابقة .

[7] الزمخشري ، الكشاف ، ، وانظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٤٨/٧ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٤٨٥/٧ ، والشوكاني ، الفتح القدير ،

[8] الفراء ، معاني القرآن ، ٩/٣ .

[9] الأخفش ، معاني القرآن ، ٦٧٧/٢-٦٧٨ .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ قَالُوٓاْ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ ۚ قَالُواْ فَٱدْعُواْ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴿٥٠﴾ ﴾ غافر : ٥٠

" (وَمَا دُعَاءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلاَّ فِى ضَلَٰلٍ) وهذا من كلام الله إخباراً لنبيه ، فالوقف على (ادعوا) تام ، أو من كلام الخزنة كما قاله الرازي[1] وأبو السعود[2] "[3] .

الوقف على (فادعوا) وقفًا تامًّا قول أبي حاتم[4] ، وبه قال أبو عمرو الداني[5] ، وزكريا الأنصاريّ[6] ، والأشموني[7] .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ غافر : ٧٠ – ٧١

" (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلأَغْلَٰلُ فِى أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ) والوقف هنا تام أو كاف ، كما قاله أبو عمرو ، و(إذ) بمعنى إذا ، وهو ظرف لـ(يعلمون) ، و(السلاسل) عطف على (الأغلال) ، والمعنى : فسوف يعلمون وقت أن يكون الأغلال والسلاسل في أعناقهم "[8] .

والذين قالوا إنَّ الوقف على (والسلاسلُ) تامٌّ هو أبو حاتم[9] ، ويعقوب ابن

---

[1] الرازي ، مفاتيح الغيب ، .

[2] أبو السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، .

[3] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٥٣ .

[4] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٢٨ .

[5] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٩٥ .

[6] الأنصاريّ ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٣٩ .

[7] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٣٩ .

[8] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٥٥ .

[9] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٣٠ .

إسحاق الحضرميّ[1] ، وزكريا الأنصاريّ[2] ، وقال الأشمونيّ : " (والسلاسل) تامّ لمن رفع (السلاسل) بالعطف على الأغلال ثمَّ يبتدئ بـ(يسحبون) ، أي : هم يسحبون "[3] ، وهو كما ذكره الشيخ محمد نووي ههنا .

وهو حسنٌ عند أبي بكر ابن الأنباري[4] ، وكاف عند أبي عمرو الداني[5] .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٣﴾ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴿٤﴾ ﴾ الشورى: ٣ - ٤

" وقرأ ابن كثير (يوحَى) بالبناء للمفعول ، ويروي أيضا عن أبي عمرو على أن (كذلك) مبتدأ ، و(يوحى) خبره المسند إلي ضمير عائد عليه ، واسم الجلالة مرفوع بما دل عليه (يوحى) ، أي : الموحي الله . وقرأ أبو حيوة والأعمش وأبان (نوحي) بنون العظمة ، فاسم الجلالة مبتدأ . وعلى هاتين القراءتين فالوقف على (من قبلك) كاف ، بخلاف قراءة الجمهور ، فلا يوقف عليه "[6] .

في قراءة من قرأ (يوحى) بالبناء للمجهول توجيهان في إعراب (كذلك) ؛ أحدهما : أنَّه مبتدأ ، والجملة التي بعده خبره ، والتقدير : مثلُ ذلك الإيحاء يوحى هو إليك ، ونائب الفاعل لـ(يوحى) ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى (كذلك) . والآخر : أن يكون (كذلك) نعتًا لمفعول مطلق محذوف ، تقديره : إيحاءً مثلَ ذلك

---

[1] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٣٠ .

[2] الأنصاريّ ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٤١ .

[3] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٤١ .

[4] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٨٧٣/٢ .

[5] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٤٩٥ .

[6] نووي ، مراح لبيد ، ٢٦٥/٢-٢٦٦ . وانظر في القراءات الواردة في هذه الآية : الخطيب ، معجم القراءات ، ٣٠٧/٨-٣٠٨ .

الإيحاء ، والعامل فيه (يوحى) ، ونائب فاعل له (إليك) .

ويعرب لفظ الجلالة (الله) في هذه القراءة على وجهين كذلك ، أحدهما : أنَّه فاعل لفعل محذوف ، كأنَّه قيل : من يوحي ؟ ، فقيل : الله العزيز الحكيم ، وهو كقوله تعالى : (يُسَبَّح له فيها بالغُدُوِّ والآصال . رجالٌ ...) النور : ٣٦-٣٧ ، في قراءة من قرأ ببناء (يسبَّح) للمجهول ، كأنَّه قيل : من يسبِّح له ؟ فقيل : يسبِّح له رجالٌ ، والآخر : أنَّه مبتدأ ، وخبره (العزيز) ، ويُحتمل أن يكون خبرُه (له ما في السماوات والأرض)[١] .

ومن قرأ (نوحي) بنون العظمة ، فيعرب لفظ الجلالة كما ذكره الشيخ محمد نووي من أنَّه مبتدأ ، وخبره (العزيز) ، ويُحتمل أن يكون خبرُه (له ما في السماوات والأرض)[٢] ، فهو مثل التوجيه الثاني في قراءة من قرأ (يوحى) بالبناء للمجهول .

ذكر أبو عمرو الداني[٣] الوقفَ على (من قبلك) في القراءتين السابقتين من غير تحديد نوع الوقف ، وقال زكريا الأنصاري[٤] إنَّ الوقف عليه فيهما كافٍ من غير تفصيل ، وذهب الأشموني إلى أنَّ الوقف عليه حسنٌ في قراءة من قرأ (يوحى) بالبناء للمجهول ، وذكر الإعراب الأوَّل فقط ، وهو كون (كذلك) مبتدأ ، ولفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف ، كما ذكر أنَّه يوقف عليه في قراءة من قرأ (نوحي) بنون العظمة من غير تحديد نوع الوقف

وذهب النحاس إلى أنَّ من قرأ (يوحى) بالبناء للمجهول كان الوقف على (من قبلك) تامٌّ إذا كان ما بعده مرفوع على الابتداء وخبره (العزيز الحكيم) ، قال : " ومن قرأ (كذلك يوحَى إليكَ وإلى الذين من قبلك) كان هذا التمام عنده إذا

---

[١] انظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٣٠/٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٨٦/٧ ، السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٥٣٧/٧-٥٣٨ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥٢٦/٤ .

[٢] انظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ١١٣٠/٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٨٦/٧ ، السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٥٣٧/٧-٥٣٨ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥٢٦/٤ .

[٣] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٠١ .

[٤] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٤٥ .

رفعتَ ما بعده بالابتداء ، والخبر (العزيز الحكيم) ، ويجوز أن يكون الخبر (له ما في السماوات وما في الأرض) ، وإن قدَّرْتَه على إضمار فعلٍ كفى "[1] .

والتوجيه الأخير الذي ذكره النحاس هو عين ما ذكره الشيخ محمد نووي ، ولم يذكر الشيخ التوجيه الأوَّل . وعلى ما ذكره النحاس يكون الوقف على (من قبلك) في قراءة من قرأ (نوحي) بنون العظمة تامًّا ؛ حيث إنَّ لفظ الجلالة في هذه القراءة ليس له وجه إلاَّ أن يقال إنَّه مبتدأ ، وخبره (العزيز الحكيم) أو (له ما في السماوات وما في الأرض) ، وهذا خلاف ما ذكره الشيخ محمد نووي ، والله أعلم .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾ ﴾

الشورى: ٣٤ - ٣٥

" (وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ) وقرأ نافع وابن عامر بالرفع على الاستئناف ، والباقون بالنصب عطف على علة مقدرة تقديره : لينتقم منهم وليعلم إلخ . وقرئ بالجزم عطفاً على (يعف) ، فيكون المعنى : وإن يشأ يجمع بين ثلاثة أمور ؛ إهلاك قوم ، وإنجاء قوم ، وتحذير قوم ، وعلى هذا فلا يوقف على (كثير) ، بخلاف القراءتين الأوليين ، فالوقف عليه تام "[2] .

توجيه قراءة من نصب (ويعلمَ) كما ذكره الشيخ محمد نووي هو قول الزمخشريّ ، حيث قال : " وأمَّا النصب فللعطف على تعليل محذوف ، تقديره : لينتقمَ منهم وليِعلمَ الذين يجادلون ، ونحوُه في العطف على التعليل محذوف غير عزيز في القرآن ، منه قوله تعالى : (ولِنَجعَلَه آيةً للناس) مريم : ٢١ ، وقوله : (وخلق اللهُ السماواتِ

---

[1] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٣٨ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢٧٠/٢ . وانظر في تفصيل القراءات في هاتين الآيتين : الخطيب ، معجم القراءات ، ٣٣٣/٨-٣٣٥ .

والأرضَ بالحقِّ ليُجزَى كلُّ نفسٍ بما كسبَتْ) الجاثية : ٢٢ "[١] .

وقد اعترض أبو حيّان[٢] على هذا التوجيه الذي ذكره الزمخشري ؛ لأنَّه ترتَّب على الشرط إهلاك قوم ونجاة قوم ، فلا يحسن تقدير (لينتقم منهم) .

وخالف السمين الحلبي أستاذه هنا وانتصر للزمخشري قائلاً : " قلتُ : بل يحسن تقدير (لينتقم) ؛ لأنَّه يعود في المعنى على إهلاك قوم المترتِّب على الشرط "[٣] .

ولهذه القراءات توجيهات أخرى :

أحدها : ما ذهب إليه الزجاج[٤] وأبو علي الفارسيّ[٥] وهو أنَّ النصب على إضمار (أن) ؛ لأنَّ قبلها جزاء ، تقول : ما تَصنَعْ أَصنَعْ مثلَه وأُكرِمَكَ ، وإن شئتَ قلتَ : وأُكرِمُكَ ، على : وأنا أُكرِمُك ، وإنْ شئتَ : أُكْرِمْكَ جزمًا .

ونسب أبو عمرو الداني هذا الرأي إلى البصريين[٦] ، وسيأتي حديثه قريبًا .

وردَّ عليهما الزمخشريّ قائلاً : " ... ففيه نظر ؛ لما أورده سيبويه في كتابه قال : واعلم أنَّ بالفاء والواو في قوله : إن تأتني آتِكَ وأُعطِيَكَ ، ضعيف ، وهو نحوٌ من قوله :

.... وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتَرِيحَا[٧]

---

(١) الزمخشري ، الكشاف ، ٤١٤/٥ .

(٢) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٩٨/٧ ، وانظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٦٠/٩ .

(٣) السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٦٠/٩ .

(٤) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣٩٩/٤ .

(٥) الفارسيّ ، الحجة للقراء السبعة ، ١٣٠/٦ .

(٦) الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٠٤ .

(٧) هذا عجز البيت ، وصدره : سأترك منزلي لبني تميم

البيت للمغيرة بن حبناء ، وهو في سيبويه ، الكتاب ، ٤٢٣/١ ، وابن جني ، المحتسب ، ١٩٧/١ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ٢٧٩/١ ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ٢٥١/١ .

وقوله (فأستريحَ) منصوب بـ(أن) مضمرةً بعد فاء السببيّة دون أن تُسبق بنفي أو طلب ، وهذا ضرورة .

فهذا يجوز ، وليس بحدِّ الكلام فيه ولا وجهه ، إلاَّ أنَّه في الجزاء صار أقوى قليلاً ؛ لأنَّه ليس بواجب أنَّه يفعل ، إلاَّ أن يكون من الأوَّل فعل ، فلمَّا ضارع الذي يوجبه كالاستفهام ونحوه ، أجازوا فيه هذا على ضَعفِه ا.هـ[1] ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بحدِّ الكلام ولا وجهه ، ولو كانت من هذا الباب لما أخلى سيبويه ، وقد ذكر نظائرَها من الآيات المشكلة "[2] .

الثاني : ما نقله بعض الأئمة أنَّ الزجاج[3] قال إنَّ النصب هنا على الصرف ، قال : ومعنى الصرف صرف العطف عن اللفظ إلى العطف على المعنى ، قال : وذلك أنَّه لَّما لم يحسُنْ عطفُ (ويعلمْ) مجزومًا على ما قبله ؛ إذ يكون المعنى : إن يشأْ يعلمْ ، عُدل إلى العطف على المصدر الذي قبله ، ولا يتأتى ذلك إلاَّ بإضمار (أن) ؛ ليكون مع الفعل في تأويل الاسم . وبه قال ابن عطيَّة[4] .

الثالث : أنَّه منصوب بواو الصرف ، وهو قول الكوفيين[5] ، ويعنون أنَّ الواو نفسها هي الناصبة ، لا بإضمار (أن) .

وأنا أميل إلى التوجيه الذي ذكره الزمخشري ، والله أعلم .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، ٤٤٨/١ .

[2] الزمخشري ، الكشاف ، ٤١٤/٥-٤١٥ .

[3] هذا الرأي لم يكن في كتابه معاني القرآن وإعرابه ، انظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٩٩/٧ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٥٨/٩-٥٥٩ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥٤٠/٤ . ومصطلح الصرف أورده الفراء في معاني القرآن ، ٢٤/٣ ، في تفسير هذه الآية التي نحن بصدد الحديث عنها .

[4] ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٣٨/٥ .

[5] انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٣٨/٥ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٩٩/٧ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٥٥٨/٩-٥٥٩ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥٤٠/٤ ، وانظر كذلك : المسألتين في الأنباريّ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المسألة الخامسة والسبعون ، ٥٥٥/٢-٥٥٧ ، والمسألة السادسة والسبعون ، ٥٥٧/٢-٥٥٩ .

وأمَّا من قرأ (يَعلَمْ) مجزومًا ، فتوجيهه كما ذكره الشيخ من أنَّه معطوف على (يعفُ) ، وهـذا قول الزمخشري أيضًا ؛ حيث قال : " فإنْ قلتَ : كيف يصحُّ المعنى على جزم (يعلم) ؟ قلتُ : كأنَّه قيل : إن يشأ يجمع بين ثلاثة أمور ؛ هلاك قوم ، ونجاة قوم ، وتحذير آخرين "[1] ، وقال أبو حيّان معقِّبًا له : " لأنَّ قوله (ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم مِن محيص) يتضمَّن تحذيرَهم من عقاب الله "[2] .

ذهب أبو بكر ابن الأنباريّ إلى أنَّ الوقف على (كثير) في قراءة من نصب (يعلمَ) حسنٌ ؛ حيث إنَّه يرى أنَّ انتصابه على الصرف ، والمصروف عنه متعلِّق بالصرف[3] ، وعليه خطَّأ أبا حاتم السجستاني الذي يرى أنَّ الوقف على (كثير) تامّ . ودافع عنه النحاس حيث قال : " وخطَّأ في هذا بعض الكوفيين ، قال : لأنَّه إذا قرأ (ويَعلمَ الذين) نصبه على الصرف ، فلم يتمَّ الكلام قبله ، وكذا إذا قـرأ (ويَعـلمِ الذين) [بالجزم] لأنَّه نسق على ما قبله ، قال أبو جعفر [يعني نفسَه] : وهذا تحامُلٌ على أبي حاتم ؛ لأنَّه قال (ويعف عن كثير) تمام ، ويضمُّ (ويعلمُ الذين) ، والقول كما قال إذا رفعتَ (ويعلمُ) ، وليس هذا في النصب والجزم "[4] .

وقد وافق أبو عمرو الداني وزكريا الأنصاريُّ النحاسَ على أنَّ الوقف تامٌّ في قراءة من قرأ (ويعلمُ) مرفوعًا على الاستئناف كما ذكره الشيخ محمد نووي هنا ، أو على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وهو يعلمُ . وذكر أبو عمرو الداني أنَّه لم يتمَّ الوقف عليه فيمن قرأ (ويعلمَ) منصوبًا ؛ بحجَّة أنَّ النصب عند البصريين بإضمار (أن) ؛ حملاً على المصدر المراد فيما قبله من الشرط والجزاء ، فذلك معطوف عليه ، فلا

---

[1] الزمخشري ، الكشاف ، ٤١٥/٥ .
[2] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٩٨/٥-٤٩٩ .
[3] ابن الأنباريّ ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٨٨١/٢-٨٨٢ .
[4] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٤٢-٦٤٣ .

يقطع منه ، والتقدير : ويكنْ عفوٌ وأن يعلمَ)[1] . وخالفه زكريا الأنصاري[2] حيث ذهب إلى أنّ الوقف عليه حينئذٍ تامّ من غير تعليل . وقال الأشموني[3] إنَّ الوقف على (عن كثيرٍ) كافٍ من غير تحديد القراءات الواردة في (ويعلم) ، ولا توجيه إعرابي .

وأرى أنَّ ما ذكره الشيخ محمد نووي أوجه مما ذكره الأئمة سابقًا ، وهو أنَّ الوقف على (عن كثيرٍ) في قراءتي الرفع والنصب في (ويعلم) ، وعدم الوقف عليه في قراءة من قرأ (ويعلمْ) مجزومًا باتفاق الجميع ، والله أعلم ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ ﴾
الزخرف: ٢٦ - ٢٧

" فقوله - عليه السلام - : (إِنَّنِى بَرَاء مّمَّا تَعْبُدُونَ) جارٍ مجرى لا إله ، وقوله (إِلاَّ ٱلَّذِى فَطَرَنِى) جار مجرى إلاّ الله ، فكان مجموع قوله : (إِنَّنِى بَرَاء مّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلاَّ ٱلَّذِى فَطَرَنِى) جارياً مجرى قوله : لا إله إلاّ الله ، وعلى هذا لا يوقف على قوله : (مّمَّا تَعْبُدُونَ) "[4] .

لم أجد فيما يتوفّر لديَّ من المصادر من يتحدَّث عن الوقف على (تعبدون) إلاّ عالِمين ؛ أحدهما زكريا الأنصاري حيث قال : " [الوقف على] (مما تعبدون) جائزٌ

---

[1] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٠٤ .

[2] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٤٧ .

[3] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٤٧ .

[4] نووي ، مراح لبيد ، ٢٧٥/٢ . وانظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٥٢/٥ .

إن جُعِل (إلاَّ) بمعنى (لكن) ، والاختيار ألاَّ يوقف عليه ؛ لأنَّ ذلك بمعنى (لا إله إلاَّ اللهَّ) " ، والآخر الأشمونيّ حيث ذهب إلى أنَّ الوقف عليه تامّ من غير تعليل .

والأولى بالأخذ هنا – والله أعلم – ما ذكره زكريا الأنصاري والشيخ محمد نووي .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ الزخرف: ٥٨

" (وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ) فمعنى (أآلهتنا خير أم هو) أي : أعبادة الأصنام خير أم عبادة محمد ، والوقف على (أم هو) تام "[1] .

الوقف التام على (أم هو) هو قول أبي حاتم السجستاني[2] ، ووافقه عليه زكريا الأنصاري[3] والأشموني[4] . وقال الأخير معلِّلاً : " للابتداء بالنفي " . وخالفهم فيه أبو عمرو الداني[5] ؛ حيث ذهب إلى أنَّ الوقف عليه كافٍ .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ الجاثية: ٢٢

" وقوله (لتجزي) معطوف على (بالحق) ؛ لأن معنى الباء هنا للتعليل ، أو معطوف على علة محذوفة ، والتقدير : خلقها بالحق ؛ ليدل بها على قدرته ولتجزى الخ ، وجوَّز ابن عطية[6] أن تكون هذه اللام لام الصيرورة ، أي : وصار

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢٧٨/٢ .

(٢) انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٥٠ .

(٣) الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٥١ .

(٤) الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٥١ .

(٥) الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥١٠ .

(٦) ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٨٦/٥ ، حيث قال : " واللام في قوله (لتُجزَى) يظهر أن تكون لام (كي) ، فكأنَّ الجزاء من أسباب خلق السماوات والأرض ، ويُحتمَل أن تكون لام الصيرورة ، أي : صار الأمر فيها من حيث اهتدى بها قوم وضلَّ عنها آخرون ؛ لأنْ يجازى كلُّ أحدٍ بعلمه وبما اكتسب من خيرٍ أو شرّ " .

الأمر من حيث اهتدى بها قوم وضل بها آخرون ، ولا وقف على قوله تعالى (بالحق) ، وعند أبي حاتم فالوقف عليه تام ؛ بجعل لام (لتجزي) لام قسم "[1] .

وقد حكَى عن أبي حاتم الوقف على (بالحق) تامّ بجعل لام (لتجزي) للقسم كلٌّ مِن النحاس[2] ، وزكريا الأنصاري[3] ، والأشموني[4] ، ووافقه عليه أبو بكر ابن الأنباري[5] ، وأبو عمرو الداني[6] ولم يذكرا لاختيارهما تعليلاً ولا توجيهًا ، وذكر الأخير أنَّ الوقف على آخر الآية أتمّ .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ الجاثية: ٢٨

" (وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً) وهو حال . وقرئ (جاذية)[7] ، أي : جالسة على أطراف الأصابع ، فالوقف هنا حسن ، كالوقف على (كتابها) "[8] .

ذكر الأئمة الأئمَّة أنَّه يوقف على (جاثيةً) لمن قرأ (كلُّ أمَّةٍ) مرفوعًا ، وهي قراءة الجمهور ، واختلفوا في نوعيَّة الوقف ، فقال أبو عمرو الداني[9] إنَّ الوقف هنا كافٍ ، وذهب الآخرون ، منهم : أبو بكر ابن الأنباري ، وزكريا الأنصاريّ والأشموني إلى أنَّ الوقف في هذه الحال حسنٌ ، وكلُّهم متفقون على عدم الوقف

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٨٨ .

[2] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٦٠ .

[3] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٥٧ .

[4] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٥٧ .

[5] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٨٩٢ .

[6] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥١٠ .

[7] انظر في هذه القراءة : الزمخشري ، الكشاف ، ٥/٤٨٩ ، أبو حيان ، البحر المحيط ، ٩/٥٠ ، السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٩/٦٥٤ .

[8] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٨٩ .

[9] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥١٩ .

عليه في قراءة من نصب (كلَّ أمَّة) على البدليَّة ، وهي قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرميّ[1] والأعرج[2] ، وكان يقول الأوَّل : " ومن الوقف قوله – عزَّ وجلَّ – (وترَى كلَّ أمَّةٍ جاثيةً) على قراءة من رفع (كلُّ) ، وأمَّا أنا فأقرأ (كلَّ أمَّةٍ تُدعَى إلى كتابها) ، فأجعل وقفي (إلَى كتابِها) "[3] .

وبما أوردتُه سابقًا ظهر أنَّ المسألة ليست كما أجمله الشيخ محمد نووي .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴿١٢﴾ ﴾ الأحقاف: ١٢

" (وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ) أي : المؤمنين بأن لهم الجنة ، وهو في محل نصب، معطوف على محل (لينذر) ؛ لأنه مفعول له ، أو في محل رفع معطوف على (مصدق) ، أو (كتاب) ، ولا يوقف على (ظلموا) ، أما إذا جعل مبتدأ وخبره (للمحسنين) فالوقف على (ظلموا) كافٍ "[4] .

وافق الشيخَ محمد نوويّ بالتفصيل الذي ذكره زكريا الأنصاريّ[5] والأشموني[6] ، وذكر أبو عمرو الداني التفصيلَ نفسَه من غير تحديد نوع الوقف على (ظلموا) .

وقال النحاس[7] إنَّ الوقف على (ظلموا) تامٌّ إن جعِلتْ (بشرى) مبتدأً

---

[1] انظر في نسبة هذه القراءة إلى يعقوب الحضرميّ : ابن جني ، المحتسب ، ٢/ ٣١٠ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/ ١٠ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٩/ ٥٥ ، والبنَّا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ٢/ ٤٦٧ .

[2] ذكره الخطيب ، في معجم القراءات ، ولم أجد مظانَّه في الكتب التي تتوفَّر لديَّ .

[3] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٦٠ ، حيث أورد كلام يعقوب الحضرميّ .

[4] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٩٢ .

[5] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٥٩ .

[6] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٥٩ .

[7] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٦٢ .

و(للمحسنين) خبره ، وإنْ جُعل خبرًا لمبتدأ محذوف يكون الوقف عليه كافيًا ، وإن جُعل معطوفًا على (كتاب) فلا يوقف عليه .

وذكر أبو بكر ابن الأنباريّ أنَّ التوجيه الأخير الذي ذكره النحاس هو قول الفراء ، وكان يذهب إلى أنَّ الوقف على (ظلموا) حسنٌ إذا جعل (بشرى) مرفوعًا باللام التي في (للمحـــــسنين) ، وهذا الكلام يعني أنَّ (بشرى) يكون مبتدأً وخبره (للمحسنين) على أصل مذهبه الكوفي ؛ حيث يرى أنَّ المبتدأ مرفوع بالخبر ، والخبر يكون مرفوعًا بالمبتدأ ، فكلاهما يترافعان . وأمَّا البصريون فمذهبهم أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهذا عامل معنويّ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وهذا الأخير عامل لفظيّ .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ الفتح: ٢٩

" ف(محمد) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو ، أي : الرسول المرسل بذلك محمد ، و(رسول الله) عطف بيان ، أو هو مبتدأ و(رسول الله) نعت له مفيد للمدح ، والموصول بعده عطف عليه ، وخبره (أشداء) ، و(رحماء) ، و(تراهم) ، وعلى هذا فلا يحسن الوقف على رسول الله ، بل على (بينهم) ، بخلاف الإعراب الأول ، فالوقف على (رسول الله) حسن كما إذا جعل خبراً لـ(محمد) "[1] .

القول الأوَّل الذي ذكره الشيخ محمد نووي إنَّ (محمد) خبرٌ لمبتدأٍ محذوف

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣١١ .

هو قول الزمخشريّ[1] ، والقول الثاني الذي ذكره هو قول نصير كما أورده النحاس[2] ، وعلى هذين التوجيهين يكون الوقف على (رسول الله) كافيًا عند أبي عمرو الداني ، ويكون حسنًا عند زكريا الأنصاريّ[3] والأشمونيّ[4] ، وهو قول **الشيخ محمد نووي** . والثلاثة الأُوَل لم يذكروا التوجيه الذي ذكره الزمخشريّ ، وإنَّما ذكروا ما قاله نصير .

وأمَّا في غير هذين الوجهين فلا يوقف على (رسول الله) ألبتة باتفاق الجميع .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ الفتح : ٢٩

" **(ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ)** **ف(ذلك)** مبتدأ و**(مثلهم)** خبره ، و**(في التوراة)** حال من (مثلهم) ، **والعامل معنى الإشارة ، والوقف هنا تام ، أي ذلك المذكور من أنهم أشداء على الكفار إلخ صفتهم في التوراة** "[5] .

قال النحاس[6] إنَّ الوقف على (في التوراة) تامٌّ ، وأردف قائلاً إنَّه قول أكثر أهل العلم ، وعدَّد منهم الضحاكَ ، وقتادة ، عبدَ الرحمن بن زيد ، وأبا جعفر الرؤاسيّ ،

---

(1) الزمخشري ، الكشاف ، ٥/٥٥٥ .

(2) النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٧١ .

(3) الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٦٥ .

(4) الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٦٥.

(5) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣١١ .

(6) النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٧١-٦٧٢ .

وذكر أنَّ هذا مرويٌّ عن نافع ، وهو قول الكسائيّ ، وأحمد بن جعفر ، ويعقوب الحضرميّ ، وأبي حاتم ، والقتبيّ ، ثمَّ قال إنَّ مجاهدًا كان يرى أنَّ الوقف التامّ على (ومثلهم في الإنجيل) ، كما نقل عنه أنَّه قال : (ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل) واحد[1] .

والوقف التام على (في التوراة) هو اختيار أبي عمرو الداني ، وقال : " لأنَّ ما بعده مبتدأ وخبر "[2] ، زكريا الأنصاريّ[3] ، والأشمونيّ[4] ، وقالا إنَّ المعنى : مثلُهم في التوراة أنَّهم أشدَّاء على الكفار رحماء بينهم .

وأورد أبو بكر ابن الأنباريّ كلام الفراء في قوله تعالى (ذلك مثلُهم في التوراة ومثلُهم في الإنجيل) : " فيه وجهان ؛ إن شئتَ قلتَ : المعنى : ذلك مثلُهم في التوراة وفي الإنجيل أيضًا كمثلِهم في القرآن ، فيكون الوقف على (الإنجيل) ، وإن شئتَ قلتَ : تمام الكلام على قوله (ذلك مثلُهم في التوراة) ثمَّ ابتدأ فقال (ومثلُهم في الإنجيل كزرع أخرج شطْأه) " .

القول الأوَّل الذي ذكره أبو بكر ابن الأنباريّ قد ردَّه الطبريّ في أثناء ردِّه على قول مجاهد السابق قائلاً : " وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال : مثلهم في التوراة غير مثلهم في الإنجيل ، وأنَّ الخبرَ عن مَثَلِهم في التوراة متناهٍ عند قوله (ذلك مثلُهم في التوراة) ، وذلك أنَّ القولَ لو كان كما قال مجاهد مِن أنَّ مثلَهم في التوراة والإنجيل واحد ، لكان التنزيل : ومثلهم في الإنجيل وكزرع أخرج شطْأه ،

---

[1] انظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢١/ ٣٢٨-٣٢٩ ، النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٧١-٦٧٢ ، والأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٦٦ .

[2] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥١٠ .

[3] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٦٦ .

[4] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص ٣٦٦.

فكان تمثيلهم بالزرع معطوفًا على (سيماهم في وجوههم من أثر السجود) ؛ حتى يكون ذلك خبرًا عن أنَّ ذلك مثلُهم في التوراة والإنجيل ، وفي مجيء الكلام بغير واوٍ في قوله (كزرع) دليلٌ بيِّنٌ على صحَّة ما قلنا، وأنَّ قوله (ومثلُهم في الإنجيل) خبر مبتدأ عن صفتهم التي هي في الإنجيل دون ما في التوراة منها "[1] .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ الذاريات: ١٧

" فـ(ما) زائدة ، وقيل : (ما) مصدرية و(يهجعون) بدل اشتمال من الواو ، أي : كان هجوعهم من الليل قليلاً ، أو فاعل لـ(قليلاً) ، أي : كانوا قليلاً من الليل هجوعهم . وقيل : (ما) نافية ، و (قليلاً) خبر (كان) ، وعلى هذا فالوقف عليه صالح ، كالوقف على يهجعون . والمعنى : كان عددهم قليلاً لا ينامون من الليل "[2] .

كون (ما) زائدةً أو مصدريَّة ذكرهما الزمخشريّ[3] بالتوجيهات الإعرابيَّة التي ذكرها الشيخ محمد نوويّ ، وأمَّا كونها نافية بالمعنى الذي ذكره ، فهو قول أبي بكر ابن الأنباريّ[4] ، فكان المعنى على هذا : كان عددهم قليلاً ، ثمَّ ابتدأ فقال : ما يهجعون .

قال الشوكانيّ[5] إنَّ هذا أحد توجيهي كونِ (ما) في الآية نافية ، والتوجيه الآخر على معنى : ما كانوا ينامون قليلاً من الليل فكيف بالكثير منه ، وذكر

---

(1) الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢١/ ٣٢٩ .

(2) نووي ، مراح لبيد ، ٣٢٣/٢ .

(3) الزمخشري ، الكشاف ، ٦١٢/٥ .

(4) ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٩٠٦/٢ .

(5) الشوكانيّ ، فتح القدير ، ٨٤/٥ .

أن هذا التوجيه الأخير ضعيف جدًّا ، والتوجيه الأوَّل أضعف منه .

والوقف على (قليلا) لا يكون إلاَّ مع القول إنَّ (ما) هنا نافية ، وكان رأس المسألة فيما يبدو لي ما ذكره يعقوب الحضرمي حيث قال : " ومن الوقف قول اللّه – عزَّ وجلَّ – (كانوا قليلاً) فهذا الوقف التامّ "[1] ، فتابع يعقوب على هذا الضحاك ، لأنَّ هذا الأخير قال : " كانوا قليلاً من الناس ، قال يعقوب : ثمَّ ابتدأ فقال : (من الليل ما يهجعون) "[2] . وتابعهما في ذلك أبو عمرو الداني[3] ، ولكنه اعترض على الضحاك أنَّ الآية تدلّ على قلَّة نومِهم ، لا على قلَّة عددهم .

وكان النحاس[4] قد ردَّ من قبل على يعقوب الحضرمي والضحاك قائلاً إنَّ أهل التأويل سوى الضحاك وأهل العربيَّة سوى يعقوب على خلاف ما ذكراه .

وذهب زكريا الأنصاري[5] والأشموني[6] إلى أنَّ (ما) في الآية تحتمل أن تكون مصدريَّة ، وعلى هذا يكون الوقف على (يهجعون) ، وتحتمل أن تكون نافيةً ، وعليه فإنَّ الوقف على (قليلاً) ، وذكر الأوَّل أنَّ الوقف حينئذٍ تامٌّ ، وأمَّا الثاني فلم يحدِّد نوع الوقف .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَـٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ ﴾ الواقعة: ٧٥ - ٧٨

" ولا وقف هنا [يعني : وإنَّه لقَسَمٌ لو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ] ؛ لأن القسم وقع على

---

(٢) انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٨٠-٦٨١ .

(٣) انظر : المصدر السابق ، ص٦٨١ ، والداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٣٥ .

(٤) الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٣٥ .

(٥) انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٦٨١ .

(٦) الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٧١ .

(٧) الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٧١ .

ما بعده "[1] .

هذا الذي ذكره الشيخ محمد نووي هنا قاله الأشموني[2] حيث ذكر أنّ (لو تعلمون عظيم) ليس بوقفٍ ؛ لأنَّ جواب القسم لم يأتِ ، وهو قوله : (إِنَّهُ لقرآنٌ كريمٌ) .

وذكر النحاس أنَّ محمَّد بن عيسى قال : " (فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنَّه لقَسَمٌ لو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) هذا تمام "[3] ، وأورد كلام الأخفش حيث قال : " التمام (إنَّهُ لقرآنٌ كريمٌ) " [4] ، وقال النحاس إنَّ أبا حاتم خالفهما فجعل التمام (تنزيلٌ مِن ربِّ العالمين) ، ثمَّ أردف قائلاً : " وهذا القول [**يعني** : قول أبي حاتم] الصحيح البيّن ؛ لأنَّ (نتزيل) نعتٌ لـ(قرآن) "[5] .

وأنا أرى أنَّ الوقف على (عظيم) حسنٌ أو كافٍ ؛ وذلك أنَّ الزمخشري[6] ذهب إلى أنَّ القسم هو قوله (فلا أقسم بمواقع النجوم ، والمقسم عليه (إنَّهُ لقرآنٌ كريمٌ) ، وقوله (وإنَّه لقَسَمٌ لو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) جملة معترضة بين القسم والمقسم عليه ، ووافقه في ذلك أبو حيَّان[7] ، ودافع عنه من اعتراض ابن عطيَّة[8] على الزمخشري ، والله أعلم .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٣٤٨/٢ .

[2] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٨٣ .

[3] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٠٥ .

[4] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٠٥ .

[5] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٠٥ .

[6] الزمخشري ، الكشاف ، ٣٨/٦ .

[7] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢١٣/٨ .

[8] أبو عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٢٥١/٥ .

" (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ وَٱلشُّهَدَآءُ) وهذا إما معطوف على ما قبله ، ويجوز الوقف هنا ، فـ(أولئك) مبتدأ ثانٍ و(هم) مبتدأ ثالث ، و(الصديقون) خبر (هم) ، وهو مع خبره خبر للثاني ، وهو مع خبره خبر للأول ، أي : أولئك عند الله بمنزلة الصديقين والشهداء بعلو الرتبة ورفعة المحل ، وإما مبتدأ ، وخبره إما (عِندَ رَبِّهِمْ) ، وإما (لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ) ، وعلى هذا فالوقف على (الصدّيقون) تام . والأظهر أن جملة (لهم أجرهم) من مبتدأ وخبر محلها رفع على أنه خبر ثانٍ للموصول ، والضمير الأول للموصول ، والأخيران للصدّيقين والشهداء "[١] .

ذهب أبو حاتم[٢] في هذه الآية إلى أنَّ الوقف على (الصدِّيقون) تامٌّ ، وقد تابع في ذلك أستاذَه الأخفَ الأوسطَ[٣] ، وهو قول يعقوب الحضرميّ[٤] والفراء[٥] ، وأبو بكر ابن الأنباري[٦] وذلك بجعل (والشهداء عند ربِّهم) مبتدأً ، وخبره (لهم أجرهم ونورهم)[٧] .

وقال النحاس[٨] إنَّه قول عاصم وجماعة من أهل التأويل ، منهم : مسروق والضحاك ، وذكر أنَّه مرويٌّ عن ابن عباس .

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٥٣ .

[٢] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٠٩ .

[٣] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٠٩ .

[٤] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٠٩ .

[٥] الفراء ، معاني القرآن ، ٣/١٣٥ ، وانظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٠٩ .

[٦] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٩٢٥ .

[٧] انظر : الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٥٥ ، والأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٨٥ .

[٨] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٠٩ .

وقال مجاهد[1] إنّ (الشهداء) متصل بما قبله وهو (الصدِّيقون) ، أي : (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ وَٱلشُّهَدَآءُ عند ربِّهم) ، فوقف ههنا ، وكان يقول إنَّ الوقف التام على (لهم أجرهم ونورهم) .

والذي ذكره الشيخ محمد نووي من أنَّ الوقف على (الشهداء) جائز إذا كان معطوفًا على ما قبله قال عنه الأشموني[2] إنَّ الوقف في هذه الحال تامٌّ .

والفقرة الأخيرة التي ذكره الشيخ من أنَّ الأظهر أن جملة (لهم أجرهم) من مبتدأ وخبر محلها رفع على أنه خبر ثانٍ للموصول ، فيكون الخبر الأوَّل في هذه الحالة قولَه (أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ وَٱلشُّهَدَآءُ عند ربِّهم) .

وأنا أرى أن يكون الإعراب لهذا الخبر الجملة الأوَّل كما يلي : **أنَّ اسم الإشارة (أولئك) مبتدأ ، و(هم) ضمير الفصل لا محلَ له من الإعراب ، و(الصديقون) خبر ، و(الشهداء) معطوف عليه ، و(عند ربِّهم) هذا الظرف متعلِّق بمحذوف حال لـ(الشهداء) – والله أعلم –.**

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣﴾ ﴾ الممتحنة : ٣

" (**يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ) والظرف إن علق بـ(يفصل) ، فالوقف على (أولادكم) وقف بيان[3] ، أو وقف تام عند أبي حاتم ، والوقف على (بينكم) تام ،**

---

[1] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٠٩ ، وانظر : الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٥٥ .

[2] والأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٨٥ .

[3] وقف البيان وقف يلحق بالوقف التام ، وهو الوقوف على كلمة تُبَيِّنُ المعنى ، ولا يُفْهَمُ هذا المعنى بدون هذا الوقف . ومثال ذلك : الوقوف على كلمة (يحزنون) في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ ﴾ البقرة : ٢٧٤ – ٢٧٥

وإن علق بـ(تنفعكم) ، فالوقف على (يوم القيامة) ، وهو وقف صالح "[1] .

قال أحمد بن موسى وأبو حاتم إنَّ الوقف على (أولادكم) تامٌّ ، وذلك بجعل العامل في الظرف (يومَ القيامة) قولَه (يفصل)[2] ، وقد تبعهما أبو بكر بن الأنباري[3] ونسبه أبو عمرو الداني[4] هذا القول إلى أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرزاق ، وعليه فإنَّ الوقف على (بينكم) يكون تامًّا أيضًا[5] ، وهذا عين ما ذكره الشيخ محمد نووي ههنا .

وإن جُعل (يوم القيامة) متعلِّقًا بـ(تنفعكم) فحينئذٍ لم يوقف على (أولادكم) ولا على (بينكم) ، بل على (يومَ القيامة) وقفًا صالحًا ، وهو قول زكريا الأنصاريّ[6] والأشموني[7] ، ولكن الأخير لم يحدِّد نوع الوقف ، وهذا التوجيه قد ذكره أيضًا الشيخ محمد نوويّ ، وعلى هذا يصير المعنى : لن تنفعكم أرحامُكم ولا أولادُكم في هذا اليوم . وفي كلا التوجيهين الوقف على (بصير) أتمّ .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ ۞ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ۖ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ۖ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ۖ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ۚ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ۚ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٤﴾ ﴾ المنافقون: ٤

" (يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ) أي واقعة عليهم ، والوقف هنا تام ، فقوله :

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٧٠ .

[2] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٢٠ ، وانظر : الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٦٤ .

[3] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٩٣٢ .

[4] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٦٤ .

[5] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٢٠ ، وانظر : الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٦٤ ، وابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٩٣٢ .

[6] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٩٠ .

[7] والأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٩٠ .

(عَلَيْهِمْ) مفعول ثانٍ "[١] .

الوقف على (عليهم) وقفًا تامًّا هو قولُ أبي حاتم[٢] وأبي بكر ابن الأنباريّ[٣] وأبي عمرو الداني[٤] وزكريا الأنصاريّ[٥] ، وذهب الأشمونيّ[٦] إلى أنَّ الوقف عليه حسنٌ .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾ ﴾ الطلاق: ١٠ - ١١

" والوقف على (ذكراً) تام إن نصب (رسولاً) بالإغراء ، أي : عليكم رسولاً ، أو بفعل مقدر ، أي : وأرسل رسولاً ، فحينئذ فالذكر هو القرآن ، والرسول هو النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولا وقف على (ذكراً) إن جعل (رسولاً) بدلاً منه ، فحينئذ فالذكر الرسول ، هو جبريل - عليه السلام - ، سمي بالذكر ؛ لأنه مذكور في السموات أو في الأمم ، أو لشرفه ، ويؤيده قراءة (رسول) بالرفع ، أي : هو رسول "[٧] .

إنَّ في نصبِ (رسولاً) أحدَ عشَرَ قولاً[٨] :

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٧٨ .

[٢] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٢٦ .

[٣] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٩٣٦ .

[٤] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٧٠ .

[٥] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٩٤ .

[٦] والأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٩٤ .

[٧] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٨٤-٣٨٥ .

[٨] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٣١-٧٣٢ ، الزمخشري ، الكشاف ، ٦/ ١٥١ ، وابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٥/ ٣٢٧ ، والعكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١٢٢٨ ، وأبو البركات الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢/ ٤٤٤ ، و أبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/ ٢٨٢ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٠/ ٢٥٨-٢٥٩ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥/ ٢٤٦-٢٤٧ .

أحدها : أنَّه منصوب بفعلٍ مقدَّر تقديره : أرسل رسولاً أو بعث رسولاً ، وقد حُذف هذا الفعل المقدَّر لدلالة (أنزل) عليه ، وقد نحا إلى هذا السُدّيّ[1] ، وقال به الزجاج[2] .

الثاني : أنَّه منصوب على الإغراء ، أي : عليكم رسولاً ، وقد نسب أبو بكر ابن الأنباريّ هذا القول إلى بعض البصريين ، وقال : " وإنَّما صلُح وقوع الإغراء بنكرة ؛ لأنَّها وُصلتْ بـ(يتلو) فأدْنَتْها الصلة إلى معرفة "[3] .

الثالث : أنَّه بدلٌ من (ذكرًا) ، وعلى هذا يكون المراد من (رسولاً) جبريل – عليه السلام – ؛ لأنَّه وُصف بتلاوة آيات الله ، وبدليل قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ ﴾ الشعراء: ١٩٣ ، فكان إنزاله في معنى إنزال الذكر ، فيصحُّ إبداله منه . وهو قول الكلبيّ[4] ، ومن الوجه التي أجازها الزجاج[5] ، واختاره الزمخشريّ[6] .

وقد ردَّ عليهما أبوحيَّان قائلاً : " ولا يصحُّ ؛ لتباين المدلولين بالحقيقة ، ولكونه لا يكون بدل بعض ولا بدل اشتمال "[7] .

وقد دافع السمين الحلبيّ عن الزمخشري ضدَّ أستاذه قائلاً : " وأمَّا اعتراضه [يعني به أبا حيَّان] عليه [يعني به الزمخشريّ] فغير لازم ؛ لأنَّه إذا بولغ فيه حتَّى جُعل نفس الذكر "[8] .

---

[1] انظر : ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٣٢٧/٥ ، و أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢٨٢/٨ .

[2] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٨٨/٥ .

[3] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/ ٩٣٩-٩٤٠ ، وانظر : الداني ، المكتفى في الوقف والابتداء ، ص٥٧٤ .

[4] انظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢٨٢/٨ .

[5] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٨٨/٥ .

[6] الزمخشري ، الكشاف ، ١٥١/٦ .

[7] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢٨٢/٨ .

[8] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣٥٩/١٠-٣٦٠ .

الرابـع : أنّه جعل نفس الذكر مبالغة فأبدل منه ، ويكون المراد من (رسولاً) هو محمد – صلى الله عليه وسلمَّ – فكأنَّ الرسول نفس الذكر مبالغة ، وأريد بالذكر : الشرف ، من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ الزخرف: ٤٤ ، فأبدل منه ، كأنّه في نفسه شرف ؛ إمَّا لأنَّه شرف للمنزل عليه ، وإمَّا لأنَّه ذو مجد وشرف عند اللهَّ ، كقوله ﴿ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ التكوير: ٢٠ ، أو جُعل لكثرة ذكره وعبادته كأنّه ذكر[1] ، أو أنَّ الذكر اسم من أسماء النبيّ – صلى اللهَّ عليه وسلَّم – ، وقد احتجَّ القاضي ابن الباقلانيّ بهذا في تأويل قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾ ﴾ الأنبياء: ٢ ، وهذا الأخير ذكره ابن عطيَّة[2] .

الخامس: أنّه منصوب بالمصدر المنوَّن قبله وهو (ذكرًا) على إعمال المصدر في المفاعيل ؛ لأنَّ المصدر المنوَّن يعمل ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾ البلد: ١٤ – ١٦ ، والمعنى : أنزل عليكم أن ذَكَرَ رسولاً ، وهذا قول أبي عليّ الفارسيّ[3] ، وهو أحد الوجوه التي أجازها الزجاج[4] .

السادس : أنَّه بدل من (ذكرًا) على حذف مضاف من الأوّل ، والتقدير : أنزل ذا ذكرٍ رسولاً .

السـابع : مثل القول السادس ، إلاَّ أنَّ (رسولاً) نعتٌ لذلك المحذوف .

الثـامن : أنّه بدل من (ذكرًا) على حذف مضاف من الثاني ، أي : ذكرًا ذكرَ رسولٍ .

---

[1] انظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٦/ ١٥١ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/ ٢٨٢ ، والشوكانيّ ، فتح القدير ، ٥/ ٢٤٧ .

[2] انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٥/٣٢٧ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/٢٨٢ .

[3] انظر : ابن عطيَّة ، المحرر الوجيز ، ٥/ ٣٢٧ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/٢٨٢ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٠/٣٥٨-٣٥٩ ، والشوكاني ، فتح القدير ، ٥/٢٤٧ .

[4] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٥/١٨٨ .

التاسع : أن يكون (رسولاً) نعتًا لـ(ذكرًا) على حذف مضاف ، أي : ذكرًا ذا رسولٍ ، فـ(ذا رسولٍ) نعت لـ(ذكرً) .

العاشر : أن يكون (رسولاً) بمعنى رسالة ، فيكون (رسولاً) بدلاً صريحًا من غير تأويل ، أو بيانًا عند من يرى جريانه في النكرات كأبي عليّ الفارسيّ ، إلاَّ أنَّ هذا يُبعِده قوله (يتلو عليكم) ؛ لأنَّ الرسالة لا تتلو إلاَّ بمجاز . وهذا الاعتراض ذكره أبو حيَّان[1] والسمين الحلبيّ[2] ، وجعل العكبري في هذا القول (يتلو) أن يكون نعتًا ، وأن يكون حالاً من اسم الله تعالى .

الحادي عشر : أن يكون (رسولاً) منصوبًا على المعيَّة ، ذكره النحاس[3] ، وقال إن هذا القول لطيف حسن ، والتقدير : قد أنزل اللهَّ إليكم ذكرًا مع رسولٍ .

ومن الأعاريب التي أردته هنا يمكن القول إنَّ الوقف على (ذكرًا) يكون تامًّا ، وهو قول أبي حاتم[4] والقتبيّ[5] والكسائيّ[6] ، على القولين الأوَّل والثاني فقط ، وأمَّا على باقي الأقول فلا يجوز الوقف عليه ؛ لأنَّه يؤدي إلى الفصل بين المتلازمين ، سواء أكان ذلك بين البدل والمبدل منه ، أو بين المعطوف والمعطوف عليه ، أو بين المفعول معه وعامله ، والله أعلم .

وقد قرئ (رسولٌ) مرفوعًا[7] كما ذكره الشيخ محمد نووي ، فيكون التقدير حينئذٍ : هو رسولٌ ، قال أبو بكر ابن الأنباري : " ولو رفع رافعٌ (الرسول)

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢٨٢/٨ .

[2] السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٣٥٩/١٠-٣٦٠ .

[3] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٢٦ .

[4] انظر : ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٩٣٩/٢ .

[5] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٢٦ .

[6] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٢٦ .

[7] انظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٢٨٢/٨ ، والسمين الحلبي ، الدر المصون ، ٣٦٠/١٠ .

على معنى : هو رسولٌ ، حسُن الوقف على (الذكر) "[1] ، وقال الفراء : " ولو كانت (الرسول) بالرفع كان صوابًا ؛ لأنَّ (الذكر) رأس الآية ، والاستئناف بعد الآيات حسنٌ "[2] .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ۝٥ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ۝٦ ﴾ الملك : ٥ - ٦

" (عَذَابُ جَهَنَّمَ) وقرئ بالنصب على أنه عطف على عذاب السعير ، كما أن (للذين) عطف على (لهم) ، فهو عطف المفرد على المفرد ، وعلى هذا ، فالوقف على (السعير) جائز ، وإن قرئ (عذاب جهنم) بالرفع كما هو قراءة الجمهور ، فالوقف على (السعير) تام "[3] .

الوقف على (السعير) وقفًا تامًّا هو قول أبي حاتم[4] ، وذلك على ما ذكره الشيخ محمد نووي هنا ، وهو عند من قرأ (عذابُ جهنم) بالرفع كما هو قراءة الجمهور .

وأمَّا على قراءة من قرأ (عذابَ جهنم) ، فذهب أبو بكر ابن الأنباريّ[5] إلى أنَّ الوقف حينئذٍ حسنٌ ، وقال زكريا الأنصاريّ[6] إنَّ الوقف في هذه الحال جائزًا كما ذكره الشيخ محمد نووي ، وأمَّا النحاس[7] والأشموني[8] فكلاهما منع الوقف حينئذٍ ، ورأيا أنَّ الوقف على (جهنَّم) في هذه القراءة كافيًا .

---

[1] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٩٣٦/٢ .

[2] الفراء ، معاني القرآن ، ٩٣٦/٢ ، وانظر : الرازي ، روح المعاني ، ١٤٢/٢٨ .

[3] نووي ، مراح لبيد ، ٣٨٩/٢ .

[4] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٣٤ .

[5] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٩٤٢/٢ .

[6] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٩٩ .

[7] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٣٤ .

[8] والأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٩٩ .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍۭ بَصِيرٌ ﴿١٩﴾ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ الملك : ١٩ - ٢٠

" (مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ ٱلرَّحْمَٰنُ) ، وهذه الجملة مستأنفة، فالوقف على يقبضن تام كالوقف هنا "[1] .

الوقف على (يقبِضْنَ) وقفًا تامًّا مرويٌّ عن نافع ، وهو قول محمَّد بن عيسى والقتبيّ وأبي حاتم ، إلاَّ أنَّ الأخير قال : وأتمُّ منه (مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ ٱلرَّحْمَٰنُ)[2] .
وقد تبع أبا حاتم أبو عمرو الداني[3] ، وزكريا الأنصاريّ[4] ، وكذا الشيخ محمد نووي كما ورد هنا .

وكلاهما وقف حسنٌ عند أبي بكر ابن الأنباريّ ، وذهب الأشمونيّ إلى أنَّ الوقف عليهما وعلى (بصير) و(من الرحمن) و(في غرور) كلّها كافٍ ، واحتجَّ على كلامه بأنَّ (أم) في قوله (أم من هذا الذي هو جند لكم) تصلح استفهامًا مستأنفًا ، وتصلح جوابًا للأولى .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ ﴿١٤﴾ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾ المعارج : ١٤ - ١٥

" (كَلاَّ) وهذا هنا إما بمعنى حقاً ، فحينئذ كان الوقف على (ينجيه) ، وهو وقف تام ، وإما بمعنى (لا) ، فحينئذ كان الوقف على (كلا) ، وهو وقف تام ، وهذا أولى ، ولا يجمع بينهما في الوقف ، بل الوقف في أحدهما فقط ،

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٩٠ .

[2] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٣٥ ، والأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٣٩٩ .

[3] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٧٩-٥٨٠ .

[4] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٣٩٩ .

أي : لا ينفعه ذلك الافتداء ولا ينجيه من العذاب "[1] .

إنَّ (كلاَّ) في القرآن الكريم على ثلاثة معانٍ :

أحدها : بمعنى (لا) ، ومعناها : الردّ والإنكار لما تقدَّم قبلها من الكلام ، وقيل إنَّها إذا كانت بمعنى (لا) فإنَّها تدلُّ على جملة محذوفة فيها نفي لما قبلها ، والتقدير : ليس الأمر كذلك ، وبهذا المعنى لا تُستعمل إلاَّ في الوقف عليها ، فتكون زجرًا وردًّا وإنكارًا لما قبلها ؛ لأنَّ فيها معنى التهديد والوعيد ، ولذلك لم تقع في القرآن إلاَّ في سورة مكيَّة ؛ لأنَّ التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمكَّة ؛ لأنَّ أكثر عتوِّ المشركين وتجبُّرِهم بمكَّة كان ، فإذا رأيت سورة فيها (كلاَّ) فاعلم أنَّها مكّيَّة . وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش الأوسط والمبرِّد والزجاج وغيرهم .

الثاني : بمعنى (حقًّا) ، فيُبتدأ بها لتأكيد ما بعدها ، فتكون في موضع مصدر ، ويكون موضعها نصبًا على المصدر ، والعامل محذوف ، والتقدير : أحُقُّ ذلك حقًّا ، ولا تُستعمَل بهذا المعنى إلاَّ إذا ابتُدِئ بها لتأكيد ما بعدها ، وهذا مذهب الكسائيّ .

الثالث : بمعنى (ألا) فيؤتَى بها لاستفتاح الكلام ، وهي على هذا حرف الاستفتاح لا غير ، ولا تُستعمل على هذا المعنى إلاَّ في الابتداء بها ، وهو مذهب أبي حاتم[2] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤٠٠-٤٠١ .

[2] هذا الكلام منقول عن مكّي القيسيّ بتصرُّف ، انظر : القيسيّ : مكّيّ بن أبي طالب أبو محمَّد ، شرح كلاَّ وبلى ونعم ، ص٢٢-٢٦ ، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات ، دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م ، وانظر كذلك : الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٥٨٦ ، حيث قال : " والوقف على (كلا) تامّ في جميع القرآن إذا قُدِّرت ردًّا ونفيًا ، فإن قدرت تنبيهًا بمعنى (ألا) ، أو قدرت بمعنى قولك : حقًّا ، لم يوقف عليها ، ووقف دونها وابتُدئ بها " .

والوقف على (كلاَّ) في هذه الآية تامٌّ عند أحمد بن موسى والأخفش الأوسط وأبي حاتم ، إلاَّ أنَّ الأخير ذكر أنَّ الوقف قبل (كلا) في جميع القرآن ، ثمَّ يستأنف (كلا) بمعنى (ألا) على أصل مذهبه في ذلك - كما مرَّ - ، وقد ذكر ذلك كلَّه النحاس[1] .

وكان الأشمونيّ[2] ينقل عن الأخفش الأوسط والفراء وأبي حاتم السجستاني أنَّ الوقف عليها حسن ، وهي في هذه الحال بمعنى (لا) ، فكأنَّه قال : لا ينجيه أحدٌ من عذاب الله ، ثمَّ ابتدأ (إنَّها لظى) .

وقال زكريا الأنصاري[3] كما قال الشيخ نووي هنا ، حيث ذكر أنَّ الوقف عليهما تامٌّ ، ولكن لا يجمع بينهما ، وكان يرى أنَّ الوقف على الأخير أولى .

وذهب مكّيّ القيسيّ إلى أنَّ الوقف على (كلاَّ) حسن مختار ، على معنى : لا ينجيه أحد ممن في الأرض ولو افتدى به ، ثمَّ قال : " وقيل : المعنى : انتهُوا وازدجروا ، إنَّ افتتاح الكلام ، ولا يحسن أن يُبتدأ بـ(كلاَّ) على معنى (حقًّا) ؛ لأنَّه يلزم فتح (أنَّ) على معنى ما تقدم ذكرُنا له ، والفتح لم يقرأ به أحد "[4] .

ويُفهم من كلام مكي القيسيّ السابق أنَّ الوقف على (كلاَّ) حسنٌ بحملها على معنى (لا) ، وأجاز الابتداء بها بحملها على معنى افتتاح الكلام ، ولا يرى حملها على معنى (حقًّا) ؛ لأنَّ هذا المعنى الأخير يلزم فتح همزة (إنَّ) ، وهذا ردٌّ على الشيخ محمد نووي الذي أجاز أن يكون (كلاَّ) بمعنى (حقًّا) في هذه الآية .

---

[1] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٤١ .

[2] والأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤٠٤ .

[3] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤٠٤ .

[4] القيسيّ ، شرح كلاَّ وبلى ونعم ، ص٣٦ .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الْآخِرِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ المرسلات: ١٦ – ١٧

" (ألم نهلك الأولين) والوقف هنا كافٍ ، ثم استأنف الله بقوله (ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الْآخِرِينَ) ، ويدل على هذا الاستئناف قراءة عبد الله (ثم سنتبعهم) بسين التنفيس[1] ، أما قراءة الأعمش والأعرج عن أبي عمرو (ثم نتبعْهم) بتسكين العين[2] فهو تسكين للتخفيف لا للجزم ، فهو مستأنف كالمرفوع لفظاً "[3] .

يرى الزمخشري[4] وابن عطيّة[5] أنَّ من قرأ (ثم نتبعْهم) مجزومًا عطَفه على (نهلكْ) ، وأجاز ابن جنّي[6] وأبو البقاء العكبريّ[7] وأبو حيان[8] والسمين الحلبيّ[9] هذا الوجه ، كما أجازوا وجهًا آخر ، وهو أنَّ هذه القراءة كقراءة الجمهور بالرفع ، وإنَّما أسكن العينَ ؛ تخفيفًا لاستثقال لتوالي الحركات .

وقال أبو حاتم إنَّ من الوقف الجيِّد (ألم نهلك الأولين) ، وعلَّق النحاس على هذا القول قائلاً : " وهذا قولٌ صحيح على قراءة من قرأ (ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ) بالرفع ؛ لأنَّه

---

(١) ذكر قراءة عبد الله بن مسعود هذه الزمخشري ، الكشاف ، ٢٨٨/٦ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ٣٩٧/٨ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ٦٣٤/١٠ ، وقراءة عبد الله بن مسعود هذه في الفراء ، معاني القرآن ، ٢٢٣/٣ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤١٨/٥ (وسنُتبِعهم) .

(٢) الذي في أبي حيان ، البحر المحيط ، ٨/ ٣٩٧ ، والسمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٠/ ٦٣٥ أنَّ هذه القراءة قراءة الأعرج والعباس عن أبي عمرو ، ولم أجد فيما يتوفَّر لديَّ من المراجع من ذكر أنَّ هذه القراءة قرأها الأعمش أيضًا عن أبي عمرو ، وذكر الخطيب ، معجم القراءات ، ١٠/ ٢٤١-٢٤٢ ، أنَّها قراءة أبي حَيْوة كذلك .

(٣) نووي ، مراح لبيد ، ٤٢٠/٢ .

(٤) الزمخشري ، الكشاف ، ٢٨٨/٦ .

(٥) ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ، ٤١٨/٥ .

(٦) ابن جني ، المحتسب ، ٣٤٠/٢ .

(٧) العكبريّ ، إعراب القراءات الشواذ ، ٣٤١/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ، ١٢٦٤/٢ .

(٨) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٣٩٧/٨ .

(٩) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٦٣٥/١٠ .

مقطوع مما قبله ، ومن قرأ (ثم نتبعْهم) بالجزم لم يكفه أن يقف على (الأوَّلين) ... "[١] ، ويُفهم من كلامه أنَّه ذهب هنا كما ذهب إليه الزمخشريّ وابن عطيَّة من أنَّ (نتبعْهم) مجزومًا معطوف على (نهلكْ) .

وأورد أبو عمرو الداني تأويل أبي حاتم لسرِّ الوقف على (الأوَّلين) بعد أن ذكر أنَّ الوقف عليه كافٍ : " لأنَّه قد أهلك الأوَّلين ولم يهلك الآخرين بعدُ ، والمعنى : وستُتبِعهم الآخرين فيما بعدُ ، و(ثمَّ [ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْأٓخِرِينَ]) مبتدأ منقطع من الأوَّل " ، وقد علَّق عليه قائلاً : " والتفسير يؤيِّد ما قال ، حدَّثنا محمد بن عبد الله قال : حدَّثنا أبي قال : حدَّثنا عليّ قال : حدَّثنا أحمد بن موسى قال : حدَّثنا يحيى بن سلام في قوله : (ألم نهلك الأولين) قال : يعني الأممَ السالفة حين كذّبوا رسلَهم ، (ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْأٓخِرِينَ) يعني : آخر كفَّار هذه الأمَّة الذي تقوم عليهم الساعة "[٢] .

وقد تبع النحاسَ الأشمونيّ في قوله ، إلاَّ أنَّه أردف قائلاً : " ومن قدَّر حذف الضمة تخفيفًا ... جاز له الوقف علىٰ (الأولين) "[٣] .

وذهب أبو بكر ابن الأنباريّ[٤] إلى أنَّ الوقف على (الأوَّلين) وعلى (الآخرين) حسنٌ بالتوجيه السابق ، أي : أنَّ قوله (نُتْبِعُهُمُ) يكون مرفوعًا على الاستئناف .

ومما سبق نرى الأئمة يكادون متفقين على أنَّه يوقف على (الأولين) في قراءة من رفع (ثمّ نُتبِعُهم) على الاستئناف ، وخلافهم في تحديد نوع الوقف عليه ، فذهب أبو حاتم السجستاني وأبو عمرو الداني والأشموني وكذا زكريا الأنصاريّ إلى أنَّ الوقف عليه تام ، وهو على ما ذكره الشيخ محمد نووي هنا ، وذهب أبو بكر ابن

---

[١] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٤١ .

[٢] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٦٠٢ .

[٣] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤١٤ .

[٤] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٩٣٦ .

الأنباريّ إلى أنَّ الوقف عليه حسن .

وأمَّا في قراءة من قرأ (ثم نتبعْهم) بتسكين العين ، فعلى حسب توجيه هذا التسكين ، فإن كان تسكين تخفيف فهو كقراءة الجمهور ، فيكون الوقف على (الأولين) كافيًا كما ذكره الشيخ محمد نووي هنا ، وإن كان تسكين جزم بالعطف على (نهلكْ) فلا يوقف عليه ؛ لكي لا يفصلَ بين المعطوف والمعطوف عليه ، والله أعلم .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴿٣٧﴾ ﴾ النبأ: ٣٧

" (لاَ يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً) أي لا يملك أهل السموات والأرض أن يخاطبوه تعالى من تلقاء أنفسهم خطاباً ما ، في شيء ما ، والوقف هنا كافٍ "[1] .

اختلف العلماء في الضمير في قوله (لاَ يَمْلِكُونَ) على أقوال :

أحدها : أنَّ الضمير فيه لأهل السماوات والأرض ، أي : ليس في أيديهم مما يخاطب به اللهَّ ويأمر به في أمر الثواب والعقاب خطابٌ واحد يتصرَّفون فيه تصرُّف الملاك ، فيزيدون فيه أو ينقصون منه ، أو لا يملكون أن يخاطبوه بشيء من نقص عذاب أو زيادة في الثواب إلاَّ أن يهبَ لهم ذلك ، وهذا قول الزمخشري[2] ، وهو المعنى الذي ذكره الشيخ محمد نووي هنا .

الثاني : الضمير للكفار أو المشركين ، أي : لا يخاطب الكفار والمشركون الله ، أمَّا المؤمنون فيشفعون ويقبل الله ذلك منهم ، وهذا قول عطاء عن ابن عبَّاس[3] ، واختاره ابن عطيَّة[1] وأبو حيَّان[2] .

---

(1) نووي ، مراح لبيد ، ٤٢٤/٢ .

(2) الزمخشري ، الكشاف ، ٣٠٢/٦ ، وانظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٠٧/٨ .

(3) انظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٠٧/٨ .

الثالث : الضمير للمؤمنين ، أي : لا يملكون أن يخاطبوه في أمر من الأمور ؛ لعلمهم أنَّ ما يفعله عدل منه ، ذكره أبو حيان[٣] .

وقد ذكر الأشموني[٤] كما قال الشيخ محمد نووي أنَّ الوقف على (خطابًا) كافٍ .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ ﴾ النازعات: ٢٧

" (**أأنتم أشدُّ خلقًا أم السماء**) أي : **أأنتم يا أهل مكة في خلقكم بعد موتكم أصعب في تقديركم أم خلق السماء على عظمها ، والوقف هنا تام ، (بناها) وهذا تفصيل لكيفيَّة خلقها** "[٥] .

ذهب الأخفش الأوسط وأحمد بن موسى إلى أنَّ الوقف على (السماء) تامّ[٦] ، ووافقهما عليه زكريا الأنصاريّ[٧] والأشمونيّ[٨] ، وقال الأخير : " كأنَّه قال : أأنتم أشدُّ خلقًا أم التي بناها ؟ فالمسؤول يجيب : السماء أشدُ خلْقًا " ، وهذا ما ذكره الشيخ محمد نووي هنا ، وهو حسنٌ عند أبي بكر ابن الأنباريّ[٩] ، وكافٍ عند أبي عمرو الداني[١٠] ، وقالا : " ثمَّ فسَّر أمرها فقال (بناها . رفع سمكها فسوَّاها) " .

---

[١] ابن عطيّة ، المحرر الوجيز ،٤٢٨/٥ .

[٢] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٠٧/٨ .

[٣] أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٠٧/٨ .

[٤] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤١٥ .

[٥] نووي ، مراح لبيد ، ٤٢٦/٢ .

[٦] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٤١ .

[٧] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤١٧ .

[٨] الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤١٧ .

[٩] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٩٦٥/٢ .

[١٠] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٦٠٧ .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ ﴾ المطففين: ١٨

" (كَلاَّ) أي : ارتدعوا عن التطفيف والغفلة عن ذكر البعث ، وعلى هذا المعنى يوقف على (كلا)، أو (كلا) بمعنى حقاً ، فلا يوقف عليه ، وكذا جميع ما يأتي من (كلا) في هذه السورة "[1] .

سبق الحديث عن (كلا) وآراء المحققين في ذلك ، فلينظَر في محلِّه[2] .

ذهب أبو حاتم[3] على أصل مذهبه في (كلاَّ) إلى أنَّه لا يوقف عليها في جميع ما يأتي منها في هذه السورة ، بل يُبتدأ بها ؛ لأنَّها بمعنى (ألا) التي للتنبيه ، وذهب القتبيّ إلى أنَّ (كلاَّ) كلَّها في القرآن الوقف عليها جائز إلاَّ أن يكون بعدها قسمٌ ، فيكون صلةً له[4] ، وقال أبو عمرو الداني : " ويجوز الابتداء بـ(كلاَّ)[5] على معنى (ألا) ، وكذلك سائر ما في القرآن من ذكر (كلاَّ) يجوز الابتداء بها ، ويجوز أيضًا الوقف عليها بتأويل (لا) ؛ لأنَّها حرف نفي وردٍّ وردعٍ وزجرٍ " .

ونحن إذا نظرنا إلى كلام الشيخ محمَّد نوويّ فإنَّنا نجده يجيز الوقف على (كلاَّ) في جميع ما يأتي منها في هذه السورة على معنى (لا) ، كما أجاز الابتداء بها على معنى (حقًّا) ، وهذا الأخير مذهب الكسائيّ ، وقد سبق أن رُدَّ عليه في هذا التوجيه الأخير ؛ حيث إنَّ (كلاَّ) إذا كانت بمعنى (حقًّا) يلزم فتح همزة (إنَّ) بعدها .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤٣٣ .

[2] انظر صفحة   من هذا البحث .

[3] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٦٨ ، والداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٦١٣ ، والأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤٢١ ، والأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤٢١ .

[4] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٦٨ ، والداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٦١٣ ، والأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤٢١ ، والأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤٢١ .

[5] يعني في قوله تعالى : ﴿ كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ المطففين: ١٤ .

وأحسن ما يقال في هذا الموضع من الآية ما ذكره مكّيّ القيسيّ[1] أنَّ الوقف على (كلاً) في هذه الآية لا يحسن ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى نفي ما حكى الله – عزَّ وجلَّ – أنَّه يقالُ للكفار يومَ القيامة (هذا الذي كنتم به تكذِّبون) ، وذلك كائن لا بدَّ منه ، فنفيه كفرٌ ، وأجاز الابتداء بـ(كلاً) ههنا على معنى : ألا إنَّ كتاب أعمالهم لفي علّيّين ، وهو عين ما ذهب إليه أبو عمرو الداني ، ولكن بتوجيهٍ أولى بالأخذ به ، والله أعلم .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴿١﴾ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ﴿٢﴾ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴿٣﴾ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴿٥﴾ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴿٦﴾ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ﴿٧﴾ وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٨﴾ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٩﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْكَبِيرُ ﴿١١﴾ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ ﴾ البروج: ١ – ١٢

" (وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود) والوقف هنا تام إن جعل جواب القسم ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ﴾ البروج: ٧ بتقدير (لقد) ، وجائزاً لطول الكلام إن جعل جواب القسم ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ ﴾ البروج: ١٢ "[2] .

هذا الذي ذكره الشيخ محمد نووي قد قال من قبل زكريا الأنصاري[3] .

إنّ الوقف في هذه السورة يرجع الحديثُ عن أنواعه إلى حسب الرأي القائل في جواب القسم في الآيات الثلاث الأُول[4] ، فمن ذهب إلى أنَّ جواب القسم هنا محذوف ،

---

[1] القيسيّ ، شرح كلاً وبلى ونعم ، ص٥٧-٥٨ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤٣٦ .

[3] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤٢٣-٤٢٤ .

[4] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٧١ ، الداني ، المكتفى في الوقف وتلابتدا ، ص٦١٥ ، والعكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/ ١٢٨٠ ، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز ،٥/ ٤٦٢ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٨/ ٤٤٣ ، السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٠/ ٧٤٣ ، الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤٢٤ .

وهو رأي أبي بكر ابن الأنباريّ[١] ، وبه قال الزمخشريّ[٢] ، وهو اختيار أبي البقاء العكبريّ[٣] ، فالوقف على (ومشهود) تامّ ، وكانا يريان أن قوله (قُتِلَ أصحاب الأخدود) دلَّ على ذلك الجواب المحذوف ، ومن قال إنَّ جوابَ القسم هو (قُتِلَ أصحاب الأخدود) على تقدير حذف اللام من الجواب ، وهو اختيار السمين الحلبيّ[٤] ، أي : لَقُتِلَ أصحاب الأخدود ، وإنّما حسُن حذف اللام هنا لطول الكلام ، وقيل تقديره : لقد قُتل ، فُذفت اللام و(قد) ، وهذا أحد التوجيهين اللذين ذكرهما الشيخ محمد نووي ، وعليه يكون (قتل) خبرًا لا دعاء ، فيكون الوقف حينئذٍ على (شهود) تامًّا ، ومن رأى أنَّ جواب القسم هو (إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات) ، فالوقف التام على قوله (ولهم عذاب الحريق) ، ومن ذهب إلى أنَّ جواب القسم هو قوله (إنَّ بطش ربِّك لشديد) ، والكلام المعترض توطئة للقسم ، وهو مرويٌّ عن عبد الله بن مسعود ، وهو قول القتادة ، وإليه ذهب محمد بن يزيد المبرِّد[٥] ، ، وهو التوجيه الآخر الذي ذكره الشيخ محمد نوويّ ، فلا تمام دونه ، ويجوز الوقف على (شهود) حينئذٍ ؛ لطول الكلام ، كما ذكره هنا .

وكان النحاس يميل إلى هذا الأخير قائلاً : " وهذا أصحّ الأجوبة "[٦] .

وقال أبو بكر ابن الأنباريّ[٧] إنَّ هذا الرأي قبيح ؛ بحجة أنَّ الكلام قد طال بينهما .

والأظهر عندي أنَّ جواب القسم محذوف كما ذهب إليه أبو بكر ابن الأنباريّ والزمخشري والعكبريّ ، وحذف القسم له نظائر كثيرة في القرآن الكريم ، وتقديره لا يحتاج إلى أدنى جهد ولا عناء ، والله أعلم .

---

[١] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٩٦٥/٢ .

[٢] الزمخشري ، الكشاف ، ٣٤٦/٦ .

[٣] العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٢٨٠/٢ .

[٤] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ٦٣٥/١٠ .

[٥] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٧١ ، وانظر كذلك : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٤٣/٨ .

[٦] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٧١ .

[٧] ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٩٦٥/٢ .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :.

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴿٣﴾ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ﴿٤﴾ ﴾ الغاشية: ٢ – ٤

" وقوله تعالى (وُجُوه) مبتدأ و(خَاشِعَةٌ) وما بعده خبره ، وقيل خبره (تصلى) ، وما قبله صفات لـ(وجوه) ، ولا يوقف قبل الخبر "[١] .

ذهب أبو البقاء العكبريّ[٢] والشوكانيّ[٣] إلى أنَّ (وُجُوه) مبتدأ و(خَاشِعَةٌ) وما بعده خبره ، وذكر الأخير أنَّه جاز الابتداء به وإن كان نكرة ؛ لوقوعها في موضع التنويع والتفصيل ، وقال السمين الحلبيّ[٤] إنَّ (خَاشِعَةٌ) وما بعده صفة ، و(تصلى) هو الخبر .

فعلى قول أبي البقاء العكبريّ والشوكانيّ يكون الوقف على (خاشعة) جائزًا ، وأمَّا على رأي السمين الحلبيّ فلا يوقَف على (خاشعة) ولا على (ناصبة) ؛ لما يؤدي ذلك إلى الفصل بين المبتدأ والخبر كما ذكره الشيخ محمد نووي هنا .

- من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾ ﴾ ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴿٥﴾ ﴾ الفجر: ٤-٥

" وجواب القسم محذوف ؛ لدلالة المعنى عليه ، أي : لنجازينَّ كلَّ أحد بما عمل ؛ بدليل تعديد ما فعل بالقرون الخالية ، فالوقف هنا تام ، كما قاله أبو حاتم وغيره ، وقال ابن الأنباري : جواب القسم قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾ ﴾ ، أي : وإنما أجازوا الوقف هنا ؛ لطول الكلام ، لكن ينبغي حينئذ أن يقال وقف صالح أو نحوه ، لا تام ؛ للفصل بين القسم وجوابه "[٥] .

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤٤٢ .

(٢) العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ٢/١٢٨٤ .

(٣) الشوكاني ، فتح القدير ، ٥/ ٤٢٨ ، وانظر : الألوسيّ ، روح المعاني ، ٣٠/ ١١٣ ، وقد ذكر الوجهين من الإعراب .

(٤) السمين الحلبي ، الدر المصون ، ١٠/٧٦٥ .

(٥) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤٤٣ .

ذهب والزمخشري[1] وأبوحيان[2] والشوكاني[3] إلى أنَّ جواب القسم محذوف ، وقال الأخفش الأوسط[4] ، أبو بكر ابن الأنباريّ[5] والنحاس[6] وأبو عمرو الداني[7] وأبو البقاء العكبريّ[8] إنَّ جواب القسم قوله (إنَّ ربَّك لبالمرصاد) ، وقد أجازهما أبو البركات الأنباريّ[9] . وحكى أبو حيان[10] أنَّ مقاتل ذهب إلى أنَّ (هل) في قوله (هل في ذلك قسم لذي حجر) بمعنى (إنَّ) وعنده هذا هو جواب القسم ، وقد ذكر النحاس هذا الرأي من قبل ولكنَّه لم ينسبه إلى شخص معيَّن . وغلَّط النحاس هذا الرأي ، وذكر أبو حيَّان أنَّه قول لم يصدر عن تأمُّل .

وأمَّا الرأيان السابقان ، فإنَّهما محتملان .

نقل الأشموني عن نافع أنَّ الوقف على (إذا يسر) عنده كافٍ ، وذكر أبو عمرو الداني[11] أنَّ أبا حاتم وأبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرزاق القارئ ذهبا إلى أنَّ الوقف على (لذي حجر) تامٌّ ؛ ولا يكون ذلك إلاَّ على الرأي القائل إنَّ جواب القسم محذوف ، وعلى رأي من قال إنَّ جواب القسم قوله (إنَّ ربَّك لبالمرصاد) فإنَّ الوقف على أحدهما صالح أو جائز ؛ لطول الكلام ،

---

(1) الزمخشري ، الكشاف ، ٣٦٨/٦ .

(2) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٦٤/٨ .

(3) الشوكاني ، فتح القدير ، ٥/ ٤٣٢ .

(4) انظر : الأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤٢٦ .

(5) ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٩٧٦/٢ .

(6) النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٧٥ .

(7) الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٦١٧ .

(8) العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٢٨٥/٢ .

(9) الأنباريّ ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ٥١١/٢ .

(10) انظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٦٤/٨ .

(11) الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٦١٨ ، وانظر : الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤٢٦-٤٢٧ ، والأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤٢٦ .

ولا يقال إنَّه تامّ ؛ للفصل بين القسم وجوابه ، وهذا ما ذكره الشيخ محمد نووي ، ومن قبلُ قاله زكريا الأنصاريّ[1] .

وأمّا بالنسبة للوقف على (إنَّ ربَّك لبالمرصاد) ، فإنَّه تامّ باتفاق الجميع[2] .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ ﴾ الفجر: ١٥ - ١٦

" و(الإنسان) مبتدأ خبره (فيقول) ، والظرف وهو (إذا) منصوب بالخبر ؛ لأن الظرف في نية التأخير ، ودخول الفاء في الخبر ؛ لما في (أما) من معنى الشرط ، و(ما) زائدة ، والفاء في قوله تعالى: (فَأَكْرَمَهُ) تفسيرية ، والوقف في (أكرمن) مفهوم وفي (أهانن) حسن . وقال أبو عمرو : والوقف فيهما كافٍ ، وقيل: تام "[3] .

قال أبو بكر ابن الأنباريّ[4] إنَّ الوقف على (أكرمن) وعلى (أهانن) حسنٌ ، وهما عند أبي عمرو الداني[5] كافٍ ، وقد تبعه على ذلك الأشمونيّ[6] ، وذكر النحاس[7] أن الأخفش الأوسط وأحمد بن موسى ذهبا إلى أنَّ الوقف على (أهانن) تامٌّ ، وقال زكريا الأنصاريّ[8] إنَّ الوقف على (أكرمن) مفهوم ، وعلى (أهانن) حسن ، وهو عين ما ذكره الشيخ محمد نووي هنا .

---

(١) الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤٢٧ .

(٢) انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٧٥ وص٧٧٦ ، وابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/ ٩٧٦ ، والداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٦١٧ ، والأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤٢٦-٤٢٧ ، والأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤٢٦ .

(٣) نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤٤٥ .

(٤) ابن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/٩٧٦ .

(٥) الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٦١٩ .

(٦) الأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤٢٧ .

(٧) النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٧٦ .

(٨) الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤٢٧ .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ ﴿١٧﴾ ﴾ الفجر: ١٦ – ١٧

" (كَلاَّ) والوقف هنا حسن ، وهو أحسن من الوقف على (أهانن) "[١] .

هذا الكلام الذي أورده الشيخ محمد نووي هنا قد ذكره من قبل زكريا الأنصاريّ[٢] .

وأجاز أبو حاتم[٣] الوقف على (أهانن) وعلى (كلاً) ، وذهب أبو عمرو الداني[٤] إلى أنَّ الوقف على (كلا) في الموضعين[٥] تامٌّ ؛ لأنَّها بمعنى (لا) . وذكر النحاس[٦] ومكي القيسيّ[٧] أنَّ نصير والفراء وقفا على (كلاَّ) ، واختلفا في المعنى ، فهي عند نصير : كلاَّ لم أُهِنْه ، ومعناها عنا. الفراء : لم يكن ينبغي له أن يقول إنَّ اللهَّ أكرمه بسعة الرزق وأهانه بتضييقه عليه ، ولكن يجب عليه أن يحمد اللهَّ على الغنى والفقر . وقد استحسن النحاس كلا القولين ، وما ذكر الفراء هو المختار عند مكيّ القيسيّ ، معلِّلاً أنَّها عند أهل التفسير ردٌّ لما قبلها .

وقد سبق قبل قليل أن ذكرنا أنَّ الأخفش الأوسط وأحمد بن موسى كانا يقفان على (أهانن) ، فابتدآ هنا بـ(كلاَّ) على معنى (حقًّا) أو على معنى : ألا بل تكرمون اليتيم[٨] .

- **من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى :**

﴿ مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ ﴿٤﴾ ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ فِي صُدُورِ ٱلنَّاسِ ﴿٥﴾ ﴾ الناس: ٤ – ٥

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤٤٥ .

[٢] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤٢٧ .

[٣] انظر : النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٧٦ .

[٤] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٦١٩ .

[٥] أحدهما في هذه الأية ، والأخرى في قوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴿٢١﴾ ﴾ الفجر: ٢١ .

[٦] النحاس ، القطع والائتناف ، ص٧٧٦ .

[٧] القيسي ، شرح كلا وبلى ونعم ، ص٥٨-٥٩ .

[٨] انظر : القيسي ، شرح كلا وبلى ونعم ، ص٥٨-٥٩ .

" والوقف هنا كاف لمن رفع ما بعده أو نصبه على الشتم ، ولا وقف هنا لمن جعل ما بعده نعتاً للوسواس "[1] .

قال الزمخشري : " (الذي يُوسْوِسُ) يجوز في محلِّه الحركات الثلاث ؛ فالجرُّ على الصفة ، والرفع والنصب على على الشتم ، ويحسن أن يقف القارئ على (الخنَّاس) ويبتدئ (الذي يوسوس) "[2] .

وما ذكره الشيخ محمد نووي هنا قد ذكره من قبل أبو عمرو الداني[3] وزكريا الأنصاريّ[4] ، ونقل الأخير عن أبي عمر قولَه : " ولم يزد الأصل في سورتي الفلق والناس على قوله [يعني : أبا عمرو الداني] ، وليس في الفلق والناس وقف حسن يُعتمد " .

وقال الأشموني[5] إنَّه ليس في سورتي الفلق والناس وقف دون آخرهما ، وإن وُقِف على رأس كلِّ آية فحسن ؛ لما روي عن النبيّ – صلى الله عليه وسلَّم – أنَّه كان يقف على رأس كلِّ آية منهما .

وخلاصة القول : من خلال ما أوردته من كلام الشيخ محمد نووي ظهر لنا أثر الإعراب في تحديد الوقف الذي كانت له أهمّيَّته في إيضاح المعنى ، واهتمام الشيخ بعرض مواضع الوقف والابتداء ، وبيان ما ينشأ عن ذلك من اختلاف في المعنى يصحبه اختلاف في الإعراب ، وقد وجه الشيخ هذه المواضع لتقرير أنواعها ؛ للتوافق مع المعاني التي تعنيها الآيات .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٤٧٤/٢ .

[2] الزمخشري ، الكشاف ، ٤٦٩/٦ ، وانظر : العكبريّ ، التبيان في إعراب القرآن ، ١٣١١/٢ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٥٣٥/٨ ، السمين الحلبيّ ، الدر المصون ، ١٢٦/١١ .

[3] الداني ، المكتفى في الوقف والابتدا ، ص٦٤٠ .

[4] الأنصاري ، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ، ص٤٣٧-٤٣٨ .

[5] الأشمونيّ ، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، ص٤٣٧-٤٣٨ .

البَابُ السَّادِسُ

شخصيَّة المؤلِّف النحويَّة

الفصل الأوَّل ـ موقفه من أدلَّة السماع

أوَّلاً : القرآن الكريم .

ثانيًا : الحديث النبويّ .

ثالثًا : كلام العرب نثرًا ونظمًا .

الفصل الثاني ـ موقفه من العلَّة النحويَّة

الفصل الثالث ـ موقفه من نظريَّة العامل

الفصل الرابع ـ موقفه من المسائل الخلافيَّة

أوَّلاً : موقفه من البصريين والكوفيين.

ثانيًا : موقفه من النحويين الذين سلكوا مسلك الاختيار والاجتهاد .

ثالثًا : المصطلحات النحويَّة التي استخدمها .

رابعًا : اجتهاداته والآراء التي انفرد بها .

خامسًا : انتماؤه النحويّ .

أصول النحو : هي أدلته التي تفرعت عنها فروعه وأصوله ، وهي القواعد والأسس التي بني عليها النحو في مسائله وتطبيقاته ، وكان لها أثرها الكبير في توجيه عقول النحويين في آرائهم وخلافهم وجدلهم ، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تُمِدُّ الجسم بالدم والحيويَّة[1] . وبعض هذه الأصول مُجْمَعٌ عليها ، وهو السماع والقياس ، وبعضُها مختلف نيها ، وهو الإجماع والاستصحاب[2] .

وهذه الأصول أو الأدلة هي التي بنى عليها النحاة استلادلهم النحوي ، ومع ذلك فليست كل الأدلة ؛ لأن النحاة استخدموا أدلة أخرى ، واعتمدوا عليها بدرجة كبيرة في الاستدلال ، وذلك عند التعارض والترجيح عند تعدد المسموع أو الأقيسة ، ومن ذلك : الاستدلال بالعكس ، وبيان العلة بعدم الدليل ، وبعدم النظير ، بالاستحسان ، بالاستقراء ... الخ[3] .

وأنواع الاستدلال كثيرة ، حتى قال أبو البركات الأنباري إنها تخرج عن حد الحصر[4] ، ومع تعدُّدها فإنَّها ترجع جميعا إلى السماع أو إلى القياس ، فالاستقراء راجع إلى السماع ؛ لأن المسموع من العرب هو الذي يجري عليه الاستقراء ، وبقية الأدلة ترجع إلى القياس .

---

(1) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص٥ ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٨٩م .

(2) انظر : الإنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد ، لمع الأدلّة في أصول النحو ، ص٨١ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السوريَّة ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م ، والسيوطي : جلال الدين عبد الرحمن ، الاقتراح في أصول النحو وجدله ، ص٢٧-٢٨ ، وص٨٨-٨٩ ، تحقيق الدكتور محمود فجال ، مطبعة الثغر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م .

(3) السيوطيّ ، الاقتراح في أصول النحو وجدله ، ص١١٥ .

(4) الأنباريّ ، لمع الأدلّة ، ص١٢٧ .

والقياس يعتمد على السماع ، والسماع يحكم فيه القياس ، فالسماع مادة للقياس قبل وضع القاعدة ، وشاهِدٌ له بعد وضع القاعدة .

والحديث عن أصول النحو يطول ، وله مصنفاته الخاصة به ، وإنما ذكرت - هنا - في إيجاز تعريفا لأصول النحو وأدلته ، كمدخل لهذا الفصل الذي أركز الحديث فيه على موقف الشيخ محمَّد نووي في كتابه (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) من هذه الأصول .

ولما كانت جميع الأصول والأدلة ترجع إلى السماع أو القياس ، والشيخ محمَّد نووي في كتابه لم يتحدَّث عن القياس ، لا من قريبٍ ولا من بعيد ، فسوف أقتصر الحديث هنا على السماع فقط ، مع الإشارة إلى بعض الأصول الأخرى إجمالا ، ثم أفرد حديثا لموقف المصنف من التعليل النحوي ؛ لما له من تأثير جرى على التفكير النحوي ، ولشهرته في الدرس النحوي ، وحديثًا آخر عن نظريَّة العامل النحويّ ؛ لكثرة ذكر الشيخ له في كتابه .

تعريف السماع :

السماع أو النقل هو الأصل التي دُوِّنَتْ بموجَبه اللغة ، ومِن ثَمَّ فهو الأصل الأوَّل ، قال أبو البركات الأنباري : " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة ، فخرج عنه إذًا ما جاء في كلام غير العرب من المولَّدين ، وما شذَّ في كلامِهم "[1] .

وعرَّفه السيوطيّ قائلا : " أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ،

---

[1] الإنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمَّد ، الإغراب في جدل الإعراب ، ص٤٥ ، تحقيق سعيد الأفغانيّ ، مطبعة الجامعة السوريَّة ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م .

فشمل كلام الله تعالى وهو القرن ، وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواعٍ لا بدَّ في كل منها من الثبوت "[١] .

وقال أبو حيان الأندلسيّ موضِّحًا مذهبه في إثبات الأحكام النحويَّة : " إنَّا نرجع فيها إلى السماع ، فلا نُثبت شيئًا من الأحكام النحويَّة إلاَّ بعد إثبات نوعه ، ولا نثبت شيئًا منه بالقياس ؛ لأنَّ كلَّ تركيب له شيء يخصُّه ، فلو قِسنا شيئًا على شيءٍ ، لأوشك أن نُثبت تراكيب كثيرة ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها . والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنَّما هو بعد تقرُّر السماع ، فلا نُثبت الأحكام بالقياس ، وإنَّما نُثبتها بالسماع من العرب ، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع ، ومن تأمَّل كلام سيبويه وجده في أكثره سالكًا هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع "[٢] .

وقبل الحديث عن موقف الشيخ محمَّد نوويّ من السماع ، أرى في البداية أن أذكر بإيجاز موقف النحاة من السماع ، وسأقتصر على ذكر موقف نحاة مدرسة البصرة ، وموقف نحاة مدرسة الكوفة ؛ إذ هما الأصلان اللذان تفرع عنهما بقية المدارس .

أ- موقف مدرسة البصرة من السماع

تشدد البصريون في السماع تشددا جعل أئمتهم لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء ، وقصروا مصادر السماع على طبقات معينة وبيئات محدودة من العرب الخلص ، فقد احتاط البصريون في أخذ ما يسمعون من لغات ولهجات احتياطا شديدا ، بخلاف ما فعل الكوفيون .

---

[١] السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو وجدله ، ص١٥٢ .
[٢] أبو حيان : التذييل والتكميل .

وفي بيان موقف البصريين من السماع أيضا ، أسوق كلام أستاذنا الدكتور عبد الرحمن السيد في ذلك ، حيث يقول : " أما البصريون فقد تحرجوا من ذلك [أي : من التوسع في الرواية كما فعل الكوفيون] ، وكانوا أكثر دقة وأشد حيطة ، لقد سمعوا عن العرب كثيرا ، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوه ، ولم يعتمدوا كل ما روى لهم ، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة أو البيت النادر "[1] .

وكان هدف البصريين من ذلك التشدد في الرواية قصدهم تأسيس قواعد يقوم عليها هذا العلم الجديد (علم النحو) ، فلابد من قوة هذه الأسس ، فكان من الطبيعي أن ينقدوا ما يعرض لهم من أقوال ؛ ليعرفوا وجه الصواب فيها ، وكان اعتمادهم على الشواهد الموثوق بها كثيرة الشيوع والدوران على ألسنة العرب[2] .

ب- موقف مدرسة الكوفة النحوية من السماع

على نقيض موقف مدرسة البصرة ، كان موقف مدرسة الكوفة من السماع ، حيث غلب عليهم طابع الاتساع فيه ، وتساهلوا في ذلك تساهلا كبيرا ، فلم يكونوا يقصرون أخذهم عن قبائل محددة كما فعل البصريون ، بل رووا عن العرب جميعا بدويهم وحضرهم ، مما جعل نحاة البصرة يحملون عليهم حملات شعواء بسبب ذلك التوسع في الرواية ، بل كان البصريون يفخرون على الكوفيين في موقفهم الدقيق من السماع .

وكان أول من سلك طريق التسامح في الرواية إلى أبعد مدى شيخ الكوفيين الكسائي ، ثم تبعه واقتفى أثره من جاء بعده من النحاة الكوفيين ، فتوسعوا في رواية الشعر ، فرووا عن الإعراب بعد أن امتزجوا واختلطوا بأهل الحضر ولان

---

(1) السيد : الدكتور عبد الرحمن ، مدرسة البصرة النحويّة ، ص١٠٤ ، رسالة الماجستير بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٥٨م ، بمكتبة دار العلوم رقم (١٩) .

(2) انظر : السيد ، مدرسة البصرة النحويّة ، ص١٠٤ .

جفاؤهم ، كما يعبر عن ذلك الشيخ محمد الطنطاوي[1] .

وكان الكوفيون يقدِّسون المسموع ولو كان شاهدا واحدا أو نصًّا نادرا ، ويقعدون عليه ، ولا يردون المسموع بأي حال من الأحوال .

وإذا رجعنا إلى شيخنا محمَّد نووي فقد وجدناه يُكثر من الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة فكثيرًا ما استشهد بها على صحَّة توجيه قراءة أخرى ، دون التفرقة بين القراءات الشواذ والقراءات المتواترة .

ولا غَروَ في ذلك ، فالقراءاتُ ، متواتراتٍ وشواذٍّ ، مجالٌ رحب للاستشهاد بها على القواعد النحويَّة ، بل على تأصيلها ؛ وذلك لأنَّ القراءات سندها الرواية ، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره ؛ لأنَّ شعار الرواة الدقَّة والضبط والإتقان ، ومن ثمَّ كانت مصدرًا لتقعيد القواعد ، وبناء الأساليب ، وتصحيح الكلام ... واتخاذ القراءات مصدرًا للاستشهاد يثري اللغة ، ويزيد من رصيدها ، ويجعلها غنيَّة بأساليبها على الدوام ، فلا تمدُّ يدها إلى تعريب أو إلى دخيل[2] .

فمن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ﴾ البقرة: ٢٠ : " و(أضاء) إمَّا متعدٍّ بمعنى : كلما نوَّر لهم مسلكًا أخذوه ، وإمَّا غير متعدٍّ بمعنى : كلَّما لمع لهم مشوا فيه بطرح نوره ، ويقوِّيه قراءة ابن أبي عبلة (كلَّما ضاء) "[3] ، فقراءة ابن أبي عبلة تقوِّي أنَّ (أضاء) يأتي كذلك لازمًا .

---

[1] انظر : الطنطاوي : محمَّد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص١٤٠-١٤١ ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

[2] انظر : مكرم : عبد العال سالم ، القراءات القرآنيَّة وأثرها في الدراسات النحويَّة ، ص١٠٩-١١٠ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

[3] نووي ، مراح لبيد ، ٦/١ .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ المائدة: ٥٧ : " وقرأ أبو عمرو والكسائي (والكفَّارِ) بالجر ، يعضده قراءة أبي (ومن الكفار) ، وقراءة عبد الله (ومن الذين أشركوا) ، فهم من جملة المستهزئين أيضا ، بخلاف قراءة الباقين بالنصب ، فلا يفيد أنهم منهم ، وإنما يستفاد من آية أخرى "[1] .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ الأنعام: ١٠٩ : " قرأ ابن كثير وأبو عـمرو (أنها) بكسر الهمزة على الاستئناف ، والباقون بالفتح ، فهي بمعنى (لعل) ، ويقوي هذا الوجه قراءة أبي : (لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون) "[2] .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ الأنعام: ١٥٤ : " (على الذي أحسن) ، أي : على من أحسن العمل بأحكامه ، كما يدلّ عليه قراءة عبد الله (على الذين أحسنوا) "[3] .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ الأعراف: ٢٩–٣٠ : " (كما بدأكم تعودون فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة) والجملتان الفعليتان في محل نصب على الحال من فاعل (بدأكم) ، (وفريقا) الثاني منصوب بفعل مقدر

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢١١ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٥٧ .
[3] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٦٨ .

موافق في المعنى للمذكور المفسر ، أي : بدأكم حال كونه تعالى هاديا فريقًا للإيمان ومضلا فريقا . ويجوز أن تكون الجملتان الفعليتان في محل نصب على النعت لـ(فريقا) و(فريقا) ، وهذان على الحال من فاعل (تعودون) ، والعائد على المنعوت محذوف ، أي : فريقا هداهم الله وفريقا حق عليهم الضلالة ، ويؤيد هذه الإعراب قراءة أبي كعب (تعودون فريقين فريقا حق عليهم الضلالة) "[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾ ﴾ يونس: ٧١ : " (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) أي : ادعوا من يشارككم في الدين والقول ، أو ادعوا أوثانكم التي سميتموها بالآلهة ، وتقدير (ادعوا) هو كما في مصحف أبي ، ويصح أن يكون (شركاءكم) مفعولا معه من الضمير في (أجمعوا) ، وقرأه الحسن وجماعة من القراء بالرفع عطفًا عليه "[2] .

نجد الشيخ محمَّد نووي في كلامِه السابق قد استدلَّ بما هو وارد في مصحف أبيّ أنَّ (شركاءهم) منصوب بفعلٍ مضمر تقديره (ادعوا) ، وإنَّما قال قولتَه ؛ لأنَّه توله (شركاءهم) لا يجوز عطفه على (أمرَكم) ؛ لأنَّ العطف على نيَّة تكرار العامل ؛ إذ لا يصحُّ أن يقال : أجمَعْتُ شركائي ، وإنَّما يقال : أجمعْتُ أمري وجمعتُ شركائي أو نحو ذلك ، فلا بدَّ مِن تقدير فعلٍ يتناسب مع مراد الآية ويليق بها ، فجاء بما هو مسطور في مصحف أبيّ ، ونحو هذه المسألة قوله :

عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بـــــاردًا حتَّى غدتْ همَّالةً عيناها

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٧٦ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٣٧٣ .

صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ هود: ١٦ : " (وباطِلٌ ما كانوا يعلمون) ، فـ(باطل) إما خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر ، أو عطف على الخبر وما بعده فاعل له ، ويرجح هذا قراءةُ زيد بن علي (وبَطُلَ ما كانوا يعلمون) على صيغة الماضي معطوف على (حَبِطَ) ، أي : ظهر بطلان عملهم في نفسه في أثناء تحصيل المطالب الدنيوية "[1] .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾ ﴾ إبراهيم: ٤٦ : " أي : وإن كان مكرهم في غاية العظم والشدة بحيث تزول منه الجبال ، فـ(إن) وصلية ، وقيل : (إن) نافية واللام لتأكيدها ، وينصره قراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - (وما كان مكرهم) ؛ فالجملة حينئذ حال من الضمير في مكروا ، أي : كان مكرهم ليزول منه ما هو كالجبال في الثبات من الشرائع والمعجزات "[2] .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾ ﴾ مريم: ٢٤ : " وقرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي بـ(من) الجارة ، أي : فنادها جبريل من مكان أسفل منه تحت الأكمة ، أي : لا تحزني يا مريم على ولادة عيسى قد جعل ربك بمكان أسفل منك أو قريب منك نهرًا صغيرا أو إنسانًا شريفًا جليلا ، ويدل على ذلك قراءة ابن عيسى (فناداها ملك من تحتها) "[3] .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٣٦﴾ ﴾ مريم: ٣٦ : " قرأ ابن عامر والكوفيون بكسر (إن) عطف على قوله : إني عبد الله ، أو على الاستئناف ، ويؤيده ما قرأه أبي (إن الله) بالكسر بغير واو "[4] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٣٨١ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٤٣٩ .
[3] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٥ .
[4] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٧ .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾ طه: ١٥ : " أي : أكاد أظهرها ، أي : قرب إظهارها . ويؤيده قراءة فتح الهمزة ، أو المعنى : أكاد أزيل عنها إخفاءها ؛ لأن أفعل قد يأتي بمعنى السلب ، كقولك : أشكلت الكتاب ، أي : أزلت إشكاله "[(١)] .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ ﴾ الأنبياء: ٧٨ : " (وكنا لحكمهم) ، أي : داود وسليمان ، (شاهدين) ، أي : إنما حكما بإرشاد لهما ، وأوقع الجمع موقع التثنية مجازا ، ويدلُّ على ذلك قراءة ابن عباس (لحكمهما) بصيغة التثنية "[(٢)] .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾ ﴾ الشعراء: ١٢٩ : " أي مؤملين أن تخلدوا في الدنيا لإنكاركم البعث فـ(لعلَّ) للترجي ، وهو للتوبيخ ، وقيل: للتعليل ، ويؤيده قراءة عبد الله (كي تخلدوا) ، وقيل: معناها التشبيه ، ويؤيده ما في مصحف أبيّ (كأنكم تخلدون) "[(٣)] .

ومِن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ النمل: ٨٢ : " قرأ الكوفيون بفتح (أن) بتقدير الباء ، كما يدلُّ عليه قراءة عبد الله بن مسعود (بأن) بتصريح الباء ، أي : تحدثهم بأن الناس كانوا لا يوقنون بآيات الله تعالى الناطقة بمجيء الساعة ومباديها ، ... وقرأ الباقون بكسر (إن) على الاستئناف ، فعلى هذا فالوقف على تكلمهم تام ، وعليه أيضاً يجوز أن يكون بمعنى : تجرحهم ، مع إفادة معنى التكثير ، ويدل عليه

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٦ .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٢ .

(٣) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٢ .

قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد وابن زرعة والجحدري : (تَكْلُمهم) - بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام - ، والمراد بالجرح : الوسم بالعصا والخاتم "[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴿١٠﴾ ﴾ فاطر: ١٠ : " (يَرْفَعُهُ) والضمير المستكن عائد لـ(لكلم) ، فإن مدار قبول العمل هو التوحيد ، ويؤيده القراءة بنصب (العمل) ، أو عائد لـ(العمل) ، فإنه لا يقوى الإيمان بلا عمل ، فإذا رجع الضمير البارز للعمل كانت الضمير المستكن عائداً لـ(الكلم) كما تقدم أو لله تعالى "[2] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ فِيهَا فَـٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ يس: ٥٧ : " (مَا يَدَّعُونَ) ، أي يشتهون ، وقال الزجاج : أي ما يدعو به أهل الجنة يأتيهم ، وعلى هذا فيكون الافتعال بمعنى الفعل ، ويعضده القراءة بسكون الدال "[3] .

ومثل ما سبق قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقِيلَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ الملك: ٢٧ : " أي : تطلبونه في الدنيا وتستعجلونه استهزاء ، أو هذا الذي كنتم تدعون أنه باطل لا يأتيكم . وقرأ الحسن وقتادة وأبو رجاء والضحاك ويعقوب وأبو زيد وأبو بكر وابن أبي عبلة ونافع في راوية الأصمعي بسكون الدال من الدعاء ، وهي مؤيدة للقول بأن (تدَّعون) مثقلة من الدعاء في قراءة العامة "[4] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٣٣ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٠١ .
[3] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢١٢ .
[4] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٩١ .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ٧١ فِي ٱلۡحَمِيمِ ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسۡجَرُونَ ٧٢ ﴾ غافر: ٧١ — ٧٢ . " وقرئ (والسلاسلَ يسحبون) بنصب (السلاسل) على أنه مفعول مقدم لـ(يسحبون) بفتح الياء، وقرئ (السلاسلِ) بالجر على إضمار الباء كما يدلّ عليه القراءة به "[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ٣٩ ﴾ الزخرف: ٣٩ : " وفاعل (ينفع) إما (أنكم) ومدخولها ، و(إذ ظلمتم) إما بدل من اليوم ، والمعنى : ولن ينفعكم اليوم إذ تبين الآن عندكم وعند الناس جميعاً أنكم ظلمتم أنفسكم في الدنيا بالإشراك بالله كونكم مشتركين في العذاب ، بمعنى : لن يحصل لكم التشفي بكون قرنائكم معذبين مثلكم حيث كنتم تدعون عليهم بقولكم : ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا ٦٨ ﴾ الأحزاب: ٦٨ ، وإما مضمر يعود إلى التمني ، و(إذ ظلمتم) تعليل لنفي النفع ، وكذلك (أنكم) بفتح الهمزة . ويؤيد هذا الاحتمال قراءة ابن عامر في رواية (إنكم) بكسر الهمزة ، والمعنى : ولن ينفعكم يوم القيامة تمنيكم لمباعدتهم لأجل ظلمكم أنفسكم في الدنيا باتباعكم إياهم في الكفر والمعاصي ؛ لأن حقكم أن تشركوا أنتم وقرناؤكم في العذاب كما كنتم مشتركين في سببه في الدنيا "[2] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ٧٩ ﴾ الواقعة: ٧٧-٧٩ : " (لاَّ يَمَسُّهُ إِلاَّ ٱلْمُطَهَّرُونَ) ، وهذه الجملة صفة ثانية لـ(كتاب) ، فالخبر بمعنى النهي ، ويؤيد هذا قراءة عبد الله بن مسعود (ما يمسه) بـ(ما) النافية "[3] .

---

(1) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٥٥ .

(2) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٧٦ .

(3) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٤٨-٣٤٩ .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ الحديد: ١٦ : " (وَلاَ يَكُونُواْ كَالَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ)، أي : هذا إما معطوف على (تخشع) ، فـ(لا) نافية، أي : وألم يأن وقت أن لا يكونوا كاليهود والنصارى من قبل ما نزل إليكم ، وإما جزم بلا الناهية ، ويدل على هذا الوجه قراءة من قرأ بالتاء على سبيل الالتفات "[١] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾ التوبة: ١١٢ : " (التائبون) وهو رفع على المدح ، أي : هم التائبون من كل معصية ، كما يدل عليه قراءة عبد الله بن مسعود وأبي والأعمش (التائبين) بالياء إلى قوله تعالى (والحافظين) ، إما نصبًا على المدح ، أو جرًّا صفة للمؤمنين ، ويجوز أن يكون (التائبون) رفعًا على البدل من الواو في (يقاتلون) "[٢] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ المرسلات: ١٦ – ١٧ : " (ألم نُهلكِ الأوَّلين) ... والوقف هنا كافٍ ، ثمَّ استأنف بقوله (ثمَّ نُتبعهم الآخِرين) ... ويدل على هذا الاستئناف قراءة عبد الله ، ثم (سنتبعهم) بسين التنفيس، أما قراءة الأعمش والأعرج عن أبي عمرو، ثم نتبعهم بتسكين العين فهو تسكين للتخفيف لا للجزم ، فهو مستأنف كالمرفوع لفظاً "[٣] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾ ﴾

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٥٣ .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٥٦ .

[٣] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٢٠ .

الفجر: ٦-٧ : " (إِرَمَ) عطف بيان لـ(عاد) ؛ للإعلام بأنهم عاد الأولى القديمة إن جعلنا إرم اسماً للقبيلة بتقدير مضاف ، أي : سبط إرم ، فـ(إرم) جد عاد ، فإن عاداً هو ابن عوص بن إرم ابن سام بن نوح - عليه السلام - ، وإن جعلناه اسم البلدة كان التقدير : بعاد أهل إرم ، ويدل عليه قراءة ابن الزبير (بعاد إرم) على الإضافة "[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١﴾ الماعون: ١ : " فـ(رأى) إما بصرية ، فالمعنى : أأبصرت المكذب بالجزاء أو بالإسلام أو هل عرفته ، وإما بمعنى : أخبرني الذي يكذب بالحساب من هو ، ويدل على هذا قراءة عبد الله ابن مسعود (أرأيتك) ، بزيادة حرف الخطاب ، والكاف لا تلحق البصريَّة "[2] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ المسد: ١ : " فالأولى مشت تمشية الدعاء عليه، والثانية أخرجت مخرج الخبر ، أي : وقد حصل الهلاك عليه ، فهذه الجملة على هذا على تقدير (قد) ، ويؤيده قراءة ابن مسعود (وقد تب) بالتصريح بـ(قد) "[3] .

وأمَّا بالنسبة للحديث النبويّ فكما نعرف أنَّه كلام رسول اللهَّ - صلى الله عليه وسلم - وما نقل عنه من عبارات توضح أقواله ، وأفعاله ، وأخباره ، وهو بعد كلام اللهَّ العزيز ، فصاحة وبلاغة ، وكان الواجب أن يأتى بعده فى صحة الاحتجاج به فى علوم العربية كافة بلا تمييز بينهما ؛ وذلك لأنه كلام أفضل البشر، ومع ذلك فإنَّني لم أجد الشيخ محمَّد نووي يذكر حديثًا يستشهد به على مسألة لغويَّة ولا مسألة نحويَّة ، وقد يكون مردُّ ذلك أنَّ كثيرًا من النحويين لا يستشهدون به كثيرًا ؛ لاحتمال رواية الحديث بالمعنى لا باللفظ ،

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٤٤ .
(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٦٦ .
(٣) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٧٠ .

الأمر الذي جعلهم ينقسمون بين مجيزين الاستشهاد به والمانعين له ، ومع ذلك لم أستطع أن أجزم بموقف الشيخ من الاستشهاد بهذا المصدر من مصادر السماع .

وأمّا بالنسبة لكلام العرب شعرًا فقد وجدناه يورد بيتًا واحدًا فقط من الشواهد الشعريّة ، وهو قول امرئ القيس في مسألة الجرّ على الجوار[1] :

كَأَنَّ ثَبيرًا في عَرَانِينِ وَبْلِهِ   كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

ولم يذكر غيره ، وفي ذكره لهذا الشاهد جاء بموطن الشاهد فقط ، فذكر عجزه دون صدرِه .

وأمّا الشواهد النثريّة فقد ذكر شاهدين منها ، وهما :

أحدهما : (قُم قائمًا) ، وهو في الحقيقة جزء من قول امرأة من العرب تُرَقِّص طفلها) ، وقد استشهد به على ورود المفعول المطلق مصدرًا على صورة اسم الفاعل[2] .

والثاني : قول أحدهم (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَربٍ) ، وذلك عند حديثه عن مسألة الجرّ على الجوار[3] .

وذكر الشيخ لغة من لغات العرب ، وذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ العنكبوت: ١٢ : " (**وَلْنَحْمِلْ خطَاياكُمْ**) ، **وقرأ الحسن وعيسى بكسر لام الأمر، وهو لغة الحجاز** "[4] .

وخلاصة القول : لم يشر الشيخ إلى القياس في تفسيره ، رغم أن جميع الأصول والأدلّة ترجع إليه ، واقتصر في عرضه للمسائل النحوية على السماع فقط ،

---

(1) انظر : صفحة ١٦٧ من هذا البحث .

(2) انظر : صفحة ١١٥ من هذا البحث .

(3) انظر : صفحة ١٦٧ من هذا البحث .

(4) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٥٤ .

كما أنه اعتنى بالقراءات القرآنية عناية فائقة ، حرص فيها على استعراض ما ورد فيها من متواتر وشاذ فيما يفسره من آيات وما يستشهد به أحيانًا ، مع بيان ما تحتمله هذه القراءات من معان واعتنى بتخريجها وتوجيهها إفرادًا وتركيبًا .

ومن اللافت للانتباه أن الشيخ لم يذكر حديثًا واحدًا في عرضه للمسائل اللغوية والنحوية ، ولم يذكر سبب ذلك ، رغم أهمية الحديث في فهم هذه المسائل ؛ بكونه كلام أفضل البشر وأفصحهم لسانًا وأبلغهم بيانًا .

وباستعراض المصادر السمعية نجد الشيخ لم يعول كثيرًا على الشواهد الشعرية والنثرية في تفسيره ، باعتبارهما مصدرين من مصادر السماع .

واكب الحديث عن التعليل النحوي نشأة النحو وبداياته الأولى ، وكان النحاة الأولون حريصين على تفسيرِ الظاهرة الترّكيبيّةِ الموجودة في لغَةِ العربِ تفسيراً دقيقاً ، فاستَعملوا جُملةً مـنْ الأصـولِ الفـلسـفيّةِ العلمـية لِتـسـاعدَهم في الوُصُولِ إلى نظرةٍ دقيـقـةٍ في هـذه التـراكيـبِ ، وهـذه الأصـولُ مَوجـودةٌ في غيْرِ النّحو منْ علومِ العَربِ ، منها القيـاسُ والتّـأويلُ ، وهمـا منْ مصطلحاتِ الفقهِ والتّفسيرِ .

ومن الأصولِ الفلسفيّةِ العلمية العلّةُ ، وهي تفسير لظاهرة لغويَّة ، والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتْها على ما هي عليه ، وهي إمعانُ النّظرِ المنطقيّ الذي يساعدُ في الكشفِ عن الأسرارِ الذّهنيّةِ للتّراكيبِ النّحويّة ، ومنْ ثَمّ تساعدُ في الوصولِ إلى تفسيرٍ عقليّ للتركيبِ .

وقد سارَ النّحاةُ على طريق استخدامِ العلّةِ في التفسيرِ كَما هو حالُ غيرِهم من الفقهاءِ والمفسّرين ، فيعللون كثيرا من الأحكام النحوية ، وقد سُئل الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أستاذ سيبويه : أأخذ هذه العلة عن العرب ، أم اخترعها من لدن نفسه ؟ ، فأجاب قائلاً : " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة ، فهو الذى التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن

ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها "[1] .

واستخراج علّة الحكم تتطلب التدبر وكثرة المعاودة ، فهي مشابهة لعملهم في إبلهم ، قالوا : عالَلْتُ الناقة إذا حلبتها ثم رفقت بها ساعة لتفيق ، ثم حلبتها ، فتلك المُعَالَّة والعِلال[2] ، ومن هذه المعاودة والتكرير كانت تسمية العلة النحوية .

وهي ثابتة عند النحويين ، وإن أنكرها ابن مضاء وغيره ، والنحوي يسعى جاهداً لاستخراج علل لأحكامه ، وإظهار وجه الحكمة فيه ، قال سيبويه : " وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً "[3] .

وقال ابن جنّي : " ولستَ تجد شيئًا مما علّل به القوم وجوه الإعراب إلاّ والنفس تقبله ، والحسُّ منطوٍ على الاعتراف به "[4] .

وقال أيضًا وهو يرد على من ينكرها ، حيث يقول : " لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ، ألا ترى إلى إطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجر بحروفه ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه "[5] .

فالتعليل النحوي من ركائز الدرس النحوي ، ولا يمكن بحال أن ننكر العلل النحوية كما دعا بعضهم إلى ذلك ، كما أنه لا ينبغي أن نسرف في العلل ونتبعها ما ظهر

---

[1] الزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق ، الإيضاح في علل النحو ، ص٦٤ ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

[2] ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ١٣/٤ ، مادة (علل) . .

[3] سيبويه ، الكتاب ، ٣٢/١ . وانظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص٤٧ .

[4] ابن جني ، الخصائص ، ١٥/١.

[5] ابن جني ، الخصائص ، ١٥/١ .

منها وما بطن حتى لا ترهق العقول ، وتثقل الدرس النحوي بما هو غني عنه ، حيث لا طائل من ورائه إلا الجدل والخلاف ، والفلسفة الفكرية غير المقبولة .

والمقبول من موقف النحاة من قضية التعليل النحوي ، هو المذهب الوسط الذي عليه أكثر النحاة الذي يفسره الظاهرة بما يتبادر من العلل الأوائل التي تُبين وجه الحكمة من الظاهرة النحوية ، ويمكن على أساسها تثبيت الحكم النحوي أو نفيه .

وأما موقف الشيخ محمد نووي من التعليل النحوي في ضوء كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، فإنَّه قد اهتمَّ بالعلل النحويَّة اهتمامًا واضحًا ، وعلَّل لكثيرٍ من الأحكام والآراء النحويَّة ، وفيما يلي بعض الأمثلة للعلل النحويَّة التي جاء بها في كتابه .

فمن ذلك احتجاجه لقراءة عيسى بن عمر قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾ ﴾ الأنفال: ٩ بكسر همزة (إنَّ) ، أي : (فاستجاب لكم إني ممد لكم) ، قال : " **على إضمار القول ، أو على إجراء استجاب مجرى ، قال : والعامة على فتح الهمزة بتقدير حرف الجر** "[1] .

ومن ذلك تعليله لبناء بعض الأسماء المعربة في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴿٦٦﴾ ﴾ هود: ٦٦ ، قال : " **وقرأ الكسائي ونافع في رواية ورش وقالون هنا وفي المعارج[2] (يومئذ) بفتح الميم ؛ لإضافة (يوم) إلى (إذ) ، وهو مبني فيكون مبنيًا ، والباقون بكسر الميم فيهما ؛ لإضافة (يوم) إلى الجملة من المبتدأ والخبر ، فلما قطع المضاف إليه عن اذ نون ؛ ليدل التنوين على ذلك ، ثم كسرت الذال لسكونها وسكون**

---

(1) نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٣١٥ .

(2) وهو قوله تعالى : ﴿ يُبَصَّرُونَهُمْ ۚ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ ﴾ المعارج: ١١ ، وسيأتي ذكره .

التنوين ، ولم يلزم من إضافة (يوم) إلى المبني (أن يكون) مبنيا ؛ لأن هذه الإضافة غير لازمة "[1] .

وقال في قوله تعالى : ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴿٨٩﴾﴾ النمل: ٨٩ : " وقرأ نافع والكوفيون بفتح الميم من (يومئذ) ، وهو فتحة بناء ؛ لإضافة (يوم) إلى المبني ، والباقون بكسرها ، وهو كسرة إعراب "[2] .

وقال في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ العنكبوت: ٢٥ : " ونقل عن عاصم أنه رفع (مودةُ) غير منونة ، ونصب (بينَكم) ؛ لإضافته إلى المبني "[3] .

وقال في قوله تعالى : ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ الذاريات: ٢٣ : " وقرأ حمزة والكسائي وشعبة (مثلُ) بالرفع ، والباقون بالنصب ؛ لإضافته إلى مبني وهو (أنكم) ، و(ما) مزيدة "[4] .

وقال في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ الذاريات: ١٣ : " ويجوز أن يكون (يوم هم) خبراً لمبتدأ محذوف ، وهو مبني على الفتح ؛ لإضافته إلى مبني ، ويؤيده أنه قرئ بالرفع ، أي : هو يوم هم إلخ "[5] .

وقال في قوله تعالى : ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ ۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾﴾ المعارج: ١١ : " وقرأ نافع والكسائي (يومَئذ) بفتح الميم على البناء ؛ لإضافة يوم

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٣٨٩ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٣٥ .
[3] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٥٥-١٥٦ .
[4] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٢٤ .
[5] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٢٣ .

إلى مبني ، والباقون بكسرها على الإعراب على الأصل في الاسماء "[1] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾ ﴾ الانفطار: ١٩ : " قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع (يوم) ، وقرأ أبو عمرو في رواية (يوم) مرفوعاً منوناً على جعل الجملة بعده نعتاً له ، والعائد محذوف أي لا تملك فيه ، وقرأ الباقون (يومَ) بالفتح ، وهي إما فتحة إعراب بإضمار (اذكر) ، أو فتحة بناء ، وإنما بني ؛ لإضافته للفعل ، وإن كان معرباً على رأي الكوفيين ، ويكون خبراً لمبتدأ مضمر . وقال أبو علي: إن اليوم لما جرى في أكثر الأمر ظرفاً تُرك على حالة الأكثرية "[2] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَىٰ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنسَانُ مَا سَعَىٰ ﴿٣٥﴾ ﴾ النازعات: ٣٤-٣٥ : " ويجوز أن يكون (يوم) بدلاً من (الطامة الكبرى) مبنياً على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل على رأي الكوفيين "[3] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ ﴿٣٣﴾ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ ﴾ عبس: ٣٣-٣٤ : " و(يوم) إما منصوب بـ(أعني) تفسيراً لـ(الصَّاخة) ، أو بدل منها مبني على الفتح بالإضافة إلى الفعل على رأي الكوفيين "[4] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ المطففين: ٤ -٦ : " وقرئ (يوم) بالنصب والجر ، فالنصب منصوب بقوله تعالى : (مَّبْعُوثُونَ) ، أو بإضمار (أعني) ، والجر بدل من (يوم عظيم) ، أو هو حالة النصب مبني على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل وإن كان مضارعاً ، كما هو

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٠٠ .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٣٢ .

(٣) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٢٦ .

(٤) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٢٩ .

رأيِ الكوفيين ، فهو مرفوع المحل خبراً لمبتدأ مضمر ، أو مجرور المحل بدلاً من (يوم عظيم) ، ويؤيده القراءة بالرفع والجر "[1] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ﴾ القارعة: ٤ : " و(يوم) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف : وحركته الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل وإن كان مضارعاً ، كما هو رأي الكوفيين ، أي : هي يوم يكون الناس فيه "[2] .

ومن التعليلات التي ذكرها التضمين ، وهو : أن يؤدِّي فِعلٌ أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر فيعطَى حكمه في التعدية واللزوم "[3]

فمن ذلك تعليله تعدِّي (اتَّبع) إلى المفعول به الثاني بـ(عن) ، قال في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ المائدة: ٤٨ : " و(عن) متعلقة بـ(لا تتَّبع) على تضمين معنى (تتزحزح) ونحوه ، أي : لا تنحرف عما جاءك من الحق متبعًا أهواءهم "[4] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾ الكهف: ٤٢ : " وقوله (على ما أنفق) متعلق بـ(يقلب) ؛ لأنه ضُمن معنى يندم ، كأنه قيل : فأصبح يندم على ما صنع ، فإنَّه من عظُمَت ندامتُه يُصفق إحدى يديه على الأخرى "[5] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ الصافات: ١٧١ : "

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٣٢-٤٣٣ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٦١ .
[3] يعقوب ، موسوعة النحو والصرف والإعراب ، ص٢٥٥ .
[4] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٠٧ .
[5] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٤٩٩ .

وقرئ (على عبادنا) بتضمين (سبقت) معنى حقَّت "[1] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ ﴾ النور: ٢ : " وجملة (فاجلدوا) خبر المبتدأ ، والفاء لتضمُّنِ المبتدأ معنى الشرط ؛ إذ اللام بمعنى الموصول ، والتقدير : التي زنت والذي زنى "[2] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ الشورى: ٣٠ : " فـ(ما) متضمنة لمعنى الشرط ، ولذلك جاءت الفاء في جوابها ، وقرأ نافع وابن عامر (بما كسبت) بغير فاء ، فـ(ما) بمعنى (الذي) ، و(بما كسبت) خبره . والمعنى : والّذي أصابكم من الأحوال المكروهة وقع بما كسبت أيديكم "[3] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾ الجمعة: ٨ : " والفاء في (فإنه) لتضمن الاسم معنى الشرط باعتبار الوصف "[4] .

ومن العلل التي أوردها الشيخ محمَّد نووي علَّة منع الاسم من الصرف ، فمن ذلك قال في قوله تعالى : ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ المؤمنون: ٢٠ : " ومن قرأ بفتح السين [يعني قوله : سيناء] منع الصرف لألف التأنيث الممدودة ، ومن قرأ بكسرها ، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو ، فقد منع

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٢٤ .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٧٣ .

(٣) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٧٠ .

(٤) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٧٦ .

الصرف للعلمية والعجمة ، فإنَّ الهمزة ليست للتأنيث بل للإلحاق بقرطاس "[1] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ المؤمنون: ٤٤ : " وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وهي قراءة الشافعي (تترًى) بالتنوين ، فألفه للإلحاق بجعفر ، فلما نون ذهبت ألفه لالتقاء الساكنين ، وباقي السبعة (تترَى) بألف صريحة دون تنوين ، والألف للتأنيث باعتبار أن الرسل جماعة ، والتاء بدل من الواو ، فإنه مأخوذ من الوتر وهو الفرد ، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل وقع حالا ، أي : متواترة ، أي : متتابعة فرادى "[2] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ النمل: ٢٢ : " (وجئتُك مِن سبأ) وقرأ أبو عمرو والبزي بفتح الهمزة من غير تنوين ، يراد به القبيلة والمدينة ، والأصل اسم للقبيلة ، ثم سميت مدينة مأرب بـ(سبأ)، وبينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام ، والباقون بالجر والتنوين ؛ اسم للحي ، سُمُّوا باسم أبيهم الأكبر وهو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان "[3] .

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ نوح: ٢٣ : " وقرأ نافع (وُدّاً) بضم الواو ، والباقون بفتحها ، وقرأ العامة (يغوثَ) و(يعوقَ) بغير تنوين للعلمية والوزن ، أو للعلمية والعجمة ، وقرأهما الأعمش مصروفين ؛ للتناسب أو على لغة من يصرف غير المنصرف مطلقاً "[4] . ونجده يذكر هنا علةً من العلل وهي التناسب .

---

(1) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٦٣ .
(2) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٦٦ .
(3) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٢٤ .
(4) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٠٤ .

ومن العلل النحويّة التي ذكرها الشيخ محمّد نووي علّة التخفيف ، قال في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ﴿٤٥﴾ ﴾ النازعات: ٤٥ : " **وقرأ عمر بن عبد العزيز وأبو جعفر وطلحة وابن محيصن (منذرٌ) بالتنوين ، وهو الأصل ، وحذف التنوين للتخفيف ، وكلاهما يصلح للحال والاستقبال ، فإذا أريد الماضي فلا يجوز إلا الإضافة** "[1] .

ومن العلل الواردة في (مراح لبيد لكشف قرآن مجيد) ما ذكره الشيخ في تعليل تعدّي فعل (زوّج) إلى المفعول به الثاني بواسطة حرف الباء ، قال في قوله تعالى : ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّصۡفُوفَةٍۖ وَزَوَّجۡنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ الطور: ٢٠ : " **أي بنساء بيض عظام الأعين ، فقوله تعالى: (وَزَوَّجْنٰهُم) عطف على خبر (إن) ، وهو إشارة إلى أن المزوِّج هو الله تعالى ، يتولى الطرفين يزوّج عبيده بإمائه ، ومن يكون كذلك لا يفعل إلاّ ما فيه راحة العبيد والإماء ، فهو إشارة إلى أنَّ الحور العين في الجنات مملوكات بملك اليمن لا بملك النكاح ، وإنما عُدّي بالباء ؛ إشارة إلى أن المنفعة في التزويج هنا للرجال فقط ، وإنما زُوِّجوا للذتهم بالحرر ، لا للذة الحور بهم ، وأيضاً إن في التزويج معنى الإلصاق ، وفي الباء كذلك ، فكأن المعنى جعلناهم ملصقين بحور من غير عقد منهم** "[2] .

ومنها ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ النور: ٥١ ، قال : " **وقرأ الجمهور (قول المؤمنين) بالنصب على أنه خبر (كان) ، و(أن يقولوا) اسمها ، وهذا أقوى صناعةً ؛ لأن الأولى جعلُ الأعرفِ الاسمَ ، و(أن يقولوا) أوغَلُ في التعريف ؛ لأن الفعل المبتدأ بـ(أن) لا سبيل إليه للتنكير ، بخلاف (قول المؤمنين) ، فإنه**

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٤٢٧ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣٢٨ .

يجوز تنكيره بعزل الإضافة عنه، والمعنى: إنما كان قولَ المؤمنين المخلصين عند الدعوة خصوصيَّةً قولُهم المحكي عنهم . وقرأ الحسن (قول المؤمنين) بالرفع على العكس ، وهذا أفيَدُ بحسب المعنى ؛ لأنَّ مَصبَّ الفائدة هو الخبر ، فالأحقُّ بالخبريَّة ما هو أكثرُ فائدةً وأظهرُ دلالةً على الحديث ، والمعنى : إنما كان مطلقُ القولِ الصادر عن المؤمنين خصوصيَّةً هذا القولَ المحكى عنهم ، لا قولا آخر أصلا ، وهذا تعليم أدب الشرع بمعنى: أن ما يجب أن يسلك المؤمنون هكذا "[1] .

ومثل ما سبق ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٥﴾ ﴾ الأعراف: ٥ ، قال : " والمختار عند النحويين أن يكون محلُّ (أن قالوا) رفعًا بـ(كان) و(دعواهم) نصبًا ، بدليل تذكير (كان) ، كقوله تعالى :﴿ ۞ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ ﴿٥٦﴾ ﴾ النمل: ٥٦ ، وقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ ﴿١٧﴾ ﴾ الحشر: ١٧ ، وقوله تعالى : ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴿٢٥﴾ ﴾ الجاثية: ٢٥ "[2] .

ومن العلل التي وردت في (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾ ﴾ الشعراء: ٢٢٧ ، قال : " و(أيَّ) منصوب بـ(ينقلبون) ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ(سيعلم) ؛ لأن أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها ؛ لأن الاستفهام معنى ، و (ما) معنى آخر ، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض "[3] .

ومنها تعليله لدخول تاء التأنيث في (النطيحة) في قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٨٧ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٧٢ .
[3] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٢٠ .

﴿ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾ ﴾ المائدة: ٣ ، قال : " (**والنطيحة**) ، أي : التي ماتت بنطح شاة أخرى ، وإنَّما دخلت الهاء في النطيحة ؛ لأنها صفة لمؤنث غير مذكور وهو الشاة ، كما تقول : رأيت قتيلةَ بني فلان بالهاء ؛ لأنك إن لم تُدخِل الهاء ، لم يُعرَف المقتولُ أرجلٌ هو أم امرأة ، بخلاف ما إذا ذُكر الموصوف ، فإنه تُحذفُ الهاء حينئذ ، كقولهم : كفٌّ خضيب ، ولحيةٌ دَهينٌ ، وعين كحيل ، وخُصَّت الشاة ؛ لأنَّها من أعمِّ ما يأكله الناس ، والكلام يمشي على الأغلب ، ويكون المراد الكلّ "[1] .

ومنها حديثه عن التنوين في (غواشٍ) حيث قال في قوله تعالى : ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤١﴾ ﴾ الأعراف: ٤١ : " تنبيه : تنوين (غواش) عوض من الياء المحذوفة على الصحيح ، فإن الإعلال بالحذف مقدم على منع الصرف ، فأصله : غواشي - بتنوين الصرف - فاستُثقلَت الضمَّةُ على الياء فحذفت ، فاجتمع ساكنان ؛ الياء والتنوين، فحُذفت الياءُ ، ثم لوحظ كونُه على صيغة (مفاعل) في الأصل ، فحذف تنوين الصرف ، فخيف من رجوع الياء فيحصل الثِّقل فأُوتِيَ بالتنوين عوضاً عنها ، فـ(غواش) المنوَّن ممنوع من الصرف ؛ لأن تنوينَه تنوينُ عوض كما علمت ، وتنوين الصرف قد حذف ، وإنما كان الراجح تقديم الإعلال ؛ لأن سببه ظاهر وهو الثقل ، وسبب منع الصرف خفي وهو مشابهة الفعل "[2] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ١٩٠ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٧٩ .

ومنها تعليله لخطاب اللهَّ بقوله (ارجِعونِ) حيث قال في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ ﴾ المؤمنون: ٩٩ : " وقوله : (أرْجِعُونِ) خطاب لله ، وجُمِعَ الضميرُ ؛ تعظيماً لله ، أو لتكرير قوله : (ارجعني) ، كأنه قال : ارجعني ، ارجعني ، ارجعني ، ثلاث مرات ، كما قالوا في قوله : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾ ﴾ ق: ٢٤ أنه بمعنى : ألق ، ألق ، فثني الفعل ؛ للدلالة على ذلك ، وقوله : (رَبّ) منادى . وقيل : الخطاب للملائكة الذين يقبضون الأرواح وهم جماعة ، و(ربِ) للقسم ، فكأنه عند معاينة مقعده من النار وملك الموت وأعوانه قال : بحق الرب ارجعون إلى الدنيا لكي أصلح ما أفسدت ، وأطيع في كل ما عصيت ، ومكِّنُوني من التدارك ؛ لعلي أتدارك فيما خلَّفْت من المال ، كما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إذا حضر الإنسانَ الموتُ جمع كل شيءٍ كان يمنعه من حقه بين يديه ، فعند ذلك يقول : ربِّ ارجعون ، لعلي أعمل صالحاً فيما تركت » ، أي : لكي أصيرَ عند الرجعة مؤدِّياً لحقِّ الله تعالى فيما تركت التركة "[1] .

ومنها احتجاجه لقراءة الحسن (الأنجيل) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ الحديد: ٢٧ ، قال : " وقرأ الحسن بفتح همزة (أنجيل)[2] ؛ تنبيهاً على كونه أعجمياً ، وأنَّه لا يلزم فيه مراعاة أبنية العرب "[3] .

ومنها تعليله دخولَ الباء الزائدة على خبر (أنَّ) في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ

---

(1) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٧١ .

(2) هكذا وردت في نسخ (مراح لبيد) التي بين يديَّ ، وأرى الأنسب أن تكتب (الأنجيل) بـ(أل) ، الله أعلم .

(3) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٥٥ .

﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٣﴾ ﴾ الأحقاف: ٣٣ ، قال : " وإنما جاز إدخال الباء على خبر (أن) ؛ لأنه في تأويل خبر (ليس) ، فكأنه قيل : أليس الله بقادر ؟ ، ولذلك أُجيبَ عنه بقولِه تعالى : (بَلَىٰ) ، هو قادر على إحياء الموتى "[1] .

ومنها تعليله توحيد الضمير العائد إلى (مَن) وجمعه ، قال في قوله تعالى : ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴿١٥﴾ ﴾ محمد: ١٥ : " الوجه في توحيد الضمير العائد إلى (من) وجمعه أن يقال : المسندُ إلى (من) إذا كان متصلاً فرعاية اللفظ أولى ؛ لأنه مسموع ، وإذا كان مع انفصال فرعاية المعنى أولى ؛ لأنه لا يُسمع ، بل يبقى في ذهن السامع ، فالحمل في الانفصال على المعنى ، وهو جمع الضمير أولى ، وحمل الاتصال على اللفظ ، وهو إفراد الضمير أولى "[2] .

ومن العلل النحويَّة التي أوردها الشيخ محمَّد نوويّ في كتابه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ المائدة: ١٠٥ : " وقوله (لا يضركم) إما مجزوم على أنه جواب للأمر ، وهو (عليكم) ، أو نهي مؤكد له ، وإنما ضُمَّت الراء ؛ اتباعًا لضمة الضاد المنقولة إليها من الراء المدغمة ، فإنّ الأصل (لا يضرُرْكم) ، ويؤيده قراءة (يضرَّكم) بفتح الراء ، وهو مجزوم ، وإنما فتحت الراء لأجل الخفّة ، وقراءة من قرأ (لا يضِرْكم) بسكون الراء مع كسر الضاد وضمها من ضار يضير ويضور ، إما مرفوع على أنه كلام

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٩٦ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٩٩ .

مستأنف في موضع التعليل لما قبله ، ويعضده قراءة من قرأ (لا يضيرُكم) بالرفع وبالياء بعد الضاد ، أي : ليس يضركم ضلال من ضل إذا كنتم ثابتين في دينكم "[1] .

فنجد في هذا القول علّتين ، وهما : الاتباع ، وطلب الخفّة .

وخلاصة القول : لقد اهتمّ الشيخ محمد نووي بالعلل النحوية ، وعرض لها في تفسيره ، وعلّل لكثير من الأحكام والآراء النحوية دون إسراف في تتبُّعها أو إقحامها في الكلام دون طائل ، بل وظّفها توظيفًا مفيدًا لخدمة النصِّ القرآنيّ .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٢٥ .

إنَّ العناصر اللغويَّة في اللغة العربيَّة تحكمها علاقات التأثير والتأثُّر ، وهذا ما عُبِّر عنه بنظريَّة العامل ، وهي عند النحويين أساس لتفسير كثيرٍ من الظواهر في الإعراب وما يتعلَّق به .

والعامل : ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[1] ، فتكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة .

والعوامل بالتعريف السابق إما ظاهرة لفظية ، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام[2] :

الأوَّل : العوامل الأصليَّة ، وهي التي لا يمكن الاستغناء عنها ، كأحرف النصب والجزم ، وبعض حروف الجر ، والأفعال

الثاني : العوامل الزائدة ، وهي التي يمكن الاستغناء عنها مِن غير أن يترتَّب غالبًا على حذفها فسادُ المعنى المقصود ، وذلك مثل بعض حروف الجرّ الزائدة التي لا تفيد معنى جديدًا ، وإنَّما تزاد لمجرَّد تقوية المعنى وتوكيده ، ومن ذلك الباء في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾ ﴾ النساء: ٧٩ ، وفي باب أفعل التعجب ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ ﴾ مريم: ٣٨ ، و(مِن) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩ ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴿٩٨﴾ ﴾ مريم: ٩٨ .

الثالث : العوامل الشبيهة بالزائدة ، وهي منحصرة في بعض حروف الجر التي تؤدِّي

---

(١) الجرجاني : علي ، كتاب التعريفات ، ص١٥٠ ، مادة (عامل) ، مكتبة لبنان ، بيروت ، طبعة جديدة ، ١٩٨٥م .

(٢) انظر : يعقوب : الدكتور أميل بديع ، موسوعة النحو والصرف والإعراب ، ص٤٤١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م .

معاني جديدة دون أن تحتاج مع مجرورها إلى إلى متعلّق ، ومن ذلك (رُبَّ) نحو : رُبَّ رجلٍ صالح لقيتُه ، وهي تفيد معنى التكثير أو التقليل ، ومدخولها في المثال السابق مجرور لفظًا لكنَّه مرفوع محلاًّ على الابتداء .

وإمَّا معنويَّة مقدرة ، فهي التي تدرَك بالعقل دون أن تُلفظ أو تُكتب ، ومنها : الابتداء الذي يُرفع به المبتدأ ، والتجرُّد من عوامل النصب والجزم الذي يُرفع به الفعل المضارع .

وبعد هذه المقدمة عن نظرية العامل ، يأتي الحديث عن موقف الشيخ محمَّد نووي من هذه النظرية في ضوء (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، وبعض الشواهد على اهتمامه بها ، والأمثلة على ذلك .

فمن ذلك حديثه عن إعمال (إنْ) عملَ (ما) الحجازيَّة حيث قال في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٩٤ ﴾ الأعراف: ١٩٤ : " **وقد قرئ (إنِ الَّذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم) على إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية ، أي : ما الذين تدعون من دونه تعالى عباداً أمثالكم بل أدنى منكم** "[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨ ﴾ المائدة: ٣٨ : " **فـ(جزاء) مفعول من أجله وعامله (فاقطعوا) ، و(نكالا) مفعول من أجله وعامله (جزاء) على طريقة الأحوال المتداخلة ، كما تقول : ضربتُ ابني تأديبًا له إحسانًا إليه ، فالتأديب علّة للضرب ، والإحسان علّة للتأديب** "[2] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٣١١ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٣١ .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢٣﴾ ﴾ الأنعام: ١٢٣ : " و(**أكابر**) **مفعول ثان و(مجرميها) مفعول أول ، والظرف لغو ، وهو متعلق بنفس الفعل قبله ، أي : جعلناه في كل بلد فساقها عظماء** "[١] .

ومن ذلك حديثه عن فعل (اتَّخذ) ، حيث ذكر أنَّه يتعَّدى لواحد ويتعدَّى كذلك لاثنين ، وقد ذكر ذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴿١٨﴾ ﴾ الفرقان: ١٨ ، قال : **" ف(نتخذ) متعد لواحد ، و (من أولياء) مفعول ، و(من) زائدة ، و(من دونك) حال ؛ لأن نعت ال نكرة إذا تقدم عليها صار حالاً ، وعن أبي جعفر وابن عامر أنهما قرءا (تُتَّخَذُ) بالبناء للمفعول ، فهو متعد لمفعولين ، والمفعول الأول نائب الفاعل ، و(من أولياء) مفعول ثانٍ ، و(من) للتبعيض** "[٢] .

وهذا كلام غريب ، والمعروف أنَّ (اتَّخذ) من أفعال التصيير ، فهو من الأفعال المتعدِّية لاثنين ، نحو قول القائل : أتَّخِذُك خليلا لي .

ومن ذلك إجازته تقدُّم خبر كان الجملة على اسمها في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾ الأعراف: ١٣٧ ، قال : " **ف(فرعون) اسم (كان) و(يصنع) خبر لـ(كان) مقدم ، أي : وخربنا الذي كان فرعون يصنعه من المدائن والقصور** "[٣] .

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٦٠ .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٩٤ .

[٣] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٩٧ .

ومن ذلك حديثه عن لام التقوية ، وذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ الأعراف: ١٥٤ ، قال : " **اللام الأولى [يعني بها قوله (للذين)] متعلق بمحذوف هو صفة لـ(رحمة) ، والثانية [يعني بها قوله (لربّهم)] لتقوية عمل الفعل المؤخر** "[1] . والفعل المؤخَّر هو قوله (يرهبون) ، أي : يرهبون ربَّهم .

ومن ذلك حديثه عن (إذا) الفجائيّة الواردة في قوله تعالى : ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾ ﴾ طه: ٦٦ ، قال : " **فـ(إذا) ظرفية تطلب متعلَّقا بنصبها من فعل المفاجأة ، وجملة ابتدائية تضاف إليها ، أي : ففاجأ موسى إذا حبالُهم وعصيهم مخيَّلةٌ إلى موسى السعي كسعي ما يكون حيا من الحيات من أجل سحرهم ، وذلك أنهم لطخوها بالزئبق فلما ضربت عليه الشمس اضطربت واهتزت ، فخيل إليها أنها تتحرك** "[2] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَهُمْ جَنَّـٰتُ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨﴾ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٩﴾ ﴾ لقمان: ٨ - ٩ : " **أي : نعيم جنات ، فـ(لهم) خبر (إن) ، و(جنات) مرفوع على الفاعلية ، (خَـٰلِدِينَ فِيهَا) حال من (جنات النعيم) ، أو من ضمير (لهم)** "[3] .

وعلى قوله يكون خبر (إنَّ) شبه جملة (لهم) ، **وأنا أرى الوجه أن يقال إنَّ خبر (إنَّ) جملة ، فيكون قوله (جنَّات النعيم) مبتدأً ، وخبره (لهم) ، والجملة الاسميَّة في محلِّ رفع خبر (إنَّ)** .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٣٠١ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٣-٢٤ .
[3] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٧٠ .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٧﴾ ﴾ غافر: ٧ : " (ربَّنا) ، **وهذا معمول لقولٍ مضمر في محل نصب على الحال من فـاعل (يستغفرون) ، أي : قائلين (رَبَّنَا) إلخ** "[١] .

ومن ذلك حديثه عن أحد العوامل الناصبة للمفعول المطلق ، وذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ فصلت: ٢٨ : " و(جزاء) **منصوب بـ(جزاء) ، فإن المصدر ينصب بمثله** "[٢] .

والمراد من قوله (المصدر) هو المفعول المطلق ، وعلى نحو قوله قول القائل : ضَرْبُك محمَّدًا ضَرْبًا شديدًا يؤلِمه .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ الدخان: ١٦ : " و(يوم) **منصوب بما دل عليه (منتقمون) ؛ لأنَّ ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيها قبلها ، أي : يوم نأخذ بشدة أخذا قويا بإيصال الآلام المتابعة ننتقم (إنا منتقمون)** "[٣] .

ومن ذلك حديثه عن العامل في الحال ، قال في قوله : " ﴿ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ ﴿٢٩﴾ ﴾ الفتح: ٢٩ : " **ف(ذلك) مبتدأ ، و(مثلهم) خبره ، و(في التوراة) حال من (مثلهم) ، والعامل معنى الإشارة** "[٤] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡۘ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ ﴿٦﴾

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٤٧ .
[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٦١ .
[٣] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٢٨٣ .
[٤] نووي ، مراح لبيد ، ٢/٣١١ .

﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴿٧﴾ ﴾ القمر: ٦ – ٧ : " و(يوم) منصوب بـ(يخرجون) ، و(خشعاً) حال من فاعل (يخرجون) ، وكذا جملة «كأنهم» إلخ "[١] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴿٧٦﴾ ﴾ الرحمن: ٧٦ : " (مُتَّكِئِينَ) حال من فاعل (خاف) الذي هو عامل للحال ، أو كان عامله وصاحبه ما تدل عليه (فاكهة) ، أي : يتفكّهُ المتفكهون حال كونهم جالسين جلوسَ المتمكن المتربع "[٢] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١﴾ ﴾ ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾ ﴾ الواقعة: ١–٢ : " والعامل في (إذا) (ليس لوقعتها كاذبة) ، فاللام بمعنى (في) ، أي : ليس كاذبة توجد في وقت وقوعها ، أو بمعنى (عندي) ، أي : لا يكون عند وقوعها نفس تكذب في نفيها "[٣] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِـَٔابَآئِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾ ﴾ الكهف: ٥ : " فـ(كلمة) بالنصب على التمييز ، وبالرفع على الفاعلية ، فعلى النصب يكون فاعل (كبرت) مضمر مفسر بما بعده ، وهو للذم ، والمخصوص بالذم محذوف ، تقديره : كبرت الكلمة كلمة خارجة من أفواههم تلك المقالة الشنعاء ، والنصب أقوى وأبلغ ، وفيه معنى التعجب ، أي : ما أكبرها كلمة "[٤] .

كما تحدَّث الشيخ محمَّد عن العوامل المحذوفة العاملة في معمولاته ، فمن

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٣٧ .
[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٤٣ .
[٣] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٤٤-٣٤٥ .
[٤] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٤٩٢ .

ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ﴿٦﴾ ﴾ النازعات: ٦ : " و(يوم) منصوب بجواب القسم المضمر ، أي : لتبعثن يا كفار مكة يوم تتحرك النفخة الأولى مع ظهور الصوت "[١] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ البينة: ٧-٨ : " و(خالدين) حال من مقدر ، فعامله محذوف ، أي : دخلوها ، ولا يجوز أن يكون حالاً من (هم) في (جزاؤهم) ؛ لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وقوله : (عِندَ رَبِّهِمْ) حال من (جزاؤهم) ، أو ظرف له ، و(أبداً) منصوب بـ(خالدين) "[٢] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ ﴾ المائدة: ٦ ، حيث أجاز أن يكون قوله (أرجلِكم) في قراءة من قرأ بالجر مجرورًا بحرف الجر المحذوف ، قال : " ... ، أو مجرورة بحرف جر محذوف متعلّق بفعل محذوف تقديره : وأفعلوا بأرجلكم غسلاً ، وحذف حرف الجر وإبقاء الجر جائز "[٣] .

فذكر هنا أنّ (أرجلِكم) مجرور بحرف الجرّ المحذوف ، وهذا الحرف

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٢٥ .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٥٩ .

[٣] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ١٩٣ .

المحذوف متعلِّق بعامل محذوف أيضًا .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٠﴾ ۞ يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ النحل: ١١٠-١١١ : " **(يومَ يأتي) فالظرف منصوب بـ(رحيم) ، أو بمحذوف ، أي : ذكرهم يوم يأتي كل إنسان يعتذر عن ذاته ويسعى في خلاصه من العذاب** "[١] .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ بِٱلْحَقِّ فَجَعَلْنَٰهُمْ غُثَآءً ۚ فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤١﴾ ﴾ المؤمنون: ٤١ : " **فـ(بعدا) مصدر منصوب بفعل لا يستعمل إظهاره ؛ لأنه بمعنى الدعاء عليهم ، و(للقوم) متعلق بمحذوف ، واللام للبيان ، فالله تعالى ذكر ذلك على وجه الإهانة لهم ، وهو التبعيد من الخير** "[٢] .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾ ﴾ الفرقان: ٢٢ : " **(يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ) منصوب بعامل دل عليه (لا بشرى) ، أي : يبغون البشرى يوم يرون ملائكة العذاب قائلين : (لاَ بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ)** "[٣] .

ومِن مظاهر اهتمامه بإيراد العوامل النحويَّة عنايته بذكر متعلَّقات الظرف والجار والمجرور ، وهذا في كتابه كثيرٌ جدًّا ، وأنا أذكر هنا بعضًا منها ؛ لتكون دليلاً على غيرها .

فمن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٤٦٦ .
[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٦٥ .
[٣] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٩٥ .

﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ البقرة: ٢٦٧ : " (منه تنفقون ولستم بآخذيه) ، فقوله (منه) استفهام على سبيل الإنكار ، وهو متعلق بالفعل بعده ، والمعنى : أمن الخبيث تنفقون في الزكاة ، والحال أنكم لستم قابلي الخبيث إذا كان لكم حق على صاحبكم "[١] . فكان يذهب في هذه الآية إلى أنَّ هناك استفهامًا مقدَّرًا .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٌ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٌ مِّثۡلُهُۥۚ وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ آل عمران: ١٤٠ : " (وليعلم الله الذين آمنوا) واللام متعلقة بفعل مضمر ، والتقدير : وفعلناه هذه المداولة لكي يرى الله الذين أخلصوا في إيمانهم متميزين من المنافقين إذا أصابتهم المشقة ، كما وقع في أحد "[٢] .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخۡزِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ إِنَّكَ لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ﴾ آل عمران: ١٩٤ : " (ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك) ، والجار والمجرور متعلق بـ(وعدتنا) ، أي : وعدتنا على تصديق رسلك ، أو بمحذوف وقع صفة لمصدر مؤكد محذوف ، أي : وعدتنا وعدًا كائنًا على ألسنة رسلك "[٣] .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدۡخِلُهُمۡ فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَفَضۡلٖ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَيۡهِ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ﴾ النساء: ١٧٥ : " (ويهديهم إليه صراطًا مستقيما) ، والجار والمجرور في محل نصب حال من (صراطًا) والضمير المجرور عائد على الله بتقدير مضاف ، أي : إلى ثوابه "[٤] .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٧٨ .
[٢] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ١٢١ .
[٣] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ١٣٦ .
[٤] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ١٨٨ .

﴿ أَخِيهِ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ المائدة: ٣١ : " (ليريه كيف يواري سوأة أخيه) واللام متعلقة بـ(بعث) حتما ، والضمير المستكن عائد إلى الله تعالى أو متعلقة (يبحث) أوبـ(بعث) ، والضمير راجع للغراب ، و(كيف) حال من ضمير (يواري) العائد إلى قابيل كالضميرين البارزين ، وهو معمول لـ(يواري) ، وجملته معلقة للرؤية البصرية أو العرفانية المتعدية لمفعول قبل تعديتها بهمزة الثقل وبعده لاثنين ، وحينئذ فـ(كيف) في محل المفعول الثاني سادة مسده "[1] .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ المائدة: ٤٨ : " (**وأنزلنا إليك الكتاب بالحقّ**) ، **والجارّ والمجرور متعلق بمحـذوف وقع حـالاً من الكتاب ، أو من فاعل (أنزلنا) ، ومن الكاف في (إليك)** "[2] .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾ ﴾ الأنعام: ١ : " (**ثم الذين كفروا بربهم يعدلون**) ، **وهـذه الجملة إما معطوفة على قوله (الحمد لله) ، والباء متعلقة بـ(كفروا) ، فيكون (يعدولون) من العدول ولا مفعول له ، والمعنى أنَّ الله تعالى حقيق بالحمد على ما خلقه ؛ لأنّه تعالى ما خلقه إلا نعمة ، ثم الذين كفروا بربهم يميلون عنه فيكفرون نعمته ، أو متعلقة بـ(يعدلون) ، وهو من العدول بوضع الرب موضع الضمير العائد إليه تعالى ، والمعنى : أنّه مختص باستحقاق الحمد والعبادة باعتبار ذاته وباعتبار**

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٠٠ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ١/٢٠٦ .

شئونه العظيمة الخاصة به ، ثم هؤلاء الكفرة يسوون به غيره في العبادة التي هي أقصى غايات الشكر الذي رأسه الحمد . وإما معطوف على قوله (خلق السموات) والباء متعلقة بـ(يعدلون) ، وقدمت لأجل الفاصلة ، وهي إما بمعنى (عن) و(يعدلون) من العدول ، والمعنى : أن الله تعالى خلق ما لا يقدر عليه أحد سواه ، ثم الذين كفروا يعدلون عن ربهم إلى غيره ، أو للتعدية و(يعدلون) من العدل ، وهو التسوية ، والمعنى : أنه تعالى خلق هذه الأشياء العظيمة التي لا يقدر عليها أحد سواه ، ثم أنهم يعدلون به جمادًا لا يقدر على شيء أصلاً ، فيكون المفعول محذوفًا ، وكلمة ثم لاستبعاد الشرك بعد وضوح آيات قدرته تعالى "[1] .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ النور: ١٩ : " (في الذين آمنوا) ، فالجار متعلِّق بـ(تشيع) أو متعلق بمضمر هو حال من الفاحشة ، أي : أن العصبة الذين يقصدون شيوع الفاحشة كائنة في حق المؤمنين عائشة وصفوان "[2] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ النور: ٤٩ : " فقوله (إليه) متعلق بـ(يأتوا) ؛ لأنه متعد بـ(إلى) أو بـ(مذعنين) ؛ لأنه بمعنى : مسرعين في الطاعة "[3] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥ : " وقوله : (لِتَكُونَ) متعلق بـ(نزل) ، وكذا قوله : (بلسان) ، ويجوز أن يكون بدلاً من (به) ،

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٣٠ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٧٨ .

[3] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٨٦ .

وأما جعله متعلقا بـ(المنذرين) فيفيد أنَّ غاية الإنزال كونه لله من جملة المنذرين باللغة العربية فقط ، وهذا لا ينبغي ؛ فإنَّ سبب كونه - صلى الله عليه وسلم - من جملة المنذرين مجرد إنزال القرآن عليه - صلى الله عليه وسلم - ، لا إنزاله بخصوص اللسان العربي . والذين أنذروا باللسان العربي خمسة فقط محمد وإسماعيل، وهود، وصالح، وشعيب - عليهم الصلاة والسلام – "[1] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى ﴿٣١﴾ ﴾ النجم: ٣٠-٣١ : " وقوله تعالى : (لِيَجْزِىَ) متعلق بقوله : (ضَلَّ) و(ٱهْتَدَىٰ) ، كأنه تعالى قال : هو يعلم بمن ضلّ واهتدى ليجزيهما ، أو متعلق بقوله تعالى (فأعرض) ، أي : أعرض عنهم ليقع الجزاء "[2] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ ﴾ الكهف: ١٠٤ : " (في الحياة الدنيا) متعلق بـ(سعيهم) لا بـ(ضل) ، وجملة (وهم يحسبون) حال من فاعل (ضل) ، وهو أولى من كونها حالاً من المضاف إليه "[3] .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ القلم: ٣٩ : " (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) والجار والمجرور إما متعلق بـ(بالغة) ، أي : أيمان تبلغ ذلك اليوم ، وإما بالمقدر ، أي : ثابتة لكم إلى يوم القيامة ، ويكون معنى بالغة مؤكدة "[4] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١١٦-١١٧ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٣٤ .
[3] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٥٠٩ .
[4] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٩٤-٣٩٥ .

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ ﴿٨﴾ ﴾ المعارج: ٨ : " **وهذا الظرف متعلق بـ(ليس له دافع) ، أو بما في معناه كـ(يقع) ، أي : يقع العذاب يوم تكون إلخ ، أو متعلق بـ(قريباً) إذا كان الضمير في (نراه) للعذاب** "[(١)] .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴿٥﴾ ﴾ القدر: ٤-٥ : " **فـ(سلام) خبر مقدم ، و(هي) مبتدأ مؤخر ، و(حتى) متعلق بـ(تنزّل) ، أي : أن الملائكة ينزلون فوجاً فوجاً من ابتداء الليل إلى طلوع الفجر ، فترادف النزول لكثرة سلامهم على أهل الصوم والصلاة من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - تلك الليلة ، وقيل: إن (حتى) متعلق بـ(سلام) ؛ بناء على أنَّ الفصل بين المصدر ومعموله بالمبتدأ مغتفر في الجار والمجرور ، أي : إنّ ليلة القدر سلام إلى طلوع الفجر ، أي : تسليم الملائكة على المطيعين** "[(٢)] .

خلاصة القول : مما سبق يتضح أنّ الشيخ محمد نووي اهتمّ بنظرية العامل في مواضع كثيرة من التفسير ، وأبرزَ أهميَّتَه في فهم النص القرآني من خلال معالجاته المتنوّعة لهذا الجانب في كتابه (مراح لبيد) .

وبعدُ :

فقد كانت هذه جولة في كتاب (مَراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، للشيخ محمَّد نوويّ ، وكان الغرض منها إبراز موقفه من الأصول النحويَّة ، وكان حديثي في ذلك يتركَّز على أشهر هذه الأصول ، وكنتُ في ذلك مُسهبًا من الشواهد والأدلَّة ؛ ليظهر الموقف التطبيقيّ والعمليّ للمؤلِّف في ضوء ما جاء في كتابه ، ولا أزعُم أنَّني أتيتُ بكلِّ ما يتعلَّق بالمسألة ، ولكنَّني اجتهدتُ وبذلتُ كلَّ ما في وُسعي ، والله الموفِّق ، وإليه أنيبُ .

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٠٠ .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٥٨ .

شغلت مسائل الخلاف النحوي حيّزًا كبيرًا في مصنفات النحو العربيّ ، وأسهمت في إثراء التفكير النحويّ ، وظهور مذاهبه واتجاهاته .

وقد درج على ألسنة الدارسين المعاصرين أن يطلقوا على هذا الخلاف مصطلح المدارس النحويَّة ، وهذا المصطلح يشير إلى اتجاهات ظهرت في دراسة النَّحو العربي ، اختلفت في مناهجها في بعض المسائل النحوية الفرعيّة ، وارتبط كل اتجاه منها بإقليم عربي مُعيّن ، فكانت هناك مدرسة البصرة ، ومدرسة الكوفة ، ومدرسة بغداد وهكذا . ولم يكن لهذا الارتباط المكاني دلالة علميّة خاصة .

والقدماء لم يطلقوا على مسائل الخلاف في النحو القديم كلمة مدرسة ، فلم يُؤْثَر عنهم مصطلح المدرسة البصرية ، ولا مصطلح المدرسة الكوفية ، ولا مدرسة بغداد ، ولكننا نقرأ من قولهم : مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين ، وربما ورد في قولهم : مذهب الأخفش ، ومذهب الفراء ، ومذهب سيبويه ، وغير ذلك .

ولا يكاد يخلو كتاب في إعراب القرآن الكريم من هذه المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، وذلك مثل كتاب (إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس ، وكتاب (مشكل إعراب القرآن) لمكي القيسيّ ، وكتاب (التبيان في إعراب القرآن)[1] لأبي البقاء العكبريّ ، وكتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) لأبي البركات الأنباريّ ، وكتاب (إعراب القرآن الكريم) المنسوب إلى شيخ الإسلام زكريا الأنصاريّ ، وغيرها .

وكتب حجج القراءات هي الأخرى تحتوي في طيَّاتها هذه المسائل النحويَّة الخلافيَّة ، ومن ذلك كتاب (الحجة للقراء السبعة) لأبي علي الفارسيّ ، وكتاب (الحجة

---

[1] كان هذا الكتاب أوَّل ما خرج من المطبعة باسم (إملاء نا منَّ به الرحمن) ، وهذا سهو من صاحب المطبعة ، ثمَّ خرج بعد ذلك باسمه الصحيح كما أثبتُّ .

في القراءات السبع) لابن خالويه ، وكتاب (حجة القـــراءات) لابن زنجلة ، وكتاب (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها) لمكيّ القيسيّ ، وغيرها .

وكذلك نجد هذه المسائل النحوية الخلافية مبثوثة في كثير من كتب التفسير ، أمثال : تفسير (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل) لجار الله الزمخشري ، وتفسير (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لعبد الحق بن غالب بن عطيَّة ، وتفسير (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسيّ ، وتفسير (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) لأحمد بن يوسف السمين الحلبي وغيرها ، بل ولا يكاد يخلو كتاب في التفسير إلاَّ وفيه مسائل نحوية بما فيها من مسائل الخلاف بين أصحاب المدرستين ، بل وبين أصحاب مدرسة واحدة .

هذا ، ولا بدَّ من الإشارة في هذا المقام إلى أنَّ كتاب (مراح لبيد لكشف قرآن مجيد) لا يخلو من هذه المسائل الخلافيّة بين البصريين والكوفيين ، كما سنبين ذلك عما قريب ، إن شاء الله .

وأذكر هنا أنَّ هناك بعض المعاصرين كتبوا حول مسائل الخلاف النحوي بين المدرستين البصريَّة والكوفيَّة ، ومنهم : الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه (الخلاف النحويّ) ، والدكتور شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحويَّة) ، والدكتور مصطفى عبد العزيز في كتابه (المذاهب النحويَّة في ضوء الدراسات اللغويَّة الحديثة) ، والدكتور عبد الكريم جواد الزبيدي في كتابه (دراسة نحويَّة في علاقة بعض المسائل الخلافيَّة بكتاب سيبويه) ، والدكتور ناصر إبراهيم في رسالته العلميَّة للحصول على درجة الدكتوراه (كتب مسائل الخلاف النحوي دراسة تحليليَّة نقديَّة) وقد درس في هذه الرسالة تلك الكتب الخمسة التي ذكرتها سالفًا ، كما أفرد الدكتور مهدي المخزوميّ تأليفًا خاصًّا يتناول فيه النحو الكوفي في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) .

وبعد هذه المقدمة حول مسائل الخلاف النحويّ ومصنفاته ، يأتي الحديث عن موقف الشيخ محمد نووي من هذه المسائل الخلافيّة في كتابه (مراح لبيد في لكشف قرآن مجيد) .

وهذا الكتاب - وإن كان موضوعًا لتفسير القرآن الكريم – لم يخل من التعرُّض للمسائل النحوية الخلافيَّة ، وسلك الشيخ محمد نووي في عرضه لها منهجًا يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

١- الاكتفاء بالإشارة إلى مسائل خلافية بين المدرستين البصريَّة والكوفيَّة من غير مناقشة ولا تفصيل .

٢- ذكر مذهب من المذهبين وترك مقابله .

٣- إيراد آراء كبار النحاة والاعتداد بها من غير مناقشتها .

وفيما يلي عرض لبعض الخلافات النحويَّة بين المدرستين البصريَّة والكوفيَّة التي ذكرها الشيخ محمَّد نوويّ في (مَراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ؛ أسوقه لتكون دليلاً على غيرها من المسائل الخلافيّة الأخرى في الكتاب .

فمن ذلك قوله في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ الأحزاب: ٥٦ : " **وقرأ ابن عباس ، وكذا أبو عمرو في رواية (وملائكتُه) بالرفع عطفاً على محلِّ (إنَّ) واسمها عند الكوفيين ، ومبتدأ محذوف الخبر عند البصريين** "[١] .

ومنه قوله في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ يس: ٣٢ : " **وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة (لمّا) بتشديد الميم بمعنى (إلاّ) أي : ما**

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/١٨٨ .

كلهم إلاّ مجموعون عندنا محضرون للحساب والجزاء ، والباقون بالتخفيف ، والمعنى عند الكوفيين كما تقدم ، وعند البصريين : وإنَّ كلهم لمجموعون عندنا محضرون للحساب "[1] .

ومن ذلك قوله في ثنايا حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ مُّجۡرِمُونَ ٢٢ ﴾ الدخان: ٢٢ : " وقرأ ابن أبي اسحٰق وعيسى والحسن بكسر الهمزة على إضمار القول عند البصريين وعلى إجراء دعا مجرى القول عند الكوفيبن "[2] .

ومنه قوله في أثناء حديثه عن قــوله تعالى : ﴿ أَمۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٗا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِۦ يُشۡرِكُونَ ٣٥ ﴾ الروم: ٣٥ : " أي : هل أنزلنا على أهل مكة كتاباً ، فذلك الكتاب يدل على الأمر الذي بسببه يشركون ، فـ(أم) بمعنى الهمزة فقط عند الكوفيين ، وبمعنى (بل) والهمزة عند البصريين كما هو شأن (أم) المنقطعة "[3] .

ومنه قوله في ثنايا حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٣٢ ﴾ البقرة: ١٣٢ : " هو على إضمار القول عند البصريين ، ومتعلق بـ(وصى) عند الكوفيين ؛ لأنه في معنى القول "[4] .

وكثيرًا ما يكتفي الشيخ محمَّد نووي بذكر مذهب واحد من المذهبين دون ذكر مقابله ، فمن ذلك قوله في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ١٧٠ ﴾ الأعراف: ١٧٠ : " (إنا لا نضيع أجر المصلحين) ، وهذه الجملة خبر للموصول ، والربط حاصل بلفظ (المصلحين) ؛ لأنه قائم مقام

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٠٩ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٨٣ .
[3] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٦٦ .
[4] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٣٥ .

الضمير ، لا سيَّما وهو فيه الألف واللام ، فإنها تكفي في الربط عند الكوفيين ، وقيل : الخبر محذوف ، والتقدير : مثابون ، وقوله تعالى (إنا لا نضيع) اعتراض "[1] .

ومنه قوله في ثنايا حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ ﴿٣٣﴾ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ ﴾ عبس: ٣٣-٣٤ : " و(يوم) إما منصوب بـ(أعني) تفسيراً لـ(الصَّاخة) ، أو بدل منها مبني على الفتح بالإضافة إلى الفعل على رأي الكوفيين ، أي : يعرض عن أخيه "[2] .

ومنه قوله في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾ ﴾ الانفطار: ١٩ : " قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع (يوم) ، وقرأ أبو عمرو في رواية (يوم) مرفوعاً منوناً على جعل الجملة بعده نعتاً له ، والعائد محذوف ، أي : لا تملك فيه . وقرأ الباقون (يومَ) بالفتح ، وهي إما فتحة إعراب بإضمار (اذكر) ، أو فتحة بناء ، وإنما بني لإضافته للفعل ، وإن كان معرباً على رأي الكوفيين ، ويكون خبراً لمبتدأ مضمر "[3] .

ومن ذلك قوله في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَـٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ المطففين: ٤-٥-٦ : " وقرئ (يوم) بالنصب والجر ، فالنصب منصوب بقوله تعالى : (مَّبْعُوثُونَ) ، أو بإضمار (أعني) ، والجر بدل من (يوم عظيم) ، أو هو حالة النصب مبني على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل وإن كان مضارعاً كما هو رأي الكوفيين ، فهو مرفوع المحل خبراً لمبتدأ مضمر ، أو مجرور المحل بدلاً من (يوم عظيم) ويؤيده القراءة بالرفع والجر "[4] .

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٣٠٥ .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٢٩ .

(٣) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٣٢ .

(٤) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٣٢-٤٣٣ .

ومن ذلك قوله في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ﴿٤﴾ ﴾ القارعة: ٤ : " و(يوم) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وحركته الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل وإن كان مضارعاً ، كما هو رأي الكوفيين ، أي : هي يوم يكون الناس فيه "[١] .

كما أورد الشيخ محمَّد نووي بعض آراء شخصيَّة لكبار رجال النحو العربيّ ، وقد سبق أن ذكرتُ أنَّه اكتفى بذكر هذه الآراء من غير أن يناقشها ، كما هو الحال في إيراده لبعض آراء المدرستين البصريَّة والكوفيَّة .

ومن العلماء الذين أورد الشيخ آراءهم في كتابه : الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، فقد ذكرهما في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ ﴾ قريش: ٢ : " وقرئ (رحلة) بضم الراء ، وهي الجهة التي يرحل إليها ، (فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ) قال الخليل وسيبويه : إن اللام في (لإيلاف) متعلقة بقوله : (فَلْيَعْبُدُواْ) ، ودخول الفاء فيه ؛ لما في الكلام من معنى الشرط ، وذلك لأن نعم الله عليهم لا تحصى ، فكأنه قيل: إن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة ، وهي إيلافهم رحلتي الشتاء والصيف ، والمعنى : لجعلهم محبين لهما مسترزقين بهما لتيسيرهما عليهم فليعبدوه تعالى "[٢] .

كما ذكرهما في مقابل رأي شيخين من كبار نحاة الكوفة ، وهما عليّ بن حمزة الكسائيّ ويحيى بن زكريَّا الفراء ، وذلك في أثناء تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾ المؤمنون: ١١٠ ، قال : " وقرأ نافع وأهل المدنية وأهل الكوفة عن عاصم بضم السين في جميع القرآن ، وقرأ الباقون

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٦١ .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٦١ .

بالكسر ههنا وفي ص ، وقال الخليل وسيبويه : هما لغتان ، وقال الكسائي والفراء : الكسر بمعنى الاستهزاء بالقول ، والضم بمعنى السخرية والعبودية "[1] .

وجاء ذكرهما مقرونًا بشخصيَّتين من كبار الشخصيات البصريَّة ، وهما أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد وأبو عليّ الحسن بن عليّ الفارسيّ ، وذلك في قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ (٦) ﴾ الصف: ٦ : " (مِن بعدي) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة بفتح الياء على الأصل ، وهو الاختيار عند الخليل وسيبويه في كل موضع تذهب فيه الياء لالتقاء ساكنين ، والباقون بالسكون وهو حذف الياء من اللفظ لالتقاء الساكنين ، وهما الياء والسين كما قاله المبرد وأبو علي "[2] .

وذكر الشيخ محمَّد نووي سيبويه منفردًا في قوله في تفسير قوله تعالى : " ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ (٨) ﴾ الشعراء: ٨ : " أي : وما أكثر قومه – صلى الله عليه وسلم – مؤمنين ، أي : مع ذلك يستمر أكثرهم على كفرهم ، و(كان) صلة عند سيبويه "[3] . والمراد من قوله (صلة) أي : زائدة ، كما صرَّح بذلك في موضع آخر من كلامه في كتابه حيث قال : " (وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ) فـ(كان) زائدة على رأي سيبويه ، أي : وما أكثر هؤلاء الذين سمعوا قصتهم من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من قريش مؤمنين ؛ لأنهم لا يتدبرون في حكايته – صلى الله عليه وسلم – لقصتهم من غير أن يسمعها من أحد ، ويجوز أن يجعل (كان) بمعنى : صار ، أي : وما صار أكثرهم مؤمنين مع ما سمعوا من الآية العظيمة

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٧٢ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٧٤ .
[3] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٠٥ .

الموجبة للإيمان "[1] .

وفي قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦۚ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾ الجن: ٢٣ : " (**وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ) في الأمر بالتوحيد (فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) العامة على كسر همزة (إن) ؛ لأن ما بعد فاء الجزاء موضع ابتداء ، ولذلك حمل سيبويه (ومن عاد فينتقم الله منه) ؛ (ومن كفر فأمتعه) ، (ومن يؤمن بربه فلا يخاف) ، على أن المبتدأ فيها مضمر ، وقرأ طلحة بفتحها على أنها مع ما في حيزها في تأويل مصدر واقع خبراً لمبتدأ مضمر تقديره : فجزاؤه أن له نار جهنم ، أو فحكمه أن له نار جهنم كقوله تعالى :** ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴿٤١﴾ ﴾ الأنفال: ٤١ ، **أي : فحكمه أن لله خمسه** "[2] .

كما ذكر الشيخ محمَّد نووي سيبويه مع نحويين آخرين من نحاة البصرة ، وهما أبو عثمان بكر بن محمَّد المازنيّ وإبراهيم بن السّرِيّ الزجاج ، وذلك في أثناء تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِىۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَاۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ آل عمران: ٨١ : " **(لما معكم) وقرأ الجمهور (لما) بفتح اللام ، وقرأ حمزة بكسر اللام ، وقرأ سعيد بن جبير (لما) مشددة . أما القراءة بالفتح ، فلها وجهان : (ما) هو اسم موصول مرفوع بالابتداء ، وخبره قوله (لتؤمنن به) . وإمَّا هو متضمن لمعنى الشرط ، فاللام في قوله (لتؤمنن به) هي المتلقية للقسم ، أما اللام في (لما) هي لام تحذف تارة وتذكر أخرى ، ولا يتفاوت المعنى ، وهذا اختيار سيبويه والمازني والزجاج ، وقال أبو السعود** : واللام في (لما) موطئة للقسم ؛

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١١٠ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٠٧ .

لأنّ أخذ الميثاق بمعنى الاستخلاف ، و(ما) تحتمل الشرطيّة و(لتؤمنن) ساد مسد جواب القسم والشرط ، وتحتمل الخبريّة . وأما القراءة بكسر اللام ؛ فلأنها للتعليل و(ما) مصدرية أو موصول . وأما قراءة (لما) بالتشديد ، فإما هي بمعنى (حين) ، أو (لمن أجل ما) على أن أصله (لمن ما) . وأما معنى (وإذ أخذ الله) ، فقال ابن جرير الطبري : واذكروا يا أهل الكتاب إذا أخذ الله ميثاق النبيين ، وقال الزجاج : واذكر يا محمد في القرآن إذا أخذ الله ميثاق النبيين "[1] .

فنجد في كلام الشيخ السابق علماء آخرين غير الثلاثة ، وهم : أبو جعفر محمَّد ابن جرير الطبريّ ، وأبو السعود محمَّد بن محمَّد العمادي .

وذكر الشيخ محمَّد نووي المبرِّد مقرونًا بنحويٍّ آخر من نحاة البصرة ، وهو أبو عبيدة مُعَمَّر بن المُثَنَّى ، وذلك في قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ الأنبياء: ٧٧ : " (ونصرناه من القوم) ، أي : عصمْناه منة مكروه القوم ، كما قاله المبرد ، وقال أبو عبيدة : (من) بمعنى (على) ، كقراءة أبي ابن كعب (ونصرناه على القوم) "[2] .

وورد ذِكر الزجاج مقرونًا بالفراء في قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾ ﴾ النساء: ١٤٨ : " وقرأ الضحاك وزيد ابن أسلم وسعيد ابن جبير (إلا من ظلم) بالبناء للفاعل ، والمعنى : لكن من ظلم فاتركوه . وقال الفراء والزجاج : لكن من ظالم نفسه فإنه يجهر بالسوء من القول ويفعل ما لا يحبه الله تعالى ، هذا إن جعل الاستثناء كلامًا منقطعًا عما قبله ، أما إن جعل متصلا فيكون التقدير : إلا من ظلم فإنَّه يجوز الجهر بالسوء من القول معه "[3] .

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ١٠٧ .
[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٣٢ .
[3] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ١٨٢ .

وورد ذكره مقرونًا بأبي مسلم ، وذلك في قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِي كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ ﴿٧٤﴾ ﴾ الأنبياء: ٧٤ : " (ولوطا آتيناه حكما) ، أي : فصلا بين الخصوم . قال الزجاج : أي هذه الجملة عطف على قوله (وأوحينا إليهم) . وقال أبو مسلم : عطف على قوله (آتينا إبراهيم رشده) ، أي : وآتينا لوطا "[١] .

كما جاء ذِكر الزجاج منفردًا ، فمن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ آل عمران: ٨٠ : " قرأ عاصم وحمزة وابن عامر (يأمركم) بفتح الراء ، والفاعل ضمير يعود على البشر و(لا) مزيدة لتأكيد معنى النفي ، أي : ما كان لبشر أن يجعله الله نبيًّا ثم يأمر الناس بعبادة نفسه ، أو باتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا . وقرأ الباقون برفع الراء على سبيل الاستئناف ، كما يدلّ على ذلك ما روي عن ابن مسعود أنه قرأ (ولن يأمركم) ، والفاعل حينئذ ضمير يعود على الله ، كما قاله الزجاج ، أو إلى محمد ، كما قاله ابن جريج ، أو إلى عيسى ، أو إلى كلّ نبيّ من الأنبياء "[٢] .

ومن العلماء النحاة الذين ورد ذكر أسمائهم في (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدَةَ الأخفش الأوسط ، فقد ذكره الشيخ محمَّد نووي عدَّة مرات ، فمن ذلك قوله في أثناء تفسيره لقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ ﴾ النساء: ١٣: " (جنَّاتٍ) نصب على الظرفية عند الجمهور ، وعلى المفعولية عند الأخفش "[٣] .

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤١ .
[٢] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ١٠٧ .
[٣] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ١٤٣ .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ المائدة: ١٠٧ : " و(الأوليان) إما بدل من آخران ، أو من الضمير الذي في (يقومان) ، أو صفة لـ(آخران) عند الأخفش ؛ لأن النكرة إذا تقدم ذكرها ثم أعيد عليها الذكر صارت معرفة ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، وهذا على القراءة المشهورة للجمهور ، وهو (استُحِقَّ) بضم التاء وكسر الحاء بالبناء للمجهول ، وإنما وصف الورثة بكونهم استحق عليهم ؛ لأنه لما أخذ ما لهم ، فقد استحق عليهم ما لهم ؛ ولكونهم جنى عليهم . أما على قراءة حفص وحده وهي (استحق) بفتح التاء والحاء بالبناء للفاعل ، فقوله (الأوليان) فاعل له ، والمعنى : أنَّ الوصيين اللذين ظهرت خيانتهما هما أولى من غيرهما بسبب أن الميت عينهما للوصاية ، ولما خاناه في مال الورثة ، صح أن يقال أن الورثة قد استحق عليهم الأوليان ، أي خان في مالهم الأوليان بالوصية "(١) .

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿١﴾ ﴾ البلد: ١ : " (لا) قال الأخفش هي مزيدة (أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ) "(٢) .

وجاء في (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ذكر أبي عليّ الفارسيّ منفردًا ، وذلك في قول الشيخ محمَّد نووي في قوله تعالى : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾ ﴾ البقرة: ١١٧ : " وقرأ ابن عامر (كن فيكون) بالنصب في كل القرآن إلا في موضعين ؛ في أول آل عمران في قوله تعالى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ ﴾ آل عمران: ٤٧ ، وفي الأنعام في قوله تعالى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴿٧٣﴾ ﴾ الأنعام: ٧٣ ، فإنه

---

(١) نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٢٢٦ .

(٢) نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٤٤٦ .

رفعهما ، وقرأ الكسائي بالنصب في النحل ويس ، وبالرفع في سائر القرآن ، والباقون بالرفع في كلِّ القرآن . أمَّا النصب فعلى جواب الأمر ، وأمَّا الرفع فإمَّا على أنَّه خبر مبتدأ محذوف ، أي : فهو يكون ، أو معطوف على (كن) من حيث المعنى ، كما هو قول الفارسيّ "[1] .

ومن النحوين الذين جاء ذكرهم في (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) القاضي أبو محمَّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيَّة صاحب كتاب (المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ، فقد ذكره الشيخ في قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ الجاثية: ٢٢ : " وقوله : «لتجزي» معطوف على «بالحق» لأن معنى الباء هنا للتعليل أو معطوف على علة محذوفة، والتقدير خلقها بالحق ليدل بها على قدرته ولتجزى الخ، وجوز ابن عطية أن تكون هذه اللام لام الصيرورة أي وصار الأمر من حيث اهتدى بها قوم وضل بها آخرون، ولا وقف على قوله تعالى : «بالحق». وعند أبي حاتم فالوقف عليه تام بجعل لام «لتجزي» لام قسم "[2] .

هذا ، وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ الشيخ أورد أسماء أولئك الأعلام في أثناء حديثه عن بعض القضايا النحويَّة واللغويَّة من غير أن يناقش أحدًا منهم ، وإنَّما أورد هذه الأسماء على سبيل الاستئناس بهم ، ولا عجبَ في ذلك ، فإنَّه أوردها في سياق تعديد الآراء التي تدور حول الآيات التي كان يفسِّرها .

وكان الشيخ محمَّد نووي في أثناء تعرُّضه للمسائل النحويَّة التي تحدَّث عنها في كتابه قد استخدم تلك المصطلحات التي كانت سائدة بين نحاة البصرة ، وهي

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٣١ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٢٨٨ .

المصطلحات التي نعرفها في وقتنا الحاضر ، وقد أشرت إلى سبب ذلك ذلك سابقًا ، وهو غلبة المذهب البصري على المذهب الكوفي في الدراسات النحويَّة بكثرة الأتباع واتساع دائرة انتشاره ، أضف إلى ذلك العامل السياسيّ الذي قد يُسهم ويبرز دورُ في مثل هذه الأمور .

ومع ذلك نجد الشيخ قد استخدم قليلاً بعض المصطلحات الكوفيَّة ، فمن ذلك مصطلح (الخفض) ، وهو عند البصريين الجر ، ومصطلح (الصلة) في مقابل مصطلح (الزائدة) عند البصريين ، قال في قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣﴾ ﴾ المائدة: ٣ : " (وما أهل به لغير الله) فـ(ما) موصول ، و(به) نائب الفاعل ، والباء بمعنى (في) مع حذف مضاف ، والمعنى : وما صيح في ذبحه لغير الله ، والكفار يرفعون الصوت لآلهتهم عند الذبح ، وقال الربيع بن أنس وابن زيد : والمعنى : وما ذكر عليه غير اسم الله ، وعلى هذا فـ(غير الله) نائب الفاعل ، واللام صلة "[١] ، وقال أيضًا في قوله تعالى :﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ الشعراء: ٨ : " أي : وما أكثر قومه صلى الله عليه وسلم مؤمنين أي مع ذلك يستمر أكثرهم على كفرهم، وكان صلة عند سيبويه "[٢] .

ومن المصطلحات الكوفيَّة التي ذكرها الشيخ في كتابه مصطلح (الكناية) في مقابل مصطلح (الضمير) عند البصريين ، قال في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَظَى ﴿١٥﴾

---

[١] نووي ، مراح لبيد ، ١/ ٤٤ .

[٢] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٠٥ .

نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾ المعارج: ١٥-١٦: " **وقرأ حفص بالنصب على الاختصاص ، أو على حال مؤكدة ، والكناية عائدة على النار ؛ لدلالة لفظ العذاب عليها ، وقرأ الباقون بالرفع ، فتجعل الكناية حرف عماد ، و(لظى) اسم (إن) ، و(نزاعة) خبرها ، كأنه قيل : إن لظى نزاعة ، أو تجعل ضميرَ القصة ، وهو اسم (إن) ، و(لظى) مبتدأ ، و(نزاعة) خبراً ، والجملة خبر عن (إن) ، والتقدير : إن القصة لظى نزاعة للشوى ، أي : قلاَّعة للأعضاء التي في أطراف الجسد ، ثم تعود كما كانت ، وهكذا أبداً فلا تترك لحماً ولا جلداً إلا أحرقته** "[1] .

كما نجد في كلامه السابق مصطلحًا آخر للكوفيين ، وهو مصطلح (العماد) وهو عند البصريين (ضمير الفصل) .

ومن مصطلحات المفسِّرين التي استخدمها الشيخ في كتابه مصطلح (المصدر) ، وهو في الدرس النحويّ معروف بمصطلح (المفعول المطلق) ، وقد أكثر الشيخ من الاستخدام لهذا المصطلح ، ولا يكاد يذكر مصطلح (المفعول المطلق) إلا في موضِع واحد ، وهو قوله في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٦﴾ ﴾ النور: ٦ : " **وقرأ حفص وحمزة والكسائي برفع أربع خبر لشهادة وبالله متعلق بشهادات، والباقون بنصب «أربع» على أنه مفعول مطلق والعامل فيه شهادة وهو خبر لمبتدأ محذوف، أي فالواجب شهادة، أو مبتدأ محذوف الخبر أي فشهادة كل واحد منهم واجبة** "[2] .

وخلاصة القول : أنّ الشيخ محمد نووي لم يصرح بمذهبه النحويّ الذي كان يلتزمه في عرضه للمسائل النحويَّة التي تعرَّض لها في تفسيره (مراح لبيد لكشف معنى

---

[1] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ١٠٥ .

[2] نووي ، مراح لبيد ، ٢/ ٧٥ .

قرآن مجيد) ، كما أنّه لم يصرِّح في مصنفاته النحويَّة الأخرى ؛ إذ تلك الكتب النحوية التي ألفها كلُّها مصنَّفات تعليميَّة تصلح للمبتدئين فقط دون المتخصِّصين .

وقد استخدم في أثناء عرضه للمسائل النحوية المصطلحات السائدة عند نحاة البصرة ، وذلك لغلبة المذهب البصري على المذهب الكوفي في الدراسات النحوية ، مع استخدامه لبعض مصطلحات الكوفيين النحوية . وقد اهتم كثيرًا بمسائل الخلاف بين المذهبين ، وتعرض لها دون المناقشة والتفصيل لهذه المسائل .

كما أنّ الشيخ محمد نووي لم يكن له مذهب معيَّن في النحو ، وليس له اتجاه محدَّد ، بل كان – رحمه الله – يقرأ لجميع المدارس والمذاهب النحويَّة ، ويستوعب مافيها ، ويختار منها ما يراه صحيحًا ، دون تعصُّبٍ لمدرسة أو لرأيٍ معيَّن ، ودون مخالفة صريحة واعتراض بنوع فيه حدَّة وشدَّة على المخالفين كالذي يفعله المتعصِّبون لمذهب معيَّن .


الخاتمة

الحمد الله الذى جعل لكل شيء بداية ونهاية ، هو الأول بلا بداية، والآخر بلا نهاية ، والصلاة والسلام على من أرسله ربُّه خاتمًا للرسل إلى أمة هى خاتمة الأمم وخيرتها .

أمَّا بعدُ :

فقد كان البحث ومادَّته هو شُغلي الشاغل ، والآن قد وفَّق اللهَّ وأعان على إتمامه وإنجازه ، وما كان ليتمَّ لولا توفيقُ اللهَّ وتسديده ومَعونتُه ، فله الحمدُ في الأولى والآخرة .

وعليَّ قبل أن أضعَ القلم أن أضع خلاصة مفيدة لأهمِّ النتائج التي توصَّلْتُ إليها خلالَ هذا البحث ، تجمع شِتاتَه وتُقرِّبُ شَأْوَه وتُذكِّر بمراميه وأهدافه ، فأقول مستعينًا باللهَّ .

فإنَّه من الأهمّيَّة بمكان أن أذكر أهم النتائج التى أثمر عنها هذا البحث ، وما أراه من مقترحات .

أ- نتائج البحث :

من خلال ما تمَّ عرضه في أبواب الرسالة فهناك الكثير من النتائج التي توصَّل إليها البحث ، وفيما يلي أعرض بعضًا منها ؛ لتكون دليلاً على غيرها ، فأقول وبالله الهداية والتوفيق :

١- حقَّقت اسم الكتاب ، وهو كما أسماه مؤلِّفه (مَراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، وأمَّا ذلك الاسم الذي شاع ، وهو (التفسير المنير لمعالم التنزيل المسفر عن وجوه محاسن التأويل) بدل هذا الاسم الذي ذكره الشيخ محمَّد نووي فأكثر ظنِّي أنَّه من وضع صاحب المطبعة ، وقد سكت الشيخ عنه ، وإنَّما قلت ذلك فإنَّ هذا الكتاب تمَّت طباعته في حياة الشيخ ، ولم أجد ما يشير إلى أنَّه قد اعترض على هذه التسمية .

٢- بيَّنت السبب الذي من أجله أسمى الشيخُ كتابه بهذا الاسم ، وهو أنَّه أراد أن

يشير إلى سنة فراغه من تأليفه مستخدمًا في ذلك حسابَ الجمَّل ، وليس كما ذكره من سبقوني من الباحثين الذين درسوا هذا الكتاب ، حيث علَّلوا هذه التسمية بتعليلات لا تُمتّ لا من قريب ولا من بعيد إلى ما أراده الشيخ من هذه التسمية .

٣- أظهر البحث مكانة الشيخ محمد النووي العلمية بصفته أحد علماء إندونيسيا المرموقين ، وإسهاماته العديدة في إثراء الثقافة الإسلامية والعربية في أكثر من ميدان من ميادين العلم والمعرفة ، ويتجلى ذلك في اشتغاله في علوم كثيرة ؛ حيث خلَّف لنا تلك الثروة الكبيرة من التصانيف في فنون التفسير ، والقراءات ، والحديث ، والفقه ، والتوحيد ، والبلاغة ، والنحو ، والصرف ، والسيرة ، والتصوف ، وقد رتَّبْتُ هذه المؤلفات على حسب موضوعاتها.

٤- كشفتِ الدراسة عن أهمية كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، وذكرت قيمته العلميّة بين سائر كتب التفسير الأخرى ، وذلك من زاوية معايشتي له ردْحًا من الزمان .

٥- يعد (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) التفسير الجامع الوحيد الذي كتبه عالم من علماء الأرخبيل باللغة العربية ، جمع فيه صاحبه بين الرواية والدراية ، وإن كان اهتمامه بجانب الدراية هو الغالب على تفسيره ، وبخاصة في استخدامه النحو أداةً من أدوات التفسير التي لا غنى عنها لأي مفسر يتصدى لكتاب اللهّ تعالى ، حتى لا يكاد يخلو موضع من تفسير الشيخ محمد نووي من المعالجات النحوية وتوظيفها لخدمة النص القرآني وربط الإعراب بالتفسير .

٦- مصادر كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) الأساسيَّة خمسة كتب ، وهي : **مفاتح الغيب** لفخر الدين الرازي ، و**تنوير المقباس من تفسير ابن**

عباس لأبي طاهر الفيرزآباديّ ، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للخطيب الشربيني ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود ، والفتوحات الإلهيَّة بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية لأبي داود الجمل . وقد نقل الشيخ محمد نووي من تلك المصادر كثيرًا ، وهذه النقولات قد أحسن الشيخ في توظيفها لخدمة النص القرآنيّ توظيفًا بارعًا . ومع ذلك لا يخلو الكتاب من أسماء أعلام العلماء المفسرين والنحويين ، فقد ورد فيه ذكر : الطبريّ ، والنحاس ، والقرطبي ، وابن عطيَّة ، والسمين الحلبي ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ، وسيبويه ، والأخفش الأوسط ، والكسائيّ ، والفراء ، والمبرِّد ، والزجاج ، وأبي عليّ الفارسيّ ، وابن كيسان ، وغيرهم من الأعلام .

٧- لا شكَّ أنَّ المفسِّر لا يُطلقُ عليه مفسِّرًا إلاَّ إذا كان مُلمًّا إلمامًا كاملاً بالقواعد النحويَّة ، حتَّى يستطيعَ أن يقف على المعنى الذي أراده الله تعالى ، والشيخ محمّد نوويّ وإن لم يُذكر في صفوف النحويين فإنَّ كتابه (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) قد حوى بين دفَّتيه كثيرًا من المسائل النحويَّة .

٨- تنوُّع عرض الشيخ للمسائل النحوية في التفسير والإكثار منها ، مثل : مسألة الجار والمجرور ، واستخدامه في عرض الفاعل ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والحال ، واستخدامه في عرض هذه المسائل للمصطلحات التي درج عليها المفسرون ، مثل إطلاقه على الصفة التي تنوب عن المفعول المطلق (نعت لمصدر محذوف) ، وقد درست أغلب هذه المسائل النحوية ، فوقفت على الفكر النحويّ لدى الشيخ محمَّد نووي .

٩- تفرده في تقدير بعض المسائل النحوية ما لا يوجد عند غيره ، كما في تقدير (أفمن) في قوله تعالى ﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ﴾ على أنها شرطية .

١٠- اهتمام الشيخ محمد نووي بذكر الأوجه الإعرابية الواردة في تفسير الآيات في كثير من الأحيان ، وترجيح ما يراه مناسبًا منها مع ذكر الدليل ، مما يدلُّ ذلك على أهمية الإعراب وصلته الوثيقة بالمعاني بكونه فرعًا له ، وأثره في تجلية النص القرآني ، وكشف المراد الذي تنشده الآيات وما تقصده من دلالات .

١١- أوليت اهتمامي بدراسة جميع مواطن الوقف والابتداء التي ذكرها الشيخ في كتابه ؛ لما لها من علاقة متينة بمباحث علم النحو ، وذلك للتوصُّل إلى بيان ما ينشأ عن ذلك من اختلاف في المعنى يصحبه اختلاف في الإعراب ، وتوجيه هذه المواضع لتقرير أنواعها لتتوافق مع المعاني التي تعنيها الآيات ؛ .

١٢- ذكرت موقف الشيخ محمَّد نووي من الأصول النحويّة ، فذكرت موقفه من أدلة السماع ، وذلك على النحو الآتي :

- اقتصاره على السماع فقط في تفسيره ، وعدم إشارته إلى القياس رغم أن جميع الأصول والأدلة ترجع إليه بالإضافة إلى السماع .
- عنايته بالقراءات عناية فائقة ، وحرصه على استعراض القراءات المتواترة والشاذة فيما يفسره من آيات ، وما يستشهد به أحيانا ، مع بيان ما تحتمله هذه القراءات من المعاني ، وتخريجها ، وتوجيهها إفرادًا وتركيبًا .
- لم يستدل الشيخ محمد نووي في تفسيره بالحديث الشريف باعتباره مصدرًا من المصادر السماعية يستدلّ به في المسائل اللغوية والنحوية ، وسلك في ذلك مسلك كثير من النحويين الذين رأوا احتمال رواية الحديث بالمعنى .

- ندرة الاستشهاد بالأبيات الشعرية والشواهد النثرية في عرضه للمسائل النحوية .

١٣- اهتمام الشيخ محمد نووي بالتعليل النحوي في تفسيره اهتمامًا كبيرًا ، وتعليله لكثير من الأحكام والآراء النحوية .

١٤- اهتمامه بنظرية العامل في مواضع كثيرة من التفسير ، فتحدث عن إعمال (أن) عمل (ما) الحجازية ، ولام التقوية ، و(إذا) الفجاءية ، والعوامل الناصبة للمفعول المطلق ، والعامل في الحال ، والعوامل المحذوفة ، وغيرها .

١٥- ذكرت موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين البصريَّة والكوفيَّة ، ومن الخلافات التي حصلت بين النحويين الذين سلكوا مسلك الاختيار والاجتهاد ، فأقول : إنَّ الشيخ وإن كان شديد الاهتمام بذكر هذه المسائل ، ولكنَّه ساقها دون مناقشة ولا تفصيل وولا تعصب لمذهب معين ، أو مخالفة صريحة واعتراض بيِّن على المخالفين .

١٦- استخدامه في أثناء تعرضه للمسائل النحوية للمصطلحات السائدة عند نحاة البصرة ؛ وذلك لغلبة المذهب البصري على المذهب الكوفي في الدراسات النحوية ، مع استخدامه لبعض مصطلحات الكوفة ، مثل : مصطلح الخفض الذي يقابل الجر عند البصريين ، ومصطلح الصلة الذي يقابل الزائدة عند البصريين .

١٧- أجملت انتماء الشيخ النحويّ ، فأقول : إنَّه لم يصرح بمذهبه النحوي الذي يلتزمه في عرض المسائل النحوية ، كما لم يصرح بذلك في مصنفاته النحوية الأخرى ؛ إذ جلُّ هذه المصنفات للمبتدئين دون المتخصصين .

١٨- أوضحتْ هذه الدراسة أنَّ الشيخَ محمَّدَ نوويَّ لم يكن نحوياً ، وإن كان عالماً

بالنحو ، وهذا ربما يفسر متابعته للنحاة في كثير من الآراء ؛ لأن غرضه كان تقويم النص بذكر ما يجوز فيه أو يمتنع ، وهذا يكون غالباً بذكر آراء النحويين .

تلك هي نتائج البحث التي سنح لي أن أذكرها ههنا ، وأتمنى أن يكون ما ذكرتُه دليلاً على غيرها من النتائج التي لم أذكرها .

ب- الاقتراحات :

هذه بعض المقترحات التي يبدو لي أنَّها جديرة بالاهتمام مِن قِبَلِ ذوي الاختصاص :

١- أقترح أن تشكَّل لجانٌ متخصِّصة في جميع المؤسَّسات العلميَّة الإسلاميَّة في هذا البلد العزيز مهمَّتها التنقيب عن التراث الإسلاميّ والعناية به ، وأخصُّ بالذكر ذلك التراث الذي ألَّفه أبناء هذا الأرخبيل ، فأكثره لا يزال على شكل مخطوطات ، وقليل منه حظِي بما حظِيَت به مؤلفات الشيخ محمَّد نوويّ من طباعتها وإخراجِها إخراجًا فنيًّا يتلاءم مع مقام مؤلِّفه .

٢- أقترح أنْ يُحقَّق كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) تحقيقًا علميًّا ، فالنُسخ الموجودة له حاليًّا غير محقَّقة ، وفيها ما فيها من التصحيف والتحريف والأخطاء الكثيرة .

٣- لا يزال كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) يحوي بين دفَّتيه فوائد كثيرة يمكن أن تُكتبَ حولَها بحوثٌ علميَّة على شكل رسائل جامعيَّة ، فقد أشرْتُ في هذا البحث إلى ما احتوى عليه هذا السفر النفيس ، فمن ذلك : القراءات القرآنيَّة ، المتواترة منها والشاذَّة ، ومسائل الوقف والابتداء ، وإن كنتُ قد درستها هنا ، ومع ذلك لا تزال بحاجة إلى إفراد الدراسة فيها ، وكذلك مسائل الفقه والتوحيد وغيرها ؛ توصُّلاً إلى إبراز شخصيَّة مؤلفه في تلك المسائل .

وبعدُ :

فإنَّه يهمُّني أن أؤكِّد على أنَّني لا أدَّعي لعملي هذا كمال الاستيفاء للمسائل النحويَّة الواردة في كتاب (مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد) ، وإيفاءها حقَّها من العرض والمناقشة ، فالاستيفاء مطلبٌ عزيز المنال .

وما أبرِّئ نفسي من الزلل والخطأ والنسيان ، وحسبي أنَّني قد بذلْتُ غاية الجهد في سبيل الوصول بعملي مقام الرضا ، وحاولتُ أن أمنحه كلَّ إرادةِ الإنسان وصبرِه ، فإن أكنْ قد وُفِّقْتُ ، فذلك ما ابتغيتُه وعمِلْتُ مِن أجلِه ، وإن لم يكن كذلك ، فهو عمل إنسانٍ يُؤخذ منه ويُردّ ، فاللَّهمَّ إنِّي أستغفِرك وأتوب إليك ، والله مِن وراء القصد ، وهو حسبُنا ونعم الوكيل .

وصلَّى الله على محمَّد ، وعلى آله وصحبه أجمعين

جاكرتا ، ٣٠ من مايو ٢٠٠٨م

كاتبه

بوديان شاه

قائمة المصادر

الأخفش الأوسط : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (٢١٥هـ) :

- معاني القرآن ، تحقيق فائز فارس ، دار البشير ودار الأمل ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

الأزهريّ : أبو منصور محمَّد بن أحمد بن الأزهر (٣٧٠هـ) :

- تهذيب اللغة ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني ، مراجعة الأستاذ عليّ محمد البجاويّ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، القاهرة .

الأزهري : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد (٩٠٥هـ) :

- شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، وبهامشه حاشية يس .

الإستراباذي : محمد بن الحسن رضي الدين (٦٨٦هـ) :

- شرح الكافية لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

الإسفراييني : أبو إسحاق محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين (٦٨٤هـ) :

- لباب الإعراب ، تحقيق بهاء الدين عبد الرحمن ، دار الرفاعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م .

الأعلم : أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (٤٧٦هـ) :

- النكت على كتاب سيبويه ، تحقيق الدتور زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

الأفغاني : سعيد :

- في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

الألوسي : أبو المعالي محمود شكري بن عبد اللّٰه بن محمد الحسيني البغدادي (١٢٧٠) :

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون .

الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (٥٧٧هـ) :

- أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧ .
- الإعراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغانيّ ، مطبعة الجامعة السوريّة ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتب ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
- لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق سعيد الأفغانيّ ، مطبعة الجامعة السوريَّة ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م .

ابن الأنباري : أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار (٨٤٢هـ) :

- إيضاح الوقف والابتداء ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة اللعربيَّة ، دمشق ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

الأنصاري : عبد اللهَّ جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام المصريّ (٧٦١) :

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، معه عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصريَّة ، صيدا – بيروت .
- شرح جمل الزجاجي ، تحقيق علي محسن عيسى ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- شرح شذور الذهب ، بعناية عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة ، دمشق ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عناية محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

البنا : أحمد بن محمَّد (١١١٧هـ/١٧٠٥م) :

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ .

البخاريّ : أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل (٨٦٩هـ) :

- التاريخ الكبير ، ٩٣/٥ ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .

- صحيح البخاري ، دار الباز ، مكة المكرمة ، بدون .

بروكلمان : كارل :

- تاريخ الأدب العربي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٧م .

البغدادي : إسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني (١٣٣٩هـ) :

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، بدون .

البطليوسي : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (٥٢١هـ) :

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، تحقيق حمزة النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورَة (٢٧٩هـ) :

- سنن الترمذي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .

ابن تيمية : تقيّ الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحرَّاني (٦٦١هـ) :

- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، تحقيق وتعليق الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- مجموع الفتاوى ، اعتناء وتخريج أحاديثها عامر الجزار وأنور الباز ، دار الوفاء ، المنصورة ، مصر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

الجرجاني : علي بن محمد الشريف (٨١٦هـ) :

- كتاب التعريفات ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٥م .

الجرجاني : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ) :

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، مع شرحه للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق البدراوي زهران ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م .

ابن الجزري : أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري (٨٣٣هـ) :

- غاية النهاية في طبقات القراء ، بعناية ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

- النشر في القراءات العشر ، تحقيق علي الصباغ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

الجزولي : أبو موسى عيسى بن عبد العزيز المراكشي (٦١٠هـ) :

- **المقدمة الجزولية ، تحقيق شعبان محمد ، مطبعة أم القرى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .**

الجمل : سليمان بن عمر العجيليّ (١٢٠٤هـ)

- الفتوحات الإلهيَّة بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيَّة المعروف بحاشية الجمل ، ضبط إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى .

ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)

- الخصائص ، تحقيق محمد النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح لها ، دراسة وتحقيق محمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- المنصف ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م .
- سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

الجوهري : إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ) :

- الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر (٦٤٦هـ) :

- الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

حسن عباس :

- النحو الوافي ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة .

الحلواني : محمد خير :

- أصول النحو العربي ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، مطبعة الشرق ، حلب ١٩٧٩م .

أبو حيَّان : محمَّد بن يوسف الأندلسيّ (٧٤٥هـ) :

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمَّد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- البحر المحيط ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض ، ومشاركة الدكتور زكريا عبد المجيد النوثي والدكتور أحمد النجولي الجَمَل ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

ابن خالويه : الحسين بن أحمد الهمذانيّ (٣٧٠هـ) :

- الحجة في القراءات السبع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٩٨١م/١٣٠١هـ .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

الخضري : محمد بن مصطفى بن الحسن الأزهري الدمياطي (١٢٨٧هـ) :

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، دار الفكر ، بيروت ، بدون .

الخطيب : أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، ابو بكر (٤٦٣هـ) :

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، تحقيق د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٣هـ .

الخطيب : الدكتور عبد اللطيف :

- معجم القراءات ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق – القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

الخطيب : عدنان :

- المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ، مكتبة لبنان ناشرون .

ابن خلكان : أحمد بن محمد ، أبو العباس (٦٨١هـ) :

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، حققه إحسان عباس ، دار إحياء التراث العربي ، دار صادر ، بيروت ، بدون .

الخوارزمي : هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد (٦١٧هـ) :

- التخمير ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

الداني : أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسيّ (٤٤٤هـ) :

- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عزّ وجلّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

أبو داود : سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٥٧هـ) :

- سنن أبي داود ، إعداد وتعليق عزّت عبيد الدعاس وعادل السيد ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .

ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن (٣٢١هـ) :

- الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة المثنى ببغداد ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .
- جمهرة اللغة ، ٥٧٥/١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، انطبعة الأولى ، تسرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧م .

الدمشقي : أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (٦٦٥هـ) :

- إبراز المعاني من حرز الأماني ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٣٤٩ .

الدماميني : محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر (٨٢٧هـ) :

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى ، مطبعة الفرزدق بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

الذهبي : شمس الدين محمد بن أحمد ، أبو عبد الله (٧٣٨هـ) :

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، تحقيق بشار معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

الذهبي : الدكتور محمد حسين :

- التفسير والمفسرون ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

الرازي : محمَّد فخر الدين بن عمر ضياء الدين (٦٠٤هـ) :

- مفاتيح الغيب ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي (٣٨٤هـ) :

- معاني الحروف ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

الزبيدي : محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (١٢٠٥هـ) :

- تاج العروس مِن جواهر القاموس ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، التراث العربيّ ، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

الزبيدي : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ (٨٠٢هـ) :

- ائتلاف النصرة ، تحقيق طارق الجنابي ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧ .

الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ (٣١٦هـ) :

- معاني القرآن وإعرابه ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبدُه شَلَبيّ ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٩هـ) :

- مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

- الجمل في النحو ، حققه علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

- الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ/١٩٦٩م .
- حروف المعاني ، تحقيق علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

الزركشي : بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (٧٩٤هـ) :
- البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد إبراهيم ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية .

الزِرِكْلي ، خير الدين :
- الأعلام قاموس تراجم ، مطبعة دار العالم ، بيروت ، الطبعة الثانية عشرة ، شباط / فبراير ١٩٩٧م .

الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ) :
- أساس البلاغة ، تحقيق عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق وتعليق ودراسة الأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازيّ ، مكتبة العُبَيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .
- المفصل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية .

ابن زنجلة : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (٤٠٣هـ) :
- حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

الزين : سميح عاطف :
- الإعراب في القرآن الكريم ، ص٥١ ، الشركة العالمية للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠م

السخاوي : محمد بن عبد الرحمن شمس الدين (٩٠٢هـ) :
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، بدون .

سركيس : يوسف إليان :

- كتابه معجم المطبوعات العربية والمعربة ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩١٩م .

ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ) :

- الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين القتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

سركيس : يوسف إليان :

- معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩١٩م .

أبو السعود : محمَّد بن محمَّد بن مصطفى العِماديّ الحنفي (٩٥١هـ) :

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث ، بيروت .

ابن السكيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ) :

- إصلاح المنطق ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٤٩م .

السمين الحلبيّ : أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ) :

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ٥٠٤/٩ ، تحقيق الدكتور أحمد محمَّد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

السنجرجي : مصطفى عبد العزيز :

- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ/١٩٨٦م .

السهيلي : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (٥٨١هـ) :

- نتائج الفكر في النحو ، تحقيق إبراهيم البنا ، دار الرياض .

سيبويه : أبو بِشْر عَمرو بن قَنْبَر (١٨٠هـ) :

- الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

ابن سيده : أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي الأندلسي (٤٥٨هـ) :

- المحكم والمحيط الأعظم ، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار ، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م .

السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله (٣٦٨هـ) :

- أخبار النحويين والبصريين ، تحقيق محمد إبراهيم البنا : دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م

السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ) :

- الإتقان في علوم القرآن ، تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، دمشق وبيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق طه سعيد : مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله ، تحقيق الدكتور محمود فجال ، مطبعة الثغر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

السيد : الدكتور عبد الرحمن :

- مدرسة البصرة النحويّة ، رسالة الماجستير بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٥٨م ، بمكتبة دار العلوم رقم (١٩)

الشاطبي : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (٧٩٠هـ) :

- الاعتصام ، ضبط نصّه وقدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان ، مكتبة التوحيد .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، نشر جامعة أم القرى بالتعاون مع دار إحياء التراث العربي ، ١٤٢٨هـ .
- المقاصد الشافية (قطعة من الكتاب) ، تحقيق د/ عياد الثبيتي ، دار التراث ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .

الشافعي : محمد بن إدريس المطلبيّ (٢٠٤هـ) :

- الرسالة ، تحقيق وشرح أحمد شاكر ، دار الفكر .

الشلوبين : أبو علي عمر بن عمر بن عبد الله الإشبيلي (٦٤٥هـ) :

- التوطئة ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة .

الشنقيطي : محمَّد الأمين بن محمَّد المختار بن عبد القادر بن محمد (١٣٩٣هـ) :

- أضواء البيان ، ٢/٨-١٥ ، طبعة صاحب السموّ الملكيّ الأمير أحمد ابن عبد العزيز بالمطابع الأهليّة بالأوفست ، الرياض ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

الشوكاني : محمد بن علي بن محمد الصنعاني (١٢٥٠هـ) :

- فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

الصبان : أبو العرفان محمد بن علي (١٢٠٦هـ) :

- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، عيسى البابى الحلبي .

الصفاقسيّ : أبو الحسن عليّ بن سالم بن محمَّد النوريّ (١١١٨هـ) :

- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين ، تحقيق الشّيخ محمّد الشّاذلي النّيفر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

الصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤هـ) :

- الوافي بالوفيات، بعناية س . ديدرينغ ، دار النشر فرانزشتايز ، جميعة المستشرقين الألمانية ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٣م .

ضيف : شوقي :

- المدارس النحوية ، دار المعرف ، مصر ، الطبعة الرابعة .

الطبريّ : أبو جعفر محمَّد بن جرير (٣١٠هـ) :

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركيّ ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة بدار هجَر الدكتور عبد السند حسن يمامة ، دار هجر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

الطنطاوي : محمّد :

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

ابن عاشور : محمَّد الطاهر (١٩٧٣م) :

- التحرير والتنوير ، الداد التونسيَّة للنشر ، تونس ، ١٩٨٤

أبو عبيدة : معمَّر بن مُثَنَّى التيمي بالولاء (٢٠٩هـ) :

- مجاز القرآن ، ٥٩/٢ ، عارضه بأصوله وعلَّق عليه الدكتور محمَّد فؤاد سَزْكِين ، مكتبة الخانجي ، مصر .

العثيمين : محمد بن صالح :

- شرح الآجُرُّمية ، مكتبة الأنصار ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

العسقلاني : أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ) :

- الإصابة في تمييز الصحابة ، ومعه الاستيعاب لابن عبد البر ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، دار الجيل ، بيروت ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف بحيدرآباد الدكن ، الهند ، ١١٣٥هـ .

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، إشراف الشيخ عبد العزيز بن باز ، دار الفكر ، بيروت ، بدون .

ابن عصفور : علي بن عبد المؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ) :

- شرح جمل الزجاجي ، تحقيق صاحب أبو جناح ، بغداد ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ ، بدون .
- المقرب ، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .
- الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الآفاق ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

عضيمة : محمد عبد الخالق :

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، دار الحديث ، القاهرة ، بدون .

ابن عطية : القاضي أبو محمَّد عبد الحقّ بن غالب الأندلسيّ (٥٤٦هـ) :

- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمَّد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

ابن عقيل : عبد اللَّه العقيليّ بهاء الدين (٦٧٢هـ) :

- شرح ابن عقيل ، معه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحيي الدين عبد الحميد ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، الطبعة الرابعة عشرة ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد بركات ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

العكبريّ : أبو البقاء عبد اللَّه بن الحسين بن عبد اللَّه (٦١٦هـ) :

- إعراب القراءات الشواذ ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيّد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهريّة ، للتراث ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
- التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق عليّ محمَّد البجاويّ ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٦٨م .
- مسائل خلافية في النحو ، تحقيق محمد خير الحلواني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الثانية .

العلولا : منيرة بنت سليمان :

- الإعراب وأثره في ضبط المعنى ، دراسة نحوية قرآنيّة ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م/١٤١٣هـ .

ابن العماد الحنبلي : عبد الحي بن العماد (١٠٨٩هـ) :

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون .

عمر عبد الجبار :

- سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة ، المكتبة للطباعة والإعلام ، مكة ، ١٣٨٥هـ .

عواد : محمد حسن :

- تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، دار الفرقان ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

عيد : محمد :

- أصول النحو العربي في نظر النحاة وابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، بيروت ١٤١٠هـ/١٩٨٩م .

العينيّ : بدر الدين أبو محمَّد محمود بن أحمد (٨٥٥هـ) :

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، إشراف ومراجعة صدقي جميل العطار ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

الغلاييني : مصطفى :

- جامع الدروس العربيّة ، المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت ، الطبعة الخامسة عشرة ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

فاخر : علي :

- شرح المقرب لابن عصفور ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠ .

ابن فارس : أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا القزوييني الرازي (٣٩٥هـ) :

- مجمل اللغة ، تحقيق هادي حسن حمودي ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- معجم مقاييس اللغة ، ٤٠٣/٥ ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .

الفارسي : أبو عليّ الحسن بن عبد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ) :

- الإيضاح العضدي ، تحقيق حسن فرهود ، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- الحجَّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، تحقيق بدر الدين قَهوَجيّ ربشير جُوَيجاتي ، مراجعة وتدقيق عبد العزيز رباح ، دار المأمون للتراث ، دمشق – بيروت .
- شرح البيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- المسائل البغداديات ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، بدون .
- المسائل العضديات ، تحقيق علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة النهضة الحديثة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

الفاسي : أبو عبد الله محمد بن الطيب بن محمد بن محمد (١١٧٠هـ) :

- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال ، الطبعةالأولى ، دار .

الفاكهي : جمال الدين عبد الله بن أحمد النحوي المكيّ (٩٧٢هـ) :

- شرح الحدود النحويَّة ، دراسة وتحقيق الدكتور صالح بن حسين العايد ، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة ، الرياض .

الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد الدَيلَميّ (٢٠٧هـ) :

- معاني القرآن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

الفضلي : الدكتور عبد الهادي :

- دراسات في الإعراب ، ص١١-٢٦ ، الكتاب الجامعي ، الناشر تهامة ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م .

الفخر الرازي : محمد بن عمر (٦٠٤هـ) :

- مفاتحُ الغيب (التفسير الكبير) ، دار الكتب العلمية ، طهران ، الطبعة الثانية .

الفيروزآبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (٨١٧هـ) :

- القاموس المحيط ، دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، حققه محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

ابن قاضي شهبة : أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر تقي الدين (٨٥١هـ) :

- طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محسن عياض ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٧٤م .

ابن قتيبة : عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) :

- أدب الكاتب ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ .

القرشي : محمد بن أحمد بن عبد اللطيف شمس الدين الكيشي (٦٩٥هـ) :

- الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق عبد الله البركاتي ومحسن العميري ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م .

القرطبيّ : أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري (٦٧١هـ) :

- الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمَّنه من السنَّة وآي القرآن ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركيّ وكامل محمد الخَرَّاط وغيَّاث الحاج أحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م .

القيسيّ : أبو محمَّد مكّيّ بن أبي طالب (٤٣٧هـ) :

- شرح كلاً وبلى ونعم ، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات ، دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها تحقيق محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- مشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م .

ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ) :

- تفسير القرآن العظيم ، دار المعرفة بيروت .

كحالة : عمر رضا :

- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربيّة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ؛ بدون .

اللبدي : محمد سمير نجيب :

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ودار القرقان ، بيروت وعمان ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ) :

- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية .

المالقي : أحمد بن عبد النور (٧٠٢هـ) :

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

ابن مالك : محمَّد بن عبد الله جمال الدين الطائيّ الجيَّانيّ الأندلسيّ (٦٧٢هـ) :

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمَّد بركات ، دار الكتب العربيّ ، مصر ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
- شرح التسهيل ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمَّد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

- شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، دار المأمون ، دمشق - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

المبرِّد : أبو العباس محمَّد بن يزيد (سنة ٢٨٦هـ) ،

- المقتضب ، ٥٠/٤ ، تحقيق محمَّد عبد الخالق عُضيمة ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة ، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ ، القاهرة ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

محمد نووي البنتني (١٣١٦هـ) :

- نهاية الزين في فقه الشافعيَّة ، المقدمة ، دار القلم ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦م .

المرادي : الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بـ(ابن أم قاسم) (٧٤٩هـ) :

- توضيح المقاصد والمسالك ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهريَّة ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
- الجني الداني في حروف المعاني ، تحقيق طه حسين ، مؤسسة دار الكتب ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م .

مسلم : ابن الحجاج القشيريّ (٢٦١هـ) :

- صحيح مسلم ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون .

ابن مضاء : أحمد بن عبد الرحمن الأندلسيّ (٥٩٢هـ) :

- الرد على النحاة ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، سنة ١٩٤٧م .

ابن معطي : يحيى زين الدين بن عبد المعطي المغربي (٦٢٨هـ) :

- الفصول الخمسون ، تحقيق محمود الطناحي ، مكتبة الإيمان ، عن عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، بدون .

مكرم : عبد العال سالم :

- أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

ابن منظور : محمد بن مكرم جمال الدين الإفريقي (٧١١هـ) :

- لسان العرب ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، دار صادر ، بيروت .

ابن الناظم : أبو عبد اللهّ محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك (٦٨٦هـ) :

- شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد عبد الحميد ، دار الجبل ، بيروت ، بدون .

النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد المصري (٣٣٨هـ) :

- إعراب القرآن ، تحقيق زهير زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .

ابن النديم : أبو الفرج محمد بن إسحاق بن يعقوب النديم البغدادي (٤٣٨هـ) :

- الفهرسُت ، طبعة دار المعرفة للنشر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .

النووي : محيي الدين أبو زكريًا يحيى بن شرف الشافعيّ (٦٧٦هـ) :

- المجموع شرح المهذّب ، دار الفكر ، بيروت .

الهروي : أبو الحسن علي بن محمد (٣٧٠هـ) :

- الأزهية في علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م

ياقوت : أحمد بن سليمان :

- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م .

ياقوت الحموي : أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (٦٢٦هـ) :

- معجم الأدباء ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون .
- معجم البلدان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

يعقوب : الدكتور أميل بديع :

- موسوعة النحو والصرف والإعراب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م

ابن يعيش : يعبش بن علي بن يعيش بن محمد الحلبي (٦٤٣هـ) :

- شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

اليماني : عبد الباقي بن عبد المجيد (٧٤٣هـ) :

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تحقيق عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

اليمنيّ : عليّ بن سليمان الحيدرة (٥٥٩ هـ) :

- كشف المشكل في النحو ، تحقيق هادي عطيّة مطر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

المصادر الإندونيسيَّة :

- A.G. Pringodigdo (ed), *Ensiklopedi Umum*, "Banten", yayasan Kanisius, Jakarta, 1973.
- Chaidar, *Sejarah Pujangga Islam, Shekh Nawawi Al-Bantani-* Indonesia, Penerbit CV. Utama, Jakarta, 1978.
- Zamakhsyari Dhofier, *Tradisi Pesantren*, LP3S, Jakarta, 1982.
- H Rapiuddin Ramli dan H. Muhammad Fakhri, *Sejarah Hidup dan Silsilah Kiai Muhammad Nawawi Tanara*, Cirumpak-Keronjo, Tanggerang, 1399H.
- Solihin Salam, Sejarah Islam di Jawa, Penerbit Jaya Murni, Jakarta, 1964.
- C. Snouck Hurgronje, *Makka in The Letter Part of The Nineteenth Century*, vol. II, Brill, Leiden, 1931.
- KH. Sirajuddin Abbas, *Ulama Syafi'i dan Kitab-Kitabnya dari Abad ke Abad*, Penerbit Pustaka Tarbiyah, Jakarta, 1975.

Kajian Ilmu Nahwu

Atas "Marah Labid Li Kasyfi Qur'an Majid"

Karya: Syekh Muhammad Nawawi Banten

Disertasi
Diajukan untuk Memenuhi Syarat
Untuk Memperoleh Gelar Doktor
Di Bidang Kajian Islam

Oleh

Budiansyah

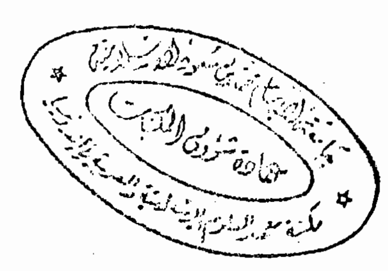
NIM: 97.3.00.1.09.01.0155

Di Bawah Bimbingan

Prof. Dr. H.D. Hidayat

Prof. Dr. Muhamad Matsna





SEKOLAH PASCASARJANA
Universitas Islam Negeri (UIN)
SYARIF HIDAYATULLAH – JAKARTA
2008